داميان ميه إريك توسان



بشأن الديون وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي

اطاك المغرب
attac maroc



65 سؤال وجواب بشأن الديون وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي

يوضح هذا العمل، مستعينا بالرسوم البيانية والجداول، بجلاء مسؤولية دعاة النيوليبرالية والمؤسسات المالية العالمية والبلدان الصناعية، وكذلك تواطؤ قادة الجنوب.

بعد عشر سنوات من نشر كتاب «50 سؤالاً، 50 جوابا حول الديون، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي» المترجم إلى تسع لغات (الإنجليزية، العربية، الكورية، الإسبانية، الإيطالية، اليابانية، البرتغالية، التركية واليونانية)، وبعد أربع سنوات من إصدار النسخة المحدثة والموسعة «60 سؤالاً، 60 جوابا حول الديون، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي»، أصدر داميان ميه وإريك توسان هذه النسخة الجديدة التي تحلل الخطاب الرسمي حول الديون وتطرح سيناريوهات الخروج من المأزق الممكنة. إنهما يعرضان الحجج الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والقانونية والبيئية المختلفة التي يستند إليها مطلب إلغاء الديون العمومية.

يسعد CADTM جعل هذا الكتاب متاحًا، عبر الإنترنت، لجمهور عريض. جرى تحديث الكتاب وتحسينه بالكامل بواسطة المؤلفين. يمكن استخدام هذا الكتاب بحرية من قبل مواقع أخرى بشرط إخطار المؤلفين وإنشاء رابط إلى الموقع www.cadtm.org. يمكن تماما إعادة إنتاجه للاستخدام غير التجاري. لا ترددوا في إرسال تعليقاتكم ومعلومات حول استخدامكم الشخصي أو الجماعي لهذا الكتاب إلى info@cadtm.org. سيجري إعادة توجيه رسائلكم إلى المؤلفين.





اريك توسان داميان مييه

65 سؤالاً/ 65 جوابا

بشأن الديون، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي

اللجنة من أجل

إلغاء الديون غير

الشرعية

CADTM

المؤلفان:

داميان مييه، أستاذ الرياضيات في الأقسام العلمية التحضيرية بأورليان، الناطق باسم CADTM-فرنسا، مؤلف كتاب "أفريقيا بلا ديون" (CADTM-Syllepse، 2005)، شارك في تأليف كتاب العمل الجماعي "الديون أو الحياة" (Aden-CADTM، 2011) الذي حصل على جائزة الكتاب السياسي في لييج في عام 2011، شارك إيريك توسان في تأليف الكتب التالية: AAA, Audit, Annulation, Autre politique (Seuil, 2012), La crise, quelles crises ? (CADTM-Aden, 2010) et Les tsunamis de la dette (CADTM-Syllepse, 2005)، وشارك فريدريك شوفرو تأليف كتيب Dette odieuse (CADTM-Syllepse, 2006) و Le systrème Dette (CADTM, 2009)، وشارك فرانسوا موبير La Jamaïque dans l'étau du FMI (L'esprit frappeur, 2004).

ايريك توسان، دكتوراه في العلوم السياسية من جامعتي لييج وباريس الثامنة، رئيس CADTM بلجيكا، عضو اللجنة الرئاسية للتدقيق الشامل لديون الإكوادور، مؤلف كتب: Un coup d'œil dans le rétroviseur. L'idéologie néolibérale des origines jusqu'à aujourd'hui (Cerisier, 2010), Banque du Sud et nouvelle crise internationale (CADTM-Syllepse, 2008), Banque mondiale : le coup d'État permanent (CADTM-Syllepse-Cetim, 2006), La finance contre les peuples (CADTM-Syllepse-Cetim, 2004).. وشارك في تأليف كتب عديدة.

65 سؤالا/65 جوابا بشأن الديون وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي
داميان مييه واريك توسان
اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية
ترجمة جمعية أطاك المغرب، سنة 2020
طبعة يناير 2021
مطبعة:
الإيداع القانوني:
الرقم الدولي للكتب:

تمهيد

هزت أزمة الديون السيادية والبنوك أوروبا منذ عام 2008. وقد أثار هذا اهتماما متزايدا من الجمهور الأوروبي بتحليلات CADTM لنظام الديون وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى. إن احتمال تعليق الديون والغاؤها يقتربان من أوروبا. بدأت عمليات تدقيق مواطني في عدة دول. سيساعد هذا الكتاب أولئك الذين واللواتي يريدون استخلاص دروس من تجارب شعوب العالم الثالث الحية لمواجهة المشاكل التي تواجهها معظم الدول الصناعية اليوم.

استنزفت دول العالم الثالث بشراسة، منذ أزمة الديون المندلعة عام 1982، رغم مواردها الطبيعية والبشرية التي لا حصر لها. يحرم سداد الديون التي أصبحت هائلة سكانها من إشباع أبسط الاحتياجات. صارت الديون آلية هيمنة خفية للغاية ووسيلة مزيد من الاستعمار. إن مبادرات تخفيف عبء الديون التي أطلقتها مجموعة الثماني والمؤسسات المالية الدولية لا تغير قواعد اللعبة. يجب التفكير في تبني نهج مختلف جذريا: إجراء عمليات تدقيق مواطني والإلغاء التام لهذه الديون غير الشرعية والكريهة إلى حد كبير.

يجيب هذا الكتاب على اعتراضات مختلفة. ألا تخاطر البلدان، بمجرد تحررها من ديونها الخارجية، بالسقوط مجددا في فخ الديون غير القابلة للتحمل؟ ألن تستفيد الأنظمة الديكتاتورية والفاسدة من إلغاء الديون؟ ألن يدفع دافعو الضرائب في دول الشمال ثمن الإلغاء؟ الصين، أمريكا اللاتينية، صناديق الثروة السيادية، الصناديق الانتهازية، ما هو دور هؤلاء الرواد الفاعلين الجدد؟ هل تشكل استعاضة الدين العام الخارجي بالدين العام الداخلي حلا؟ ما هي الروابط بين الديون وأزمة الغذاء العالمية التي بدأت في 2007-2008؟ ما هي أوجه التشابه مع أزمة الرهن العقاري المندلعة عام 2007 وتسببت في أسوأ أزمة اقتصادية دولية منذ ثلاثينيات القرن العشرين؟ ماذا تعني سياسة صندوق النقد الدولي في أوروبا منذ اندلاع الأزمة العالمية في 2007-2008؟ هل يمكننا مقارنة ديون الدول النامية العمومية الخارجية بالديون العمومية في الشمال؟ هل جزء من ديون اليونان غير شرعي؟ هل يمكن وصف الديون العمومية التي تطالب بها دول الشمال بأنها غير شرعية أو حتى كريهة؟ يوضح المؤلفان أن إلغاء الديون شرط ضروري لكنه غير كاف، إذ يجب أن يكون مصحوبا بتدابير أخرى. كما يسألان: من يدين لمن؟ إنهما يدعمان المطالبة بالتعويضات.

يوضح هذا العمل، مستعينا بالرسوم البيانية والجداول، بجلاء مسؤولية دعاة النيوليبرالية والمؤسسات المالية العالمية والبلدان الصناعية، وكذلك تواطؤ قادة الجنوب.

بعد عشر سنوات من نشر كتاب «50 سؤالاً، 50 جوابا حول الديون، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي» المترجم إلى تسع لغات (الإنجليزية، العربية، الكورية، الإسبانية، الإيطالية، اليابانية، البرتغالية، التركية واليونانية)، وبعد أربع سنوات من إصدار النسخة المحدثة والموسعة «60 سؤالا، 60 جوابا حول الديون، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي»، أصدر داميان ميه واريك توسان هذه النسخة الجديدة التي تحلل الخطاب الرسمي حول الديون وتطرح سيناريوهات الخروج من المأزق الممكنة. إنهما يعرضان الحجج الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والقانونية والبيئية

المختلفة التي يستند إليها مطلب إلغاء الديون العمومية.

يسعد CADTM جعل هذا الكتاب متاحًا، عبر الإنترنت، لجمهور عريض. جرى تحديث الكتاب وتحسينه بالكامل بواسطة المؤلفين. يمكن استخدام هذا الكتاب بحرية من قبل مواقع أخرى بشرط إخطار المؤلفين وإنشاء رابط إلى الموقع www.cadtm.org. يمكن تماما إعادة إنتاجه للاستخدام غير التجاري. لا تترددوا في إرسال تعليقاتكم ومعلومات حول استخدامكم الشخصي أو الجماعي لهذا الكتاب إلى info@cadtm.org. سيجري إعادة توجيه رسائلكم إلى المؤلفين.

الفهرس

س 12: ما هو الدور الذي لعبه تطور أسعار الفائدة في أزمة الديون عام 1982؟

س 13: هل يتحمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والبنوك الخاصة بعض المسؤولية عن أزمة الديون؟

س 14: كيف نظم الدائنون أنفسهم في مواجهة أزمة الديون؟

س 15: ما أوجه التشابه مع أزمة الرهون العقارية لعام 2007؟

الفصل الرابع: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنطق التقويم الهيكلي

س 16: كيف يعمل صندوق النقد الدولي؟

س 17: ما هي تدابير الصدمة التي تفرضها خطط التقويم الهيكلي؟

س 18: ما هي الإجراءات الهيكلية التي تفرضها خطط التقويم الهيكلي؟

س 19: ما هي سياسة صندوق النقد الدولي في أوروبا منذ اندلاع الأزمة الدولية في 2007-2008؟

س 20: ما هو تأثير المنطق الذي دافع عنه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أزمة الغذاء العالمية التي بدأت عام 2007؟

الفصل الخامس: الفاعلون الدوليون الآخرون: نادي باريس ومنظمة التجارة العالمية

س 21: ما هو نادي باريس؟

س 22: هل تعامل نادي باريس مع جميع الدول النامية بنفس الطريقة؟

س 23: لماذا ضعُف نادي باريس الآن؟

س 24: ما هو دور منظمة التجارة العالمية؟

الفصل السادس: تشريح تنمية الدين

س 25: كيف جرى تقسيم الديون الخارجية للدول النامية؟

س 26: كيف تطورت الديون منذ 1970؟

س 27: هل تسدد الدول النامية ديونها؟

س 28: وماذا عن الديون الخارجية العمومية للدول النامية؟

س 29: كيف يجري توجيه التدفقات المالية المرتبطة بالديون؟

س 30: ماذا عن الديون العمومية الداخلية للدول النامية؟

الفصل السابع: تفكيك الخطاب الرسمي بشأن تخفيض الديون

س 31: لماذا اتخذت مبادرة تخفيف أعباء الديون؟

س 32: ما هي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؟

س 33: هل حققت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هدفها؟

س 34: ما الذي يتكون منه تخفيض الديون الذي أعلنته مجموعة الثماني عام 2005؟

الفصل الثامن: ذرائع النموذج السائد

س 35: هل تتيح المساعدة الإنمائية الرسمية مواجهة ويلات الديون؟

س 36: هل يعتبر الإقراض الأصغر حلاً للإفراط في مديونية الدول النامية؟

السؤال 37: هل أتاحت السياسات التي روج لها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مكافحة تغير المناخ؟

س 38: ما هي نيباد؟

الفصل التاسع: وقف السداد في الماضي

س 39: هل الإلغاء الحقيقي للديون مستحيل؟

س 55: ما هي بدائل التنمية البشرية في الدول النامية؟

س 56: كيف نتجنب ذلك بعد احتمالية الإلغاء يعاد الدين؟

س 57: ما هو تدقيق الديون؟

س 58: هل تعد كل من الصين وصناديق الثروة السيادية وبنك الجنوب بدائلا؟

س 59: هل يمكننا مقارنة الديون الخارجية العمومية للدول النامية والديون العمومية في الشمال؟

س 60: هل يعد جزء من ديون اليونان غير شرعي؟ هل يمكن وصف الديون العمومية المستحقة على دول الشمال بأنها غير شرعية أو حتى كريهة؟

س 61: ما هي مقترحات CADTM البديلة لدول الاتحاد الأوروبي؟

الفصل الثالث عشر: الحملة الدولية لإلغاء الديون

س 62: كيف بدأت الحملة العالمية لإلغاء الديون؟

س 63: كيف تم بناء شبكة CADTM العالمية؟

س 64: ما هو الميثاق السياسي لـ CADTM؟

س 65: ما هي مبادئ اشتغال CADTM؟

الملاحق: قوائم الدول، والمعجم وقائمة المراجع

المقدمة

كان ثمة العالم الأول، ويتمثل ببلدان «الشمال»، والعالم الثاني، المنبثق عن الكتلة السوفيتية، والعالم الثالث، الذي يتمثل بشعوب الجنوب. انهار العالم الثاني في أوائل التسعينيات بسقوط جدار برلين. وقبل عشر سنوات من هذا السقوط، كان العالم الثالث قد خضع لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتأرجح العالم الأول بتفجر الأزمة المالية لسنة 2008. توجد الآن فئتان رئيستان فقط: حفنة المستفيدين من الرأسمالية المعاصرة والغالبية العظمى من الخاضعين لها. لاسيما بواسطة آلية الديون.

كانت الحلقات الضعيفة في الاقتصاد العالمي، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، توجد في أمريكا اللاتينية وآسيا أو ما يسمى ببلدان «الانتقال» في الكتلة السوفيتية السابقة: كان النمو يحدث في الشمال، والديون تتراكم في الجنوب. يحصل عكس ذلك تماما منذ عام 2008، ويتركز جزء كبير من الشكوك الآن على الاتحاد الأوروبي.

تتمثل إحدى الصور الرمزية لأزمة القطاع المالي المنطلقة عام 2007 بالولايات المتحدة والممتدة كالنار في الهشيم إلى أوروبا، في الحماسة التي استخدمت بها بنوك أوروبا الغربية (خاصة البنوك الألمانية والفرنسية[1] ولكن أيضا البنوك البلجيكية والهولندية والبريطانية واللوكسمبورغية والأيرلندية...) الأموال المقترضة أو المقدمة بكثافة من قبل الاحتياطي الفدرالي أو البنك المركزي الأوروبي بين عامي 2007 و 2009، لزيادة

1 في نهاية عام 2009، كان البنكيون الألمان والفرنسيون وحدهم يمتلكون 48٪ من سندات الديون الخارجية الإسبانية (تمتلك البنوك الفرنسية 24٪ منها)، و48٪ من سندات الديون البرتغالية (تمتلك البنوك الفرنسية 30٪ منها) و41٪ من سندات الديون اليونانية (الفرنسية منها تتصدر القائمة بنسبة 26٪).

قروضها إزاء دول عديدةٍ بمنطقة اليورو (اليونان، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا) حيث كانت تحقق أرباحا طائلة بفعل ارتفاع أسعار الفائدة هناك. على سبيل المثال: بين يونيو 2007 (بداية أزمة الرهون العقارية) وسبتمبر 2008 (إفلاس ليمان برادرز)، ازدادت قروض البنوك الخاصة الأوروبية الغربية إلى اليونان بنسبة 33٪، من 120 مليار إلى 160 مليار يورو. تدافعت البنوك الأوروبية الغربية لإقراض المال في محيط الاتحاد الأوروبي لأي دولة راغبة في الاستدانة. لم يكتفوا بالمخاطرة الباهظة للغاية وراء البحار في سوق الرهون العقارية بأموال المدخرين الذين وثقوا بها خطأً، بل كررت هذه البنوك نفس العملية في اليونان والبرتغال وإسبانيا... في الواقع، أقنع انتماء بلدان طرفية معينة إلى منطقة اليورو، بنكيي دول غرب أوروبا بأن الحكومات ومعها البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية سوف تهب لنجدتهم في حالة حدوث مشكلة. لم يكونوا مخطئين.

عندما هزت اضطرابات قوية منطقة اليورو منذ ربيع عام 2010، أقرض البنك المركزي الأوروبي البنوك الخاصة بسعر مربح بنسبة 1٪، وطالبت هذه الأخيرة بدورها دولا مثل اليونان بمكافآت أعلى بكثير: بين 4 و 5٪ مقابل قروض لمدة ثلاثة أشهر، وحوالي 12٪ للأوراق المالية بأجل 10 سنوات. بررت البنوك وغيرها من المستثمرين المؤسسيين مقتضيات من هذا القبيل ب «مخاطر التخلف عن السداد» التي يرزح تحتها ما يسمى بلدانا «معرضة للخطر». شكل ذلك تهديدا قويا لدرجة أن أسعار الفائدة ارتفعت بصورة كبيرة: بلغت نسبة القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لأيرلندا 6.7٪ في نوفمبر 2010، مقارنة بـ 5.2٪ لليونان قبل ستة أشهر. وفي مايو 2011، تجاوزت النسب اليونانية على أجل عشر سنوات 16.5٪، ما أجبر هذه البلاد على الاقتراض لمدة ثلاثة أو ستة أشهر فقط، أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والحكومات الأوروبية الأخرى. يتعين على البنك المركزي الأوروبي من الآن فصاعدا ضمان الديون المستحقة للبنوك الخاصة عن طريق إعادة شراء سندات الدول... التي جرى منعه مبدئيا من إقراضها مباشرة.

خفضت البنوك الفرنسية، بشأن اليونان سنة 2010، تعرضها للمخاطر بنسبة 44٪، انتقالا من 27 إلى 15 مليار دولار. واتخذت البنوك الألمانية خطوة مماثلة: انخفض تعرضها المباشر للمخاطر بنسبة 60٪ بين مايو 2010 وفبراير 2011، من 16 إلى 10 مليار يورو. إن صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والحكومات الأوروبية هي التي حلت تدريجيا محل البنكيين والممولين الخاصين الآخرين. يمتلك البنك المركزي الأوروبي بشكل مباشر 66 مليار يورو في شكل سندات يونانية (أي 20٪ من الدين العمومي اليوناني) حصل عليها من البنوك في السوق الثانوية، وأقرض صندوق النقد الدولي والحكومات الأوروبية 33.3 مليار يورو حتى مايو 2011. وستزيد قروضهم أكثر في المستقبل. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، إذ قرر البنك المركزي الأوروبي قبول عرض البنوك اليونانية 120 مليار سند ديون يونانية كضمان (ضمان إضافي) للقروض التي يمنحها إياها بمعدل 1.25٪. نفس العملية جارية مع أيرلندا والبرتغال.

نجد هنا جميع مكونات إدارة أزمة ديون العالم الثالث عبر تنفيذ خطة برادي[2]. قام صندوق النقد الدولي وحكومات القوى العظمى، الولايات المتحدة وبريطانيا في المقدمة، حين اندلعت أزمة عام 1982، بإنقاذ بنكيي القطاع الخاص في الشمال الذين تحملوا مخاطر هائلة عبر إقراض مكثف لبلدان الجنوب وخاصة بلدان أمريكا اللاتينية. وعندما وجدت بلدان مثل المكسيك نفسها على شفا وقف السداد بسبب التأثير المشترك لزيادة أسعار الفائدة وتراجع عائدات الصادرات، أقرضها صندوق النقد الدولي والدول الأعضاء في نادي باريس أموالا شريطة أن تستمر في السداد وتطبق خطط تقشف (برامج التقويم الهيكلي الشهيرة). ثم، بما أن تضخم ديون الجنوب جار كتأثير كرة ثلج[3] (كما يحدث الآن في اليونان وايرلندا والبرتغال ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي)، فقد وضعوا خطة برادي (على اسم

2 إيريك توسان، طغيان البنك العالمي CADTM-Syllepse-Cetim، 2006، الفصل 15.

3 يأخذ هذا التأثير اسمه من مثال كرة الثلج التي تتدحرج على طول منحدر مغطى بالثلج: سوف تنمو الكرة أكبر وأكبر، وأسرع وأسرع، حتى الانهيار الأخير. يتوافق تأثير كرة الثلج/الديون مع الحالة التي تزداد فيها الديون (بشكل عام العمومية منها) ميكانيكيا، لأن معدل الفائدة المدفوع على الديون أعلى من معدل نمو الموارد التي تستخدم لسدادها.

وزير الخزانة الأمريكي آنذاك) القاضية بإعادة هيكلة ديون البلدان المدينة الرئيسة بواسطة مقايضة السندات. جرى تخفيض حجم الديون بنسبة 30٪ في بعض الحالات، وضمنت السندات الجديدة (سندات برادي) معدل فائدة ثابتا يبلغ حوالي 6٪، وهو ما كان مؤاتيا البنكيين للغاية. كما كفلت هذه الإجراءات استمرار سياسات التقشف تحت سيطرة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. لكن على المدى الطويل، زاد المبلغ الإجمالي للديون وكانت المبالغ المسددة هائلة. وإذا لم نأخذ في الاعتبار سوى الرصيد الصافي بين المبالغ المقرضة والمبالغ المسددة منذ إنشاء خطة برادي، فإن البلدان النامية منحت الدائنين ما يعادل أكثر من ستة خطط مارشال، أي حوالي 600 مليار دولار. ألا يجب منع تكرار مثل هذا السيناريو؟ لماذا يتوجب مجددا قبول التضحية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب على مذبح البنكيين وفاعلي الأسواق المالية الأخرين؟

اعتبرت أسواق المال في مايو 2011 اليونان، وفقًا لبنوك الاستثمار، مورغان ستانلي وجي بي مورغان، أن هناك احتمالا بنسبة 70٪ أن تتخلف اليونان عن سداد ديونها ، مقارنة بما نسبته 50٪ قبل شهرين. وفي 7 يوليوز 2011، وضعت وكالة موديز البرتغال على قائمة الديون عالية المخاطر. هذا سبب إضافي لاختيار الإلغاء: يجب إجراء تدقيق الديون بمشاركة مواطنية من أجل إلغاء جزئها غير الشرعي. إذا لم نأخذ بهذا الخيار، فإن ضحايا الأزمة هم من سيعانون الى ما لا نهاية عقوبة مزدوجة لصالح البنكيين المسؤولين. نرى ذلك بوضوح بشأن اليونان: تتتابع علاجات التقشف دون أن يتحسن وضع الحسابات العمومية. وسيحدث نفس الشيء بالنسبة للبرتغال وأيرلندا واسبانيا. جزء كبير من الديون غير شرعي لأنه ينبع من سياسة فضلت أقلية ضئيلة من السكان على حساب الغالبية العظمى من المواطنين.

ليست الديون الجديدة للبلدان الموقعة اتفاقيات مع الترويكا (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي)، غير شرعية وحسب، بل هي أيضا كريهة لثلاثة أسباب: 1. تأتي القروض بشروط تنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجزء عريض من السكان؛ 2.

يبتز المقرضون هذه البلدان (لا استقلال حقيقي لإرادة المقترض)؛ 3. يثري المقرضون أنفسهم بصورة مفرطة بفرض أسعار فائدة باهظة (مثلا، تقترض فرنسا أو ألمانيا بنسبة 2.٪ في الأسواق المالية وتقرضان اليونان وأيرلندا بأكثر من 5.٪؛ وتقترض البنوك الخاصة بنسبة 1.25.٪ من البنك المركزي الأوروبي وتقرض اليونان وأيرلندا والبرتغال بأكثر من 4.٪ لأجل ثلاثة أشهر). يجب بالنسبة لدول مثل اليونان أو أيرلندا أو البرتغال أو دول من أوروبا الشرقية (وخارج الاتحاد الأوروبي، دول مثل أيسلندا)، أي البلدان التي يجري ابتزازها من قبل المضاربين وصندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى مثل المفوضية الأوروبية، أن تستخدم وقفا أحادي الجانب لسداد الديون العمومية. إنها وسيلة أساس لخلق ميزان قوى لصالحها. لقد أصبح هذا الاقتراح شعبيا في البلدان الأكثر تضررا من الأزمة.

كما ينبغي إجراء تدقيق للديون العمومية تحت رقابة مواطنية. والهدف من الدقيق هو تحقيق إلغاء/ تبرؤ من الديون العمومية غير الشرعية أو جزئها الكريه والحد بصورة كبيرة من بقية الديون. إن التخفيض الجذري للديون العمومية شرط ضروري ولكنه غير كاف لإخراج دول الاتحاد الأوروبي من الأزمة. ويجب استكماله بسلسلة كاملة من التدابير واسعة النطاق في مجالات مختلفة (الضرائب، نقل القطاع المالي إلى المجال العمومي، إعادة تشريك قطاعات اقتصادية رئيسة أخرى، تقليص ساعات العمل مع الحفاظ على الدخل، وتشغيل تعويضي، الخ[4]).

غذى الظلم الصارخ المسيطر على السياسات التراجعية المتبعة في أوروبا تأجيج التعبئة القوية للساخطين في إسبانيا واليونان وأماكن أخرى. بتنا نشهد، بفضل هذه الحركات، المنطلقة عقب الانتفاضات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تسارعا للتاريخ. يجب مجابهة قضية الديون العمومية بشكل جذري. من الآن فصاعدا، أصبح تعليق سداد الديون والغاء جزئها غير الشرعي على جدول الأعمال في بلدان الشمال. من المنطقي تماما إلقاء نظرة على تجربة العالم الثالث في الثلاثين عاما الماضية لاستخلاص الدروس لتطبيقها في بلدان الشمال.

[4] Voir http://www.cadtm.org/Huit-propositions-urgentes-pour 4

منذ أزمة الديون المندلعة عام 1982، استنزفت شعوب العالم الثالث حتى العظم، رغم مواردها الطبيعية والبشرية التي لا حصر لها. صار سداد ديون هائلة يحرمها من إشباع الحاجات الأساس. أصبحت الديون آلية هيمنة خفية للغاية ووسيلة استعمار جديد. إن السياسات المطبقة من قبل الحكومات المدينة غالبا ما يقررها الدائنون أكثر من الممثلين المنتخبين للبلدان المعنية. يجب تبني نهج مختلف جذريا: الإلغاء التام لهذا الدين غير الأخلاقي والكريه غالبا.

يجيب هذا الكتاب على اعتراضات مختلفة. ألا تخاطر البلدان، بمجرد تحررها من ديونها الخارجية، بالسقوط مجددا في فخ الديون غير القابلة للتحمل؟ ألن تستفيد الأنظمة الديكتاتورية والفاسدة من إلغاء الديون؟ ألن يؤدي دافعو الضرائب في دول الشمال ثمن الإلغاء؟ الصين، أمريكا اللاتينية، صناديق الثروة السيادية، الصناديق الانتهازية، ما هو دور هؤلاء الرواد الفاعلين الجدد؟ هل تشكل استعاضة الدين العام الخارجي بالدين العام الداخلي حلا؟ ما هي الروابط بين الديون وأزمة الغذاء العالمية التي بدأت في 2007؟ يوضح المؤلفان أن إلغاء الديون شرط ضروري لكنه غير كاف، إذ يجب أن يكون مصحوبا بتدابير أخرى، مثل استرداد الأملاك المكتسبة بطرق غير شرعية، بالإضافة إلى إعادة توزيع عادل للثروة على المستوى العالمي وطرق تمويل بديلة. إنهما يطرحان سؤال: من يدين لمن؟ إنهما يدعمان مطلب التعويضات الذي ترفعه الحركات الاجتماعية في الجنوب.

يشرح هذا الكتاب، في خمسة وستين سؤالاً وجواباً، بطريقة بسيطة ودقيقة كيف ولماذا وصلنا إلى مأزق الديون. ويوضح، مستعينا بالرسوم والجداول، بجلاء مسؤولية مروجي النيوليبرالية والمؤسسات المالية العالمية والبلدان الصناعية، وكذلك تواطؤ قادة الجنوب.

بعد عشر سنوات من نشر الكتاب 50 سؤالاً / 50 جوابا حول الديون،

وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الذي جرت ترجمته إلى ثماني لغات (الإنجليزية، العربية، الكورية، الإسبانية، الإيطالية، اليابانية، البرتغالية، التركية)، وبعد أربع سنوات من الإصدار الأول باللغة الفرنسية 60 سؤالا / 60 جوابا، أصدر داميان ميه واريك توسان للجمهور اليوناني هذه النسخة المحينة والمزيدة التي تحلل الخطاب الرسمي حول الديون وتطرح سيناريوهات الخروج من المآزق المحتملة. يعرض المؤلفان مختلف الحجج الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والقانونية والبيئية التي يستند إليها مطلب إلغاء الديون العمومية للبلدان النامية.

الفصل الأول:
الحقوق الإنسانية والتنمية والديون

س 1: ماذا نسمي "البلدان النامية"؟

بادئ ذي بدء، يجب توضيح المفردات المستعملة. نستخدم على قدم المساواة مفردات: الشمال، الدول الغنية، الدول الصناعية أو ثالوث، كناية عن مجموعة الدول الأوروبية الغربية وأمريكا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية[1]، وأستراليا، و نيوزيلندا وبعض البلدان الأخرى ذات الدخل المرتفع {انظر القائمة بالمرفق}.

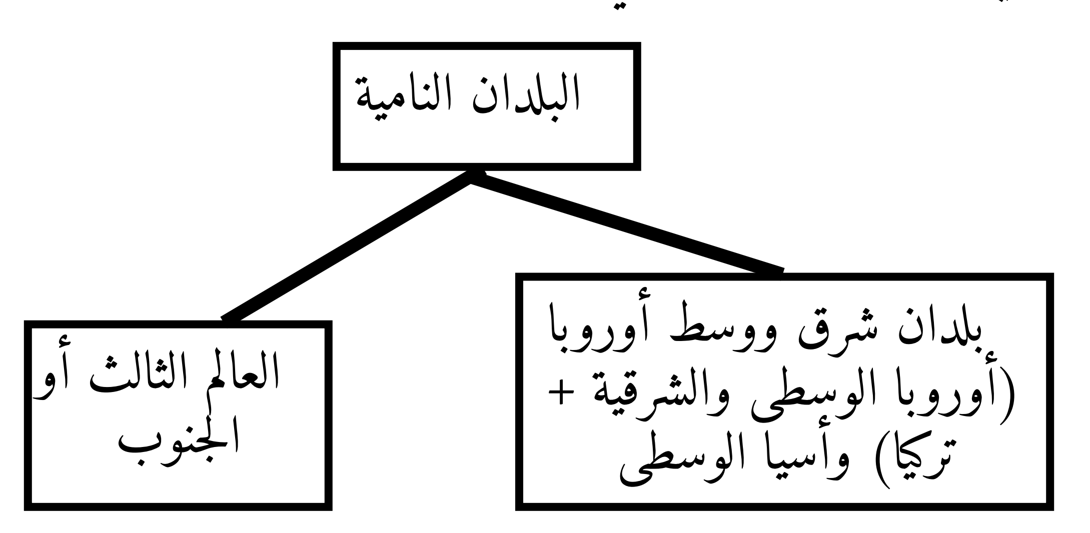
حتى لو بدا لنا مثيراً للجدل إلى حد كبير تجميع بلدان متنوعة مثل تايلاند أو هايتي أو البرازيل أو النيجر أو روسيا أو بنغلاديش في نفس الفئة، فإننا نعتمد الاسم المستخدم في الإحصائيات المقدمة من قبل المؤسسات الدولية. لذلك فإننا ندعو البلدان النامية جميع البلدان خارج الثالوث، كان هناك 145 عام 2011 حسب تعدادنا. نميز، ضمن هذه الفئة، لأسباب تاريخية، مجموعة البلدان التي سنسميها "دول أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى" (التي تشمل وسط وشرق أوروبا وتركيا وآسيا الوسطى) ودول أخرى (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط و شمال أفريقيا(هـ)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ)، مصنفة فيما يسمى بالعالم الثالث أو الجنوب {انظر القوائم بالملحق}.

"في عام 1951، تحدثت في مجلة برازيلية عن ثلاثة عوالم، دون استخدام تعبير "العالم الثالث". هذا التعبير، ابتكرته واستخدمته كتابة لأول مرة في الأسبوعية الفرنسية "l'Observateur" بتاريخ 14 غشت 1952. انتهت المقالة على النحو التالي: "لأنه أخيرا يجري تجاهل هذا العالم الثالث، المستغل والمحتقر مثل الطبقة الثالثة، فإنه يريد أيضا أن يكون شيئاً". وهكذا قمت بنقل الجملة الشهيرة لسياس بشأن الطبقة الثالثة

1 منذ صدور الكتاب 50 سؤالاً/50 جوابا عن الديون، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قام هذا الأخير بتعديل هذه المجموعات من البلدان. فعلى سبيل المثال، انتقلت كوريا الجنوبية من فئة أقل البلدان نمواً لتنضم لفئة البلدان المتقدمة. ورغم أن هذا الحكم موضع شك، فإننا نعتمد على هذه الاتفاقية لضمان استناد حساباتنا لحسابات البنك العالمي. وهذه هي الحال أيضاً في بعض البلدان الأخرى مثل الجمهورية التشيكية أو استونيا.

خلال الثورة الفرنسية".
ألفريد سوفي ، ديموغرافي واقتصادي فرنسي

وبالتالي فإن المخطط هو كما يلي:



من بين سكان العالم البالغ عددهم 6.9 مليار نسمة، فإن البلدان النامية هي موطن لحوالي 85٪:

توزيع سكان العالم سنة 2010

المنطقة	الحصة من سكان العالم
الثالوث	15 ٪
العالم الثالث	78 ٪
بلدان شرق ووسط أوروبا، وآسيا الوسطى	7 ٪



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2010

الناتج الداخلي الخام {انظر المعجم} مؤشر تقليدي يستخدمه اقتصاديون كثر لتقييم إنتاج الثروة في العالم. ومع ذلك، فهو لا يعطي سوى رؤية ناقصة ومضللة ومشكوك فيها، على الأقل لأربعة أسباب:

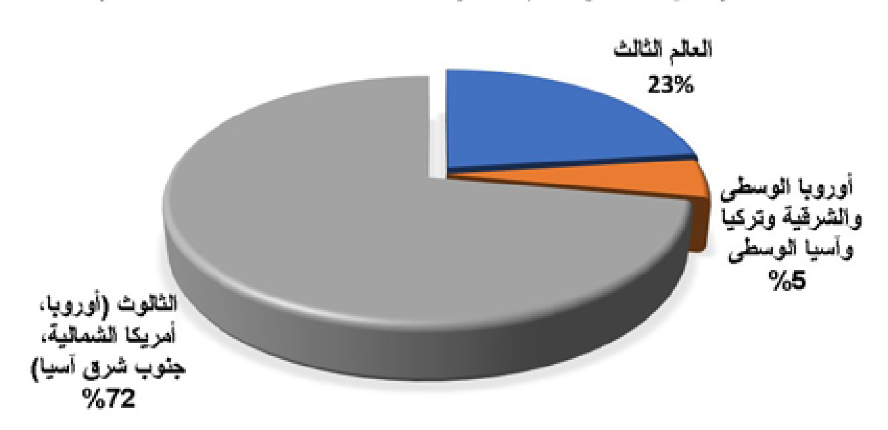
- لا يأخذ بالاعتبار العمل غير المأجور، الذي تبذله النساء أساسا؛
- لا يجري تسجيل الضرر الذي يلحق بالبيئة على أنه سلبي؛
- وحدة الحساب المستخدمة هي سعر سلعة أو خدمة، وليس كمية العمل اللازمة لتحقيقها؛
- لا يجري تضمين التفاوتات داخل البلد في الحساب.

رغم أوجه القصور هذه، يشير الناتج الداخلي الخام إلى اختلال التوازن الاقتصادي بين الشمال والجنوب. يجري التعبير عن هذا الناتج الداخلي الخام وجميع المبالغ التي ستتم مصادفتها في هذا العمل بالدولار لأن 60٪ من احتياطيات النقد الأجنبي والقروض والتجارة العالمية لا تزال مقومة بهذه العملة.

يتركز إنتاج الثروة إلى حد كبير في الشمال بنسبة شبه عكسية لتوزيع السكان:

توزيع إنتاج الثروة (الناتج الداخلي الخام العالمي: 61.300 مليار دولار سنة 2010)

المنطقة	الحصة في إنتاج الثروة العالمية
الثالوث	٪ 72
العالم الثالث	٪ 23
بلدان شرق ووسط أوروبا، وآسيا الوسطى	٪ 5



المصدر: البنك العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية[2]

تأسست العولمة النيوليبرالية بإرادة قادة الدول الغنية، الذين حصلوا على معظم فوائدها، حتى لو توجب سريانها على حساب مليارات سكان البلدان النامية وجزء عريض من سكان البلدان الصناعية.

2 مؤشرات التنمية العالمية وتمويل التنمية العالمية هي المصادر المعتمدة في هذا الكتاب. مأخوذة من الإنترنت على موقع البنك العالمي في مارس 2011 م.

يكشف رقم الناتج الداخلي الخام الفردي الهوة الاقتصادية الفاصلة بين الشمال والجنوب:
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 (9،100 دولار عالميًا)

الناتج الداخلي الخام الفردي	المنطقة
٣٩٨٠٠ دولار	الثالوث
٢٦٦٠ دولارًا	العالم الثالث
٨٢٠٠ دولار	بلدان شرق ووسط أوروبا، وآسيا الوسطى



بالدولار الثابت لعام 2000. المصدر: البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية

رغم ذلك ، تبقى هذه الصورة البانورامية للوضع الاقتصادي العالمي ناقصة للغاية، لأنها تتجاهل غالبا التفاوتات الصارخة في الدخل داخل نفس فئة البلدان. في الواقع، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[3] :
يتجاوز دخل 500 شخص الأكثر غنى على هذا الكوكب إجمالي دخل

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006.

416 مليون شخص الأكثر فقرا.

بالتالي، لا يتعلق الأمر بتاتا بمعارضة الشمال والجنوب في كُلّيّتِهما. تستخدم هذه الكلمات فقط لترجمة واقع جغرافي: تُتخذ معظم القرارات في الشمال ولها عواقب وخيمة على البلدان النامية. لكن يعاد إنتاج آلية الهيمنة داخل كل منطقة. في نهاية المطاف، وهذا أمر أساسي حقا، يتعلق الأمر قبل كل شيء باضطهاد جزء من البشرية (لا يقع حصريا في الجنوب) من قبل جزء آخر، أقل عددا بكثير ولكن أقوى بكثير. بعبارة أخرى، تضع مصالح مختلفة جدا جميع أولئك الذين يعانون النظام الحالي (غالبية سكان الجنوب والشمال العظمى) في معارضة حفنة أفراد مستفيدين من الوضع، سواء في الشمال أو الجنوب. تشكل هذه الحفنة القليلة من الأفراد الطبقة الرأسمالية، التي يقود سلوكها البحث عن أقصى ربح. لذلك من الضروري تحديد التباين الصحيح، تحت طائلة عدم فهم جميع الرهانات الأساسية وعدم تحديد السبل البديلة المهمة.

"تريدون نجدة البؤساء، أنا أريد إزالة البؤس. "

Victor Hugo, Quatre-vingt-treize, 1874

س 2: ما هو سبب التباس مصطلح "التنمية"؟

تشير تسمية "البلدان النامية" إلى أن هذه البلدان تحرز تقدمًا وأنها بصدد تدارك "التخلف" المزعوم عن البلدان الصناعية. كما لو أنه لا توجد سوى طريقة واحدة "للتطور"، وكأن البلدان الصناعية هي النموذج المطلق للتنمية، وكأنما بعضها أكثر تقدما من البعض الآخر، وهي نفسها حتما في طور اللحاق بالأكثر تقدما. إذن، فغرض استخدام هذا التعبير الخبيث هو: ترك الناس يعتقدون ضمنيا أنه لا يوجد سوى شكل واحد ممكن للتنمية، وبالتالي إضفاء الشرعية على خيارات القوى العظمى وجميع المؤسسات المدافعة عن نفس المنطق، بينما يجري تهميش خطاب أولئك الذين يؤكدون أن خيارات أخرى ممكنة، بل وضرورية.

والحال أن هذا التطور ليس محايدًا على الإطلاق، وله دلالة أيديولوجية قوية للغاية ويخفي خيارات من المشروع تماما التشكيك فيها. جرى استخدام المصطلح لأول مرة عام 1948 من قبل رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان:

> "نحن بحاجة إلى إطلاق برنامج جديد جريء يسخر فوائد تقدمنا العلمي وتقدمنا الصناعي من أجل تحسين المناطق المتخلفة ونموها. [...] يشكل فقرها إعاقة وتهديدا لها وللمناطق الأكثر ازدهارا. [...] الموارد المادية التي يمكننا تحمل استخدامها لمساعدة الشعوب الأخرى محدودة. لكن موارد معرفتنا التقنية [...] تنمو باستمرار ولا تنضب. [...] يجب أن نشجع استثمار الرساميل في المناطق المفتقرة للتنمية. يجب أن يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة في العالم، بجهودها الخاصة، على إنتاج المزيد من الطعام، والمزيد من الملابس، والمزيد من مواد البناء، والمزيد من الطاقة الميكانيكية من أجل تخفيف أعبائها. [...] سوف تستفيد جميع البلدان، بما في ذلك بلدنا، بصورة كبيرة من برنامج بنَّاء من شأنه السماح باستخدام أفضل للموارد البشرية والطبيعية العالمية. تظهر التجربة أن

تجارتنا مع الدول الأخرى تزداد بتقدمها الصناعي والاقتصادي. زيادة الإنتاج مفتاح الرخاء والسلام".
هاري ترومان، خطاب حالة الاتحاد، 1948.

جرى فك رموز الرسالة من قبل ايمي سيزير بطريقة واضحة وموجزة:

"افهموا، من الكلام، أن المالية الكبرى الأمريكية قد قررت أن الوقت حان لابتلاع كل مستعمرات العالم".
ايمي سيزير ، خطاب حول الاستعمار، 1955

بالإضافة إلى ذلك، ينسى هذا التطور جانبين أساسيين: الظروف المعيشية للسكان والقيود البيئية لكوكب ذي موارد محدودة. حلت بعد 60 سنة عبارات "النمو" و"التنمية المستدامة" محل كلمة "تطور". إن وسائل الإعلام الاقتصادية مليئة بتحليلات تدافع عن نمو يجري تقديمه حتما على أنه مفيد ويبرر كل التضحيات. يقدم كبار مالكي الأموال في العالم الصين والهند كنماذج، وهما البلدان اللذان تتضاعف صوبهما عمليات ترحيل الشركات، وحيث النمو قوي، وتكلفة اليد العاملة منخفضة للغاية وظروف العمل بائسة. ماذا يحمل هذا النمو إذن؟

يرتبط النمو الاقتصادي لبلد أو منطقة ارتباطًا مباشرًا بالسياسات المتبعة فيه. قد لا يكون لنفس الرقم المعنى ذاته هنا أو هناك. يمكن أن يعكس تحسنا في الظروف المعيشية للسكان، وخاصة الأكثر تواضعا، الذين يمكنهم بالتالي المشاركة في النشاط الاقتصادي والسماح بتطوير المقاولات المحلية التي توفر قبل كل شيء السلع والخدمات للسوق الداخلية. ليس هذا ما عليه الحال اليوم. يعكس النمو اليوم، غير المتكافئ للغاية، قبضة الشركات الكبرى العابرة للأوطان الخانقة على الاقتصاد العالمي، والتي يتجاوز حجم مبيعاتها غالبا الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان، أو حتى قارات بأكملها. تنشر الشركات متعددة الجنسيات نشاطها على نطاق عالمي مع الاحتفاظ بجذور قوية في بلدانها الأصلية لأنها تعتمد بصورة عامة على الدولة لحماية

مصالحها (تدعم واشنطن إكسون موبيل أو بوينغ كما أن توتال تحميها باريس. بدأت تزدهر، إلى جانب شركات الدول الأكثر تصنيعا العابرة للأوطان، مثيلات لها أصلها من أن الدول النامية (لينوفو من الصين، بتروناس من ماليزيا، وبتروبرا من البرازيل، وسيلتيل من إفريقيا، وتيشانت من الأرجنتين، وأنجلو-أمريكان من جنوب إفريقيا، وتاتا من الهند...) يحقق الرأسماليون والنخب السياسية الحاكمة التقليدية في بلدان الجنوب مزايا من ذلك، كما أن اقتصاديات بلدان الجنوب مرتبطة بشدة بالسوق العالمية. ويرتهن نموها، في ظل النموذج السائد حاليا، بصادراتها إلى حد كبير. والحال أن أسعار موادها الأولية ومنافذ بيع منتجاتها المصنعة لا تزال تحدد أساسا من قبل البلدان الأكثر تصنيعا. يمكن أن يكون لانتكاسة اقتصادية في الولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان عواقب وخيمة على اقتصادات البلدان النامية لأنها شديدة الاعتماد على صادراتها إلى هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، فإن نموذج النمو المدفوع بالصادرات لا يشجع بأي حال إرضاء الحقوق الإنسانية الأساسية وتحرر سكان بلدان الجنوب. يحرص المدافعون عن النمو الاقتصادي بأي ثمن على عدم كشف أنه يمكن أن يكون بئيسا تماما. في الواقع، يؤدي نموذج النمو في معظم الأوقات إلى تدمير البيئة، وزيادة حدة التفاوتات، والتراكم اللامحدود للثروة حصرا لصالح أقلية ضئيلة بينما تعيش أغلبية السكان الساحقة في ظروف متزايدة الهشاشة.

"عن أي تنمية نتحدث؟ هل نتحدث عن نموذج التنمية النيوليبرالي الذي يؤذي إلى أن يتضور سبعة عشر شخصا جوعا كل دقيقة؟ هل هذا مستدام أم غير مستدام؟ النيوليبرالية مسؤولة عن مآسي عالمنا. دعونا لا نطفئ النار تاركين مشعليها وشأنهم".

هوغو شافيز، رئيس فنزويلا، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة استشهدت به صحيفة لوموند، 4 سبتمبر 2002

ليس النمو الجامح الذي يدعو إليه النظام الحالي أزليا. يجب أن يخلق باستمرار رغبات استهلاك جديدة كي يواصل البقاء، وأن يلوث كي ينظف (مثل المياه) وأن يدمر لإعادة الإعمار (مثل العراق). رغم أنه أدى إلى وفاة أكثر من 200 ألف شخص، إلا أن تسونامي ديسمبر 2004 كان "إيجابيًا" لنمو آسيا، حيث لم تتأثر المناطق الصناعية وكانت إعادة بناء المناطق الساحلية طويلة ومكلفة. ازدهر كثيرا قطاع الوقود الزراعي لدعم الوتيرة المحمومة لنمو النقل الفردي بالسيارات (وقود نفضل، من جانبنا، أن نطلق عليه اسم "وقود الموت" لأن الأسطح العملاقة مخصصة لإنتاجه بدل أن تكون مخصصة للمحاصيل الغذائية)، ما تسبب في ارتفاع حاد لأسعار بعض المواد الغذائية الأساسية وفاقم نقص التغذية الذي تعاني منه بلدان نامية عديدة.

"إذا لم يتغير شيء بينما ندخل أزمة اقتصادية تاريخية خطيرة، فذلك لأن أقوياء هذا العالم يريدون ذلك. {...} إن مواصلة النمو المادي يمثل الوسيلة الوحيدة بالنسبة للأوليغارشية كي تجعل المجتمعات تقبل التفاوتات الصارخة دون وضعها محط تساؤل. يخلق النمو بالفعل فائض ثروات ظاهرة تسمح بتشحيم النظام دون تغيير بنيته".
Hervé Kempf, Comment les riches détruisent la planète, 2007

على العكس، يجب أن يكون كل شعب قادرًا على اتخاذ قرار بشأن مستقبله وأن يتوفر على رافعات اتخاذ القرار فيما يهمه. لن يكون الحال كذلك طالما يشكل النمو المؤشر المطلق على صحة العالم الجيدة.

"لا نقوم بالتطوير، بل نتطور"
Joseph Ki-Zerbo, A quand l'Afrique ?, 2004

سنستخدم في هذا الكتاب مصطلح البلدان النامية ونحن مدركون لأوجه قصوره والتلاعبات الدلالية المنوه بها، لأننا نرغب في استعادة بيانات المؤسسات العالمية الإحصائية من أجل إخضاعها للنقد. سيسمح هذا للقارئ التأكد من صحة البيانات التي نقدمها انسجاما مع تلك التي تقدمها هذه المؤسسات على مواقع الويب الخاص بها أو في منشوراتها المطبوعة.

س 3: ما هي الصلة بين الديون والفقر؟

تدهورت الظروف المعيشية لأفقر الناس في كل مكان تقريبًا على مدى العقود الثلاثة الماضية، لكن في فترات، ودرجات وسرعاتٍ متفاوتة من بلد إلى آخر. تلقت دول نامية الضربة في وقت مبكر جدا من ثمانينيات القرن العشرين (أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وبعض بلدان الكتلة السوفيتية السابقة) بينما تعرضت بلدان أخرى للقصف فقط في النصف الثاني من تسعينيات القرن نفسه (جنوب-شرق آسيا). منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في أعقاب أزمة الديون المندلعة في الولايات المتحدة وانتشرت كالنار في الهشيم إلى أوروبا، نفذت الحكومات القائمة سياسات زادت الفقر. لا تنفك قائمة البلدان متدهورة الوضع تزداد: الولايات المتحدة، اليونان، ليتوانيا، المجر، بلغاريا، رومانيا، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا، أيسلندا، إيطاليا ...

طالبت المؤسسات المالية العالمية بلا كلل بسداد الديون الخارجية. وفرضته كأولوية لاستمرار الحوار مع سلطات الدول المدينة. سنرى أن حكومات الجنوب لديها مع ذلك أسباب متعددة كي ترفض هذه الديون غير الأخلاقية وغير المشروعة غالبا. بهذا المعنى تجد مكانها في هذا النقاش حجج سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية وقانونية وبيئية ودينية. لكن ضغوط كبار بنكيي العالم وتواطؤ الطبقات المسيطرة في الشمال والجنوب المبذولة بلغت من الشدة ما يدفع معظم قادة البلدان النامية لقبول مشاهدة شعوبهم محطمة بعبء الديون.

"في الحكومة، يمكنك فقط إنفاق ما يمكنك كسبه. لقد ورثت دينًا كبيرًا جدا نحاول تقليله، مع احترام فائض أولي بنسبة 4.25٪، لأنه من المهم أن أبين لدائني أنني مسؤول، وأنني أسدد ديوني". لولا، رئيس البرازيل، لوموند، 25 مايو 2006.

باتت ديون البلدان النامية أكبر بكثير من هذه الاقتصادات الهشة وتعيق أي محاولة تنموية. بلغ متوسط خدمة الديون {أنظر المعجم}، بحسب كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة عام 2000، في ذلك العام ٪38 من ميزانية دول إفريقيا جنوب الصحراء. وفي 2006 ، خصصت الحكومة الأكوادورية ٪38 من الميزانية لسداد الديون بينما خصصت ٪22 للإنفاق الاجتماعي كله (الصحة، التعليم، إلخ). بالنسبة لبعض البلدان، تتجاوز خدمة الديون نصف الميزانية.

إذا اتبعت البلدان النامية إملاءات صندوق النقد الدولي {انظر السؤال 16} والبنك العالمي {انظر السؤال 8}ودائنين آخرين، فما من سبيل أمامها سوى تنفيذ سياسة تقشف مالي صارمة. وهذا يعني تقليص الإنفاق العمومي على التعليم والصحة وصيانة البنية التحتية والاستثمار العمومي في أنشطة توفير فرص الشغل والإسكان، ناهيك عن البحث والثقافة. يجري فقط استثناء نفقات الدفاع والأمن، وبدرجة أقل، العدالة.

مقارنة الحصة من الناتج الداخلي الخام والميزانية المخصصة للتعليم والصحة وخدمة الديون[4]

أرقام عام 2007	٪ من الناتج المحلي الإجمالي			٪من الميزانية		
	خدمة الدين العام	الإنفاق العام لـ التعليم	الإنفاق العام لـ الصحة	خدمة الدين العام	الإنفاق العام لـ التعليم	الإنفاق العام لـ الصحة
الأرجنتين	10.94	5.10	5.30	46.91	21.88	22.74
البرازيل	16.62	5.30	3.20	41.80	13.33	8.05

4 Sources : IADB Macro Watch Tool ; Base de données statistiques de la CEPAL ; Secrétariat des Finances d'Argentine ; Audit citoyen de la dette du Brésil ; Ministère des Finances de Colombie ; Banque centrale de l'Équateur ; Secrétariat des Finances du Mexique ; Ministère des Finances du Pérou.

تشيلي	3.13	3.20	3.60	16.82	17.18	19.32
كولومبيا	10.44	4.60	2.40	33.57	14.80	7.72
الإكوادور[5]	14.20	2.62	1.26	59.90	18.40	8.87
المكسيك	8.78	5.20	3.10	40.03	23.71	14.14
بيرو	7.63	3.40	1.20	43.66	19.45	6.86

Sources : IADB Macro Watch Tool ; Base de données statistiques de la 8 CEPAL ; Secrétariat des Finances d’Argentine ; Audit citoyen de la dette du Brésil ; Ministère des Finances de Colombie ; Banque centrale de l’Équateur ; .Secrétariat des Finances du Mexique ; Ministère des Finances du Pérou

يجب أنٍ تحصل الحكومات على العملات الصعبة (بالدولار أساسا، ولكن أيضا اليورو والين والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، إلخ) التي بها يجري السداد. ولهذه الغاية، تعطى الأولوية لسياسات التصدير: الاستغلال المتسارع للموارد الطبيعية (المعادن والنفط والغاز إلخ)، والتطور الجامح للمنتجات الزراعية الريعية (البن والكاكاو والقطن والشاي والفول السوداني والسكر، إلخ). أصبحت الزراعة الأحادية معممة، وهي شديدة الخطورة لأنها تخلق حالة من الارتهان بعدد قليل من الشركات العابرة للأوطان المسيطرة على السوق. يجري إهمال المحاصيل الغذائية، ما يؤدي غالبا إلى قيام البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية باستيراد المواد الغذائية التي تحتاجها. هكذا، تصدر مدغشقر الأرز الفاخر وتضطر لاستيراد أرز سيء الجودة لغذاء سكانها.

5 تتطابق المعلومات المتعلقة بإكوادور مع الميزانية الوطنية لجمهورية الإكوادور لعام 2007. ولا تأخذ بالاعتبار تأثير تخفيض ديون البلد نتيجة لعمل لجنة التدقيق الشامل للديون العمومية في 2008-2007. مع تحقيق وفورات سمح بها هذا القرار، زاد الإنفاق الاجتماعي بصورة قوية في السنوات التالية. انتقل الإنفاق على الصحة والتعليم بين عامي 2007 و2010، من 3.88٪ من الناتج الداخلي الخام إلى 6.34٪ .

وجدت بلدان نفسها عاجزة تماما بالموازاة مع الزيادة الهائلة في أسعار المواد الغذائية الأساسية (القمح والأرز والذرة إلخ) منذ 2006، لأنها تخلت عن سيادتها الغذائية بضغط من البنك العالمي وقطاع صناعاتها الغذائية الكبرى المتجهة للتصدير. كان هذا حال غالبية البلدان الأفريقية، ولكن أيضا الفلبين وبنغلاديش ودول أمريكية لاتينية عديدة بما في ذلك المكسيك.

لا تؤخذ، للإنتاج بتكلفة أقل للتصدير، بالاعتبار الظروف المعيشية للسكان المعنيين، أو حتى بقاءهم. غالبا ما تجري مهاجمة المكاسب الاجتماعية اليسيرة، وظروف العمل بائسة.

بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الموارد الطبيعية في البلدان النامية، والتي غالبا ما تكون وفيرة ومتنوعة، للاستغلال المفرط، ما يؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة. وفقا للتوقعات، يفترض أن تشهد بعض البلدان نفاد مواردها الطبيعية الرئيسية في غضون عقود قليلة، مثل النفط في الغابون وكولومبيا والإكوادور التي بدأ إنتاجها في الانخفاض. تشعر بلدان جنوب عدة بالقلق جراء الدمار الناجم عن إزالة الغابات بسبب الاستغلال المكثف للأخشاب الاستوائية أو زيادة المساحات المزروعة.

يمر الكوكب الآن، وفقًا للعديد من العلماء المتخصصين في التنوع البيولوجي، بسادس أكبر أزمة انقراض أنواع منذ بداية الحياة على الأرض. لكن بينما امتدت الأزمات الخمس السابقة على فترات طويلة جدا، يبدو أن الأزمة الحالية تحدث على مدى فترة زمنية أقصر بكثير بسبب الدور الحاسم الذي لعبه النشاط البشري في إطلاقها. أدرجت القائمة الحمراء[6] التي نشرها الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة أكثر من 16 ألف نوعا مهددا بالانقراض في عام 2006: واحد من كل أربعة ثدييات، وواحد من كل ثمانية طيور، وواحد من كل ثلاث برمائيات.

6 انظر www.iucnredlist.org

نظمت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في صيف عام 2002، في محاولة لتفادي هذه التهديدات الخطيرة. أعرب الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن قلقه، كما يجيد ذلك: " بيتنا يحترق ونحن ننظر في اتجاه آخر. إن الطبيعية المشوهة والمستغلة بشكل مفرط لم تعد قادرة على أن تجدد نفسها بنفسها ونحن نرفض الاعتراف بهذا الأمر[7]". في الوقت نفسه، كان أحد أقوى مؤيدي النموذج الاقتصادي النيوليبرالي والزراعة المكثفة.

يجب تسليط الضوء على العلاقة بين الديون وسوء التنمية البشرية. تسمح آلية الديون للمؤسسات المالية العالمية والدول الشمالية والشركات العابرة للأوطان ببسط السيطرة على اقتصادات البلدان النامية ووضع اليد على مواردها وثرواتها بأقل تكلفة. إنه شكل جديد من أشكال الاستعمار، ينظمه اعتماد برامج التقويم الهيكلي {انظر السؤال 17 والسؤال 18}. لا تتخذ القرارات المتعلقة بالجنوب في الجنوب، بل في واشنطن (في وزارة الخزانة الأمريكية، أو في مقر البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي)، أو في باريس (في مقر نادي باريس الرئيسي الذي يضم دول الشمال الدائنة {انظر السؤال 21}) أو داخل نادي لندن (الذي يجمع بنوك الشمال الكبرى - مقره الرئيسي لا يوجد دائمًا في لندن... {انظر المعجم}). وفي حالة الدول المحيطية داخل الاتحاد الأوروبي، تتخذ قرارات حيوية في بروكسل (مقر المفوضية الأوروبية) وفرانكفورت (مقر البنك المركزي الأوروبي) وواشنطن (مقر صندوق النقد الدولي). ونتيجة لذلك، فإن تلبية الحقوق الإنسانية الأساسية ليس أولوية. إن الأولوية هي تلبية المعايير الاقتصادية والمالية والجيوسياسية، مثل سداد الديون، وفتح الحدود للرساميل والسلع والمعاملة التفضيلية للبلدان الحليفة للقوى العظمى.

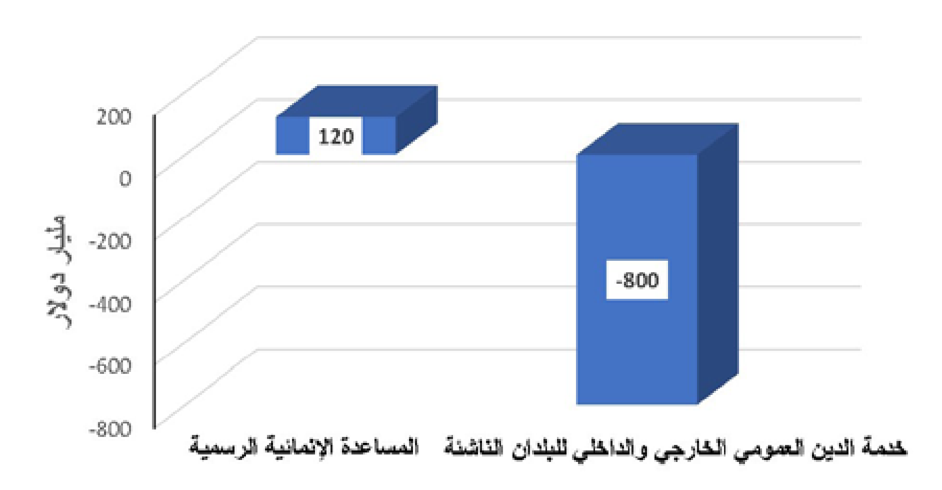
في ظل هذه الظروف، تشير آخر الأرقام المنشورة إلى أن المبلغ الذي سددته الدول النامية برسم خدمة الديون الخارجية العمومية والخاصة بلغ 536 مليار دولار سنة 2009. إذا أخذنا بالاعتبار فقط خدمة الديون

7 انظر www.elysee.fr نافذة الأرشيف

العمومية الخارجية، التي تتحمل مسؤوليتها ميزانية الدول النامية، فإنها مثلت حوالي 173 مليار دولار عام 2009[8]. والآن، إذا أضفنا خدمة الديون العمومية الداخلية، التي تتحملها أيضا ميزانية الدولة، والتي تمثل ثلاثة أضعاف الديون العمومية الخارجية وفقا للبنك العالمي، فإننا نصل إلى مبلغ فلكي قدره 800 مليار دولار تسدده السلطات العمومية سنويا برسم الدين العمومي الخارجي والداخلي[9].

في المقابل، وصلت مساعدة البلدان الغنية الإنمائية الرسمية (وهي مثار جدال كبير {انظر السؤال 35}) بالكاد إلى 120 مليار دولار سنة 2009. يحرم هذا السداد المرتفع للغاية البلدان النامية من موارد ثمينة لمكافحة الفقر بصورة فعالة.





En Mds $. Chiffres 2009. Source : Banque mondiale, *Global Development Finance*. ; OCDE

بالتالي، فإن السداد يستنزف اقتصادات البلدان النامية بصورة كبيرة والقروض الجديدة غير كافية للتعويض. هكذا سددت، في عام 2008،

8 انظر البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية. قمنا بتضمين السداد لصندوق النقد الدولي، والتي يحتسبها البنك العالمي ضمن فئة منفصلة.

9 حساب المؤلفين. لا يقدم البنك العالمي والمؤسسات العالمية المختلفة أي بيانات أخرى دقيقة حول سداد الديون العمومية الداخلية.

سلطات البلدان النامية العمومية 23 مليار دولار أكثر مما حصلت عليه ذلك العام على شكل قروض. صافي التحويل برسم الديون الخارجية العمومية[10] سلبي عموما: 666 مليار دولار للفترة 1985-2009، بينما في الآن ذاته، تضاعفت الديون الخارجية العمومية من 600 إلى 1460 مليار دولار!

لذلك تبدو الديون اليوم باعتبارها إحدى العقبات الرئيسية أمام تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، في قلب نظام هيمنة الدول الغنية على البلدان النامية بأسرها.

على نحو مماثل، كان الفرنسيون المتعلمون المطلعون يعرفون ماذا كانت قوات بلادهم تفعل في فيتنام والجزائر. وعلى نحو مماثل، كان الروس المتعلمون المطلعون يعلمون ما تقوم به قواتهم في أفغانستان، وكان مواطنو جنوب أفريقيا والأمريكيين المتعلمين والمطلعين يعرفون ما كانت تفعله قواتها "الاحتياطية" في موزمبيق وأميركا الوسطى. وعلى نحو مماثل، يعرف الأوروبيون المتعلمون والعارفين اليوم كيف يموت الأطفال عندما يحوم شبح الديون حول بلدان فقيرة".

Sven Lindqvist, Exterminez toutes ces brutes, 2000

10 توماس بوج، "دولار واحد في اليوم. ماذا نعرف عن الفقر العالمي؟" كانون الثاني (يناير) 2006، www.mondialisations.org/php/public/art.php?id=22324&lan=FR

س 4: ما هي "الأهداف الإنمائية للألفية"؟

التزم قادة العالم، في عام 2000، إبان قمة الألفية للأمم المتحدة، بالعديد من الأهداف المحددة المرقمة، مسماة "الأهداف الإنمائية للألفية"، لمعالجة مشكلة الفقر بحلول عام 2015. سنرى ما سنراه...

كان الفشل واضحا بالفعل في منتصف الطريق. أولا، طريقة طرح المشكلة خاطئة أساسا. كيف يمكن أن يكون الهدف المركزي هو الحد من الفقر وليس القضاء عليه، في حين أن البشرية لديها وسائل كثيرة لانتشال الفقراء من البؤس؟ ولكن بينما هذه الأهداف غير مناسبة وغير كافية بشكل فادح، توجد كل الأسباب للاعتقاد بأنها لن تحقق حتى، وبعضها يتعلق بمجالات ساءت فيها الحالة بالفعل في بلدان عدة. رغم كل التلاعبات الإحصائية لإخفاء هذا الوضع[11]، إلا أنه يمثل إخفاقا حقيقيا لسياسات الحد من الفقر الحالية.

يقدم البنك العالمي، في تقرير الرصد العالمي لعام 2007 ، عناصر تقييم دقيق[12]. حتى لو لم يخف الابتهاج بالتقدم الخجول المسجل حول هذه النقطة أو تلك بهذه المنطقة أو تلك، فإن الأرقام التي ينشرها تظهر بلا أدنى شك أن الحقوق الإنسانية الأساسية يجري انتهاكها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

فهذا الحشد غير المسبوق من الموارد والتكنولوجيات المتاحة لنا اليوم يجعل القول بأن أهداف عام 2015 بعيدة عن متناول أيدينا قولاً واهيا فكريا وأخلاقيا. يجب ألا نرضى بتقدم يعجز عن تحقيق الأهداف الموضوعة، أو بأنصاف الحلول التي تتجاهل قطاعات بأكملها من البشرية.

---

11 إنه الفرق بين مبلغ القروض المستلمة خلال فترة ما ومبلغ السداد خلال نفس الفترة. يكون هذا التحويل الصافي إيجابياً عندما يتلقى البلد أو القارة المعنية أكثر مما يسدده برسم الديون. ويكون سلبيا إذا كانت المبالغ المسددة أكبر من المبالغ التي دخلت البلاد.

12 على سبيل المثال، فإن حقيقة اختيار، في 2010، أرقام عام 1990 كمرجع حسابي هي طريقة لخداع الرأي العام لأنه منذئذ أصبح تحقيق الهدف أسهل في ضوء التطور الديموغرافي والنقدي. إذا حدث، على سبيل المثال، ركود في عدد الفقراء، فإن نسبة الفقراء تنخفض تلقائياً على مر السنين.

الهدف 1 - الحد من الفقر المدقع والجوع

• خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي 1990 و2015.

تدبير رمزي، اختيار عتبة تعسفية (1 دولار في اليوم[14]) يثير أسئلة. هل يمكن ادعاء أننا خرجنا من الفقر عندما يتجاوز الدخل هذه العتبة؟ ما مستوى المعيشة الدقيق الذي يمكن أن يعكسه ذلك؟ علاوة على ذلك، لا يتعلق الأمر بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف، بل يتعلق بنسبة السكان الفقراء. بفضل النمو السكاني، فإن عدد الفقراء "المرخص لهم" من خلال هذا الهدف يزداد إذن بمرور الوقت ويصبح تحقيق الهدف أقل صعوبة مما يبدو...

وفقا للبنك العالمي، كان هناك 1247 مليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا عام 1990. وفي عام 2004، كان هناك 986 مليونا، والتوقعات لعام 2015 - المتفائلة جدا، لا سيما بالنظر للأزمة العالمية المندلعة عام 2007 - تعطي الرقم 721 مليون. إذن، فشل؟ يجيب البنك العالمي نافيا مدعيا النصر! ستنخفض النسبة المعنية منتقلة من 28.7٪ إلى 11.7٪.

عموما، إذا كان الهدف الذي جرت صياغته على هذا النحو لا يزال ممكنا تحقيقه، فإن الفضل يعود أساسا إلى الصين، حيث يعيش كائن بشري من كل خمسة. تكمن سخرية التاريخ في حقيقة أن هذا البلد لم يتبع حرفيا إملاءات البنك العالمي. وفقا للسلطات الصينية والبنك العالمي، يتراجع الفقر بشكل طفيف، لكن التفاوتات تتزايد بشكل حاد. يقر البنك العالمي أن أفقر الصينيين شهدوا تدهور أوضاعهم خلال السنوات العشر الماضية. وهذا، بخاصة، نتيجة انسحاب الدولة وإدخال خدمات صحة وتعليم مدفوعة

13 ما لم يذكر خلاف ذلك، فاقتباسات البنك العالمي في هذا السؤال مأخوذة من هذا المنشور.
14 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006، إيكونوميكا، ص 5.

الأجر. وفي هذا الصدد، شهدت البلدان الأكثر انصياعاً تجاه المؤسسات العالمية وعلاجاتها المغشوشة غالبا زيادة في الفقر: وينبغي أن تكون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا أكثر بكثير من ذلك.

عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (بالملايين)

منطقة	تسعة عشر واحد وثمانون	1990	2004	2015 (تقديريا)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	168	240	298	326
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	39	45	47	38
جنوب آسيا	473	479	462	304

المصدر: البنك العالمي

فضلا عن ذلك، لا تعكس هذه الأرقام خطورة الوضع. في غضون ذلك، سيتغير عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم بشكل أقل بكثير: 2647 مليونا عام 1990، و2556 مليونا عام 2004، وتوقع 2095 مليونا عام 2015. في الواقع، شهد بضع مئات ملايين الأشخاص دخولهم تنتقل أعلى بقليل من عتبة دولار واحد في اليوم، بينما شهد مئات الملايين تدهور ظروفهم.

أخيرًا، يجدر النظر في طريقة الحساب التي يستخدمها البنك العالمي للحصول على هذه الأرقام. أولا، يحدد الفقر بالقوة الشرائية لشخص يكسب دولارا واحدا في اليوم خلال سنة مرجعية. ثم يحول خط الفقر هذا إلى عملات أخرى ولسنوات أخرى. وفقا للعديد من المتخصصين، وضمنهم توما بوج، الأستاذ في جامعة كولومبيا[15]، "تعتبر طريقة إجراءه هذا

15 أعاد البنك العالمي حساب هذه العتبة، المعروفة باسم عتبة الفقر المدقع، وحددها عند 1.25 دولار في اليوم منذ

التحويل المزدوج إشكالية للغاية“.

أقر البنك العالمي، في سبتمبر 2008، بأخطاء كبيرة في حساباته المتعلقة بوضع الفقر العالمي[16]. في الواقع، في حين أن ” تقديرات الفقر التي وضعها البنك العالمي تحسن بفضل البيانات الأكثر موثوقية حول تكلفة المعيشة“، فإن النتيجة وحدها تشكل تشكيكا عنيفا في الإحصاءات التي تنتجها هذه المؤسسة، التي تمر بأزمة شرعية خطيرة للغاية منذ عدة سنوات: فجأة، اكتشف البنك العالمي للتو أن ”400 مليون شخص إضافية مما كنا نعتقد سابقا يطالهم الفقر“. إنه عدد أكبر من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء!

وبحسب بيانه، ”يعيش 1.4 مليار شخص في العالم النامي (1 من كل 4) على أقل من 1.25 دولار في اليوم عام 2005“، بينما كانت التقديرات السابقة تحوم حول مليار شخص. مع مثل هذه الأخطاء من قبل البنك العالمي في حساباته حول الفقر، يتداعى بأكمله صرح السياسات الدولية الحالية ضد الفقر. أدت سياسات التقويم الهيكلي (تخفيض الميزانيات الاجتماعية، واسترداد التكاليف في قطاعي الصحة والتعليم، والزراعة الموجهة للتصدير وخفض المحاصيل الغذائية، والتخلي عن السيادة الغذائية، إلخ) التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، إلى تدهور الظروف المعيشية لمئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.

إن طرق حساب البنك العالمي مشكوك فيها للغاية. هناك سبب للاعتقاد بأن تبني طريقة أكثر منطقية من شأنه أن يظهر ميلا أكثر سلبية وفقرا أكثر انتشارا. [...] يجب أن يبدأ تحديد مفهوم معقول للفقر من تصور لاحتياجات البشر الأساسية، ثم التحقق من المنتجات المختلفة التي يمكننا من خلالها تلبية تلك الاحتياجات. حينها فإن من

عام 2008. (ثم أخيراً حددها عند 1.90 دولار في اليوم منذ عام 2015 بأسعار سنة 2011{المترجم}).
انظر http: //go.worldbank.o rg / MLVZFZTMS0

16 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العالمي للتنمية البشرية، .2010

يجب اعتبارهم فقراء هم أولئك الذين لا يستطيعون شراء تشكيلة كافية من هذه المنتجات. [...] يتوافق مفهوم فقر من هذا القبيل مع المعنى المعتاد لمصطلح "الفقر" ويضمن كذلك أن يكون معنى موحد لعتبات الفقر المحسوبة على هذا الأساس لسنوات مختلفة وأماكن متنوعة. فقط من خلال تطوير مثل هذه الطريقة البديلة يمكن للمرء أن يدرس بشكل موثوق الأبعاد الكمية لمشكلة الفقر العالمي. طالما بقيت طريقة البنك العالمي الحالية والبيانات التي تستند إليها احتكارا للمنظمات الدولية والبحث الأكاديمي حول الفقر، لا يمكننا ادعاء أخذ هذه المشكلة حقا على محمل الجد".

توماس بوج، أستاذ في جامعة كولومبيا

علاوة على ذلك، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "عجلت الأزمة المالية العالمية بانفجار فقاعة أسعار المنازل وانهيار البنوك بالولايات المتحدة في 2008-2007، وسرعان ما انتشرت في معظم أنحاء العالم. لم تحدث أزمة مالية بهذا الحجم منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن المنصرم، على الأقل في البلدان المتقدمة. تفاقمت البطالة والفقر بشكل حاد: فقد 34 مليون شخص شغلهم حول العالم، وسقط 64 مليون شخص إضافي تحت خط الفقر البالغ 1.25 دولار في اليوم. تضاف هذه الأرقام إلى 160 حتى 200 مليون شخص وقعوا في براثن الفقر نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في السنوات السابقة"[17].

لذلك فإن التفاؤل الذي أبداه البنك العالمي بشأن موضوع الحد من الفقر في غير محله!

• خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015.

17 منظمة الأغذية والزراعة، "ورقة إحاطة: الجوع في ازدياد»، http: //www.fao.or g / newsroom / common / ecg / 1000923 /fr/hungerfigs.pdf

وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة (الفاو) 22، عانى 848 مليون شخص من الجوع في العالم خلال الفترة 2005-2003، وهو رقم أقرب من 842 مليون خلال الفترة 1992-1990. لكن الوضع تدهور بشكل حاد بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية {انظر السؤال 20} ما حمل منظمة الأغذية والزراعة، في سبتمبر 2008، لمراجعة تقديراتها نحو الزيادة، مقدرة الميول "المقلقة"[18]: 923 مليون شخص يعانون من نقص التغذية عام 2007، منهم 907 مليون بالبلدان النامية. ويعيش 583 مليون من هؤلاء في آسيا، 273 مليون في أفريقيا والشرق الأدنى و51 مليون في أمريكا اللاتينية. ارتفع بالموازاة مع الأزمة الكبرى في 2008-2007 هذا العدد إلى 1023 مليون عام 2009، قبل أن يتخفض بصورة طفيفة إلى 925 مليون في 2010 ثم عاد للارتفاع في 2011. لا تزال نسبة الجياع أعلى للغاية في أفريقيا جنوب الصحراء (30٪.) ويوجد ثلثا الـ 925 مليون شخص الذين يعانون من نقص التغذية في سبعة بلدان فقط: بنغلاديش والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والهند وإندونيسيا وباكستان. في المتوسط، 7 من أصل 10 منهم نساء وفتيات[19]

يذكرنا الوضع الغذائي العالمي المأساوي الحالي بالتوازن الهش بين الإمدادات الغذائية العالمية واحتياجات سكان الكوكب، وحقيقة أن الألتزامات السابقة لتسريع التقدم نحو القضاء على الجوع لم يجر الوفاء بها".
جاك ضيوف، مدير منظمة الأغذية والزراعة، مايو 2008

وبحسب البنك العالمي، فإن "حوالي ثلث أطفال البلدان النامية يعانون من نقص الوزن أو تأخر النمو، ويعاني 30٪. من إجمالي سكان العالم النامي من نقص في المغذيات الدقيقة. إن نقص التغذية ليس مجرد تهديد للتقدم المحرز في مكافحة الفقر، بل هو السبب العميق لأزيد من 55٪. من وفيات الرضع".

18 منظمة الأغذية والزراعة، "الجوع في ازدياد. بالموازاة مع ارتفاع الأسعار، أصبح العالم يضم 75 مليون جائع إضافي"، بيان صحفي، 18 سبتمبر 2008.
19 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع نفسه.

وفي هذا السياق، فإن زيادة أسعار الحبوب الحادة في الأسواق العالمية منذ عام 2006 مقلقة بصورة خاصة. وضعت منظمة الأغذية والزراعة " قائمة تضم 22 دولة هشة خصوصا بسبب المستويات المرتفعة لنقص التغذية المزمن (أكثر من 30٪)، إلى جانب ارتهان شديد بواردات الحبوب والمنتجات البترولية". حتى أن بعض البلدان تظهر نسبا محيرة: تبلغ نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع 73٪ في إريتريا، و72٪ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و67٪ في بوروندي. [20]

الهدف 2 - تحقيق التعليم الابتدائي للجميع

• بحلول عام 2015، منح جميع الأطفال، الفتيان والفتيات في جميع أنحاء العالم، الوسائل لإتمام دورة كاملة من الدراسة الابتدائية

ترسم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[21] (اليونسكو) تقييمًا لا هوادة فيه للتقدم الضعيف المحرز نحو توفير التعليم للجميع: "جرى إحراز تقدم مطرد منذ عام 1998 [...] لكن وتيرة هذا التقدم غير كافية لتحقيق الأهداف قبل نهاية العشر سنوات التي تفصلنا عن عام 2015". وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوجد حوالي 69 مليون طفل في سن الدراسة خارج المدرسة. ما يقرب من نصفهم (31 مليون) يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من الربع (18 مليون) في جنوب آسيا.

ووراء الأرقام الخام، يؤكد مشروع الألفية للأمم المتحدة 2005 بأن "معظم أطفال البلدان النامية الفقراء الذين يذهبون إلى المدارس الابتدائية، يتعلمون في الواقع القليل جدا[22]". بالإضافة إلى ذلك، كتبت منظمة

20 منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، 2007، www.fao.org/es/esa/fr/pubs_sofa_07.htm.

21 اليونسكو، تقرير المرصد العالمي للتعليم للجميع، 2006، http://portal.unesco.org/en. ما لم يذكر خلاف ذلك، اقتباسات اليونسكو في هذا السؤال مأخوذة من هذا المنشور.

22 مشروع أهداف الألفية للأمم المتحدة 2005، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بقيادة جيفري ساكس، www.unmillenniumproject.org/reports/french.htm. ما لم يذكر خلاف

اليونسكو أن "أقل من ثلثي تلاميذ المدارس الابتدائية يصلون إلى السنة الأخيرة من المستوى الدراسي في 41 دولة (من بين 133 دولة تتوفر عنها بيانات)". وبالتالي، توجد فجوة بين الذهاب إلى المدرسة واكتساب المعرفة الأساسية بطريقة مستدامة.

لقد نجح البنك العالمي في أن يصبح شريكًا إلزاميًا في تحديد سياسة التعليم محتلا الأسبقية على اليونسكو[23]، مستخدما لهذا الغرض وضعه كدائن ومانح. ليست هذه الحقيقة تافهة مطلقا. يعارض البنك العالمي من الأساس فكرة خدمات عمومية أساسية مجانية. بل يشجع على خوصصة التعليم: مدرسة عمومية بسعر مخفض للفقراء ومدرسة خاصة جيدة للطبقة الوسطى العليا والأغنياء.

فجأة، نتجه نحو فشل مبرمج. وفقًا للبنك العالمي، "ربما لن تحقق 38٪ من البلدان النامية هدف معدل إتمام التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام 2015 و22٪ إضافية لا تملك بيانات جيدة تسمح بتتبع التقدم المحرز يرجح ابتعادها هي أيضا عن الأهداف المنتظرة". والحال أن نظام تعليم مجاني وذو جودة ضروري لتمكين أي بلد من الخروج من الفقر هيكلياً.

الهدف رقم 3 - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

• القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، إن أمكن، وبجميع مستويات التعليم بحلول عام 2015، على أبعد تقدير

بالنسبة لليونسكو، "لم يجر تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين [في التعليم] عام 2005 من قبل 94 من أصل 149 دولة تتوفر عنها بيانات: 86 دولة

ذلك، اقتباسات هذا المشروع في هذا السؤال مأخوذة من هذا المنشور.

23 تم تهميش اليونسكو بشكل منهجي من قبل البنك العالمي وحكومة الولايات المتحدة المهيمنة عليها. علاوة على ذلك انسحبت الولايات المتحدة من اليونسكو بين عامي 1984 و2003 لمعارضة توجه هذه المنظمة.

مهددة بعدم تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين حتى في عام 2015، ولم تبلغ 76 من أصل 180 دولة التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وتكاد تكون التفاوتات دائمًا على حساب الفتيات.

تضيف اليونسكو أن " النساء أميات أكثر من الرجال غالبا: على الصعيد العالمي، تعتبر 88 امرأة فقط من كل 100 رجل بالغين متعلمات والأرقام المسجلة أقل بكثير في البلدان منخفضة الدخل مثل بنغلاديش (62 امرأة لكل 100 رجل) وباكستان (57 امرأة لكل 100 رجل)".

مع أن تعلم الفتيات سيكون ذا تأثير إيجابي في مجالات الحياة اليومية عديدة. من ناحية أخرى، لا تزال أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء صارخة على مستويات تنمية بشرية مختلفة. يجب أن تكون المعركة من أجل المساواة بين الجنسين أولوية، أولاً من حيث المبدأ ، ولكن أيضا من خلال حقيقة أن النساء تلعبن دورا راجحا في تحسين رفاهية الأسرة وكذلك في التنمية العامة لمجتمعات محلية وبلدان.

الهدف 4 - خفض معدل وفيات الرضع

• خفض معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015

يموت ما يقرب من تسعة ملايين طفل سنويا قبل عيد ميلادهم الخامس. وفي عام 2008، كانت أفريقيا جنوب الصحراء تُسجل وفاة واحدة من كل سبعة أطفال قبل سن الخامسة. بالنسبة للبنك العالمي: "رغم توافر تدخلاتٍ بسيطة ومنخفضة التكلفة يمكن أن تساعد في منع ملايين الوفيات سنوياً، إلا أن التقدم بشأن معدل وفيات الرضع بطيء[...]. يمكن أن تساعد معالجة الجفاف عن طريق الفم (المعالجة بالإماهة الفموي أو المعالجة بتعويض السوائل عن طريق الفم)، والناموسيات المعالجة بمبيدات

الحشرات، والرضاعة الطبيعية، والمضادات الحيوية الشائع استخدامها في علاج أمراض الجهاز التنفسي، على منع 63٪ من وفيات الأطفال. ومع ذلك، في 2005 ، توجد 32 دولة فقط من أصل 147 دولة على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن وفيات الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الوفيات راكد أو يتدهور أكثر في 23 دولة".

يحرص البنك العالمي على تفادي توضيح أنه فرض، بحلول أزمة الديون وسياسات التقويم الهيكلي {انظر السؤالين 18-17}، خوصصة إلزامية للنظام الصحي وسياسة استرداد التكاليف، وخفض عدد العاملين في مجال الصحة وتهشيش وضعهم. ساهمت كل هذه الإجراءات في تدهور وضع كان قد تحسن كثيرا خلال سنوات 1970-1950.

هكذا يموت كل يوم أكثر من 30 ألف طفل جراء أمراض سهلة العلاج. يعد هؤلاء الأطفال بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "ضحايا الفقر غير المرئيين"[24]. في الواقع، "غالباً ما يكون توفير تحسينات بسيطة وسهلة على مستوى التغذية والبنية التحتية الصحية أو صحة الأمهات وتعليمهن" كافيا لمنع هذه الوفيات.

الهدف 5 - تحسين صحة الأمهات

• تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015

تموت أزيد من 350 ألف امرأة سنويا من مضاعفات الحمل أو الولادة. يعيش معظمهن (99 في المائة) في البلدان النامية. يبلغ خطر وفيات الأمهات، في أفريقيا جنوب الصحراء، 1 من كل 30 امرأة، بينما يبلغ 1 من 5600 في المناطق المتقدمة.

24 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2002.

يسهم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بفرضهما تطبيق سياسة استرداد التكاليف في مجال الصحة، وخاصة في مجال رعاية ما قبل الولادة وأثناء الولادة، بصورة كبيرة في الإبقاء على معدل وفيات أمهات مرتفع. ليس بإمكان نساء فقيرات عديدات، أو لم يعد بمقدورهن، الحصول على رعاية ما قبل الولادة والولادة بمساعدة طبية. الحكومات التي توافق على الخضوع لهذه السياسات مذنبة بارتكابها جرم عدم مساعدة أشخاص معرضين للخطر.

الهدف 6 - مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" والملاريا وأمراض أخرى

• بحلول عام 2015، وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز وبدأ عكس الميل الحالي

أصيب 33.3 مليون شخص بفيروس الإيدز في نهاية 2009 (ثلثاهم في أفريقيا جنوب الصحراء)، بزيادة قدرها 4.7 مليون منذ 2001. ينتشر الوباء بسرعة عالية جدا في آسيا والكتلة السوفيتية السابقة، في حين أن عدد المصابين بالفيروس راكد في إفريقيا جنوب الصحراء. توفي قرابة 1.8 مليون شخص بسبب الإيدز سنة 2009، بانخفاض طفيف عن 2.2 مليون عام 2001.

يزداد الوضع سوءًا بينما لدى العالم إمكانيات مالية ومعرفة تقنية وعلاجات لكبح المرض. تحصل قلة قليلة من المرضى على العقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعية: استفاد منها 700 ألف فقط لأول مرة عام 2006، مقابل 4.3 مليون حالة مرض جديدة.

إذا كان كل الموجود هو عدد قليل من العقاقير الدوائية، فذلك راجع إلى حد كبير لحقيقة أن المختبرات الصيدلانية ، المعتمدة على براءات اختراع

تضمن لها أرباحًا طائلة على حساب المرضى، ترفض نسخ الجزيئات التي طورتها خدماتها البحثية. سيسمح هذا الاستنساخ للمرضى في العالم الثالث بالوصول إليها بسعرٍ معقول جداً. جربت شركات الأدوية العابرة للأوطان المسار القانوني أولاً لمواجهة مبادرات حكومات الجنوب الهادفة لتصنيع أدوية جنيسة. وفي عام 1997، أصدرت حكومة جنوب إفريقيا قوانين صحية تسمح للشركات المحلية بإنتاج أو استيراد علاجات الإيدز دون المرور ببراءات اختراع الشركات الكبيرة. وفي العام نفسه، قدمت 39 شركة كبيرة في القطاع شكوى ضد جنوب إفريقيا[25]. أخذ نائب الرئيس آل جور[26]، رئيس لجنة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا، الأمرٍ بين يديه من أجل الدفاع عن مصالح صناعة الأدوية في بلاده. أخيرا، تحت ضغط الرأي العام العالمي والتعبئة في الولايات المتحدة، كان على هذه الشركات العابرة للأوطان التخلي عن شكواها. لكنها لم تتخل عن المعركة، بل حملت الجدل إلى داخل منظمة التجارة العالمية {انظر السؤال 24}. وفي يوم 14 نوفمبر 2001، إبان قمة الدوحة، في قطر، سمحت منظمة التجارة العالمية لبلد معين بمنح "ترخيص إجباري" لشركة وطنية واحدة يسمح لها بنسخ دواء في حالة طوارئ صحية. لكن عددا قليلا فقط من البلدان (الهند والبرازيل وتايلاند) لديها صناعة أدوية قادرة على إنتاج أدوية جنيسة، ما يقلل بشكل كبير من نطاق مثل هذا الإجراء. أياما قليلة من انعقاد قمة منظمة التجارة العالمية التالية في كانكون

25 في ذلك الوقت، كان آل جور نائب رئيس الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون. ترشح، في عام 2000، للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي. تم حينها انتخاب جورج دبليو بوش. بعد بضع سنوات، أعاد آل غور النظر في موضوع تغير المناخ.
Voir Julie Castro, Damien Millet , "Malaria and Structural Adjustment: Proof by Contradiction", in Christophe Boëte,
Genetically Modified Mosquitoes for Malaria Control, Eurekah/Landes Bioscience, 2005.
انظر www.who.int/mediacentre/factsheets/fs094/fr/ et www.rollbackmalaria.org

26 شجب جيفري تريويت، المتحدث باسم الفدرالية الدولية لصناعة الأدوية، قوانين جنوب إفريقيا لأنها خلقت « سابقة سيئة للغاية، يمكن أن تقوض الحماية المشروعة لبراءات الاختراع في العالم. ومن المتوقع أن يلحق هذا الخطر المحتمل الضرر بالعديد من البلدان النامية». استشهد بـه،
Mike McKee, « Tripping over Trips », IP Magazine, San Francisco
سبتمبر 1999، .www.ipmag.com للحصول على عرض أكثر تفصيلاً لسياق الشكوى، انظر
Martine Bulard، « Les firmes pharmaceutiques organisent l'apartheid sanitaire »، لوموند ديبلوماتيك، يناير 2000.

(المكسيك)، سنة 2003، جرى التوصل إلى اتفاق آخر يسمح لبلدان الجنوب، بعد تلبية شروط قاسية، باستيراد أدوية جنيسة لمكافحة الإيدز دون التقيد بقانون براءات الاختراع. ومع ذلك ، لم يسمح هذا بالاستيراد السهل والفعال لأدوية مكافحة الإيدز: كانت رواندا أول بلد تستخدم هذا القانون فقط في يوليوز 2007، أي بعد أربع سنوات من إقراره. بالتالي نجحت منظمة التجارة العالمية في مهمتها بناءً على طلب شركات الأدوية العابرة للأوطان: إبطاء حصول مرضى بلدان الجنوب على الأدوية الجنيسة من أجل ضمان أرباحها الفائقة. كيف يمكن أن نتفاجأ إذن من عدم إمكانية تحقيق هدف الألفية المعني؟

”لا أفهم سبب وجوب مطالبة صناعة الأدوية ببذل جهود محددة. لا أحد يطلب من رونو إعطاء السيارات لمن لا يملكها“.
السيد برنارد لموان، المدير العام للنقابة الوطنية لصناعة الأدوية. فرنسا 2000

• السيطرة على الملاريا وأمراض رئيسية أخرى بحلول عام 2015، وبدأ عكس الميل الحالي

سنة 1970، انخفض العدد السنوي للوفيات المرتبطة بالملاريا إلى 500 ألف. وتبع ذلك عكس رئيسي للميل: وفقاً للبنك العالمي، تصيب الملاريا ما بين 300 و500 مليون شخص سنويا وتسبب ما يقدر بنحو 1.2 مليون وفاة، معظمها أطفال، ومعظمها في أفريقيا. حتى أنها عاودت الظهور في المناطق التي اختفت منها تماما، مثل الشرق الأوسط وتركيا[27]. ويموت حسب منظمة الصحة العالمية[28]، طفل بسبب الملاريا كل 30 ثانية. والعواقب الاقتصادية خطيرة للغاية.

27 Voir Julie Castro, Damien Millet , “Malaria and Structural Adjustment: Proof by Contradiction”, in Christophe Boëte,

28 انظر www.who.int/mediacentre/factsheets/fs094/fr/ et www.rollbackmalaria.org

والحال أن الحلول موجودة. يعتبر استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية[29] والعلاج المركب القائم على مادة الأرتيميسينين، المعروف باسم ACT ، تقدما حقيقيا، لأن تركيبهما في بيئة "عدوانية"، يعد الطريقة الأكثر فعالية لتجنب الإصابة بالملاريا. لكن على أي حال فهو غير كاف ويجب أن يقترن ذلك بالضرورة بسياسات عمومية لتنظيف البيئة، لا سيّما النقص من المياه الراكدة الملائمة لنمو البعوض. ولذلك فإن قضية الإسكان وتصريف المياه مرتبطان ارتباطا وثيقا بمشكلة الملاريا.

وبالمثل، يسبب السل ما لا يقل عن 1.6 مليون حالة وفاة سنويا، ويؤثر أساسا على أفقر الأفراد، بسبب عدم الحصول على العلاج (لا سيما 195 ألف شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية). بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة[30]، سيزيد العدد الإجمالي للحالات الجديدة: 8.8 مليون عام 2005، ضمنهم 7.3 مليون في أفريقيا جنوب الصحراء و آسيا.

من الضروري استخلاص النتائج من فشل السياسات الصحية الدولية الأخيرة. أولا، يجب وضع هياكل قطاع الصحة المؤسسية الجديدة موضع تساؤل (الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وظهور بوادر "الإدارة الشاملة للصحة" حيث تأخذ هذه الشراكات والمؤسسات الخاصة حصة الأسد). ولكن قبل كل شيء، من الضروري دمج حقيقة أن الصحة محددة أساسا بالعوامل الاجتماعية، وبالتالي معالجة الأسباب الهيكلية للأفشال الحالية: ترتبط زيادة الملاريا والسل ارتباطا وثيقا بسوء التغذية، وعدم كفاية الدخل ونقص المعدات الصحية والموظفين الأكفاء والسياسات النيوليبرالية التي يمليها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والتي تطبقها بخضوع الغالبية العظمى من الحكومات على هذا الكوكب. وبالتالي، فلا تحسين لصحة السكان بلا مزيج من زيادة الإنفاق العمومي على الصحة (زيادة الخدمات الصحية، وتحسين جودتها، ومجانيتها، وتوظيف

29 حتى لو كانت طبيعة هذا المبيد تثير تساؤلات أيضًا، حيث يمكن أن يسبب تهيجًا للعينين والجلد، بل وحتى الحكة، ما يبطئ تركيب مثل هذه الناموسيات. بالإضافة إلى ذلك، يتبخر المنتج بمرور الوقت ونادرا ما يتم إعادة إشباع الناموسيات.

30 الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية تقرير 2007، www.un.org/english/millenniumgoals/index.shtml. ما لم يذكر خلاف ذلك، اقتباسات الأمم المتحدة في هذا السؤال مأخوذة من هذا المنشور.

الأطقم، وزيادة أجورهم، وتحسين تدريبهم...) والأشغال العامة، مثل حفر القنوات والصرف الصحي للمياه العادمة، دون أن ننسى الإصلاح العميق للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي الذي سبب انهيار النظم الصحية. ليست الأضرار الصحية سوى جزء من الأضرار الاجتماعية المتعددة التي يتحمل هذا النموذج مسؤوليتها.

"وهي دليل على جنون عالمنا وانقلاب الموازين فيه، حيث يشعر الطبيب أو معلم المدرسة أو الممرض بتهديد أكبر جراء الأخذ بالحيطة المالية من التهديد الذي يشعر به جنرال أو قائد قوات جوية."
أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، "الصحة والتنمية"، خطاب أمام جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين، جنيف، مايو 1999.

الهدف 7 - ضمان بيئة مستدامة

• دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية؛ عكس الميل الحالي لإهدار الموارد البيئية

أولا، مشكل صيد الأسماك حاسم لأنها توفر لأكثر من 2.6 مليار شخص ما لا يقل عن 20.٪ من استهلاك البروتين الحيواني. لكن الوضع حرج. بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة: "عموما، أكثر من 75.٪ من المخزونات السمكية المتوفرة نتائج تقييمها مستغلة بالكامل أو مستغلة بإفراط (أو مستنزفة وفي طور إعادة التكوين)، ما يؤكد ملاحظات سابقة تفيد أنه ربما جرى الوصول إلى أقصى إمكانات الصيد من المخزونات الطبيعية بمحيطات العالم"[31].

علاوة على ذلك، دائمًا وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، "فقد العالم بين

31 منظمة الأغذية والزراعة، حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم 2006، www.fao.org/docrep/009/A0699f/A0699f00.htm

عامي 1990 و2005 نسبة 3.٪ من إجمالي غطاءه الغابوي[32]، ما يعني اختفاء 105 مليون هكتار من الغابات في غضون خمسة عشر عاما. الفوارق الجهوية مهمة للغاية: تجري إزالة الغابات بصورة شبه حصرية في بلدان تتميز "باقتصاديات نامية ونظم إيكولوجية استوائية". بينما يعتمد بعض السكان أكثر هشاشة على الغابات ليعتاش.

لا تؤدي إزالة الغابات إلى فقدان التنوع البيولوجي ومصدرًا غذاء كثير من البشر فحسب، بل إنها أيضا عامل مهم في تغير المناخ المستمر: وفقا للأمم المتحدة، " تنجم سنويا بين 18 و25٪ من غازات الاحتباس الحراري عن إزالة الغابات". في هذا الصدد، يعتبر ثاني أكسيد الكربون الخطر الرئيسي: لا تزال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ارتفاع، على سبيل المثال تضاعفت في جنوب شرق آسيا وشمال إفريقيا بين عامي 1990 و2004. وفي عام 2006، صارت الصين لأول مرة المصدر الرئيسي لثاني أكسيد الكربون في العالم بالأرقام المطلقة. لكن لا يجب أن نخدع بذلك! فهذه الانبعاثات، التي وصلت في 2004 إلى 29 مليار طن عالميا، هي قبل كل شيء من فعل الدول الغنية نسبة لعدد السكان.

"في عام 2004، كان المعدل في المناطق المتقدمة حوالي 12 طنًا للفرد في المتوسط. وأنتج غرب آسيا، وهو باعث أعلى معدل للفرد بين المناطق النامية، أقل من نصف هذه الكمية. ومعدل نصيب الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء أقل من عشر ثاني أكسيد الكربون المنبعث في المتوسط للفرد في العالم المتقدم."

الأمم المتحدة

وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيتطلب الأمر 1.6٪ فقط من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي (أو حوالي 720 مليار دولار في 2008) لوقف تفاقم تغير المناخ، لكن الولايات المتحدة تعارض بانتظام أي

32 منظمة الأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم 2007 ، www.fao.org/docrep/009/a0773f/a0773f00.htm

التزامات ملزمة وكمية. لم تجر الإشارة بشكل كاف إلى مسؤولية النموذج الاقتصادي، لأنه كما كتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية العالمي 2007 فإن: "أحد أقسى دروس يعلمها تغير المناخ هو أن النموذج الاقتصادي للنمو واستهلاك الدول الغنية المحموم غير مستدامين من الناحية البيئية".

• خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015

إن الوصول إلى المياه هو في النهاية رمزي تماما عن أهداف الألفية هذه. كرس له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2006. يمكننا الكشف في ثناياه عن إخفاقات كبار مالكي المال الوفير في العالم وانحطاطهم.

ببساطة، الوضع الحالي كارثي. وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "يعيش اليوم، زهاء1.1 مليار شخص في البلدان النامية لا يمكنهم الحصول على المياه الكافية و2.6 مليار شخص لا يستفيدون من أنظمة الصرف الصحي الأساسي". طبعا، العواقب البشرية لا تطاق. بالنسبة للأمم المتحدة، يسهم الافتقار إلى النظافة ونقص المياه الصالحة للشرب "معا بحوالي 88٪ من الوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال - أكثر من 1.5 مليون - بين الأطفال دون سن الخامسة. تؤثر الإصابة بالديدان المعوية الناتجة عن التغوط في العراء على مئات الملايين من الأطفال في سن المدرسة بشكل رئيسي مما يؤدي إلى انخفاض النمو البدني، وضعف الصحة البدنية وضعف الوظائف الإدراكية" كل شيء مترابط.

"يكتفي معظم الأشخاص المحرومين من الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، البالغ عددهم 1.1 مليار شخص، بحوالي 5 لترات يوميا - أي عشر متوسط الحجم اليومي المستخدم في البلدان الغنية لتنظيف المرحاض. {...} في البلدان الغنية، يهدر صنبور يتسرب منه الماء أكثر مما هو متاح يوميا لأكثر من مليار شخص".

يمكننا بوضوح رؤية مدى التفاوت في الحصول على الماء. ومع ذلك، فإن المشكلة بعيدة كل البعد عن كونها مستعصية الحل، لأنها تجد أصلها " في المؤسسات والخيارات السياسية، وليس في توافر المياه". إذا أردنا ضمان الوصول الشامل إلى مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي (يعتبر مد قنوات الصرف الصحي أساسيا بشكل خاص لتقليل كمية البعوض الذي ينقل الملاريا بشكل جذري)، يجب أن نعارض بحزم خوصصة خدمات توزيع المياه التي يفرضها البنك العالمي لصالح الشركات العابرة للأوطان التي تحكم في القطاع (لا سيما Suez Ondéo, Véolia Water و Saur) وأن نرفض إدراج المياه في اتفاقية منظمة التجارة العالمية العامة بشأن تجارة الخدمات. لحسن الحظ، جرت العديد من التمردات الشعبية الناجحة (على سبيل المثال في بوليفيا في كوتشابامبا سنة 2000 وفي إلآلتو سنة 2003-2004[33]) من أجل فرض عودة المياه تحت السيطرة العمومية أو أن تظل تحت تلك السيطرة. يجب تفعيل الحق في الحصول على مياه الشرب بتزويد كل فرد بـ 50 لترا من مياه الشرب مجانا يوميا. الماء جزء من الملك العمومي العالمي، إنه ملك مشترك للبشرية.

• النجاح في تحسين ملموس لحياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020

بحكم التعريف، فإن الأحياء الفقيرة هي مسكن يُفتقد فيه على الأقل أحد الشروط الأساسية لسكن لائق: نظافة كافية، وتحسين إمدادات المياه، وسكن دائم أو مساحة سكن كافية. تجعل الهجرة الحضرية القوية والنمو السكاني مشكلة الإسكان ملحة للغاية. في عام 2005، وفقا للأمم المتحدة، كان 37٪ من سكان المدن يعيشون في أحياء فقيرة، لكن

33 انظر إيريك توسان، La Finance contre les Peuples، 2004، .p. 500انظر أيضًا العرض الموجز لاستخدام سلاح الديون من قبل البنك العالمي لفرض خوصصة المياه في بوليفيا، فيEric Toussaint :، :World Bank: the Permanent Coup، 2006، .p. . 286انظر أيضا أعمال ومقترحات جمعية العقد العالمي للمياه (www.acme-eau.org).

الرقم يصل إلى 62.٪ في إفريقيا جنوب الصحراء، وحتى 80.٪ في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا.

يعيش أكثر من نصف سكان العالم، منذ عام 2008، في مناطق حضرية، ويعيش معظمهم، في البلدان النامية، في تجمعات حضرية محرومة. يشهد هذا الوضع، بالنسبة لمايك ديفيس[34]، على عنف النهب الرأسمالي المنظم على الكوكب بأسره: يبدو الحي الفقير على أنه الأفق الوحيد الممكن للكتلة الفقيرة الجماهيرية لأنه "بوجود جدار عظيم حقيقي لمراقبة الحدود عالية التقنية لمنع أي هجرة جماعية إلى البلدان الغنية، تظل الأحياء الفقيرة الحل الوحيد الذي يمكن الوصول إليه حقا لمشكلة تخزين الفائض البشري لهذا القرن".

الهدف – 8 إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يختلف هذا الهدف الأخير عن الأهداف السابقة وهو يرفع حتى الحجاب عن منطق أهداف الألفية هذه. لأنه يتعلق بفرض الوسائل الواجب استخدامها لمحاولة الوصول إلى الأهداف السبعة الأولى. الخداع واضح: ليس لدى البلدان النامية خيار التدابير المراد تطبيقها وليس لها حق التشكيك في الخيارات الماكرو اقتصادية التي تضعها القوى العظمى.
دعونا نجري فحصا! الأهداف المنوه بها نوعان:

- إما إعلانات نوايا حسنة، مثل "معالجة الاحتياجات الخاصة للدول النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة"، أو " إيجاد عمل لائق ومنتج للشباب بالتعاون مع البلدان النامية" أو أيضا "معالجة مشكلة ديون البلدان النامية على الصعيد العالمي، من خلال تدابير وطنية ودولية مصممة لجعل ديونها مستدامة على المدى الطويل"؛

34 مايك ديفيس، أسوأ عوالم ممكنة. من الانفجار الحضري إلى الأحياء الفقيرة العالمية، لاديكوفيرت، 2006.

- واما إكراهات شديدة تتعارض مع تحسن للوضع البشري في البلدان النامية.

"متابعة إنشاء نظام تجاري ومالي مفتوح ومتعدد الأطراف، يقوم على قواعد يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية": وهذا يعني التخلي عن جميع أشكال حماية اقتصادات الجنوب ويشير بشكل غريب إلى قاعدة "المنافسة الحرة وغير المشوهة" الشهيرة التي دفعت غالبية المواطنين الفرنسيين والهولنديين إلى التصويت بـ "لا" إبان الاستفتاء على المعاهدة الدستورية الأوروبية في ربيع 2005.

"معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. يتطلب تحقيق هذا الهدف السماح بدخول صادراتها معفاة من الرسوم الجمركية والحصص، وتنفيذ البرنامج معززا بتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والغاء الديون الثنائية المستحقة للدائنين الرسميين، ومنح مساعدة إنمائية رسمية أكثر سخاءً للبلدان التي تظهر استعدادها لمحاربة الفقر": يقترح هذا النص إعفاءً تجاريا لأشد البلدان فقراً، وهو إجراء خيري، لكنه لا يشكك بقواعد التجارة غير المواتية للبلدان الفقيرة، ولا يسائل بأي حال من الأحوال تاريخ هذه الديون أو محتوى مساعدات التنمية.

تفرض الجملة "جعل العقاقير الأساسية متاحة وبأسعار معقولة في البلدان النامية بالتعاون مع الصناعة الصيدلانية" إيجاد حل لمشكل الصحة، بما في ذلك مشكل الإيدز، على أساس طلبات شركات الأدوية العابرة للأوطان. ما يمنع أي حل مقبول!

أخيرًا، "وضع مزايا التقنيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، في متناول الجميع بالتعاون مع القطاع الخاص": وهذا يفرض أيضا إرضاء الشركات الخاصة في القطاع، في حين أن هذه سياسات عمومية يعتمد عليها كل شيء في نهاية المطاف.

وبالتالي، فإن الهدف المعلن ليس فقط مملاً للغاية أمام الرهان المتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، بل قبل كل شيء أن الأهداف الإنمائية للألفية تفرض بتكتم تطبيق وصفات اقتصادية ثبت بالفعل فشلها من حيث تخفيض الفقر أينما تم تطبيقها حرفيا. بالإضافة إلى الفشل الذريع، يشير ذلك إلى خداع الأهداف الإنمائية للألفية: منذ البداية، لم يكن لديها أي فرصة للتحقق لأنها ترفض التشكيك في الإطار الاقتصادي الحالي الذي جعلها ضرورية.

بعد هذا الجرد المقلق للتنمية البشرية ...

بحسب الأرقام التي نشرتها مجلة فوربس الأمريكية، قدر عدد المليارديرات بالدولار في العالم عام 2010 بنحو 1210 (مقابل 1011 فقط العام السابق، و793 عام 2008، و1125 عام 2007 قبل الأزمة. و497 عام 2001). تبلغ الثروة الإجمالية لهؤلاء المليارديرات 4.5 تريليون دولار (أكثر من الناتج الداخلي الخام لألمانيا)، بينما كانت "فقط" 1.5 تريليون دولار قبل تسع سنوات.

والحال أن 80 مليار دولار سنويًا لمدة 10 سنوات، أو 800 مليار دولار في المجموع، ستكون كافية لضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية جميع السكان، مثل الوصول إلى رعاية صحية أساسية ومياه الشرب، ونظام صحي تعليم ابتدائي[35]. كان ذلك سيشكل تقدما أساسيا لغالبية كبيرة جدا من سكان الأرض.

35 تم الحساب بشراكة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهي البنك العالمي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ونشرت في تنفيذ مبادرة 20/20. تحقيق الوصول الشامل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، 1998، www.unicef.org/ceecis/pub_implement2020_en.pdf. وتقدر المنظمات المذكورة بنحو 80 مليار دولار سنويا المبلغ الإضافي سنويا الواجب تخصيصه لنفقات الخدمات الاجتماعية الأساسية المعنية علما أن نحو 136 مليار دولار تخصص لها. المبلغ الإجمالي السنوي المطلوب ضمانه يتراوح بين 206 مليار و216 مليار دولار.



المصدر: www.forbes.com) Forbes)

سيوفر فرض ضريبة سنوية بنسبة 2.٪ على ثروة هذه المجموعة القليلة من المليارديرات المبلغ الضروري لضمان الإشباع العام للاحتياجات الأساسية في غضون 10 سنوات.

هذا مثال بسيط لإظهار وجود الحلول. لتحديدها، يجب على المرء أن يفهم الآليات المعنية.

" أطعم الفقراء فيُقال عني قديس. أسأل لماذا لا يملك الفقراء ما يأكلونه، فيقال عني مثير شغب".
دوم هيلدر كامارا، مطران برازيلي، رئيس أساقفة ريسيفي من 1964 إلى 1985

س 5: ما هي الفئات المختلفة لديون البلدان النامية؟

قبل دراسة تأثير الديون، دعونا نوضح المفردات المستخدمة. تنقسم الديون الإجمالية لبلد ما إلى ديون داخلية (متعاقد عليه داخل الحدود الوطنية) وديون خارجية (متعاقد عليها مع دائن أجنبي)[36]. من حيث المبدأ، يتم التعبير عن الديون المحلية لبلد ما بعملة ذلك البلد[37]. زادت بشكل حاد منذ النصف الثاني من التسعينيات بدفع من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. في عام 2007، مثلت الديون المحلية العمومية ثلاثةً أضعاف الديون الخارجية العمومية. لهذا سنعود إلى هذا الموضوع لاحقًا [انظر السؤال 30]. والآن، سنوجه انتباهنا إلى الديون الخارجية.

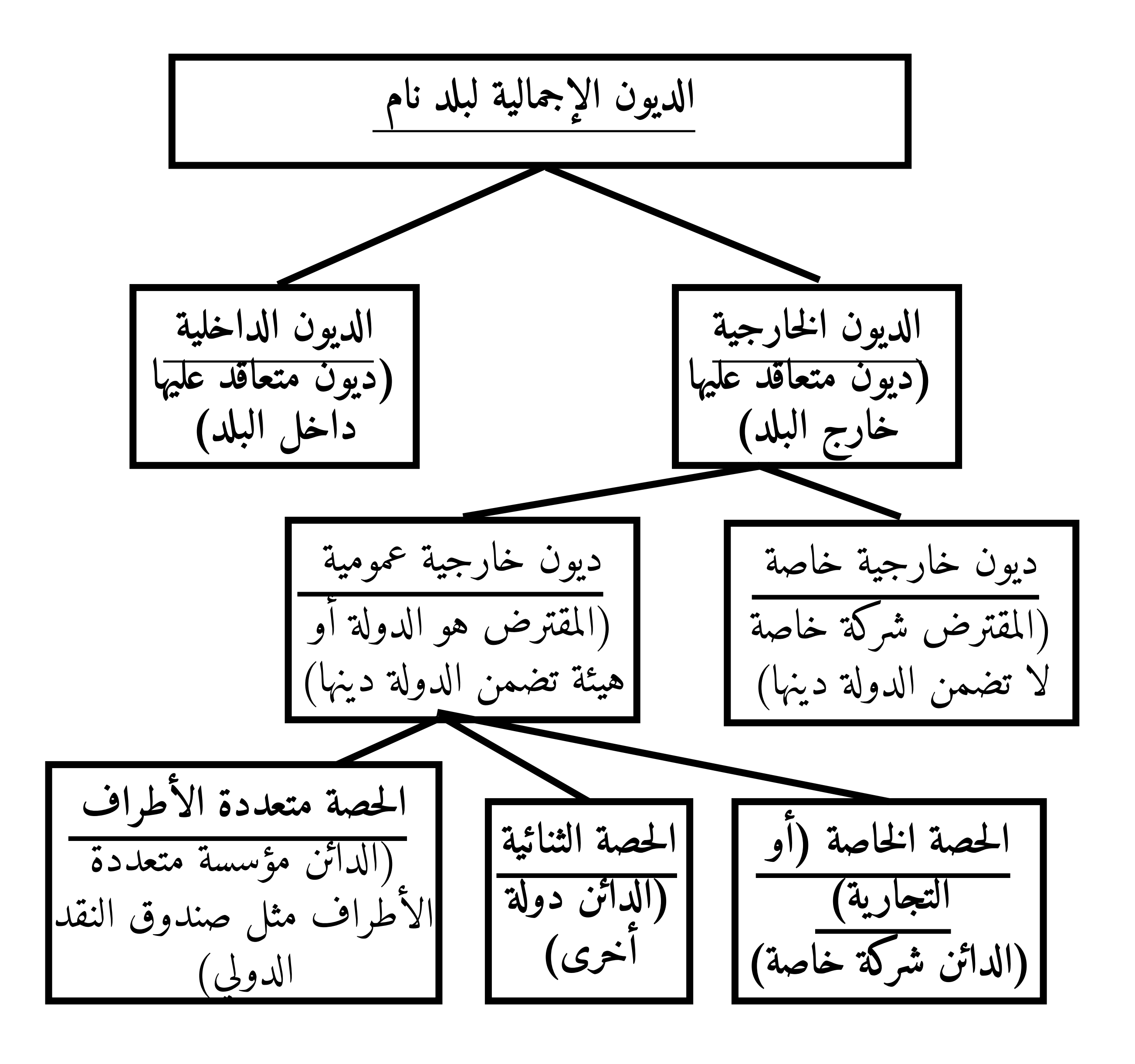
أولا وقبل كل شيء، تنقسم ديون البلدان النامية الخارجية إلى ديون عمومية خارجية وديون خارجية خاصة. الأولى تتعاقد عليها السلطات العمومية - الدولة أو السلطات المحلية أو الهيئات العمومية - أو هيئات خاصة تضمن الدولة ديونها. من جانبها، يجري التعاقد على الديون الخارجية الخاصة من قبل شركات خاصة (فرع شركة عبر وطنية شمالية أو بنك محلي أو شركة صناعية محلية) ولا تضمنها الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، تنقسم الديون الخارجية العمومية إلى ثلاثة حصص تبعا لطبيعة الدائنين: حصة متعددة الأطراف عندما يكون الدائن مؤسسة متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو مؤسسات دولية أخرى[38]، حصة ثنائية عندما يكون الدائن دولة أخرى، حصة خاصة (أو الحصة التجارية) عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح من قبل بنك خاص أو عندما يتعلق الأمر بسندات ديون تصدرها الدولة في مركز مالي دولي.

36 الوصف الوارد في هذه الإجابة صالح أيضًا لبلد مثل اليونان.

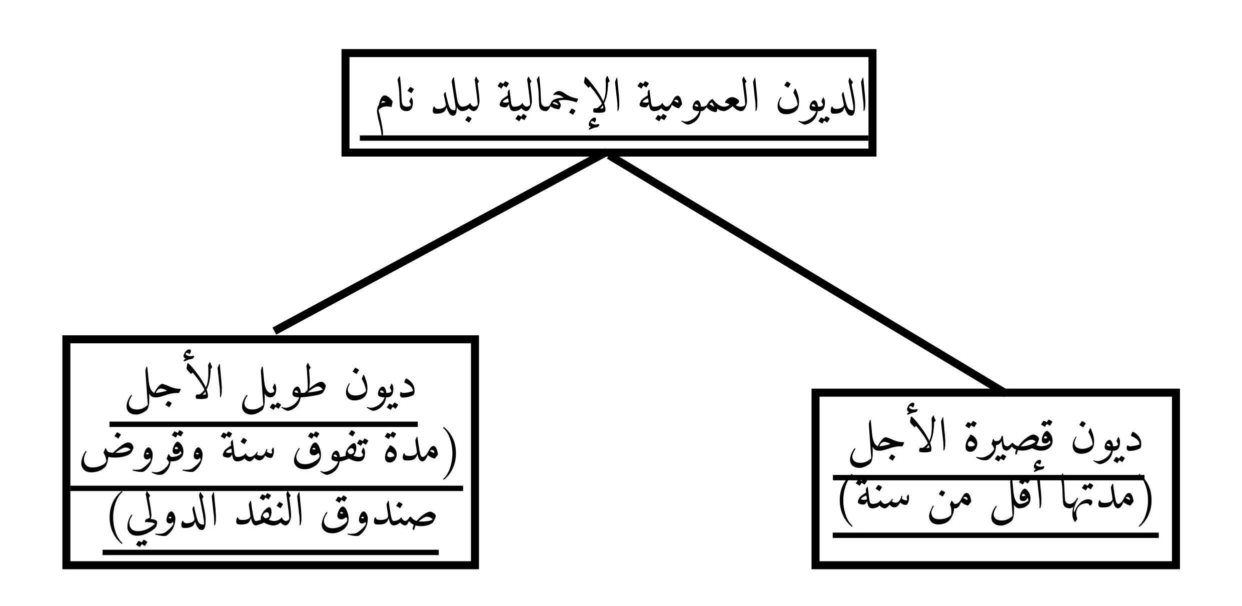
37 ومع ذلك، هناك استثناءات. في العديد من البلدان، يتم ربط الديون المحلية بالدولار، على الرغم من التعبير عنه بالعملات الوطنية. في حالة تخفيض قيمة هذه العملة الوطنية (كما كان الحال في البرازيل عام 2002)، فإن الديون الداخلية تزيد تلقائيًا بنفس النسبة.

38 بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وبنك الاستثمار الأوروبي وحوالي 20 منظمة دولية أخرى.


الديون الإجمالية لبلد نام
الديون الخارجية
(ديون متعاقد عليها خارج البلد)
الديون الداخلية
(ديون متعاقد عليها داخل البلد)
ديون خارجية خاصة
(المقترض شركة خاصة لا تضمن الدولة دينها)
ديون خارجية عمومية
(المقترض هو الدولة أو هيئة تضمن الدولة دينها)
الحصة الخاصة (أو التجارية)
(الدائن شركة خاصة)
الحصة الثنائية
(الدائن دولة أخرى)
الحصة متعددة الأطراف
(الدائن مؤسسة متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي)

كما يمكننا التمييز بين فئتين من الديون حسب مدة القرض:

ديون طويلة الأجل (مدة تفوق سنة وقروض صندوق النقد الدولي)



لاحظ أن الديون قصيرة الأجل هي في الغالب ديون خاصة.

الديون الخارجية العمومية للبلدان النامية هي طويلة الأجل بشكل أساسي.

الفصل الثاني:
أصل ديون الدول النامية

س 6: ما هو الدور الذي لعبته البنوك الخاصة في تطور الديون الخارجية للدول النامية خلال سنوات 1970-1960؟

أنشأت الولايات المتحدة من جانب واحد، بعد الحرب العالمية الثانية، برنامج التعافي الأوروبي لإعادة إعمار أوروبا، المعروف باسم خطة مارشال المقترح عام 1947 من قبل جورج مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة. مكنت هذه الخطة الولايات المتحدة من الاستثمار بكثافة في الاقتصاد الأوروبي، بهدف مزدوج: مساعدة الدول الأوروبية على الوقوف مجددا وأن تصبح شركاء تجاريين أقوياء مرة أخرى؛ ومنع أن يقود تدهور الوضع الاقتصادي إلى ميلهم إلى الكتلة السوفيتية. تدفقت حوالي 13 مليار دولار ذلك الوقت (في حدود 100 مليار دولار اليوم) إلى أوروبا، أزيد من 11 مليار دولار منها على شكل منح[1]. استفادت منها ستة عشر دولة أوروبية غربية (تم استبعاد دول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية):

البلد	المجموع	المنح	القروض
مجموع	**325.8 13**	**11820.7**	**1505.1**
النمسا	677.8	677.8	-
بلجيكا - لوكسمبورغ	559.3	491.3	68.0
دانيمار ك	273	239.7	33.3
فرنسا	2،713.60	2،488.00	225.6
ألمانيا (الغربية)	1390.60	1،173.70	216.9
اليونان	706.7	706.7	-
أيسلندا	29.3	24	5.3
أيرلندا	147.5	19.3	128.2

1 مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، طبقت واشنطن سياسة متباينة: سياسة تبرعات لأوروبا الغربية (وكذلك تركيا وكوريا الجنوبية) بينما أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومعظم آسيا جرى دفعها إلى الاستدانة. انظر شرح إيريك توسان في البنك العالمي: الانقلاب الدائم، 2006، الفصلين 4 و11.

إيطاليا (بما في ذلك تريستي)	1508.80	1413.20	95.6
هولندا (وإندونيسيا)	1،083.50	916.8	166.7
النرويج	255.3	216.1	39.2
البرتغال	51.2	15.1	36.1
السويد	107.3	86.9	20.4
تركيا	225.1	140.1	85
بريطانيا	189.80 3	805 2	384.8
مختلفة	407.0	407.0	-

بملايين دولارات حينها. المصدر: ويكيبيديا.

نتيجة لذلك، جرى إرسال دولارات أكثر فأكثر خارج الولايات المتحدة، منبعها، وبدأت تطوف العالم بأسره. كانت هذه الدولارات قابلة للتحويل بحرية إلى ذهب وفقا للاتفاقيات الموقعة في بريتون وودز عام 1944، والتي ستظل سارية المفعول حتى غشت 1971. لكن سلطات الولايات المتحدة النقدية لم تكن مهتمة باستبدال كميات كبيرة من الذهب من خزائنها بدولارات أصدرتها هي نفسها، خاصة وأن عودة دولارات فائضة من شأنها تشجيع التضخم [انظر المسرد]. منذ النصف الثاني من سنوات 1960، حاولت السلطات النقدية الأمريكية كبح طلبات تحويل الدولارات إلى ذهب وفعلت كل شيء للاحتفاظ بها في أوروبا. هذا هو سبب اختناق البنوك الغربية تماما بالدولارات في العام 1960 (المسماة وفقا لذلك ب "الأورو دولارات"). قامت هذه البنوك الخاصة لاحقا، كي تنتفع من هذه الدولارات، بإقراضها لدول الجنوب الساعية لتمويل تنميتها بشروط مواتية، ولا سيما الدول الآسيوية والأفريقية المستقلة حديثا ودول أمريكا اللاتينية الماضية في مرحلة تصنيع سريع. كما أنها غطت - بل وشجعت بشكل منهجي - اختلاس الأموال المرتبطة بهذه القروض، وبالتالي الاحتفاظ أو استعادة سلطة تحكم جد معتبرة على قرارات قادة البلدان المقترضة، الذين ربما تكون دوافعهم الحقيقية أبعد للغاية عن رغبة تطوير بلدانهم.

”إن النضال من أجل الاستقلال لابد أن يشتمل على نزع استعمار الزعماء الأفارقة“. رينيه دومونت

جرَّت الزيادة في أسعار النفط، المسماة بـ”الصدمة النفطية“ الأولى، منذ عام 1973، مداخيل مريحة للدول المنتجة، وضعتها بدورها في البنوك الغربية، ما زاد من حدة الظاهرة. عرضت البنوك هذه ” البترودولارات“ على بلدان الجنوب (بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط مثل المكسيك والجزائر وفنزويلا التي لم تكن بحاجة إليها والتي رغم كل شيء استدانت بشدة في تلك الفترة) بأسعار فائدة منخفضة لتشجيعها على الاقتراض. شكلت كل قروض البنوك الخاصة هذه حصة ديون البلدان النامية الخارجية الخاصة. كانت هذه الحصة قريبة من الصفر في أوائل سنوات 1960، وبلغت 36 مليار دولار عام 1970 و380 مليار دولار عام 1980.

س 7: ما هو الدور الذي لعبه البنك العالمي في تطور الديون الخارجية للدول النامية إبان سنوات 1960 - 70 ؟

البنك العالمي ثاني أكبر فاعل في الديون إبان هذين العقدين. نشأ عام 1944 في بريتون وودز [انظر السؤال 8]، وزاد بشكل كبير قروضه لدول العالم الثالث منذ عام 1968، تحت رئاسة روبرت ماكنامارا.

من المهم تفصيل السيرة الذاتية لماكنامارا. إنه أول رئيس تنفيذي لشركة فورد للسيارات العابرة للأوطان لم يكن عضوا في عائلة فورد، وظل كذلك لمدة خمسة أسابيع فقط قبل أن يصبح وزير دفاع الولايات المتحدة في ظل رئاسة جون إف كينيدي (1961-1963)، المنصب الذي احتفظ به في عهد الرئيس ليندون جونسون (1963-1968). لذلك يعد ماكنامارا أحد الداعمين الرئيسيين للعدوان العسكري للولايات المتحدة على فيتنام، وهي حرب يطلق عليها غالبا "حرب ماكنامارا"... مارس ضغوطا لا هوادة فيها لإرسال المزيد من القوات العسكرية إلى هناك، في المجموع أكثر من 500 ألف جندي. قتل حوالي مليون مقاتل شيوعي فيتنامي و4 ملايين مدني بين عامي 1961 و1975. وبعد سنوات، اعترف ماكنامارا بأخطائه: "نحن، أعضاء إدارتي كينيدي وجونسون، متخذي القرارات المتعلقة بفيتنام {...} كنا مخطئين، مخطئين بشكل رهيب" بل إنه أضاف: "لم أزر الهند الصينية قط ولم أفهم شيئا عن تاريخها ولغتها وثقافتها وقيمها. لم أكن مهتما بها على الإطلاق. [...] عندما تعلق الأمر بفيتنام، وجدنا أنفسنا في وضع اتخاذ قرار بشأن سياسة لأرض مجهولة"[2]. وفي عام 1968، حين كان الوضع ميؤوس منه بالنسبة للولايات المتحدة، جرى تعيين ماكنامارا رئيسا للبنك العالمي[3]. وسيعمل باعتباره رئيسا للبنك العالمي كمبشر يقود

2 روبرت ماكنامارا، Avec le recul, La tragédie du Vietnam et ses leçons, Seuil, 1996.

3 للمقارنة مع تعيين بول وولفويتز عام 2005، مخطط الحرب ضد العراق وأفغانستان، على رأس البنك العالمي عندما فشلت استراتيجية واشنطن السياسية والعسكرية.

حملة مناهضة للشيوعية[4]. سوف يعيش شخصياً هذه التجربة بمثابة انبعاث.[5]

شكّل وصول ماكنامارا عام 1968 نقطة تحول حقيقية للبنك العالمي الذي أعطى حينها دفعة للديون مستخدما إياها كسلاح جيوسياسي حقيقي. منح البنك العالمي، بين عامي 1968 و1973، قروضا أكثر مما قدم خلال الفترة 1945-1968 بأكملها، أي أكثر في 5 سنوات مما كان عليه الحال خلال 23 عاماً من وجوده. شجع ذلك بلدان الجنوب على الاقتراض الكثيف من أجل تمويل تحديث جهازها التصديري وربطها بشكل وثيق إلى الأسواق العالمية. في الواقع، دفع ماكنامارا دول الجنوب للخضوع لاشتراطات هذه القروض، وقبول بنيات تحتية غير مجدية، وميزانيات اجتماعية غير كافية، وسدود كبرى مدمرة في بيئة مستنزفة، وديون هائلة... الطعم المستخدم: سيولة متاحة للحكومات القائمة دون أي آلية لمكافحة الفساد واختلاس الأموال العمومية. ومقابل هذه السيولة، قبلت الحكومات معظم توصيات البنك العالمي.

يرتبط الدعم الذي يقدمه البنك العالمي لدول الجنوب بالمصالح الجيوسياسية للكتلة الغربية. بعد عام 1945، بدأت فترة الحرب الباردة، عندما قامت القوتان العظميان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) بتسليح نفسيهما على نطاق واسع واشتبكا بشكل غير مباشر، حرصا منهما على الحفاظ بمنطقتي نفوذيهما وتوسيعهما.

في سنوات 1950 و1960، أُغريت بلدان عدة باجتراح تجارب سياسية خاصة بها. وبعد صراع عنيد، حققت بلدان آسيا ثم أفريقيا إنهاء الاستعمار.

4 حاول بول وولفويتز اتباع نفس المسار لكنه فشل فشلاً ذريعاً واندلعت فضيحة عام 2007. انظر داميان ميليت واريك توسان ،
.arti cle2660؟ «Banque mondiale, du plomb dans l’aile »www.cadtm.org /spip.php

5 الحكاية واضحة، لا يمكننا مقاومة الرغبة في إيصالها. في زيارة رسمية لباريس عندما كان وزير خارجية الولايات المتحدة، تناول ماكنامارا الغداء في ماتينيون مع رئيس وزراء الجنرال ديغول، ميشيل ديبري. بعد الوجبة، يكتشف كبير الخدم أن ماكنامارا قد غادر ومعه أدوات المائدة الفضية المذهبة. ثم كتبت مدام ديبري إلى ماكنامارا تطلب منه إعادة أدوات المائدة... وهو ما فعله ماكنامارا! بعد التجارة والحرب والتنمية، انتهت رحلته بالسرقة... حكاية كشف عنها برنار دوبريه نجل ميشال دوبريه ووزير التعاون الفرنسي بين عامي 1993 و1995، Libération، 16سبتمبر .2005

أرادت بعض من هذه البلدان أخذ مسافة عن القوى الاستعمارية السابقة. واجتمعت للمرة الأولى عام 1955 في باندونغ (إندونيسيا). شهد هذا المؤتمر ظهور العالم الثالث على الساحة الدولية وبوادر حركة عدم الانحياز، التي ظهرت رسمياً عام 1961 في بلغراد (يوغوسلافيا).

عمل البنك العالمي على مواجهة النفوذ السوفييتي ومختلف المحاولات القومية والمناهضة للإمبريالية. كان عمله يقع على المستوى المالي. وكما أكد النائب الفرنسي إيف تافيرنيه، «كان دوره هو بناء ولاء عملاء العالم الثالث لصالح العالم الغربي»[6]. كانت الاستراتيجية ذات شقين: تم استخدام القروض في الآن ذاته لدعم الحلفاء وإخضاع المتمردين.

من ناحية، دعم البنك العالمي الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم (جوزيف ديزيريه موبوتو في زايير من 1965 إلى 1997، محمد سوهارتو في إندونيسيا من 1967 إلى 1998، فرديناند ماركوس في الفلبين من 1965 إلى 1986، الديكتاتورية البرازيلية من 1964 إلى 1985، أوغستو بينوشيه في الشيلي من 1973 إلى 1990، الديكتاتورية الأرجنتينية من 1976 إلى 1983، إلخ) لتعزيز منطقة النفوذ الأمريكي.

«لا أفهم لماذا ندع بلدًا ما يصبح ماركسياً لمجرد أن شعبه غير مسؤول.»
هنري كيسنجر، 1973، وقت الإطاحة بسلفادور أليندي بانقلاب بينوشيه في الشيلي.

ومن ناحية أخرى، قام البنك العالمي بإقراض مشروط لبلدان حاولت تطبيق سياسات غير تقليدية مقارنة بالنموذج الرأسمالي المهيمن. قدم لها الرساميل التي تحتاجها، مؤكدا أن تصدير المواد الخام سيكون كافياً لسدادها وتحديث أجهزتها الصناعية. بذلك، اكتسب البنك حق تدقيق السياسات الاقتصادية التي تنهجها هذه البلدان، وسعى جاهدا لوقف تطوير سياسات

6 انظر تقرير عام 2000 للجنة المالية للجمعية الوطنية حول أنشطة ورقابة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

مستقلة وإعادة بعض القادة المبتعدين إلى حظيرة القوى الصناعية الكبرى (جمال عبد الناصر في مصر بين 1954 و1970، كوامي نكروما في غانا بين 1960 و1966، مايكل مانلي في جامايكا بين عامي 1972 و1980، أحمد سوكارنو في إندونيسيا بين 1949 و1966، إلخ). عندما رفض بعض زعماء الجنوب الامتثال، لم تتردد قوى الشمال في الإطاحة بهم عبر إقامة ديكتاتوريات (اغتيال باتريس لومومبا في الكونغو البلجيكية سابقا عام 1961، سيلفانوس أوليمبيو في توغو عام 1963، سلفادور أليندي في الشيلي عام 1973 - ولاحقا، توماس سانكارا في بوركينا فاسو عام 1987) أو التدخل عسكريا (تدخلات الولايات المتحدة في سانتو دومينغو عام 1965، وفي فيتنام، وفي كوبا من قبل المرتزقة الذين جرى إنزالهم عام 1961، والتدخلات الفرنسية في الغابون عام 1964 لإعادة ليون إمبا، وفي الكاميرون سنوات 1960 لدعم حكومة أحمدو أهيدجو، وتشاد في مناسبات عديدة منذ عام 1960، وجمهورية إفريقيا الوسطى عام 1979 لتنصيب ديفيد داكو بعد انقلاب...). وعند الفشل، كما هو الحال مع فيدل كاسترو في كوبا من 1959 إلى 2008، يتم نبذ الدولة بشكل دائم من مجمع الأمم والثمن الواجب دفعه كبير هنا أيضا.

وبالتالي فإن المعطيات الجيوسياسية هي التي تشكل خلفية عملية استدانة بلدان الجنوب. تشكل هذه القروض حصة الديون العمومية الخارجية متعددة الأطراف، بالإضافة لقروض صندوق النقد الدولي وقروض بعض المؤسسات الأخرى متعددة الجنسيات[7] المشتغلة وفقا لنفس المنطق. كانت هذه الحصة منخفضة للغاية في بداية سنوات 1960، وبلغت 8 مليارات دولار عام 1970، ثم[8] مليار دولار عام 1980 (منها 32 للبنك العالمي وحده و12 لصندوق النقد الدولي).

7 ولا سيما بنوك التنمية الإقليمية.

8 للحصول على تحليل مفصل، انظر
La Finance contre les Peuples. CADTM-Syllepse-Cetim, 2004, chapitre 16, »Argentine : Le tango de la dette.«

في كثير من الحالات، كانت القروض أثناء الحرب الباردة تهدف إلى إفساد الحكومات. لم تكن المشكلة في ذلك الوقت تتعلق بمعرفة هل كانت الأموال تعزز رفاهية البلاد، بل هل كانت تؤدي إلى وضع مستقر، بالنظر إلى الحقائق الجيوسياسية العالمية. «

جوزيف إي ستيجليتز (كبير الاقتصاديين في البنك العالمي من 1997 إلى 1999، جائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001)، في L'Autre mondialisation، Arte ، 7 مارس 2000

س 8: كيف يشتغل البنك العالمي؟

تم إنشاء البنك العالمي للإنشاء والتعمير شهر يوليوز 1944 في بريتون وودز (الولايات المتحدة)، بمبادرة من 45 دولة اجتمعت في المؤتمر النقدي والمالي الأول للأمم المتحدة. وفي عام 2011، بلغ 187 دولة عضواً، وتوفالو أحدثها (العضوية في يونيو 2010).[9]

كان هدفه الأصلي توفير رساميل عمومية لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية حتى تظل حليفا مستقرا لواشنطن ومنفذا للسلع التي تنتجها الشركات الأمريكية. ومن ثم كرس نفسه لتمويل تنمية البلدان النامية، لاعبا دور "المصدر الأساس للدعم المالي والفني لجميع البلدان النامية" وفقا لعباراته الخاصة[10]. تمويل بخيارات موجهة للغاية ومثار جدال شديد.
ظهرت أربع منظمات أخرى لتشكيل ما يسمى بمجموعة البنك العالمي: مؤسسة التمويل الدولية عام 1956 لتمويل القطاع الخاص في البلدان النامية. المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 لتقديم قروض إلى أفقر البلدان؛ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عام 1966، وهو نوع من المحاكم حيث يمكن لشركة خاصة مقاضاة دولة إذا شعرت بالضيق من قرار ما، حتى لو اتخذ ديمقراطيا من قبل حكومة مهتمة بظروف معيشة شعبها. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام 1988 لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية. يشمل مصطلح «البنك العالمي» البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. وظف، البنك عام 2011، حوالي 7000 شخص في واشنطن و3000 في أكثر من 100 مكتب تمثيلي حول العالم.

تعين كل دولة من الدول الأعضاء محافظًا لتمثيلها، بصفة عامة وزير المالية (استثناءً، وزير التنمية). يجتمعون داخل مجلس المحافظين، وهو أعلى هيئة في البنك العالمي، ينعقد مرة واحدة في السنة (في الخريف، عامين من

9 لكي تصبح الدولة عضواً في البنك العالمي للإنشاء والتعمير، يجب أن تكون الدولة أولاً عضواً في صندوق النقد الدولي.

10 انظر www.banquemondiale.org

أصل ثلاث سنوات في واشنطن) ويحدد المبادئ التوجيهية الرئيسية. هذا المجلس مسؤول عن إتخاذ قرارات مهمة مثل قبول دول جديدة أو إعداد الميزانية. من ناحية أخرى، يستعرض اجتماع الربيع، في واشنطن (بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي)، حصيلة عمل البنك وصندوق النقد الدولي.

فوض مجلس المحافظين السلطة لمجلس إداري مؤلف من 25 عضوا كي يتولى التدبير اليومي لبعثات البنك العالمي (تم إنشاء مقر جديد عام 2010 في جنوب أفريقيا، التي تحتله على رأس مجموعة شملت أيضا أنغولا ونيجيريا). تمتع كل دولة من البلدان الثمانية التالية بامتياز القدرة على تعيين مسؤول: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والصين وروسيا. ويجري تعيين السبعة عشر الآخرين من قبل مجموعات بلدان ذات معالم مذهلة غالبا: عموما، يجري ربط بلد غني بمجموعة بلدان نامية وبالطبع الدولة الغنية هي المتمتعة بمقعد مجلس الإدارة والتصويت نيابة عن جميع أعضاء المجموعة. على سبيل المثال، يمثل المدير النمساوي المجموعة التي شكلتها النمسا، بيلاروسيا، بلجيكا، المجر، كوسوفو، لوكسمبورغ، سلوفاكيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا وتركيا. وبالمثل، تتصدر سويسرا المجموعة التي يطلق عليها بسخرية "سويسستان" لأنها تجمع بين أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وبولندا وصربيا وسويسرا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان...

ينتخب مجلس الإدارة، الذي يجتمع عادة ثلاث مرات على الأقل أسبوعيا، رئيسا لمدة خمس سنوات. ضد المبادئ الديمقراطية، هناك قاعدة غير معلنة بأن هذا المنصب مخصص لممثل للولايات المتحدة، يختاره الرئيس الأمريكي. فقط يؤيد مجلس الإدارة هذا الخيار. بين عامي 1995 و2005، كان الرئيس التاسع للبنك العالمي هو جيمس دي وولفنسون، المدير السابق لقطاع البنوك الاستثمارية في سالومون براذرز في نيويورك، أسترالي المولد كان عليه أن يتبنى الجنسية الأمريكية ليجري تعيينه في هذا المنصب الاستراتيجي.

في مارس 2005، عين رئيس الولايات المتحدة، جورج دبليو بوش، بول وولفويتز، سابقا الثاني في البنتاغون وأحد منظمي الغزو العسكري للعراق في مارس 2003 من قبل تحالف مسلح بقيادة الولايات المتحدة، لرئاسة البنك العالمي. وفي أبريل 2007، عندما قدم وولفويتز نفسه رسولا مناهضا للفسادٍ، واجه استنكارا شديدا لأنه منح شريكته، شاها رضا، التي عملت أيضا في البنك العالمي، زيادة كبيرة في الراتب. رغم دعم دبليو بوش، أجبر وولفويتز، الذي أمسك ويده في الحقيبة، على الاستقالة. ووفقا لنفس القاعدة غير المكتوبة، تم استبداله بالشخص الذي عينه بوش: روبرت زوليك، رئيس موظفي جورج بوش الأب في أوائل سنوات 1990، ووزير التجارة الخارجية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والثاني في وزارة الخارجية إلى جانب كوندوليزا رايس بين يناير 2005 ويونيو 2006. ومنذ ذلك التاريخ، عمل في بنك جولدمان ساكس، أحد البنوك الاستثمارية الرائدة في العالم.

«لا تزال إمكانات دمقرطة المؤسسات العالمية معتبرة. تم طرح مقترحات عديدة لإزالة ممارسات غير ديمقراطية جلية للغاية مثل حق النقض بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وطريقة اختيار مدراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.»
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2002

يتلقى أي بلد عضو في البنك العالمي "حصة" تحدد تأثيره (أو عدم تأثيره...) داخل البنك العالمي. انطلاقا من هذه الحصة، يسمح حسابٍ دقيق بتحديد عدد حقوق التصويت لكل بلد: جزء ثابت من 250 صوتا وجزء يتناسب مع الحصة. على عكس الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث يكون لكل دولة صوت واحد فقط (وهذا ليس هو حال مجلس الأمن حيث تمتلك خمس دول حق النقض)، فإن النظام الذي يتبناه البنك العالمي يرقى إلى دولار واحد = صوت واحد! ولكن على عكس المساهم في شركة، لا يمكن لأي بلد أن يقرر زيادة حصته من أجل زيادة وزنه. إنه نظام مقفل تماما.

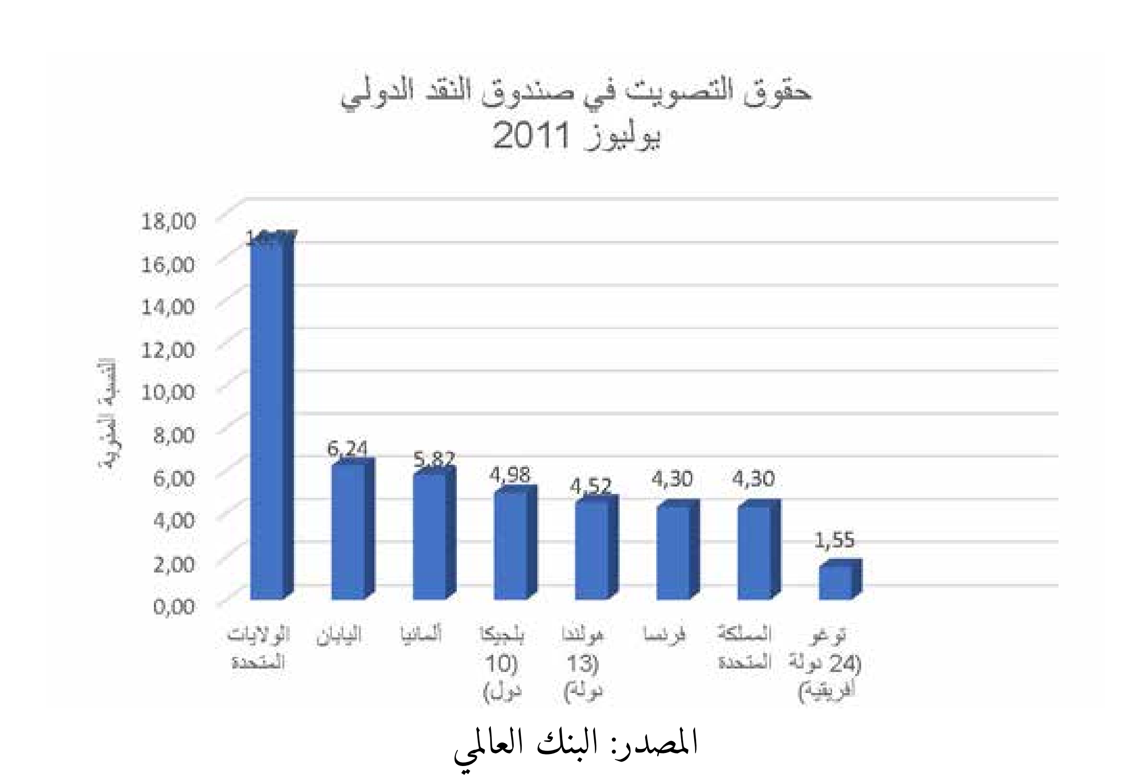
توزيع حقوق التصويت بين أعضاء مجلس إدارة البنك العالمي للإنشاء والتعمير في يوليوز 2011[11]

البلد	٪	رئاسة المجموعة	٪	رئاسة المجموعة	٪
الولايات المتحدة	16.07	النمسا	4.58	البرازيل	3.52
اليابان	9.61	هولندا	4.43	الهند	3.33
ألمانيا	4.40	إسبانيا	4.41	باكستان	3.12
فرنسا	4.22	كندا	3.77	الكويت	2.85
بريطانيا	4.22	إيطاليا	3.44	إندونيسيا	2.49
العربية السعودية	2.73	أستراليا	3.52	الأرجنتين	2.27
الصين	2.73	السويد	3.27	إفريقيا الجنوبية	1.79
روسيا	2.73	سويسري	3.18	ساو تومي وبرينسيبي	1.68
				السودان	1.63

المصدر: البنك العالمي. ولم تشارك غينيا ومدغشقر والصومال في التصويت.

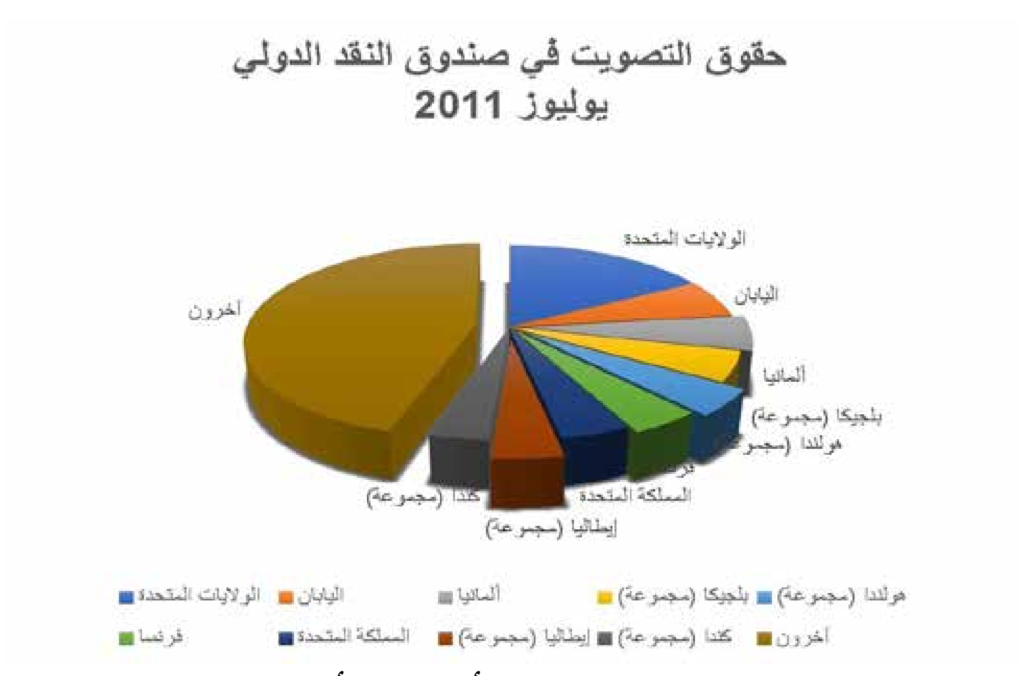
11 تغيرت حقوق التصويت بشكلٍ متكرر منذ عام 2010 بسبب إصلاح حساباتها والزيادة الجارية في رأسالمال. وبالتالي، أدى ضخ أموال من اليابان مؤخرًا إلى زيادة حصتها بنحو نقطتين. ولكن على أي حال، وعلى المدى الطويل، ستظل الدول النامية تمتلك أقل من 50٪ من حقوق التصويت.

دعنا نبرز الفروقات:



المصدر: البنك العالمي

وكما نرى، فإن الدول النامية لا تضاهي ثالوثًا يقتطع نصيب الأسد، وبالتالي يمنح نفسه وسائل فرض وجهات نظره بشكل منهجي.



المصدر: البنك العالمي {(gr) تعني أن المدير يترأس مجموعة بلدان}

الفجوة بين الوزن الديموغرافي وقوة التأثير في البنك العالمي صارخة:

الدولة أو المجموعة	عدد السكان في عام 2010 (بالملايين)	حقوق تصويت البنك العالمي للإنشاء والتعمير(٪)
الصين	1354	2.73
الهند	1215	2.73
الولايات المتحدة	318	16.07
ترأس المجموعة ساوتومي	223	1.68
روسيا	140	2.73
اليابان	127	9.61
فرنسا	63	4.22
العربية السعودية	26	2.73
بلجيكا	11	1.77
سويسري	8	1.63
لوكسمبورغ	0.5	0.11

المصدر: البنك العالمي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي 2010

لا تنتهي الفضيحة بهذا التوزيع غير العادل لحقوق التصويت. لقد بنت الولايات المتحدة هذه المؤسسة بالصورة التي تراها مناسبة ونجحت في فرض أغلبية 85٪ من الأصوات المطلوبة لاتخاذ جميع القرارات المهمة. ونظرا لأنها الدولة الوحيدة التي تمتلك أكثر من 15٪ من حقوق التصويت، فإن هذا يمنحها تلقائيا أقلية مانعة لأي تغيير كبير بالبنك العالمي. دول الاتحاد الأوروبي، التي يمكن أن تلبي أيضا نسبة الـ 15٪ هذه، راضية عموما بتأييدها لواشنطن. المرة الوحيدة التي هدد فيها تحالف دول أوروبي باستخدام الأقلية المعطلة كانت في الدفاع عن مصالحها الأنانية[12]. في المستقبل، يمكن للمرء أن يتخيل تحالفا بلدان نامية يجمع أقلية معطلة لمعارضة المرشح الأمريكي التالي لرئاسة البنك العالمي. على أي حال حتى الآن، لا شك أن وزارة

12 انظر على سبيل المثال تهديد التحالف بين بلجيكا وهولندا وسويسرا والنرويج في يونيو 2005، www.cadtm.org/spip.php?article1545 and www.cadtm.org/sp ip. php?article1546

الخزانة الأمريكية هي صاحبة السيادة عليه، وقادرة على منع أي تغيير يتعارض مع وجهات نظرها. إن وجود المقر في واشنطن، بالقرب من البيت الأبيض، ليس مصادفة. على مر السنين، شهدت تعديلات حقوق التصويت ظهور دول جديدة. لكن بينما وافقت الولايات المتحدة على خفض حصتها، فقد حرصت على إبقائها أعلى من عتبة 15٪.[13]

> «يعزو آخرون تشتت البنك إلى إرادة المساهم الرئيسي فيه [الولايات المتحدة] الذي يعتبر، بالنظر إلى تقليص برنامج مساعدته الثنائية، المؤسسة بمثابة أداة مفيدة للغاية كي يمارس نفوذه في البلدان النامية. ومن ثم فهي تشكل مصدر تمويل يجب منحه لأصدقائه ورفضه لأعدائه.»
> إيف تافيرنييه، نائب فرنسي، تقرير اللجنة المالية للجمعية الوطنية 2001 عن أنشطة ورقابة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن جانبها، فإن المؤسسة الدولية للتنمية رسميا مجرد جمعية بسيطة، ولكنها مدمجة في البنك العالمي للإنشاء والتعمير الذي يديرها. في عام 2011، كان لديها 170 دولة عضو، 79 منها (بما في ذلك 39 في أفريقيا) استوفت الشروط للاستفادة من قروضها، أي دخل سنوي للفرد يقل عن 1165 دولارا (يتم تحديث الرقم سنويا). تقترض هذه البلدان لفترات طويلة (بشكل عام ما بين 35 و40 سنة، مع فترة إرجاء/سماح أولية مدتها 10 سنوات) وبمعدلات منخفضة للغاية (حوالي 0.75٪). وتأتي المبالغ إما من البلدان الأكثر ثراء التي تغذي أموال المؤسسة كل 3 سنوات، أو من الأرباح التي يجنيها البنك العالمي للإنشاء والتعمير من المدفوعات التي تسددها البلدان متوسطة الدخل. لاحظ أن مبادئ المؤسسة الدولية للتنمية مرنة للغاية عندما تناسب البنك العالمي: تقترض الهند وباكستان من كل من البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، على الرغم من أن دخل الفرد فيهما يزيد كثيرا عن 1165 دولارا.

13 للحصول على تحليل مفصل لتأثير الولايات المتحدة داخل البنك العالمي، انظر أريك توسان، البنك العالمي، الانقلاب الدائم، 2006، الفصول من 5 إلى 9.

تقترض البلدان النامية الأخرى بمعدل قريب من سعر السوق لدى البنك العالمي للإنشاء والتعمير، المهتم جدا باختيار المشاريع المربحة، مثل البنوك التقليدية. يحصل البنك العالمي على الأموال اللازمة لهذه القروض عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية. إن قوة البنك العالمي، التي تضمنها الدول الغنية التي تعد أكبر مساهميه، تسمح له بالحصول على هذه الأموال بسعر مناسب. ثم يقوم بإقراضها للبلدان الأعضاء التي تسددها على فترة تتراوح بين 15 و20 سنة.

يسمح هذا الموقع المتميز للبنك العالمي للإنشاء والتعمير بتحرير هوامش لعملياته الإدارية وحتى تسجيل نتيجة تشغيلية إيجابية إلى حد كبي: بين 1.5 و2.5 مليار دولار سنويا للفترة 2008-2006، ما بين 500 و800 مليون دولار لعامي 2009 و2010. ومن بين 40,4 مليار دولار جرى صرفها من قبل مجموعة البنك العالمي عام 2010، تم إنفاق 28.9 من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير. [14]

بالموازاة مع زيادة المديونية، طور البنك العالمي، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، تدخلاته من منظور ماكرو اقتصادي وفرض بصورة متزايدة تنفيذ سياسات تقويم هيكلي [انظر السؤالين 17 و18]. ولا يتردد في "تقديم النصيحة" للبلدان الخاضعة لعلاج صندوق النقد الدولي بشأن أفضل طريقة لتعزيز النمو بمحتوى مثير للجدل بشدة، وتقليل عجز الميزانية، وتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستقرار بها، وتحرير الاقتصاد وفتح الأسواق بإزالة جميع أشكال من حماية الاقتصاد المحلي. بل إنه يشارك حتى مباشرة في تمويل هذه الإصلاحات عبر قروض محددة.

14 انظر http://go.worldbank.org/P X08AQVW80

”هل يُعقل أن يهرع البنك العالمي لدعم مشاريع مبادرات خاصة للحصول على الماء والكهرباء على نطاقات صغيرة بدل المساعدة في بناء شبكات عمومية؟ هل ينبغي للبنك العالمي أن يمول أنظمة الصحة والتعليم الخاصة؟“.

إيف تافيرنييه، نائب فرنسي، تقرير اللجنة المالية للجمعية الوطنية 2001 عن أنشطة ورقابة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

س 9: ما هو الدور الذي لعبته حكومات دول الشمال في تطور ديون الدول النامية الخارجية إبان سنوات 70-1960؟

دون أن تكون السبب المباشر للأزمة الاقتصادية العالمية 1975-1973، كانت الصدمة النفطية عام 1973، بالنسبة لبلدان الشمال، نهاية فترة من النمو القوي بعد الحرب العالمية الثانية، فترة تسمى "الثلاثين سنة المجيدة". في 1975-1973، تعرضت هذه البلدان لركود معمم كبير. بدأت بطالة هائلة في الظهور. بالتالي، قررت هذه الدول الغنية توزيع قوة شرائية على دول الجنوب لتشجيعها على شراء بضائع الشمال. ومن ثم جاءت قروض دولة إلى دولة، غالباً في صورة قروض تصدير: إنها مساعدة مشروطة. على سبيل المثال، تقرض فرنسا 10 ملايين فرنك (في ذلك الوقت!) بمعدلات منخفضة لدولة أفريقية، بشرط شراء ما قيمته 10 ملايين فرنك من البضائع الفرنسية... في النهاية، هذا يشبه إلى حد كبير مساعدة شركات الدولة المقرضة، بينما تحمل شعوب الدول المدينة دفع الفوائد! هكذا جرى تكوين الحصة الثنائية من ديون البلدان النامية الخارجية. كانت هذه الحصة منخفضة للغاية في أوائل سنوات 1960، وبلغت 26 مليار دولار عام 1970، ثم 103 مليار دولار عام .1980

حتى نهاية السبعينيات، ظلت مديونية دول الجنوب محتملة لأن معدلات الفائدة كانت منخفضة ولأن هذه القروض مكنتها من الإنتاج أكثر، وبالتالي تصدير المزيد، وتحصيل عملات أجنبية للسداد والاستثمار. لكن الزيادة في ديون البلدان النامية الخارجية كانت متسارعة: كانت منخفضة للغاية في بداية سنوات 1960، ووصلت إلى 70 مليار دولار عام 1970 و540 مليار دولار عام 1980. بالتالي تضاعفت بنحو 8 مرات في غضون 10 أعوام.

شهادة: جون بيركنز في الإكوادور

في كتابه اعترافات قاتل مالي[15]، يحكي جون بيركنز قصة رائعة عن الدور الذي لعبه في سنوات 1970 حين كان أحد مدراء شركة هندسة كهرباء أمريكية متصلة سرا بوكالة المخابرات المركزية والبنتاغون. في الواقع، كانت مهمته الحقيقية هي "تشجيع قادة بلدان مختلفة على الاندماج في شبكة واسعة لتعزيز المصالح التجارية للولايات المتحدة". في نهاية المطاف، يجد هؤلاء القادة أنفسهم مثقلين بالديون، ما يضمن ولاءهم. بالتالي استدعاءهم متى شئنا تبعا لحاجاتنا السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية. من جانبهم، يرسخون وضعهم السياسي بإنشاء مناطق صناعية ومحطات كهرباء ومطارات لشعوبهم. وهكذا فإن مالكي شركات الهندسة والبناء الأمريكية يغتنون بشكل خرافي".

لكنه عمل أيضًا مع شخصيات تقدمية مثل الرئيس خايمي رولدوس في الإكوادور: "كان خايمي رولدوس يمضي قدما. مخلص لوعوده الانتخابية، وأطلق رسميا الهجوم على شركات النفط. [...] كان رد فعل شركات النفط متوقعا: بذلت قصارى جهدها لمنع إقرار هذا القانون. [...] ويجري تصوير الرئيس الأول المنتخب ديمقراطيا في الإكوادور الحديثة باعتباره كاسترو جديدا. لكن رولدوس لم يستسلم للترهيب. [...] ألقى خطابا عظيما في الملعب الأولمبي أتاهوالبا في كيتو، وبعد ذلك سار إلى مجتمع صغير يقع جنوب البلاد. توفي هناك في حادث تحطم طائرة هليكوبتر في 24 مايو 1981». حادث، كما بالنسبة لرئيس بنما عمر توريخوس، الذي أراد في نفس الفترة إعادة التفاوض على بنود المعاهدة التي تنازلت للولايات المتحدة عن منطقة قناة باناما الشهيرة؟ بالنسبة لبيركنز، من الواضح أن الأمر لم يكن عرضيا: «لقد اغتيلا لأنهما عارضا التحالف الذي شكلته شركات كبرى والحكومة الأمريكية

15 ظهرت النسخة الفرنسية في éditions alTerre عام 2005. تم أخذ الاقتباسات التالية منها. الطبعة الأولى: Confessions of an economic hit man, Berrett-Koehler Publishers, 2004, San Francisco.. وكذلك شهادته في فيلم وثائقي بعنوان نهاية الفقر؟ أنتجه فيليب دياز عام 2008، www.cadtm.org/spip.php؟article3175

وبنكيون بهدف إقامة إمبراطورية عالمية. لقد فشلنا نحن القتلة الماليين في تأمين تعاون رولدوس وتوريخوس، لذلك تدخل قتلة وكالة المخابرات المركزية المأجورين، الذين كانوا يتابعوننا عن كثب».

الحصيلة واضحة: "الإكوادور غارقة الآن في الديون وعليها تخصيص جزء غير عادي من ميزانيتها الوطنية لسدادها"؛ وبالتالي، "لن يفي هذا البلد بالتزاماته سوى ببيع غاباته الاستوائية للشركات النفطية" باختصار، نستطيع أن نقول إن الإمبراطوريات العالمية تدوس على سيادة الإكوادور، رغم أنها غير قابلة للتصرف".

عاد جون بيركينز إلى الإكوادور في 22 مايو 2007 للاعتذار لشعبها. ينبغي على مسؤولين آخرين عن الديون غير المشروعة أن يحذو حذوه.

س 10: كيف جرى استخدام الأموال المقترضة في الدول النامية؟

إن القروض التي حصل عليها زعماء بلدان الجنوب بالكاد أفادت السكان. جرى التعاقد على معظمها من قبل أنظمة دكتاتورية، حلفاء استراتيجيين للقوى العظمى الشمالية. على المرء فقط أن يدرس قائمة البلدان الأكثر مديونية عام 1980 للعثور على أنظمة عدة ذات صلات سياسية وثيقة بالثالوث، وغالباً ما تكون ذات طبيعة استبدادية.

تم **اختلاس** الكثير من الأموال المقترضة **من قبل أنظمة فاسدة**. قبلت بسهولة أن تثقل بلدانها بديون اقتطعت منها عمولات بدعم الفاعلين الآخرين في مجال الديون. كيف نفسر أن موبوتو، الذي كان على رأس زايير لأكثر من 30 عاماً، لديه عند وفاته ثروة تقدر بنحو 8 مليارات دولار، أي ما يعادل ثلثي ديون بلاده، دون احتساب إثراء أقاربه؟ أو أنه في هايتي، عام 1986، بلغ الدين الخارجي 750 مليون دولار عندما فرت عائلة دوفالييه التي حكمت بقبضة من حديد لمدة ثلاثين عاماً (أولا فرانسوا - المعروف باسم بابا دوك - ثم جان كلود-المدعو بابي دوك)، إلى الريفيرا الفرنسية بثروة تقدر بأكثر من 900 مليون دولار؟ وما التفسير الآخر الذي يمكن إيجاده لإثراء عائلة سوهارتو في إندونيسيا حيث قدرت ثروتها، عندما أطيح به من السلطة عام 1998 بعد 32 عاماً من الحكم، بـ 40 مليار دولار، في حين أن كانت بلاده في حالة ركود شديد؟

في بعض الأحيان، كما في حالة الديكتاتورية الأرجنتينية (1976-1983)، يكون الوضع عبثيا. تضاعفت الديون، خلال هذه الفترة، بمقدار 5.5 لتبلغ 45 مليار دولار عام 1983، متعاقد عليها أساسا مع بنوك خاصة، بموافقة السلطات الأمريكية. منذ عام 1976، أعطى قرض من صندوق النقد الدولي إشارة قوية لبنوك الشمال: ينبغي دعم الأرجنتين الديكتاتورية. لجأ المجلس العسكري الحاكم إلى استدانة إجبارية للشركات العمومية، مثل

شركة النفط YPF، التي زاد دينها الخارجي 16 ضعفًا في 7 سنوات، من 372 مليون دولار إلى 6 مليارات دولار. لكن العملات المقترضة حينها نادراً ما وصلت إلى صناديق المؤسسات العمومية. تم وضع المبالغ المقترضة من بنوك الولايات المتحدة هناك مجددا في شكل ودائع، بسعر فائدة أقل من سعر القرض. هكذا شهدنا إثراءً شخصياً للقريبين من السلطة الديكتاتورية بواسطة عمولات مهمة. على سبيل المثال، بين يوليوز ونوفمبر 1976، تلقى بنك تشيس مانهاتن ودائع شهرية قدرها 22 مليون دولار بنسبة فائدة حوالي 5.5٪؛ في غضون ذلك، وبنفس الإيقاع ، كان البنك المركزي الأرجنتيني يقترض 30 مليون دولار شهرياً من نفس البنك بمعدل 8.75٪. حدث كل هذا بدعم نشط من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، ما سمح باستمرار نظام رعب وتقريب الأرجنتين إلى الولايات المتحدة بعد التجربة القومية لبيرون وخلفائه. 58

> كانت سياسة المديونية والقروض تعسفية تماما في الفترة من 1976 إلى 1983. ويشمل ذلك موظفي ومجالس إدارة المؤسسات العامة والخاصة. إن وجود صلة واضحة بين الديون الخارجية، وتدفقات الرأسمال الأجنبي قصيرة الأجل، وأسعار الفائدة المرتفعة في السوق الداخلية، والتضحية في المقابل بالميزانية الوطنية منذ عام 1976، لم يكن من الممكن أن تمر دون أن تراها سلطات صندوق النقد الدولي المشرفة على المفاوضات الاقتصادية في تلك الفترة».
>
> حكم المحكمة الاتحادية للأرجنتين، يوليوز 2000

هكذا ازداد الدين بسرعة كبيرة، كما زادت الثروة الشخصية للقريبين من السلطة. كما كان الأمر مفيدا أيضا لبنوك الشمال: فقد عادت الأموال جزئيًا إلى خزائنها ويمكن إقراضها مجددا لآخرين سددوها هم أيضا... بالإضافة إلى ذلك، كانت ثروة الطغاة مفيدة جدا للبنوك لأنها بمثابة ضمان. إذا صار القادة فجأة أقل مطواعية وأغراهم التشكيك في سداد قروض جرى الحصول عليها باسم الدولة، يمكن للبنك عموما أن يهدد بتجميد أصولهم الشخصية السرية، وحتى بمصادرتها. بالتالي، لعب الفساد

والاختلاس دورًا مهمًا.

"في أشد البلدان فقراً، تشكلت الطغمة في قمة الدولة في ارتباط بطغمة البلدان الغربية: تفاوضت الطبقات الحاكمة المحلية من أجل مشاركتها في الافتراس العالمي عن طريق قدرتها على إتاحة الموارد الطبيعية للشركات العابرة للأوطان أو بضمان بقاء الوضع الاجتماعي".
هيرفي كيمف، كيف يدمر الأغنياء كوكب الأرض

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الأموال التي وصلت مع ذلك إلى البلد المقترض بطريقة موجهة بعناية.

جرى منح الأولوية **لمشاريع الطاقة الضخمة أو البنية التحتية** (السدود الكبرى ومحطات الطاقة الحرارية وخطوط أنابيب النفط وموانئ المياه العميقة والسكك الحديدية والخ)، والتي غالبا ما تكون غير مناسبة ومصابة بجنون العظمة، والتي أطلقنا عليها اسم «الفيلة البيضاء». لم يكن الهدف تحسين الحياة اليومية للسكان المحليين، بل النجاح في استخراج الموارد الطبيعية للجنوب ونقلها بسهولة وبتكلفة أقل إلى السوق العالمية. على سبيل المثال، سمح **سد إنغا** في الزايير منذ عام 1972 بمد خط جهد عالي غير مسبوق على مسافة 1900 كيلومتر حتى مقاطعة كاتانغا الغنية بالمعادن من أجل تسهيل استخراجها. لكن هذا الخط لم يرافقه تركيب محولات لتزويد القرى- حيث الإضاءة دائما بمصباح زيت- التي يجتازها بالكهرباء... كان ممكنا بناء سدود أخرى غالبا فرعونية بفضل تمويلات الشمال: كاريبا بين زامبيا وزيمبابوي، كاتسي وموهالي في ليسوتو، سردار ساردوفار في الهند، تاربيلا في باكستان، أرون في نيبال، ياسيريتا على النهر بين الأرجنتين وباراغواي، تشيكسوي في غواتيمالا، نام ثيون في لاوس وغيرها الكثير...

"تخنق أعباء الديون الميزانيات العمومية في بلدان نامية عديدة، وكثيراً ما تكون هذه الديون من أجل سداد تمويل مشاريع غير منتجة جرى القيام بها قبل فترة طويلة من أنظمة استبدادية".
تقرير التنمية البشرية لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا يزال هذا المنطق سائدا بانتظام، كما يتضح من البناء المثير للجدل للغاية **لخط الأنابيب تشاد- كاميرون**، الذي أعطيت إشارة انطلاق بنائه منتصف سنوات 1990، كي يسمح بجلب النفط من منطقة دوبا (تشاد غير الساحلية) إلى المحطة البحرية كريبي (الكاميرون)، على مسافة 1000 كيلومتر. قاد هذا المشروع، بمبلغ 3.7 مليار دولار، حتى نهايته، كونسورتيوم شركات إيكسون موبيل وشيفرون تيكساكو (الولايات المتحدة) وبيتروناس (ماليزيا) بفضل الدعم الاستراتيجي والمالي القوي للبنك العالمي.

تم الانتهاء من خط الأنابيب هذا عام 2004، وقد تم إنجازه بأكبر قدر من الازدراء للسكان المعنيين. كان التعويض المقدم للأشخاص الذين يعيشون في موقع طريق الأنابيب والذين كان لا بد من مصادرة أملاكهم سخيفا مقارنة بالأضرار التي لحقت بهم: على سبيل المثال، 3000 فرنك أفريقي (4.6 يورو) لكل شجرة مانجو جرى تدميرها، بينما وفقا للنائب التشادي نغارليجي يورونغار، يمكن لإنتاج هذه الشجرة الأول وحده أن يعطي 1000 مانجو، كل منها يمكن التفاوض عليه مقابل حوالي 100 فرنك أفريقي (15 سنت يورو)، أي 150 يورو لكل شجرة مانجو[16]... تطلب الأمر تعبئة قوية كي تجري مراجعة التعويض نوعا ما نحو الارتفاع.

استفاد الرئيس التشادي إدريس ديبي إيتنو، وهو جندي تدرب في فرنسا وتولى السلطة منذ ديسمبر 1990 بعد انقلاب، من دعم قصر الإليزيه والشبكات الفرنسية الأفريقية. وعلى جدول الأعمال: انتخابات مزورة بحشو

16 انظر
Agir Ici - Survie, Dossiers noirs de la politique africaine en France n° 13, L'Harmattan, 1999.

صناديق الاقتراع أو عكس النتائج؛ قمع جميع أشكال المعارضة الديمقراطية والصحافة الحرة؛ ومراجعة الدستور للسماح بإعادة انتخاب للرئيس لا نهاية لها... كان فشل الدعوى القضائية الذريع التي رفعها ديبي ضد صديقنا فرانسوا كزافييه فيرشاف، مؤلف كتاب الصمت الأسود الذي شرح كل هذا، مدويا.

لا يمكن للبنك العالمي أن يؤيد صراحة مثل هذا النظام. لتبرير ذلك، علق مصداقيته ببرنامج تجريبي كان من المفترض أن يسمح للسكان التشاديين بالاستفادة من المنافع المحققة. وبقيامه هناك باستثماره الأهم في إفريقيا السوداء، أجبر ديبي على إيداع 10٪ من عائدات النفط في حساب مغلق في سيتي بنك في لندن، يشرف عليه البنك العالمي، والاحتفاظ به للأجيال القادمة. لإدارة هذا الحساب، طرح البنك العالمي فكرة هيئة مراقبة إيرادات النفط والرقابة عليها[17]، تتألف من تسعة أعضاء. لكن خمسة منهم عينهم ديبي نفسه... أما الـ 90٪ المتبقية -من عائدات النفط- فكانت توزع على النحو التالي: 80٪ للمشاريع الاجتماعية التي جرى اختيارها بموافقة البنك العالمي؛ 10٪ لنفقات التسيير الحكومية الجارية؛ 5٪ للاستثمار في منطقة دوبا.

الرابح الأكبر من استغلال النفط التشادي هو الكونسورتيوم، لكن المقربين من السلطة لا ينبغي لهم أن يشتكوا. يبدو أن توزيع الدخل بين الدولة التشادية والكونسورتيوم النفطي غير موات للغاية للدولة، التي كان يتوجب عليها الاكتفاء فقط بتحصيل 12.5٪ من عائدات البيع المباشر لهذا النفط... وتضاف إلى ذلك ضرائب ومكافآت مختلفة تدفع مباشرة للخزينة العمومية التشادية. لم تكن المكافأة الأولى، المدفوعة مقدما، نموذجا من هذا النوع: يفاد أن 7.4 مليون دولار جرى اختلاسها. بالإضافة إلى ذلك، استخدم اختلاس آخر بقيمة 4.5 مليون دولار لشراء طائرات

---

17 أنظر
Jeune Afrique/L'Intelligent, 19 décembre 2004.

هليكوبتر من قبل نجل الرئيس[18]. قرر البنك العالمي، المنخرط بشكل كبير في المشروع، أن يغلق عينيه.

لم يكف هذا ديبي، الذي شكك في الأرقام التي قدمتها شركة إكسون موبيل والكونسورتيوم المستخدمة لحساب توزيع عائدات النفط. لهذا السبب أصدرت الرئاسة التشادية في 7 أكتوبر 2004 بيانًا صحفيًا غير معتاد للغاية بعنوان "احتيال الكونسورتيوم وتعتيمه وتزويره"، شجبت فيه واقع أن الشركات العابرة للأوطان تستحوذ على هذا الريع النفطي. هكذا تحطم النظام الذي وضعه البنك العالمي: في نهاية عام 2005، حصل ديبي على 27 مليون دولار مخصصة للأجيال القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، قام بتغيير قواعد اللعبة بتضمين الإنفاق الأمني في تعريف القطاعات ذات الأولوية التي سيجري تمويلها من عائدات النفط. سعى ديبي إلى تقوية أجهزته العسكرية والقمعية بعد أن أضعفته التوترات الاجتماعية القوية، ومحاولات الإطاحة به وتفشي الهروب من الجيش. ورد البنك العالمي بتجميد المدفوعات المقررة لتشاد، أي 124 مليون دولار. بعد بضعة أشهر، وبضغط من واشنطن، التي أرادت دعم ديبي، تم التوصل إلى اتفاق بين تشاد والبنك العالمي. تم إقراره رسميًا في يوليوز 2006 وإعلانه بمثابة انتصار، خاتمًا تراجع البنك العالمي: يلتزم ديبي بتخصيص 70٪ من عائدات النفط لبرامج الحد من الفقر، أي أقل من 80٪ المبرمجة بداية.

كل هذا يثبت أن خطاب خبراء البنك العالمي حول الحكم الرشيد والفساد والحد من الفقر مهزلة كئيبة. كان من الواضح منذ البداية أن هذا المشروع سيؤدي إلى إثراء ديكتاتور سيئ السمعة سمح لنفسه بذراع نخرية بارعة. في الواقع، فعل الجميع ما كان متوقعًا منهم. أتاح البنك العالمي إنشاء خط أنابيب نفط سمح لشركات النفط العابرة للأوطان بالاستيلاء على الثروة الطبيعية ولحملة أسهمها بتحقيق أرباح طائلة. واستولى الرئيس التشادي على ثروة شعبه الذي يعاني ويسدد...

18 انظر
L'Humanité, 20 septembre 2003.

مثال آخر، في عام 1994، بادرت الصين ببناء سد الممرات الثلاثة الفرعوني، الذي تتجاوز مساحة خزانه 1000 كيلومتر مربع، أي ضعف حجم بحيرة جنيف! أدى هذا السد إلى تهجير 1.9 مليون شخص وخلخلة النظام البيئي المحلي على نحو لا رجعة فيه. لم تضع الهجمات على حقوق الإنسان والبيئة بأي حال من الأحوال محط تساؤل مشاركة الشركات العابرة للأوطان الشمالية مثل ألستوم أو هيدرو- كبيك أو بنك بي.ان.پي پاريبا...

كما ساهم **شراء الأسلحة أو المعدات العسكرية** لقمع الشعوب في ارتفاع الديون. حافظت العديد من الديكتاتوريات على إخضاع شعوبها عبر شراء الأسلحة بالديون، بالتواطئ النشط أو السلبي للدائنين. وبالتالي، فإن سكان اليوم يسددون ديونا أتاحت شراء الأسلحة المسؤولة عن اختفاء ذويهم، مثل الثلاثين ألفا الذين اختفوا بالأرجنتين في ظل الدكتاتورية (1976-1983)، في النهاية. الإعتداء العنيف في الشيلي في ظل نظام بينوشيه (1973-1990) ، أو ضحايا نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا (1948-1994) أو الإبادة الجماعية في رواندا (1994). كما إستخدمت الأموال المقترضة لتغذية الصناديق الخفية للأنظمة القائمة، أو لإرشاء أحزاب المعارضة، وأحيانا إنشاء أحزاب ليس لها من «المعارضة» سوى الاسم، أو لتمويل حملات انتخابية باهظة الثمن. وسياسات المحسوبية.

ذهبت القروض أيضا إلى **مساعدات مشروطة.** هكذا جرى استخدام الأموال لشراء منتجات مصنعة من قبل شركات البلد الدائن، حتى لو لم تكن هذه المنتجات هي الأنسب ولا الأقل سعرا. فالاحتياجات الحقيقية لسكان البلدان النامية لم تؤخذ بالاعتبار، فقط المنفذ التجاري هو المهم. حدث أن بعض البضائع لم يتم تفريغها أبدا بعد وصولها إلى البلد المقترض. من ناحية أخرى، كان السداد مطلوبا في أسرع وقت ممكن...

الفيّلة البيضاء، والمساعدات المشروطة، وشراء الأسلحة من أجل قمع كثيف والاختلاس والفساد، هذا ما استخدمت له الأموال المقترضة لعقود. واليوم ينزف السكان نزفا لسداد ديون لم ينتفعوا بها.

«من كان البنكيون الذين رف لهم حاجب حين رأوا أن قرِضاً لصالح شركة مكسيكية أو فلبينية مملوكة للدولة كان في واقع الأمر يدفع بشكل مباشر إلى بوسطن أو جنيف لحساب مسؤول سام؟».

فيليب نورل وإريك سانت آلاري، ديون العالم الثالث، 1988

الفصل الثالث:
أزمة الديون

س 11: كيف تطورت أسعار المواد الأولية خلال الربع الأخير من القرن العشرين؟

في نهاية سنوات 1970، وحتى بداية سنوات 2000، واجهت بلدان الجنوب تغييرا مفاجئا: انخفاض أسعار المواد الأولية والمنتجات الزراعية التي كانت تصدرها، وكانت حتى ذلك الحين متجهة للارتفاع.

في الواقع، جرى التعاقد حول غالبية القروض العظمى بعملات قوية مثل الدولار. والحال أنه يجب، وهذا عنصر أساسي، أن يجري السداد بنفس عملة إتمام القرض، لأن الدائن - على سبيل المثال – يريد استعادة ما أقرضه بالدولار بنفس هذه العملة: إنه غير مهتم قطعا بفرنكات كونغولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو أي عملة بلدان نامية أخرى. خلال سنوات 1970، بالموازاة مع تضخم ديونها، سعت البلدان المدينة للحصول على المزيد والمزيد من العملة الصعبة لسداد الديون المستحقة عليها. لهذا، لم يكن أمامها خيار سوى بيع بضائع لمن يمتلكون هذه العملات الصعبة. هكذا، اضطرت البلدان النامية لتوجيه سياساتها الاقتصادية تبعا لانتظارات فاعلين اقتصاديين خارجيين، ولا سيما في البلدان الأكثر تصنيعا.

«دعونا ننتج ما نحتاج إليه ونستهلك ما ننتجه بدلاً من استيراده».
توماس سانكارا، رئيس بوركينا فاسو بين عامي 1983 و1987

اضطرت الدول النامية، بعد أن أصبحت مطالبة بمواصلة السداد بأي ثمن، إلى تصدير المزيد من المنتجات «الاستوائية» أو الموارد المعدنية. عززت تخصصها في عدد قليل من المنتجات الأساسية، وصارت مرتهنة بها، مثل النحاس في زامبيا والشيلي، أو البوكسيت بالنسبة لغينيا وجامايكا. والحال هذه، طرحت الدول النامية بالآن ذاته في السوق كمية متزايدة من نفس السلع الأولية (القهوة، والكاكاو، والشاي، والقطن، والسكر، والفول السوداني، والمعادن، والبترول، وما إلى ذلك) بينما في الشمال،

لم يزد الطلب بنفس النسبة بسبب اندلاع الأزمة هناك. بالتالي تنافست البلدان النامية مع بعضها البعض، وانهارت أسعار المواد الأولية، بما في ذلك سعر النفط، المرتفع للغاية منذ عام 1973. جاءت نقطة التحول الأساسية عام 1981 حين انخفض سعر النفط بصورة حادة، ما تسبب سنة 1982 في أزمة ديون المكسيك، وهي دولة مصدرة للنفط. وبالنسبة لسلع معينة، كان السعر قد انهار بالفعل قبل بضع سنوات، كما حال سعر النحاس المنهار عام 1974 مسببا أزمة سداد لزايير عهد موبوتو.[1]

عموما، كان تراجع الأسعار غير منتظم، فترات انهيار تليها فترات ذروة أقصر. لكن الميل المتوسط للفترة 1977-2001 كان تنازليا واضحا لجميع فئات المواد الأولية، بمتوسط سنوي قدره 2.8٪[2]. وصل هذا الهبوط الحاد إلى 1.9٪ سنويا للمعادن والفلزات، خاصة مع انخفاض بأكثر من 5٪ للفضة والقصدير والتنغستن. وانخفضت الأسعار في المتوسط، بين 1997، عام الأزمة الاقتصادية الحادة في جنوب شرق آسيا، و2001، «بنسبة 53٪ بالقيمة الحقيقية [...]. أي أن المنتجات الأساسية فقدت أكثر من نصف قوتها الشرائية مقارنة بالسلع المصنعة[3]". علاوة على ذلك، تظهر دراسة هيكل الصادرات العالمية أن الدول الغنية تصدر من حيث القيمة أكثر من منتجين مصنعين من كل ثلاثة، بينما تصدر البلدان النامية أكثر من منتج أساسي من كل اثنين. لذلك تظل البلدان النامية قبل كل شيء مكانا للحصاد والاستخراج يوفر المواد الأولية الضرورية لاقتصاد معولم لا تستمد منه البلدان النامية سوى نصيب نفع ضئيل.

على أية حال، بعد انعطاف ميل الأسعار في بداية سنوات 1980، أصبح وضع البلدان المثقلة بالديون المالي أكثر صعوبة. لا يقتصر الأمر على عدم كفاية زيادة الإنتاج فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم ظاهرة

1 انظر la brochure « A qui profitent toutes les richesses du peuple congolais. Pour un audit de la dette congolaise », CADTM, 2007, p.15.

2 بالدولار الثابت لعام 1985.
CNUCED, Annuaire des produits de base, 2003, http://r0.unctad.org/infocomm

3 Cnuced ، التنمية الاقتصادية في أفريقيا. الأداء التجاري والارتهان بالمنتجات الأساسية، جنيف 2003.

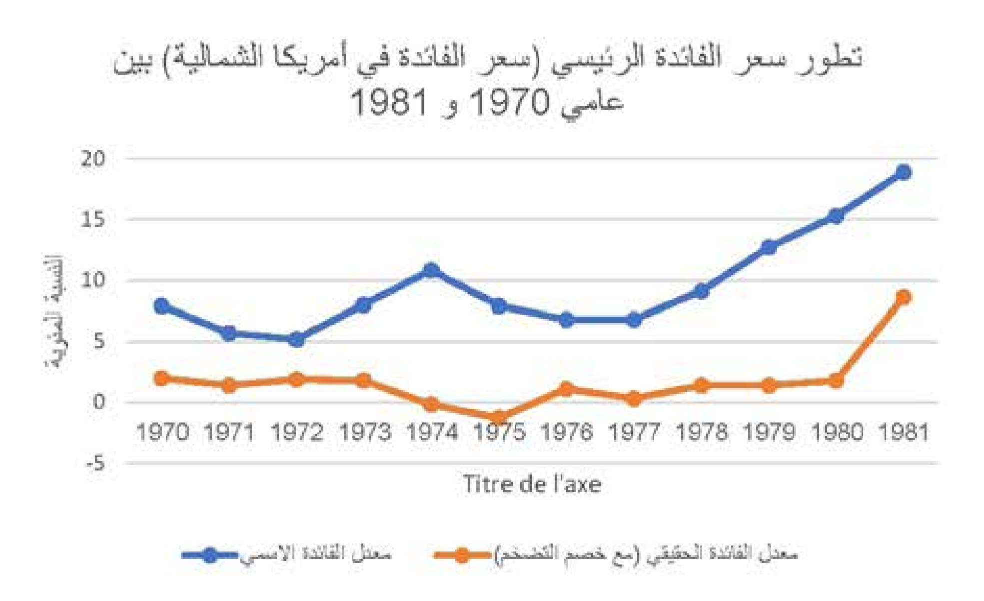
العرض المفرط في السوق العالمية. هكذا، حرمت سياسات التقويم الهيكلي التي جرى اتباعها [انظر السؤالين 17 و18] البلدان النامية من شبكات الأمان التي كانت بحوزتها.

> «جرى تشجيع حرية قوى السوق بارتباط مع تحرير الأسعار والغاء الضوابط التنظيمية كآلية تضمن التوزيع الأكثر فعالية للموارد والمكاسب الاجتماعية - الاقتصادية. هكذا جرى تقويض عنيف لمفهوم الاستقرار العالمي لأسعار السلع الأساسية».
>
> الأونكتاد[4]

4 Cnuced ، المرجع نفسه.

س 12: ما دور تطور أسعار الفائدة في أزمة الديون عام 1982؟

بدأت الولايات المتحدة منعطفًا شديد الليبرالية في نهاية عام 1979، وتضخم المنعطف بعد تولي رونالد ريغان الرئاسة في يناير 1981. جرى ذلك سعيا للخروج من الأزمة التي طالتها (مثل معظم البلدان الصناعية) وكي تعيد تأكيد قيادتها العالمية بعد الإخفاقات المريرة في فيتنام عام 1975، وإيران (الإطاحة بالشاه في فبراير 1979) ونيكاراغوا (الإطاحة بالديكتاتور أناستازيو سوموزا في يوليوز 1979). قبل ذلك بأشهر بدأ، في بريطانيا، تحت حكم حكومة مارغريت تاتشر، منعطف نيوليبرالي قاسي. قرر بول فولكر، مدير الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة ، رفع أسعار الفائدة بشكل حاد. هذا يعني، بالنسبة لمن يملك رساميل، أنه أصبح فجأة مثيرا للاهتمام توظيفه في الولايات المتحدة لتحقيق ربح أفضل. كان هذا بالفعل أحد أهداف فولكر: جذب الرساميل لإنعاش الآلة الاقتصادية، لا سيما عبر برنامج صناعي عسكري ضخم. سارع المستثمرون من جميع أنحاء العالم للذهاب هناك. اتبعت الحكومات الأوروبية، الواحدة تلو الأخرى، حركة ارتفاع أسعار الفائدة من أجل إبقاء الرساميل داخل بلدانها.



سعر الفائدة الرئيسية هو سعر الفائدة بين البنوك الذي تطبقه البنوك

على القروض القصيرة الأجل التي تمنحها لبعضها البعض. وهو عادة أعلى بثلاث نقاط من المعدل الذي يقره بنك الاحتياطي الفيدرالي.

الأرقام تتحدث عن نفسها:

عام	المعدل الاسمي	السعر الحقيقي (خصم التضخم)
1970	٪ 7.9	٪ 2.0
1975	٪ 7.9	٪ -1.3
1979	٪ 12.7	٪ 1.4
1980	٪ 15.3	٪ 1.8
١٩٨١	٪18.9	٪8.6

كما نرى، كانت أسعار الفائدة الحقيقية خلال السبعينيات منخفضة للغاية، بل وحتى سلبية. لذلك كان الاقتراض مثيرا للاهتمام للغاية: عندما يكون هذا المعدل سالبا، يكون التضخم أعلى من سعر الفائدة الاسمي، وبالتالي فإن تكلفة الاقتراض منخفضة أو حتى صفرية.

خلال هذه الفترة، كانت نفقات سداد هذه الديون مستدامة، حيث كانت عائدات التصدير مرتفعة - وتتجه نحو الارتفاع.

تغير الوضع بشكل جذري مطلع سنوات 1980. كانت أسعار الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لدول الجنوب خلال العقدين الماضيين منخفضة طبعا، ولكنها متغيرة ومرتبطة بأسعار الفائدة الأنجلو ساكسونية (أسعار الفائدة الرئيسية والليبور (سعر الفائدة المعروض بين البنوك)، على التوالي في نيويورك ولندن). ارتفعت من حوالي 4-5٪ سنوات 1970، إلى 16-18٪، أو حتى أكثر في ذروة الأزمة، لأن علاوة المخاطرة [انظر المسرد] أصبحت هائلة. وهكذا، بين عشية وضحاها، كان على بلدان الجنوب أن تسدد ثلاثة أضعاف الفوائد بينما كانت عائدات

التصدير تتراجع [انظر السؤال 11]. جرى إذن تعديل القواعد أحاديا من قبل الدول الدائنة. في الواقع، من جهة، البنوك المركزية في معظم البلدان الصناعية، بدءًا من الاحتياطي الفيدرالي، هي التي قررت من جانب واحد زيادة أسعار الفائدة. ومن جهة أخرى، الدول الأكثر تصنيعا هي التي دفعت أيضا أسعار المواد الأولية إلى الانخفاض، لا سيما عن طريق إضعاف أوبك بفضل المملكة العربية السعودية، حليفتها، وبواسطة إنهاء اتحاد منتجي القهوة. وهكذا انطبق «الفخ» على البلدان المثقلة بالديون. لا يهم إذا كان الأمر مؤامرة أم لا. النتيجة أمامنا: أصبحت دول العالم الثالث المدينة تحت سيطرة الدائنين.

كانت العواقب وخيمة. كان على الجنوب أن يسدد أكثر بمداخيل أقل: وجد نفسه عالقًا في قبضة الديون، غير قادر على الوفاء باستحقاقات السداد. كان عليه الاستدانة مجددا ليسدد، ولكن هذه المرة بثمن باهظ. تدهور الوضع بسرعة كبيرة.

التنمية وفق النموذج المهيمن

إثقال العالم الثالث بالديون	تحديث الصناعة والزراعة التصديرية	عائدات التصدير مرتفعة	سداد الديون والمشاركة في النمو العالمي

حقيقة ما جرى

إثقال العالم الثالث بالديون	ارتفاع صادرات المواد الأولية	ارتفاع معدلات الفائدة وانهيار أسعار المواد الأولية	فرط استدانة وأزمة الديون

كانت المكسيك أول دولة تعلن، في غشت 1982، أنها لم تعد قادرة على السداد. حذت دول أخرى مثقلة بالديون حذوها، مثل الأرجنتين والبرازيل. إنها أزمة الديون التي هزت كل بلدان الجنوب. حتى دول أوروبا الشرقية تأثرت، ولا سيما بولندا، ولاحقا بقليل، يوغوسلافيا ورومانيا.

بدت أزمة الديون هذه وكأنها قصف رعد. فالمؤسسات الدولية المفترض فيها ضبط النظام وتوقع الأزمات لم تصدر رسالة تحذير بل أشاعت الاطمئنان.

«ستجد البلدان النامية صعوبة أكبر في إدارة ديونها، ولكن {الميولات} لا تشير إلى مشكلة معممة».
البنك العالمي، تقرير التنمية العالمية لعام 1981

ومع ذلك، فإن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على علم بأن الغيوم تجمعت وان إعصارا قيد التشكل، لكن يريدا تعميم أخبار الحالة الاقتصادية الحقيقية. أرادا منح البنوك الكبرى الوقت للانسحاب دون أضرار[5]. ولسبب وجيه، لم يكن الرئيس الجديد للبنك العالمي سوى الرئيس التنفيذي السابق لأحد البنوك الخاصة الرئيسية في الولايات المتحدة، بنك أوف أمريكا، الذي أقرض بكلتا يديه المكسيك وأمريكا اللاتينية كلها.

باختصار، كانت أزمة الديون ناجمة عن ظاهرتين متتابعتين بسرعة:
• النمو الكبير للغاية في المبالغ التي يتعين سدادها بسبب الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة المقرر في واشنطن؛
• الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات التي تصدرها الدول المدينة إلى السوق العالمية وبواسطتها تسدد قروضها، مضافا لذلك وقف القروض البنكية.[6]

5 انظر الفصل 12 من كتاب إيريك توسان، البنك العالمي، الانقلاب الدائم.
6 سببان لهذا التوقف: 1) لقد فضلت البنوك الآن استثمار أموالها في الولايات المتحدة وفي البلدان الصناعية الأخرى التي رفعت أسعار الفائدة أيضا. 2) بدأت البنوك تخشى عدم سداد الأموال التي أقرضتها للجنوب بسبب تدهور الأوضاع في دول العالم الثالث المثقلة بالديون. لكن بوقف القروض ، تسببت في الأزمة التي كانت تخشاها.

طالت أزمة الديون جميع البلدان المثقلة بالديون في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبعض الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، أيا كانت طبيعة الحكومة، وبغض النظر عن حجم الفساد ومستوى الديمقراطية.

المسؤوليات الأساسية تتحملها إلى حد كبير البلدان الأكثر تصنيعا، وبنوكها المركزية، وبنوكها الخاصة، وبورصاتها (شيكاغو، لندن...) التي تحدد أسعار المواد الأولية. بالطبع، شكل الفساد وجنون العظمة وانعدام الديمقراطية في الجنوب {أنظر السؤال 10} عوامل مفاقمة، لكنها ليست ما أطلق الأزمة.

«كانت أزمة ديون أميركا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين ناجمة عن الارتفاع الهائل في أسعار الفائدة بفعل السياسة النقدية التقييدية التي انتهجها رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بول فولكر في الولايات المتحدة».

جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

س 13: هل يتحمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والبنوك الخاصة بعض مسؤولية أزمة الديون؟

قطعا نعم. منذ عام 1960، حدد البنك العالمي خطر اندلاع أزمة ديون في صورة عجز بلدان رئيسية مدينة عن دعم زيادة مبالغ السداد. تضاعفت علامات الإنذار خلال سنوات 1960 حتى صدمة النفط عام 1973. قام كل من المديرين التنفيذيين للبنك العالمي والبنكيين الخواص ومجلس مراجعي الحسابات بالولايات المتحدة بنشر تقارير شددت على مخاطر الأزمة. منذ الزيادة في سعر النفط عام 1973 وإعادة التدوير المكثف للبترودولارات من قبل البنوك الخاصة الكبيرة في البلدان الصناعية، تغيرت النغمة بشكل جذري. لم يعد البنك العالمي يتحدث عن أزمة. والحال أن وتيرة الديون تتسارع. في الواقع، يتنافس البنك العالمي حينها مع البنوك الخاصة لتقديم أكبر قدر قروض ممكن بأسرع وقت ممكن. حتى اندلاع الأزمة عام 1982، مارس البنك العالمي خطابا مزدوجا: أحدهما، رسمي، موجه للعموم والدول المثقلة بالديون يفيد أن لا شيء يدعو إلى القلق، وأن المشاكل سوف تكون قصيرة الأمد؛ والآخر، مثير للقلق، يصرف خلف أبواب مغلقة أثناء المناقشات الداخلية.

لنراجع بعض التصريحات التي تظهر أن أزمة الديون لم تحدث مثل صاعقة في سماء زرقاء.

في عام 1969، أوضح نيلسون روكفلر، شقيق رئيس بنك تشيس مانهاتن، في تقرير إلى رئيس الولايات المتحدة المشكلات التي تواجه أمريكا اللاتينية: «المستوى الكبير للمبالغ المقترضة من قبل بعض البلدان في نصف الكرة الأرضية الغربي من أجل دعم التنمية وصل مستوى بحيث تمتص مدفوعات الفائدة واستهلاك أصول الديون حصة كبيرة من عائدات الصادرات. [...] في الواقع، تضطر بلدان عدة إلى التعاقد على قروض جديدة من أجل الحصول على العملات اللازمة لأداء الفوائد

واستهلاك القروض القديمة، ويجري هذا بمعدلات فائدة أعلى»[7].

«بلغت العديد من الدول الفقيرة بالفعل مستوى استدانة يتجاوز إمكانيات قدرتها على السداد»
مكتب المحاسبة العام[8]، 1969

لاحقا، عام 1970، في تقرير إلى رئيس الولايات المتحدة، دق رودولف بيترسون، رئيس بنك أمريكا، ناقوس الخطر: «يمثل عبء ديون بلدان نامية عديدة الآن مشكلة ملحة. رغم إعلانها منذ عشر سنوات، إلا أنها لم تؤخذ بالاعتبار. توجد أسباب عدة لذلك، ولكن على أي حال، فإن عائدات التصدير المستقبلية في بعض البلدان معرضة للخطر لدرجة أنها تعرض للخطر استمرار الواردات والاستثمارات والتنمية»[9] .

باختصار، اعتبرت مصادر مؤثرة عديدة في الولايات المتحدة، وكلها مترابطة، منذ نهاية سنوات 1960 أن أزمة الديون يمكن أن تنفجر بعد بضع سنوات.

من جانبه ، يعتبر روبرت ماكنامارا أيضًا أن معدل نمو ديون العالم الثالث يمثل مشكلة. يقول: "في نهاية عام 1972، بلغت الديون 75 مليار دولار وتجاوزت خدمة الديون السنوية 7 مليارات دولار. زادت خدمة الديون بنسبة 18٪ عام 1970 وبنسبة 20٪ عام 1971. وكان متوسط معدل الزيادة في الديون منذ عقد سنوات 1960 ضعف معدل نمو عائدات الصادرات التي يفترض أن تؤدي بها البلدان المدينة خدمة الديون تلك. لا يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى ما لا نهاية»[10].

7 Nelson Rockfeller, Report on the Americas, 1969, Quadrangle Books, p.87, cité par Cheryl Payer, Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, 1991, Zed Books, p.58.

8 Banking, November 1969, p.45, cité par Cheryl Payer, Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, 1991, Zed Books, p. 69.

9 Task Force on International Development, U.S. Foreign Assistance in the 1970s: a new approach, Report to the President, Government Printing Office, 1970, p.10.

10 Robert McNamara, Cien países, Dos mil millones de seres, Tecnos, 1973, p.94.

ومع ذلك، واصل البنك العالمي، الذي يترأسه، الضغط على دول العالم الثالث لزيادة مديونيتها.

منذ عام 1973، تسببت الزيادة في أسعار المنتجات البترولية والمواد الأولية الأخرى في اندفاع متهور نحو مزيد من الديون. حينها كانت التنبؤات المتشائمة نادرة.

«إن استثمار فوائض البلدان المصدرة للنفط في الأسواق المالية الوطنية والدولية إلى جانب التوسع في التمويل الدولي (في شكل قروض ثنائية ومتعددة الأطراف) مثلًا شكلا مرضيا من أشكال التحويلات المالية لمعالجة عجز الحساب الجاري للبلدان المستوردة للنفط».
صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لعام 1975

يُظهر روبرت ماكنامارا ثقة كبيرة في النصف الثاني من سنوات 1970. أعلن، عام 1977، في خطابه الرئاسي السنوي: «تعمل البنوك الرئيسية والدول المقترضة الرئيسية على أساس توقعات متناغمة» ويخلص إلى: «نحن أكثر ثقة اليوم مما كنا عليه قبل عام: مشكلة الديون يمكن التحكم فيها» [11].

في أكتوبر 1978، أرسل نائب رئيس البنك العالمي، بيتر كارجيل، المسؤول عن الشؤون المالية، إلى ماكنامارا مذكرة بعنوان «درجة المخاطرة في أصول البنك العالمي». في هذا النص، يضغط بيتر كارجيل على البنك العالمي لإيلاء المزيد من الاهتمام لمدى قدرة البلدان المدينة على سداد ديونها[12]. وفقا لبيتر كارجيل، ارتفع عدد البلدان المدينة التي سجلت متأخرات سداد تجاه البنك العالمي أو تسعى لإعادة التفاوض بشأن ديونها متعددة الأطراف من ثلاثة إلى ثمانية عشر بين عامي 1974 و1978. ومن جانبه أعرب ماكنامارا عن قلقه في اجتماعات داخلية في عدة مناسبات. نقرأ

11 D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1, p.598.
12 D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1, p.599.

في مذكرة داخلية تمت صياغتها في أكتوبر 1979 أنه إذا أدركت البنوك أن المخاطر تتزايد، فسوف تقلل الإقراض «ويمكننا رؤية بلدان عديدة تصير في مواقف صعبة للغاية».[13]

يعرض تقرير التنمية العالمية لعام 1980 الصادر عن البنك العالمي المستقبل بتفاؤل، وتوقع أن تستقر أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى منخفض للغاية يبلغ ٪1. إنه أمر غير واقعي تماما. لقد أظهر التطور الحقيقي ذلك. إن الشيء المفيد هو أن نعلم، بفضل مؤرخي البنك العالمي، أنه في النسخة الأولى غير المنشورة من التقرير، يوجد افتراض ثان على أساس معدل فائدة حقيقي يبلغ ٪3. أظهر هذا التوقع أن الوضع في نهاية المطاف غير مطاق بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون. حصل ماكامارا على إزالة هذا السيناريو القاتم من النسخة الموجهة للنشر![14]

وجاء في تقرير التنمية العالمية لعام 1981 ما يلي: «يبدو مرجحا جداً أن يتكيف المقترضون والمقرضون مع الظروف المتغيرة دون التسبب في أزمة ثقة عامة»[15].

وفي 19 مارس 1982، قبل تفجُّر الأزمة ببضعة أشهر، أرسل الرئيس الجديد للبنك العالمي، ألدن و. كلوسن، الرسالة التالية إلى رئيس المكسيك، خوسيه لوبيز بورتيللو[16]: «إن الاجتماع الذي عقدناه في مكسيكو سيتي مع مستشاريكم الرئيسيين عزز ثقتي في القادة الاقتصاديين في بلدكم. السيد الرئيس، يمكنكم أن تفخروا بالإنجازات التي تحققت في السنوات الخمس الماضية. يمكن أن تتباهى بلدان قليلة بمثل معدلات النمو هذه أو خلق الكثير من فرص العمل... وأود أن أهنئكم على النجاحات العديدة التي

13 Cité par Nicholas Stern et Francisco Ferreira, « The World Bank as 'intellectual actor' », 1997, in Devesh Kapur, John P. Lewis, Richard Webb, The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, 1997, p.558.

14 هذا السيناريو، رغم أنه أقرب إلى ما حدث بالفعل، كان لا يزال متفائلاً للغاية.

15 Cité par Nicholas Stern et Francisco Ferreira, « The World Bank as 'intellectual actor' », 1997, in Devesh Kapur, John P. Lewis, Richard Webb, The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, 1997, p.559.

16 خوسيه لوبيز بورتيو ترأس المكسيك من 1977 إلى 1982.

تحققت بالفعل. وكما قلت في الاجتماع، فإن التدهور الأخير للاقتصاد المكسيكي مؤقت وحسب، وسوف يسعدنا أن نساعدكم خلال عملية توطيد دعائم الاقتصاد»[17]. قبل أقل من عام، كان ألدن و. كلوسن لا يزال رئيسا لبنك أمريكا، الذي كان يقرض المكسيك بكامل طاقته.

في 20 غشت 1982، بعد سداد مبالغ كبيرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، أعلنت المكسيك أنها لم تعد في وضع يسمح لها بمواصلة السداد. وانتشرت الأزمة كالنار في الهشيم.

وفي الختام، عرف الدائنون تماما أن أزمة ديون وشيكة، لكنهم تظاهروا بالجهل. وبعد اندلاع هذه الأزمة، استغلوها لاستعادة التفوق على دول أكدت رغبتها في الاستقلال ولزيادة درجة استغلال شعوب الدول النامية بأسرها.

17 Letter, A. W. Clausen to His Excellency Jose Lopez Portillo, president, United Mexican States, March 19, 1982, in D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1, p.603.

س 14: كيف نظم الدائنون أنفسهم في مواجهة أزمة الديون؟

عندما اندلعت أزمة الديون عام 1982، أدرك الدائنون المأزق الذي دخلوه وتعثر النظام المالي العالمي. القروض العديدة التي منحتها بنوك الشمال عرضتها للخطر. على سبيل المثال، في 1982، مثلت المستحقات على البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وشيلي 141٪ من الأموال الذاتية [انظر المعجم] لمورغان غوارانتي و154٪ لبنك تشيس مانهاتن، و158٪ لبانك أوف أمريكا، و170٪ لبنك كيميكال بنك، و175٪ لسيتي بنكٍ و263٪ من الأموال الذاتية لبنك هانوفر للمصنعين. كان الوضع حرجا بالنسبة للبنكيين.

بمجرد أن تجد دولة ما نفسها مضطرة لوقف سدادها (وقد حدث هذا إبان سنوات ثمانينيات القرن العشرين بالنسبة لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وفي نهاية سنوات 1990 بالنسبة للبلدان الأسيوية الناشئة)، يكون المتدخل الأول دائمًا صندوق النقد الدولي، كرجل إطفاء مالي. لكنه رجل إطفاء غريب، يفاقم رذيلة مشعلي الحرائق، لأنه يطفئ النار لدى الدائنين باستثمارات عشوائية أحياناً، بينما يشعلها لدى الآخرين على الفور...

بناءً على طلب حكومات الدول الأكثر ثراءً، وافق صندوق النقد الدولي على الإقراض لجعل البلدان التي تمر بأزمة قادرة على السداد. وقعت البلدان النامية في دوامة الديون، ولم يكن أمامها غالبا أي ملاذ آخر غير اللجوء للديون مرة أخرى كي تسدد. وقبل الموافقة على منحها قروضا جديدة، بأسعار فائدة عالية، طلب المقرضون المحتملون من صندوق النقد الدولي التدخل لضمان السداد اللاحق، مطالبين بتوقيع اتفاق مع الدولة المعنية. ثم وافق صندوق النقد الدولي على إعادة تشغيل «مضخة التمويل» بشرط أن تستخدم الدولة المعنية هذه الأموال كأولوية لسداد مستحقات

البنوك وغيرها من دائني القطاع الخاص أثناء إصلاح اقتصادها في الاتجاه الذي يريده: إنها المشروطية المشهورة، المفصلة في برامج التقويم الهيكلي [انظر السؤالين 17 و 18]). هكذا أصبحت السياسة الاقتصادية للدولة المدينة تحت سيطرة صندوق النقد الدولي وخبرائه الليبراليين المتطرفين. جرى إرساء شكل جديد من الاستعمار. لم تعد هناك حاجة لإبقاء إدارة وجيش احتلال في الموقع كما في عهد الاستعمار، لأن الديون خلقت من تلقاء ذاتها شروط إخضاع جديد.

في غشت 1982، أعلنت الحكومة المكسيكية عجزها على سداد ديونها الخارجية. هكذا نظم صندوق النقد الدولي خطة لإعادة جدولة الديون التجارية التي تعاقدت عليها الحكومة المكسيكية خلال العقد الماضي وأشرف على إدارتها. لم تقم قروض صندوق النقد الدولي بتوجيه صافي مصادر التمويل الجديدة للمكسيك. في الواقع أقرض صندوق النقد الدولي المكسيك المال لسداد ديونها. وهكذا زادت ديون المكسيك ولم تتخلف المكسيك عن السداد. منح صندوق النقد الدولي قروضه بشرط أن تطبق المكسيك مجموعة إصلاحات اقتصادية طويلة الأجل. وفرضت هذه المشروطية المتعددة تضحيات كبيرة على السكان المكسيكيين، فقدان الوظائف وانخفاض حاد في مستويات المعيشة. وشهدت بلدان نامية أخرى، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، تراجعا في صافي تدفقات الرساميل الخاصة أو أنها صارت سلبية»

اللجنة الاستشارية للكونجرس الأمريكي بشأن المؤسسات المالية العالمية.

IFI Advisory Commission), dite Commission) Meltzer[18], 2000

---

18 لجنة ميلتزر هي لجنة ثنائية لكونغرس الولايات المتحدة، ويرأسها البروفيسور آلان ميلتزر. تتألف من 6 جمهوريين و5 ديمقراطيين، وعملت على موضوع المؤسسات المالية العالمية وأصدرت تقريرا نقديا في مارس 2000. في الواقع، بعد الأزمة الحادة في جنوب شرق آسيا في 1998-1997، شعر الكونغرس بالقلق إزاء تواتر الأزمات المالية وتكلفتها المتزايدة مع الإشارة إلى الاختلالات في بعض المؤسسات متعددة الأطراف. إن السياق السياسي الداخلي في الولايات المتحدة، حيث يواجه الكونغرس بأغلبية جمهورية الحكومة الديمقراطية لبيل كلينتون، ليس غريباً على إرادة الكونجرس للمطالبة بإعادة تنظيم عميقة لمؤسسات بريتون وودز التي تتوفر وزارة الخزانة الأمريكية داخلها على تأثير قوي.
انظر http://www.house.gov/jec/imf/meltzer.pdf

ما هو الهدف الذي سعت إليه الدول الغنية عبر وضع صندوق النقد الدولي في صلب المنظومة؟ بكل بساطة، فرض انضباط مالي صارم على البلدان المثقلة بالديون. مثلت استعادة التوازنات المالية أولويةٍ مطلقة للمؤسسات المالية الدولية. كان الهدف المحدد لدول الجنوب واضحا: تصدير أكثر وانفاق أقل. تعرف برامج التقويم الهيكلي هذه التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ عام 1990 أيضا باسم «إجماع واشنطن». كان لهذه البرامج عواقب وخيمة على سكان الجنوب واقتصاداته لأنها تفضل الجانب الإحصائي على الجانب الإنساني. نزفت الشعوب بشدة لعقود من الزمن كي تسدد ديونا لم تنتفع بها وأدت المعايير الماكرو اقتصادية التي يفضلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تدهور خطير في الظروف المعيشية لمئات الملايين من الناس على هذا الكوكب. إنه فشل ذريع لهاتين المؤسستين من وجهة نظر التنمية البشرية.

«جرى تصميم الحرب التكنولوجية الحديثة للقضاء على أي اتصال جسدي: تسقط القنابل من ارتفاع 15 ألف متر فوق مستوى سطح البحر حتى لا يشعر الطيار بما يفعله. إنها الإدارة الحديثة للاقتصاد نفسها. تفرض من أعلى فندق فخم بلا رحمة سياسات تستدعي التفكير مرتين بالنظر إلى البشر الذين ستدمر حياتهم.». جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

عندما تكون الأزمة حادة (كما حدث في المكسيك عامي 1982 و1994، في جنوب شرق آسيا عام 1997، وفي روسيا عام 1998، وفي البرازيل عام 1999، وفي إكوادور عام 2000-1999، وفي تركيا عام 2000، وفي الأرجنتين في 2002-2001، وفي البرازيل مرة أخرى في 2002، إلخ)، يحشد صندوق النقد الدولي مبالغ كبيرة. ليس لنجدة سكان بلد عاجزين عن تغطية نفقاتهم، بل لتجنب إفلاس الدائنين الأغنياء، الذين غالبا ما يكونون مسؤولين عن استثمارات مضارباتية أدت لاندلاع الأزمة أو تفاقمها. على سبيل المثال، 105 مليار دولار أقرضها صندوق النقد الدولي ومجموعة الدول السبع لدول جنوب شرق آسيا عام 1997

(حيث أدت الأزمة، المتفاقمة بسبب إجراءات فرضها صندوق النقد الدولي، إلى توقف 20 مليون شخص عن العمل)؛ 31 مليار دولار اقرضها صندوق النقد الدولي لتركيا بين نهاية 1999 و2002 (تركيا، الحليف الجيوستراتيجي للولايات المتحدة، القريبة من نفط وغاز آسيا الوسطى، جارة العراق وإيران...)؛ أكثر من 21 مليار دولار للأرجنتين عام 2001، قبل أن تغرق في الأزمة وتتخلف عن سداد ديون دائنيها الخواص؛ 30 مليار دولار تعهد بتقديمها للبرازيل للفترة 2002-2003 (لتجنب عدوى الأزمة الأرجنتينية وتكبيل الرئيس لولا المنتخب في أكتوبر 2002). ومع ذلك، فإن هذه المليارات التي جرى ضخها لم تستخدم أبدا لمنح إعانات لمواد أساسية لمساعدة أفقر السكان ولا لخلق فرص عمل أو حماية المنتجين المحليين: فرض صندوق النقد الدولي السداد الفوري للدائنين. والأخطر من ذلك، أنه عندما تخلفت هيئات خاصة عن السداد، كان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يجبران الدول غالبا على تحمل الديون على عاتقها، أي أن يلقى عبئها على دافعي الضرائب...

هكذا زادت المبالغ المقترضة ديون الدولة المعنية وغادرتها فورا بتحويلها إلى الدائنين. لأن صندوق النقد الدولي اعتاد على أداء هذا الدور، لم يتردد الدائنون في المخاطرة بشكل متزايد في عملياتهم المالية، لأنهم يلمون أنه في حالة التخلف عن السداد، سيكون صندوق النقد الدولي موجودا لإنقاذهم كمقرض الملاذ الأخير. ويكون المقابل هو زيادة كبيرة في الديون الخارجية للبلد النامي المعني. وبالتالي، فقد خان صندوق النقد الدولي مصالح العديد من دوله الأعضاء المفترض أن يساعدها. هذه الخيانة لا تجعله يشك مطلقا: عندما تنشأ الأزمة، فإنه يتهم دائما الدولة المدينة بأنها لا تعرف كيفية تطبيق توصياته الممتازة بدقة كافية...

«سوف تُزال كل الحواجز التي تحول دون تحرير التجارة، لترك الشركات تنتج بحرية وتصدر كما ترغب وكما تقرر السوق».

ميشيل كامديسوس، المدير العام لصندوق النقد الدولي في الفترة من 1987 إلى 2000، إبان الأزمة الإندونيسية في عام 1997، في L'Autre mondialisation, Arte، 7 مارس 2000

لدى صندوق النقد الدولي القدرة على إسناد مسؤولية هذه القرارات إلى حكومات الجنوب. بشكل منتظم، يجب على كل دولة التوقيع على خطاب نوايا، يمليه في الواقع صندوق النقد الدولي، يضمنه تقييما اقتصاديا ويحدد آفاقا للمستقبل. لا تمنح القروض وإعادات جدولة متنوعة سوى بشرط أن يتم تسير هذه التقارير وفق «المنطق السليم»، إلى جانب زيارات خبراء البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي للتأكد من ذلك بشكل مباشر. يسهل بالتالي، إذا حدثت مشاكل، ادعاء أن حكومة البلد المثقل بالديون هي من اقترحت هذه السياسة وأن صندوق النقد الدولي إنما اكتفى بمرافقتها...[19]

«لقد خُلقنا بعد تجربة عام 1929 من أجل استعادة الثقة بواسطة المساعدة في تطبيق سياسات إنعاش وحفز التعاون الدولي. يتعين علينا بذل قصارى جهدنا لتجنب السلوكيات غير المسؤولة من قِبل الحكومات والمقرضين. إن برامج صندوق النقد الدولي يجري التفاوض حولها مع بلدان ذات سيادة سوف تطبقها، والقرار الأخير قرارها بالطبع. وتشكل التدابير المتبناة أقصر السبل والأقل تكلفة إنسانية لمعالجة موقف أصبح مأساوياً، حيث كان الأكثر فقرا أول الضحايا».

ميشيل كامديسوس، المدير العام لصندوق النقد الدولي في الفترة من 1987 إلى 2000

19 تجدر الإشارة إلى أن سياسات التقويم الهيكلي لها نظيرتها في الشمال، تحت اسم «سياسات التقشف»، و «معايير الاستقرار المالي» المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، «الصرامة». في الشمال أيضا، كلفت خطط إنقاذ الهيئات الخاصة التي استثمرت بطريقة خطرة السكان غاليا. لذلك فإن الكفاح من أجل إلغاء الديون ليس صراع الجنوب ضد الشمال، بل فعل لتحرر مواطني الشمال والجنوب.

إن فشل صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالتنمية البشرية لم يكن نتيجة سوء الحظ أو سوء الفهم، بل نتيجة التطبيق المتعمد للإجراءات التي فرضها. ولكن لماذا إذن جرت الدعوة لهذه الإجراءات بشدة؟ سيكون من العبث الاعتقاد بأن هدف صندوق النقد الدولي والقوى العظمى هو محاربة الفقر أو إعطاء سكان الجنوب الوسائل لتقرير مصيرهم. على العكس، سعى صندوق النقد الدولي قبل كل شيء إلى تفضيل التمويل الدولي وضمان السداد للدائنين.

> عملت إيديولوجية السوق الحرة التبسيطية من وراء ستار. وما حدث بالفعل وراءه هو تنفيذ الأجندة الجديدة. إن تغيير الأجندة والهدف، حتى وإن كان كتوما، فهو ليس معقدا. توقف صندوق النقد الدولي عن خدمة مصالح الاقتصاد العالمي كي يخدم مصالح التمويل العالمي. ربما لم يساهم تحرير الأسواق المالية في الاستقرار الاقتصادي العالمي، لكنه فتح أسواقاً جديدة ضخمة في وال ستريت [...]. إذا ما نظرنا إلى صندوق النقد الدولي على أن هدفه يتلخص في خدمة مصالح الأوساط المالية، فلسوفٍ نجد مغزى أفعال قد تبدو لولا ذلك متناقضة وغير متماسكة فكرياً».
>
> جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

اتخذت الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة سلسلة مبادرات لمنع إنشاء جبهة دول مثقلة بالديون، أكبر مخاوفها. وقبل أي نقاش، فرضت إجراء المفاوضات مع البلدان المدينة حالة بحالة، لعزل كلٍ بلد مدِين والبقاء في موقع قوة. ومن جانب الدائنين، كانت القاعدة اتحاداً مقدساً.

- في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، يمنح نظام حقوق التصويت الدول الغنية أغلبية مريحة لفرض وجهات نظرها.
- كما أن الدول الدائنة مجتمعة معا داخل نادي باريس لإعادة جدولة الحصة الثنائية من ديون الدول الخارجية التي تواجه صعوبات سداد.
- وتجتمع بنوك الدول الأكثر تصنيعا في نادي لندن، وتعمل بنفس طريقة نادي باريس بشأن الحصة الخاصة من ديون الدول السيادية.

لذلك تم إنشاء ميزان قوى مختل منذ بداية أزمة الديون. يتحمل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ونادي باريس ومجموعة العشرين مسؤولية إدامته لصالح الدول الغنية.

«أعطوني التحكم بعملة أمة، ولن يكون لزاماً عليّ أن أقلق بشأن أولئك الذين يضعون قوانينها».
ماير أمشيل روتشيلد، بنكي (1812-1743)

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت قوة الدول العظمى محل نزاع متزايد. تعهدت دول عديدة كان عليها الخضوع لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بالتخلص من هذهِ الوصاية المرهقة. وسدد العديد منها جميع ديونه لصندوق النقد الدولي مقدما: البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وإندونيسيا والفلبين... وآخرها تركيا. كتبنا في عام 2007: «إن صندوق النقدِ الدولي، العاجز على جذب عملاء جدد (انهارت محفظة قروضه حرفياً في السنوات الأخيرة، من 107 مليار دولار في 2003 إلى 16 مليار دولار في 2007) ينتظر أزمة كبيرة قادمة في البلدان النامية كي يعود للواجهة ويصبح لاعبا رئيسيا مرة أخرى». للأسف، أثبتت الأزمة العالمية الخطيرة في 2008-2007، المندلعة بالشمال أننا كنّا على حق. استقال أربعة آخر مدراء صندوق النقد الدولي قبل نهاية فترة ولايتهم، وآخرهم دومينيك شتراوس خان المتهم بالاعتداء الجنسي في مايو 2011. اهتزت سفينة صندوق النقد الدولي بشكل خطير، لكنه مد سياسته المفروضة منذ ثلاثة عقود على شعوب الجنوب إلى الشمال في أعقاب الأزمة المالية المندلعة في نهاية سنوات 2000.

س 15: ما أوجه التشابه مع أزمة الرهون العقارية لعام 2007؟

منذ غشت 2007، أصبحت بنوك أمريكا الشمالية وأوروبا في واجهة الأحداث بسبب الأزمة الشديدة التي تجتازها وتمدها للنظام الاقتصادي النيوليبرالي ككل. تجاوز إجمالي اضمحلال قيمة الأصول[20] التي اضطرت البنوك القيام بها بين عامي 2007 و2010 مبلغ 1200 مليار دولار وهو مبلغ قريب من إجمالي ديون الدول النامية العمومية الخارجية.

كيف تمكنت البنوك من بناء مثل صرح الديون غير العقلاني هذا؟ لاستثمار سيولتها وجني أرباح ضخمة، أقرضت مؤسسات قروض الرهن العقاري قطاعا سكانيا مثقلا بالديون أصلا، داخل الطبقات الفقيرة أو المتوسطة. كانت شروط هذه القروض خدعة حقيقية: السعر ثابت ومعتدل خلال العامين الأولين، ثم يزيد بشكل حاد عند العام الثالث. أخبر المقرضون المقترضين أن الممتلكات التي يشترونها، والتي كانت بمثابة ضمان للقرض، ستكتسب قيمة أسرع بفضل ارتفاع أسعار القطاع العقاري. المشكلة هي أن هذه الحجة حجة مضارب في حين أن أولئك الذين اشتروا منزلا في هذا السياق فعلوا ذلك من أجل السكن فيه... انتهى الأمر بفقاعة القطاع العقاري إلى الانفجار في 2007 وبدأت الأسعار في الانخفاض. وجدت مؤسسات قروض الرهن العقاري صعوبة في سداد ديونها بسبب حدوث زيادة كبيرة للغاية في عدد حالات التخلف عن السداد. حرصا منها على حماية نفسها، رفضت البنوك الكبرى منحها قروضا جديدة أو طالبت بفوائد أعلى بكثير. لكن الدوامة لم تتوقف عند هذا الحد لأن البنوك اشترت الرهون العقارية بكميات كبيرة جدا، وبصورة واسعة النطاق خارج حساباتها عبر إنشاء شركات محددة تسمى أدوات الاستثمار المهيكل، التي مولت شراء الرهون العقارية ذات العائدات العالية المحولة إلى سندات.

---

20 فقدان الأصول للقيمة يعادل شطب الديون المعدومة.

منذ غشت 2007، افتقرت أدوات الاستثمار المهيكل، التي تدهورت صحتها ومصداقيتها بشدة بالغة، إلى السيولة لشراء الرهون العقارية المورقة وتفاقمت الأزمة. كان على البنوك الكبيرة المنشأة لأدوات الاستثمار المهيكل هذه أن تتحمل التزامات هذه الأدوات لمنع إفلاسها. بينما لم تكن عمليات أدوات الاستثمار المهيكل حتى ذلك الحين جزءًا من حساباتها (مما سمح للبنوك بإخفاء المخاطر التي تواجهها)، فقد اضطرت أن تدرج ديون هذه الأدوات في حساباتها.

النتيجة: هلع على متن الطائرة! انهارت عدة أجزاء من سوق الديون وجرت معها البنوك القوية، وصناديق الاحتياط وصناديق الاستثمار التي أنشأتها. جرى إنقاذ المؤسسات المالية الخاصة بفضل التدخل المكثف للسلطات العمومية. وعادت مجددا سياسة خوصصة الأرباح وتشريك الخسائر.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا ترفض البنوك شطب ديون البلدان النامية كما تقوم بلا تتردد بشطب ديون مشكوك في تحصيلها بعشرات المليارات من الدولارات؟ هناك دليل على أن الأمر ممكن تماما وضروري للغاية. في عام 2007، بلغت ديون السلطات العمومية طويلة الأجل في البلدان النامية المستحقة للبنوك الدولية 201.4 مليار دولار[21]. ومنذ غشت 2007، اضطرت البنوك بالفعل إلى شطب مبلغ أكبر بكثير...

وبناءً على ذلك، أخطأت البنوك الخاصة الكبرى ثلاث مرات:
- قامت ببناء حزم ديون خاصة كارثية أدت إلى الكارثة الحالية؛
- أقرضت ديكتاتوريات وأجبرت حكومات ديمقراطية خلفتها على سداد هذه الديون الكريهة لآخر سنت؛
- ترفض إلغاء ديون دول نامية في حين أنه يترتب على سدادها تدهور أحوال السكان المعيشية.

21 البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2008.

بدلاً من الاعتراف بأخطائها وتحمل كل عواقبها، ناشدت البنوك الكبرى الدولة التي انبرت للتقليل من شأنها طوال الوقت. لم تتردد البنوك في طلب فعل عمومي قوي من قبل دولة نظرت إليها بصورة عامة على أن مفرطة التدخلية. بالنسبة لها، على السلطات العمومية أن تنضبط لقوانين السوق التي من شأنها وحدها أن تسمح بتخصيص فعال للموارد وتحديد الأسعار بمبلغها العادل...

امتثلت السلطات العمومية في الولايات المتحدة وأوروبا مثل أي تابع بسيط: لا يردّ أي طلب لقادة بنوك كبيرة يدعمون المرشحين الرئيسيين للانتخابات الرئاسية ويعملون في نفس الدوائر المغلقة... لذلك سارع الحكام إلى إنقاذ القطاع الخاص. على القائمة: تأميم البنوك التي تواجه صعوبات، ومبادلة سندات مستهلكة بأموال جديدة، وضخ السيولة، وخطط إنقاذ، وخفض أسعار الفائدة، إلخ.

في الولايات المتحدة، أفلست 84 شركة رهن عقاري أو توقف نشاطها جزئيا بين 1 يناير و17 غشت 2007، مقارنة بـ 17 شركة فقط عام 2006 بأكمله. في ألمانيا، جرى إنقاذ بنك والمؤسسة العامة SachsenLB بعناية عالية للغاية. في بريطانيا، أطاحت الأزمة ببنك نورثرن روك في سبتمبر 2007، وجرى تأميمه أخيرا في فبراير 2008. وبمجرد إنعاش الشركة على حساب المجتمع، أعيدت إلى القطاع الخاص. في 13 مارس 2008، انهار صندوق كارلايل كابيتال كوربوريشن، المعروف بقربه الواضح من عشيرة بوش: تمثل ديونه 32 ضعف أمواله الذاتية. وفي اليوم التالي، دعا بنك بير ستيرنز المرموق (خامس أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة)، الذي كانت سيولته تنفد، بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للمساعدة في الحصول على تمويل طارئ. هكذا اشترى بنك جي بي مورجان تشيس بنك بير شتيرنز بسعر مخفض.

إن إخضاع إدارة الاقتصاد العالمي لمنطق الربح الأقصى يمثل تكلفة هائلة على المجتمع. لعبت البنوك بمدخرات وودائع سائلة لمئات الملايين من الناس، وتؤدي أخطائها إلى خسائر فادحة ومآسي بشرية.

«الأسواق دائما على حق». ميشيل كمدوسوس، مدير عام صندوق النقد الدولي بين 1987 و2000.

أوجه التشابه بين الشمال والجنوب ملفتة للنظر. في الجنوب، نشأت أزمة الديون في أوائل ثمانينيات القرن الماضي بسبب الزيادة أحادية الجانب في أسعار الفائدة من جانب الولايات المتحدة، ما تسبب في حدوث انفجار في مستحقات السداد المطلوبة من دول العالم الثالث التي شجعتها البنوك على الاقتراض بأسعار متغيرة [انظر السؤال 12]. في الوقت نفسه، منع انهيار أسعار المواد الأولية قدرتها على التأقلم، ما أدى إلى إغراقها بوحشية في أزمة. هكذا إذن فرض صندوق النقد الدولي، بتوجيه من الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى، إصلاحات جذرية على البلدان النامية: تخفيض الميزانيات الاجتماعية، والتحرير الكامل والفوري للاقتصاد، والتخلي عن ضبط حركات رأس المال، وفتح كامل للأسواق، وعمليات خوصصة ضخمة... [إنظر السؤالين 17 و 18] ولكن على عكس ما يحدث اليوم في الشمال، منعت دول الجنوب من خفض أسعار الفائدة وتوفير السيولة للبنوك ما تسببت في حالات إفلاس متتالية وحالات ركود شديدة للغاية. أخيرا، كما هو الحال اليوم في الشمال، اضطرت البلدان النامية إلى إنقاذ البنوك التي كانت تواجه صعوبة قبل خوصصتها لصالح الشركات البنكية الكبرى في أمريكا الشمالية أو أوروبا. في المكسيك، بلغت تكلفة إنقاذ البنوك في النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم 15٪ من الناتج الداخلي الخام. في الإكوادور، تم تنفيذ عملية مماثلة في عام 2000 بتكلفة 25٪ من الناتج الداخلي الخام. وفي جميع الحالات، ارتفعت الديون العمومية الداخلية بشكل حاد لأن تكلفة إنقاذ البنوك كانت تتحملها الدولة [انظر السؤال 30].

سيكون للأزمة العالمية الناجمة عن أزمة الرهون العقارية تكلفة باهظة. في كل مكان ببلدان الشمال، سواء كانت محافظة أو اجتماعية-ديمقراطية، تطبق الحكومات سياسات نيوليبرالية قاسية للغاية بالنسبة لغالبية مواطنيها. عاجزة على مساعدة سكانها المحتاجين، سارعت هذه الحكومات نفسها لإنقاذ الشركات الخاصة الكبيرة.

لقد انتهى تحرير الاقتصاد في العقود الماضية إلى إخفاق تام. المخرج الوحيد الإيجابي هو عكس جذري للأولويات: قيود صارمة للغاية على الشركات الخاصة، واستثمارات عمومية ضخمة في قطاعات تتيح ضمان الحقوق الأساسية وحماية البيئة، واستعادة السلطات العمومية لرافعات عملية صنع القرار من أجل تعزيز المصلحة العامة. ستكون هذه خطوة أولى تعيد للمالية دورها الحقيقي، دور أداة في خدمة البشر. كل البشر.

الفصل الرابع:
صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنطق التقويم الهيكلي

س 16: كيف يشتغل صندوق النقد الدولي؟

مثل البنك العالمي، المؤسسة الشقيقة، تم إنشاء صندوق النقد الدولي عام 1944 في بريتون وودز. كان هدفها هو استقرار النظام المالي الدولي عبر ضبط حركة الرساميل. وفي عام 2011، بلغ 187 دولة عضو (نفس الموجودة بالبنك العالمي للإنشاء والتعمير). تنظيمه مماثل لذاك الخاص بالبنك العالمي: كل بلد من هذه البلدان يعين محافظا لتمثيله، عادة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي. يجتمعون داخل مجلس المحافظين، الهيئة السيادية لصندوق النقد الدولي، تجتمع مرة واحدة سنويا في أكتوبر. هذا المجلس مسؤول عن اتخاذ قرارات مهمة مثل قبول عضوية دول جديدة أو إعداد الميزانية.

يفوض الصندوق لإدارة مهامه اليومية، سلطته لمجلس إدارة مكون من 24 عضوا. وتتمتع كل دولة من الدول الثماني التالية بامتياز القدرة على تعيين مدير: الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والمملكة العربية السعودية، والصين، وروسيا. أما الستة عشر الآخرين فتعينهم مجموعات بلدان، وقد تختلف اختلافاً طفيفاً عن مجموعات بلدان البنك العالمي ولا يجوز لها أن تنتخب ممثلا يحمل نفس الجنسية. يجتمع مجلس الإدارة هذا من حيث المبدأ ثلاث مرات على الأقل في الأسبوع. وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا وبريطانيا نجحتا في تعيين نفس الممثل في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي ومجلس البنك العالمي، أي التقارب بين هذه المؤسستين وتكاملهما.

الهيئة الحاكمة الثالثة هي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي تضم 24 حاكما من الدول الأعضاء في مجلس الإدارة. تجتمع مرتين في السنة (في الربيع والخريف) وهي مسؤولة عن تقديم المشورة لصندوق النقد الدولي بشأن نمط اشتغال النظام النقدي الدولي.

ينتخب مجلس الإدارة مديرًا عامًا لمدة خمس سنوات. على شاكلة القاعدة غير المعلنة السارية في البنك العالمي هي أن هذا المنصب مخصص لأوروبي. شغل الفرنسي ميشيل كامديسوس المنصب من عام 1987 حتى عام 2000، قبل أن يتنحى عقب أزمة جنوب شرق آسيا. وبالمناسبة، يجب القول إن عمل صندوق النقد الدولي، الذي جاء لمساعدة الدائنين الذين قاموا باستثمارات محفوفة بالمخاطر وفرضوا تدابير اقتصادية أدت إلى بطالة أكثر من 20 مليون شخص، أثار احتجاجات شعبية قوية وزعزع استقرار عدة حكومات. حل محله الألماني هورست كولر في أعلى الهرم التنظيمي، حتى استقالته في مارس 2004 ليصبح رئيسا لجمهورية ألمانيا. وخلفه الإسباني، رودريغو راتو حتى إعلان استقالته المفاجئة في يونيو 2007. كان وزيراً للمالية في حكومة خوسيه ماريا أثنار المحافظة حتى هزيمته الانتخابية في مارس 2005. لاحقا انضم بعد بضعة أشهر إلى الإدارة الدولية لبنك لازارد في لندن، قبل أن يصبح عضوا في المجلس الاستشاري الدولي لبنك سانتاندير الإسباني (أحد المجموعات البنكية الأوروبية الخمس الكبرى). جاء بعده الأشتراكي الليبرالي الفرنسي دومينيك شتراوس خان، وزير المالية السابق المدعوم من الرئيس المحافظ نيكولا ساركوزي، في نوفمبر 2007، قبل أن يستقيل في مايو 2011 اتهامات بالاعتداء الجنسي[1]. وجرى استبداله بالفرنسية كريستين لاغارد.

في عام 2011، أدار المدير فريقًا مكونًا من 2500 موظفا ساميا من 160 دولة، ولكن معظمهم مستقر بواشنطن. يكون «الرقم 2» في صندوق النقد الدولي دائمًا ممثلاً للولايات المتحدة ذات التأثير الغالب داخل المؤسسة. خلال الأزمة الآسيوية في 1998-1997، تفوق ستانلي فيشر، الذي شغل هذا المنصب، على ميشيل كامديسوس في عدة مناسبات. وهذا أحد أسباب استقالته. وفي الأزمة الأرجنتينية 2001-2002، لعبت آن كروجر، التي عينها جورج دبليو بوش، دورا أكثر نشاطا من هورست كولر. ومنذ سبتمبر 2006، شغل هذا المنصب جون ليبسكي، كبير الاقتصاديين السابق في جي بي مورغان، أحد البنوك الاستثمارية

1 الخامسoir http://www.cadtm.org/FMI-la-fin-de-l-histoire

الرئيسية في الولايات المتحدة. يلعب جون ليبسكي دورًا رائدًا. حذر، منذ مارس 2010، حكومات البلدان المتقدمة من أنه يتعين عليها «إعداد» شعوبها لإجراءات تقشف مقبلة، مثل خفض مخصصات الصحة والتقاعد. وبحسبه، فإن «حجم التعديلات التي سيتعين تنفيذها كبير للغاية لدرجة أنها قد تترجم إلى تراجع في مخصصات الصحة والتقاعد، وخفض الإنفاق العمومي وزيادة الضرائب». من أجل توقع تمردات شعبية محتملة ردا على هذه التدابير واحتواؤها، ينصح الرقم 2 بصندوق النقد الدولي، الواعي بالأضرار الاجتماعية التي تلوح في الأفق: «على الدول المتقدمة مرتفعة العجز العمومي أن تبدأ منذ اليوم إعداد شعوبها لتدابير تقشف ستكون ضرورية بدء من العام المقبل»[2].

في الشهر التالي، إبان مؤتمر استمر يومين بواشنطن حول الاستراتيجيات المالية لما بعد الأزمة، أوضح تفكيره بشأن خفض الإنفاق العمومي كالتالي: «يمكن أن تساعد زيادة سن التقاعد لمدة عامين في استعادة استدامة المالية العمومية على المدى الطويل، كما يمكن تحقيق المزيد من الكفاءة في مجال الرعاية الصحية». وتضيف نشرة صندوق النقد الدولي: «وبشكل أكثر تحديدا، قال السيد ليبسكي أنه في جميع البلدان تقريبا لا يزال هناك مجال لتحسين كبير لإيرادات ضريبة القيمة المضافة»[3].

كان لدى صندوق النقد الدولي، منذ عام 1969، وحدة حساب خاصة به تنظم أنشطته المالية مع الدول الأعضاء: حق السحب الخاص. تم إنشاؤه في وقت كان يتعثر النظام المُقام في بريتون وودز على أساس أسعار صرف ثابتة، من أجل التخفيف من أوجه القصور في الأصول الاحتياطية حينها، ولا سيما الذهب والدولار. ولكن هذا لم يمنع انهيار نظام بريتون وودز في أعقاب قرار نيكسون بإنهاء حرية تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971. وباعتماد نظام سعر صرف عائم، أصبح حق السحب الخاص أصلا احتياطيا من بين أخرى. ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن: «حقوق السحب الخاصة ليست عملة، كما أنها ليست ديونا على صندوق النقد الدولي. إنها تمثل في المقابل ديونا افتراضية على العملات القابلة

للاستخدام بحرية للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي». إنها تساوي في الأصل دولارا واحدا، ويجري تقييمها الآن يوميا انطلاقا من سلة عملات صعبة (الدولار والين واليورو والجنيه الإسترليني).

على النقيض من مؤسسة ديمقراطية، جرى منح صندوق النقد الدولي طريقة اشتغال مماثلة لتلك الخاصة بمقاولة. أي دولة تصبح عضوا في صندوق النقد الدولي يجب أن تدفع رسم دخول يسمى «حصة». وبالتالي تصبح أحد المساهمين في صندوق النقد الدولي لأنها تساهم في رأسماله. ليست هذه الحصة مجانية: إنها تحتسب حسب الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للبلاد. يجب من حيث المبدأ أن تدفع بنسبة 25٪ من حقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات المكونة لها (أو بالذهب قبل عام 1978)، والباقي بالعملة المحلية للبلد. وعلى هذا فإن صندوق النقد الدولي مالك ذهب بالغ الأهمية (الثالث عالميا في يناير 2010، بعد الولايات المتحدة وألمانيا)، لأن الدول أدت مساهماتها في صندوق النقد الدولي بهذا المعدن الثمين. بالإضافة إلى ذلك، في 1971-1970، باعته جنوب إفريقيا، التي اعتبرها صندوق النقد الدولي صديقة للغاية رغم استمرار انتهاكات الحقوق الإنسانية في ظل حكم نظام الميز العنصري، كميات كبيرة من الذهب. وفي مايو 2011، بلغت احتياطيات صندوق النقد الدولي من المعدن الأصفر 2814 طنا، بقيمة سوقية بلغت 130 مليار دولار. والمثير للدهشة أن هذا المخزون يظهر في حسابات صندوق النقد الدولي بقيمة اقتنائه سنوات 1970، أي أقل من 5 مليارات دولار. وقد أتاح ذلك تقليل كومة الذهب التي يجلس عليها صندوق النقد الدولي. وعندما سدد له، في بداية القرن الحادي والعشرين، جميع عملائه الرئيسيين بصورة استباقية أو أحجموا عن اللجوء إليه، اجتاز صندوق النقد الدولي فترة مالية صعبة، ووافق مجلس إدارته، في نيسان 2008، على بيع 403 طن من الذهب بقيمة 11 مليار دولار لتغذية خزائنه. بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإن الأزمة العالمية اندلعت في اللحظة المثالية... إذا لم تتدخل هذه الاحتياطيات في قروض صندوق النقد الدولي، فإنها بالمقابل تمنحه استقرارا ومكانة أساسية في أعين الفاعلين الماليين الدوليين.

قررت مجموعة العشرين، في أبريل 2009، مضاعفة قدرة صندوق النقد الدولي الإقراضية ثلاث مرات، من 250 إلى 750 مليار دولار. بعد انخفاض حاد في جاري قروض صندوق النقد الدولي لدوله الأعضاء، كانت الأزمة الدولية المندلعة في 2008-2007 ذريعة مثالية للعودة للهجوم، وزيادة القروض، وخاصة للبلدان الأوروبية، وفي المقابل فرض إجراءات صارمة معادية لكل ما هو اجتماعي وتقشفا دراماتيكيا على الشعوب.

قروض صندوق النقد الدولي (بمليارات الدولارات)

السنة	المبلغ
1998	108.6
1999	93.6
2000	80.2
2001	97.4
2002	114.6
2003	116.9
2004	101.0
2005	56.4
2006	22.2
2007	16.0
يناير 2011	64 (و190 معلقة)

المصدر: واشنطن بوست، 24 مايو 2008[4]؛ صندوق النقد الدولي

عكس البنك العالمي، الذي يقترض من الأسواق المالية، فإن مساهمات الدول هي التي تسمح لصندوق النقد الدولي بتكوين احتياطيات مخصصة لإقراض بلدان تواجه عجزا مؤقتا. وهذه القروض مشروطة بتوقيع

اتفاقية تملي الخطوات التي يجب على الدولة اتخاذها لاستلام الأموال المنتظرة. تمنح هذه الأموال على أقساط، بعد التحقق من مدى تنفيذ الإجراءات المطلوبة. في الآونة الأخيرة، يجرى النظر في السماح لصندوق النقد الدولي بالاقتراض من الأسواق المالية.

كقاعدة عامة، يمكن لأي بلد يواجه صعوبات أن يقترض من صندوق النقد الدولي سنويا ما يصل إلى 100٪ من حصته وفي المجمل ما يصل إلى 300٪، باستثناء إجراءات الطوارئ. يكون القرض قصير الأجل ومفترض أن تسدد الدولة لصندوق النقد الدولي بمجرد تعافي وضعها المالي. كلما كانت الحصة أكبر، يمكن الاقتراض أكثر.

وكما هو الحال مع البنك العالمي، تحدد حصة الدولة عدد حقوق التصويت الخاصة بها في صندوق النقد الدولي، والتي تعادل 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من الحصة. بهذه الطريقة يعطي مجلس إدارة صندوق النقد الدولي مكانة وازنة للولايات المتحدة (أكثر من 16٪ من حقوق التصويت)، تليها اليابان وألمانيا. على سبيل المقارنة، فإن المجموعة التي تقودها توغو، التي تضم 24 دولة أفريقية سوداء (ناطقة بالفرنسية والبرتغالية) وتمثل 233 مليون فرد، لديها 1.55٪ فقط من حقوق التصويت.

أثارت مثل هذه الاختلالات الصارخة غضب الدول الناشئة التي دعت إلى مراجعة حقوق التصويت. وفي عام 2006، دفع الوضع الهش المتزايد لصندوق النقد الدولي مديره العام إلى اقتراح إصلاح. وبدل إصلاح منظمة معيبة بعمق، اتخذ القرار لتعقيد الأمور عبر إعادة هيكلة على مراحل وسنوات متعددة. تتعلق المرحلة الأولى بأربعة بلدان ناشئة فقط، قريبة من الولايات المتحدة وتشتري، علاوة على ذلك، سندات الخزانة الأمريكية بصورة مكثفة: كان المنتخبون المحظوظين الصين وكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا. وكان عليهم أن يكتفوا ببضعة أعشار من النقاط الإضافية بالنسبة المئوية لكل منهم. ما من شيء يعرض القبضة الخانقة

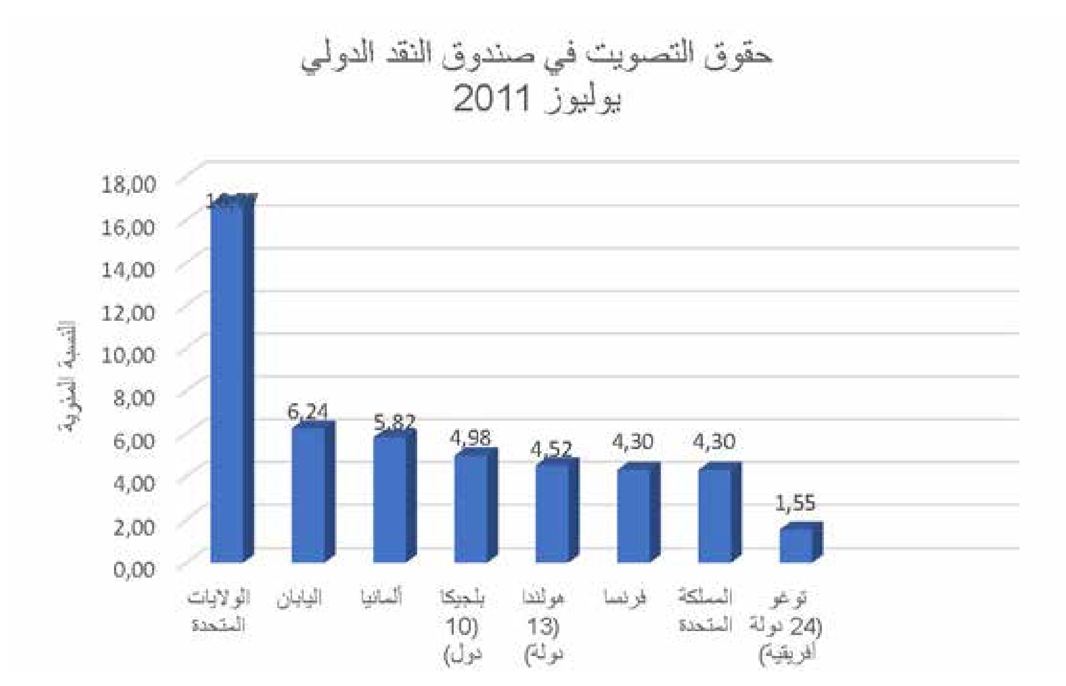
للقوى العظمى للخطر، ولكن ما يكفي لإطراء غرور قادة دول إستراتيجية في أعين الولايات المتحدة ووول ستريت... جعل دومينيك ستراوس خان السعي لتحقيق ديمقراطية صندوق النقد الدولي حصان المعركة الرئيسي. يبدو أن المرحلة التالية من هذا المشروع متوقفة، ولكن هناك أمر واحد مؤكد: كان تقاسم السلطة داخل صندوق النقد الدولي مهزلة، وسيظل كذلك...

توزيع حقوق التصويت على مدراء صندوق النقد الدولي في يوليوز 2011[5]					
الدولة	٪	ترأس المجموعة	٪	ترأس المجموعة	٪
الولايات المتحدة	16.77	بلجيكا	4.98	سنغافورة	3.94
اليابان	6.24	هولندا	4.52	مصر	3.13
ألمانيا	5.82	المكسيك	4.65	ليسوتو	3.22
فرنسا	4.30	إيطاليا	4.26	البرازيل	2.79
بريطانيا	4.30	كندا	3.61	الهند	2.81
الصين	3.82	الدنمارك	3.39	إيران	2.27
العربية السعودية	2.81	أستراليا	3.63	الأرجنتين	1.84
روسيا	2.40	سويسري	2.78	توجو	1.55

المصدر: صندوق النقد الدولي

5 لم تشارك غينيا ومدغشقر والصومال في التصويت. مع زيادة الحصص الجارية حاليًا، قد تختلف الأرقام قليلاً وفق المساهمات المالية التي تقدمها البلدان المختلفة.

لا تزال الاختلالات صارخة:



المصدر: صندوق النقد الدولي

يدرك المرء أن دول الثالوث تمكنت، بنظام من هذا القبيل، دون صعوبة من جمع غالبية حقوق التصويت وبالتالي لديها كل التسهيلات لإدارة صندوق النقد الدولي.



المصدر: IMF [(gr) يعني أن المسؤول يترأس مجموعة من البلدان]

إن قوة الثالوث راجحة إذا قارناها بقوة الدول النامية المتقلصة حقوق تصويتها بصورة باعثة على السخرية بالنظر لحجم السكان الذين تمثلهم.

الدولة أو المجموعة	عدد السكان في عام 2010 (بالملايين)	حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي (٪)
الصين	1354	3.82
الهند	1215	2.81
الولايات المتحدة	318	16.77
المجموعة برئاسة توغو	233	1.55
روسيا	140	2.40
اليابان	127	6.24
فرنسا	63	4.30
العربية السعودية	26	2.81
بلجيكا	11	2.03
سويسري	8	1.53
لوكسمبورغ	0.5	0.15

المصدر: صندوق النقد الدولي ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية في العالم

كما هو الحال مع البنك العالمي، فإن عتبة 85٪ تسمح للولايات المتحدة بفعل ما تشاء في صندوق النقد الدولي. في الواقع، هذه الأغلبية البالغة 85٪ مطلوبة لجميع القرارات المهمة التي تؤثر على مستقبل صندوق النقد الدولي، مثل تخصيص حقوق السحب الخاصة والغاؤها، وزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين سيجري انتخابهم أو تقليله، وقرارات القيام بعمليات أو معاملات معينة بالذهب، وتحديد تقييم حقوق السحب

الخاصة، وتعديل الحصص، والتعليق المؤقت لبعض المقتضيات أو العمليات والمعاملات المتعلقة بحقوق السحب الخاصة، إلخ. ومثل البنك العالمي، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك أكثر من 15٪ من حقوق التصويت، ومن ثم حق نقض فعلي... في الأصل، كانت العتبة 80٪، ولكن مع تزايد عدد الدول المستقلة، شهدت الولايات المتحدة تآكلا لحقوق تصويتها. لقد توافق على المرور إلى ما دون 20٪ سوى برفع العتبة الشهيرة إلى 85٪...

تطور حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي من عام 1945 إلى عام 2000 (٪)

الدول	1945	1981	2000
الدول الصناعية ومنها:	67.5	60.0	63.7
الولايات المتحدة	32.0	20.0	17.7
اليابان	-	4.0	6.3
ألمانيا	-	5.1	6.2
فرنسا	5.9	4.6	5.1
بريطانيا	15.3	7.0	5.1
الدول المنتجة للنفط ومنها:	1.4	9.3	7.0
العربية السعودية	-	3.5	3.3
البلدان النامية، ومنها:	31.1	30.7	29.3
روسيا	-	-	2.8
الصين	7.2	3.0	2.2
الهند	5.0	2.8	2.0
البرازيل	2.0	1.6	1.4

المصدر : إيف تافيرنييه، تقرير اللجنة المالية للجمعية الوطنية الفرنسية عن أنشطة ومراقبة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، 2000.

تم تحديد مهام صندوق النقد الدولي بعناية في نظامه الأساسي:

«(1) تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر آلية للتشاور والتعاون بشأن المشاكل النقدية الدولية ؛
2) تسهيل التوسع والنمو المنسجم للتجارة العالمية وبالتالي المساهمة في إنشاء والحفاظ على مستويات عالية من فرص الشغل والدخل الحقيقي[6] وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء، والأهداف الأساسية للسياسية الاقتصادية.
(3) تشجيع استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على أنظمة أسعار صرف منظمة بين الدول الأعضاء، وتجنب تخفيضات أسعار الصرف التنافسية؛
(4) المساعدة في إنشاء نظام متعدد الأطراف لضبط المعاملات الجارية بين الدول الأعضاء والغاء قيود الصرف التي تعوق تنمية التجارة العالمية؛
(5) منح الدول ألأعضاء الثقة بإتاحة موارد الصندوق العامة مؤقتاً وبضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح اختلالات ميزان أداءاتها دون اللجوء إلى تدابير تضر بالرخاء الوطني أو العالمي؛
(6) وفقا لما سبق، تقصير المدة وتقليل حجم الاختلالات في ميزان أداءات الدول الأعضاء».

في الواقع، تتعارض سياسة صندوق النقد الدولي مع قوانينه الأساسية. على عكس النقطة الثانية، لا يشجع صندوق النقد الدولي التشغيل الكامل، وهذا على حد سواء في البلدان الأكثر تصنيعا وفي البلدان النامية. أخذ صندوق النقد الدولي، تحت تأثير وزارة الخزانة الأمريكية وبدعم من بلدان الشمال الأخرى المبادرة إلى أن يكون ولا يزال فاعلا ذو ثقل كبير يؤثر على التوجهات السياسية والاقتصادية لدوله الأعضاء. لهذا لا يتردد في تجاوز حقوقه.

٦ تشديد المؤلفين.

وهكذا فضل صندوق النقد الدولي التحرير الكامل لحركات الرساميل. يعد هذا التحرير أحد الأسباب الرئيسية للأزمات المالية التي عصفت بالدول النامية بشدة. إن هذا الرفع لجميع الضوابط المفروضة على تحركات رؤوس الأموال يشجع المضاربة ويتعارض مع المادة 3 من المادة 6 من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، التي تحمل عنوان «مراقبة تحويلات رؤوس الأموال» والتي تنص على وجه الخصوص على: « يمكن للدول الأعضاء اتخاذ التدابير الرقابية اللازمة لتنظيم التحركات الدولية لرؤوس الأموال...»وقد حاولت إدارة صندوق النقد الدولي، التي أعمت رغبتها النيوليبرالية، في أبريل 1997 تعديل هذا الجزء من نظامها الأساسي لإعطاء إطار قانوني لعملها المتعلق بنزع الضبط. لم ينجح هذا المشروع بالنظر لتوقيته السيء للغاية: عقد الاجتماع في هونغ كونغ وبدأت أزمة جنوب شرق آسيا للتو. دفنت معارضة بعض حكومات البلدان النامية هذا المشروع. وبالتالي، فإن استمرار رفع جميع الضوابط المفروضة على تحركات الرساميل التي وضعتها إدارة صندوق النقد الدولي موضع التنفيذ يشكل انتهاكا واضحا لروح النظام الأساسي للمؤسسة.

"تعتبر نهاية الركود في آسيا، بالنسبة لصندوق النقد الدولي، دليلا على صحة سياسته. إنه أمر سخيف. فكل حالات الركود تنتهي. كل ما تمكن صندوق النقد الدولي من فعله هو جعل الركود في شرق آسيا أعمق وأطول وأكثر إيلاماً."

جوزيف ستيجليتز، في The New Republic ، أبريل 2000

تشكل المراقبة والمعونة المالية والمساعدة الفنية المجالات الثلاثة لتدخل صندوق النقد الدولي. لكن من السهل رؤية أن سجله شبه فاشل. لم تمكنه المشاورات السنوية مع الدول الأعضاء وتوصيات خبرائه من توقع الأزمات الكبرى وتجنبها بعد عام 1994. بل إن السياسات التي أملاها زادت من تفاقمها.

«لقد استخدمت حكومات الدول السبع الكبرى، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي كأداة لتحقيق أهدافها السياسية. [...] أخفقت العديد من الدراسات حول تأثيرات إقراض صندوق النقد الدولي في إقامة صلة ذات مغزى بين إقراض صندوق النقد الدولي وزيادة الثروة أو الدخل. كان إنقاذ الدائنين بدعم من صندوق النقد الدولي خلال الأزمات الأخيرة مدمرًا بصورة خاصة وكان له آثار مروعة على البلدان النامية. شهد الأشخاص العاملين بجد لانتشال أنفسهم من براثن الفقر تدمير إنجازاتهم وخسارة مدخراتهم وإفلاس شركاتهم الصغيرة. غالبًا ما فقد العمال فرص شغلهم دون أي تعويضات تسريح تخفف الصدمة. تكبد مالكو أصول حقيقية المحليون والأجانب خسائر فادحة بينما كانت البنوك الدائنة الأجنبية محمية. تلقت هذه البنوك تعويضًا عن المخاطرة في شكل أسعار فائدة مرتفعة ولم يكن عليها بأي حال تحمل جميع الخسائر المرتبطة بالقروض عالية المخاطر (في بعض الأحيان لم تتحمل أي شيءٍ على الإطلاق). كما ساهم الدعم الذي يتمتع به المصرفيون الأجانب أيضا في حماية المدينين المحليين ذوي النفوذ السياسي وشجع عمليات قروض بمبالغ كبرى ونسب استدانة غير عادية بالنسبة للرأسمال».

اللجنة الاستشارية للكونجرس الأمريكي بشأن المؤسسات المالية العالمية، المعروفة باسم لجنة ميلتزير، 2000

على سبيل المثال، أشاد العديد من المسؤولين المنتخبين والاقتصاديين والصحفيين بدور صندوق النقد الدولي إبان الأزمة العالمية المندلعة عام 2007. ولكن بينما استغل هذه الأزمة لفرض العلاجات المغشوشة على الشمال التي سبق وفرضها على الجنوب منذ سنوات 1980 [انظر السؤالين 18-17]، فإنه لم يتوقع حدوثها على الإطلاق. بشكل عام، حتى أكتوبر 2007 على الأقل، كانت الرسائل العامة لصندوق النقد الدولي متفائلة. كان يؤيد وجهة النظر السائدة حينها: فكرة أن العالم دخل بالفعل فترة «اعتدال كبير» تميز بنمو عالمي قوي وتقلب مالي منخفض،

وبات الآن ممكنا تجنب ركود حاد. وبينما كانت فقاعة العقار في منتصف عام 2006 على وشك الانفجار، نفى صندوق النقد الدولي المخاطر التي تهدد اقتصاد الولايات المتحدة: «معدلات التخلف عن السداد المتعلقة بقروض الرهون العقارية كانت دائمًا منخفضة. وبالإضافة إلى توريق سوق الرهون العقارية، فإن هذا يشير إلى أن **تأثير تباطؤ سوق العقارات على القطاع المالي سيكون محدودا** » (آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2006، ص 18). لفهم هذا المقطع جيدا، يجب معرفة السندات تقلل المخاطر! وفقا لصندوق النقد الدولي.

تشهد تصريحات عدة على ذلك. فيما يلي مقتطف من تقرير الاستقرار المالي العالمي: «جعل التوريق، وبشكل أعم، الابتكار المالي، الأسواق أكثر كفاءة بتوزيع المخاطر بصورة أفضل» (صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار العالمي، سبتمبر 2007، ص 7). واليكم ما قاله مسؤولو صندوق النقد الدولي عن الولايات المتحدة عام 2007: «تتمتع البنوك التجارية والاستثمارية، بدقيق العبارة، أساسا بوضع مالي جيد، وتبدو المخاطر النظامية منخفضة» (صندوق النقد الدولي، تقرير المشاورات مع الولايات المتحدة سنة 2007 بموجب المادة الرابعة). ودائما في 2007 فيما يتعلق بالولايات المتحدة، أكد نفس المسؤولين أنه: «**رغم ضرورة تجنب الارتكاز إلى ما تحقق وحسب، يبدو أن الابتكار قد دعم سلامة النظام المالي. لقد عززت الأسواق الجديدة لتحويل المخاطر تشتت مخاطر الائتمان**، من جوهر تتركز فيه المخاطر الأخلاقية، نحو الأطراف حيث يكون انضباط السوق كابحا رئيسيا للمخاطرة. (...) إذا لم تختف فترات التناوب بين النشوة والذعر - مراحل التوسع - الركود في الائتمان العقاري المحفوف بالمخاطر باعتباره أحدث مثال – **فقد أظهرت الأسواق قدرتها على التنظيم الذاتي**»[7].

7 صندوق النقد الدولي، تقرير المشاورات مع الولايات المتحدة لعام 2007 بموجب المادة 4.

ولم يكتف بعدم توقع الأزمة ، بل ظل أيضًا متفائلًا للغاية أثناء اندلاعها ولم يتوقع امتدادها من الولايات المتحدة إلى أوروبا وتأثيرها على الصحة الاقتصادية العالمية. وحتى غشت 2007، قدرت إدارةٍ صندوق النقد الدولي أن التوقعات الاقتصادية العالمية كانت «جيدة جدا». عشرة أشهر لاحقا، قال مدير صندوق النقد الدولي آنذاك، دومينيك شتراوس كان، عن القطاع المالي ما يلي:
«أصبحت أسوأ الأخبار خلفنا». جرى إعلان إفلاس بنك الاستثمار الأمريكي ليمان براذرز في سبتمبر 2008. ووصلت الأزمة ذروتها. ردت الحكومات والبنوك المركزية للولايات المتحدة وأوروبا بقوة، في الشهر الذي أعقب هذا الإفلاس، عبر ضخ مئات المليارات من الدولارات واليورو لمنع انهيار الأنظمة المالية للدول الأكثر تصنيعا.

في يناير 2011، أبرز تقرير صادر عن مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي ما يلي:
«إن الرأي السائد وسط موظفي صندوق النقد الدولي - مجموعة متماسكة من الخبراء الماكرو اقتصاديين – كان أن الانضباط التنظيم الذاتي للسوق سوف يكونان كافيين لاستبعاد أي مشكل كبير للمؤسسات المالية. ودائما، وفقا للفكر السائد، فإن الأزمات ليست متوقعة في البلدان المتقدمة حيث تسمح لها درجة «تطور» الأسواق المالية بالتقدم بسلاسة مع حد أدنى من تنظيم جزء كبير ومتزايد من النظام المالي»[8].

٨ تقييم عمل صندوق النقد الدولي في فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بنك الاستثمار الأوروبي، يناير 2011، ص 29، www.ieo imf.org/ieo/pages/IEOPreview.aspx?img=i6nZpr3iSlU%3d&mappingid=dRx2VaDG7EY%3d

س 17: ما هي تدابير الصدمة التي فرضها برامج التقويم الهيكلي وما هي نتائجها؟

• التخلي عن دعم المنتجات والخدمات الأساسية: الخبز والأرز والحليب والسكر والبنزين والكهرباء، إلخ.

تتدخل الحكومات تقليديا في البلدان النامية، للتعويض عن عدم وجود حد أدنى مضمون من الدخل، لتمكين السكان الفقراء من الحصول على السلع الأساسية، وخاصة الغذاء، والوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء. يطالب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بإلغاء هذا الشكل من أشكال الدعم. يجري الشعور بالآثار على الفور. ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية فجأة وينفجر سعر الوقود (الذي يستخدم بصورة خاص في تحضيرها). عندئذ يواجه السكان صعوبات جمة في طهي الطعام من جهة وفي غلي الماء وجعله صالحاً للشرب من جهة أخرى، ما قد يشجع على انتشار أمراض الإسهال على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار النقل العام ترتفع صاروخيا، ما يؤثر على أنشطة زراعة الخضروات. يتعين على صغار المزارعين المضطرين لإيصال منتجاتهم إلى السوق الحضرية، نقل هذه الزيادة إلى سعر البيع. وفي بعض الحالات، لم يعودوا يذهبون إلى السوق بسبب نقص الأموال اللازمة لدفع تكاليف النقل. والعواقب الرئيسية هي: انخفاض السعرات الحرارية اليومية المتاحة، وتضخم الأسعار وهزالة النشاط الاقتصادي.

غالباً ما يرد السكان بعنف على هذا الإلغاء لأن بقاؤهم ذاته مهدد. هناك عديد أمثلة على تمردات تلت هذه الإجراءات، وغالبا ما يطلق عليها «انتفاضات الجوع» أو «انتفاضات ضد صندوق النقد الدولي». مثالان للتوضيح: في عام 1989، في فنزويلا، بعد دخول برنامج التقويم الهيكلي حيز التنفيذ، أدت انتفاضة دامت ثلاثة أيام (El Caraca) إلى مقتل عدة مئات (300 قتيل رسمياً لكن هناك حديث عن أكثر من 4000)؛

وعام 1991 في بيرو، تضاعف سعر البنزين بمقدار 31 مرة وسعر الخبز بمقدار 12 بين ليلة وضحاها، بينما انخفض الحد الأدنى للأجور بأكثر من 90٪ في غضون 15 عاماً. القائمة الكاملة ستكون طويلة.

كانت أحدث الأمثلة، في عام 2008، تمردات شعبية متعددة بجميع أنحاء العالم: هايتي، ساحل العاج، الكاميرون، مصر، بنغلاديش، المغرب، الفلبين... [انظر السؤال 19] طالب المتظاهرون الحكام بتخفيض أسعار المواد الغذائية. وفي مواجهة حجم الاحتجاجات الشعبية، تخلى حكام عديدون عن عقيدة صندوق النقد الدولي واعتمدوا سياسة تدخلية (حيث تلعب الدولة دورا اقتصاديا محوريا-م) ووصلت إلى حد حظر تصدير المواد الغذائية التي يحتاجها السكان. ولكن، في بلدان عدة، اتخذت الحكومات خيار تقليص الرسوم الجمركية، الأمر الذي سيكون له عواقب وخيمة على الميزانيات الوطنية المستقبلية (أجور الموظفين العموميين، والميزانية المخصصة للصحة أو التعليم، إلخ.) وعلى المنتجين المحليين.

- تقليص حاد للميزانيات الاجتماعية

يفرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل تحقيق ميزانية متوازنة، تخفيضات واضحة في الإنفاق العمومي، خاصة في ميزانيات تعتبر «غير منتجة» (التعليم، الصحة، الإسكان، البنية التحتية، إلخ). بالإضافة إلى ذلك، يطالبان بتجميد أجور الموظفين وتسريحات في الوظيفة العمومية. تؤثر كل هذه التدابير بصورة خطيرة على السكان وتفسر مؤشرات البلدان النامية الاجتماعية المثيرة للقلق الشديد.

«عارض الصندوق مرارا أي تحديد للحد الأدنى للأجور ودعا إلى المرونة في سوق الشغل، دون الاكتراث بالاتفاقيات الدولية بشأن المعايير الاجتماعية الأساسية أو، كحد أدنى، تطبيق المعايير الوطنية».
فيليسا ميكيلي، وزيرة المالية الأرجنتينية، أبريل 2007

- <u>خفض قيمة العملة المحلية</u>

وظيفة خفض قيمة العملة [انظر المعجم] هي جعل منتجات الدولة أرخص لمن هم في الخارج، وبالتالي أكثر تنافسية في السوق العالمية. من الناحية النظرية، تجد المشترين بسهولة أكبر. في المقابل العكس، فإن المنتجات المستوردة مقومة بالعملة المحلية تكون أكثر تكلفة. وهكذا تزداد تكلفة المعيشة بسبب استيراد جزء كبير مما يستهلك.

على سبيل المثال، في يناير 1994، حصل صندوق النقد الدولي وفرنسا من الحكومات الأفريقية المعنية على تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي (العملة المستخدمة في المستعمرات الفرنسية السابقة) بنسبة 50٪ مقابل الفرنك الفرنسي. كان هدف هذا الإجراء تعزيز الصادرات: بالنسبة للمشترين الموجودين خارج منطقة الفرنك الإفريقي، شهد منتج قادم من هذه المنطقة، وهو عموما مادة خام غير معالجة، بقيمة 100 فرنك أفريقي، أي 2 فرنك فرنسي، فجأة انخفاض قيمته بالفرنك الفرنسي (أو أي عملة صعبة أخرى) بمقدار النصف إلى 1 فرنك فرنسي.

كانت الآثار مروعة بمنطقة الفرنك الإفريقي: شهد منتج نهائي، على سبيل المثال مستورد من فرنسا، كان يساوي 100 فرنك أفريقي قبل أن تخفض قيمته فجأة انتقال قيمته إلى 200 فرنك أفريقي. وكان من الضروري، بين عشية وضحاها، لتحقيق مبلغ 100 فرنك فرنسي بيع ضعف المنتجات. وبالتالي، تراجعت القوة الشرائية لسكان دول منطقة الفرنك الإفريقي بشكل حاد، لاسيما بالموازاة مع تجميد الأجور. وفي ذات الوقت، تضاعفت مرتين جراء خفض قيمة العملة ديون هذه البلدان (المقومة بالعملة الأجنبية). بالفعل، استدعى الأمر ضعف المال (بالعملة المحلية) للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون.

لم يتأثر جميع مواطني هذه البلدان على نفس المنوال بهذا الإجراء. شاهد الفقراء قوتهم الشرائية تنخفض تلقائيا في حين أن الأغنياء الذين استطاعوا وضع أموالهم في الخارج في شكل عملات أجنبية، تمكنوا، بعد تخفيض قيمة العملة، من إعادة أموالهم والحصول على ضعفها بالفرنك الأفريقي. كانت الطبقات الحاكمة المحلية على علم بالتحضير لخفض قيمة العملة واتخذت الاحتياط اللازم بتحويل فرنكاتها الأفريقية إلى العملات الأجنبية. ولهذا سمي هذا التخفيض «بتخفيض تام-تام».

- أسعار فائدة مرتفعة

إنها العملية التي بدأتها الولايات المتحدة عام 1979: تستخدم معدلات الفائدة المرتفعة لجذب الرساميل الأجنبية مع مكافأة عالية. وبما أن البلاد تمر بأزمة، فإن الرساميل الأجنبية لا تأتي، أو أنها تأتي لمضاربةٍ قصيرة الأجل. ليس هذا مهما للاقتصاد المحلي، بل يمكن أن يكون ضارا للغاية لأنه قد يزعزع استقرار العملة في حالة مغادرة مبكرة أو يسبب مثلا زيادة في أسعار العقار.

بالإضافة إلى ذلك، يقترض صغار المنتجين من السوق المحلية لشراء البذور والأسمدة والأدوات، وبالتالي يقلل ارتفاع أسعار الفائدة من قدرتهم على الاقتراض. والنتيجة، يقل الزرع وينخفض الإنتاج. من جانبها، تواجه الشركات المثقلة بالديون سدادا أعلى في حين أن السوق بات في حالة ركود بالفعل.

وأخيراً، يزيد ارتفاع أسعار الفائدة هذا من عبء الديون العمومية الداخلية على الدولة، وبالتالي تدهور العجز العمومي، في حين أن تخفيضه هو الهدف المعلن... ويدفع هذا الدولة إلى تخفيضات إضافية أكبر للنفقات الاجتماعية.

تتسبب هذه الإجراءات الصارمة في إفلاس شركات صغيرة ومتوسطة عديدة، وكذلك بنوكا محلية. وتصير الدولة مجبرة على تأميمها وتحمل ديونها. ويكون ردها تجميد المدخرات الضئيلة لصغار المودعين. وهكذا تصبح ديون خاصة ديون عمومية يتعين على دافعي الضرائب تحملها، وتكون الطبقات الشعبية والمتوسطة متأثرة بشدة.

س 18: ما هي الإجراءات الهيكلية التي فرضتها برامج التقويم الهيكلي وما هي نتائجها؟

- **تنمية الصادرات**

يجب على البلدان النامية زيادة صادراتها من أجل الحصول على العملات اللازمة لسداد الديون. ما يقودها إلى تقليل المحاصيل الغذائية الموجهة لإطعام السكان (مثل المنيهوت والدخن).

تخصص غالبا في واحد أو عدد قليل من المنتجات الزراعية التصديرية، واحد أو عدد قليل من المواد الأولية تستخرج من باطن الأرض أو أنشطة أولية مثل صيد الأسماك. هكذا تصبح البلدان النامية شديدة الارتهان بهذا المورد أو بهذا المحصول الواحد.

الدول	منتج التصدير الرئيسي	حصة هذا المنتج من عائدات التصدير عام 2000
بنين	قطن	84%
مالي	قطن	47%
بوركينا فاسو	قطن	39%
تشاد	قطن	38%
أوغندا	قهوة	56%
رواندا	قهوة	43%
أثيوبيا	قهوة	40%
نيكاراغوا	قهوة	25%
هندوراس	قهوة	22%
تنزانيا	قهوة	20%
ساو تومي وبرينسيبي	كاكاو	78%
غيانا	السكر	25%
ملاوي	التبغ	61%
موريتانيا	خوخ	54%
السنغال	خوخ	25%
غينيا	البوكسيت	37%
زامبيا	النحاس	48%
النيجر	اليورانيوم	51%
بوليفيا	غاز طبيعي	18%
الكاميرون	نفط	27%

المصدر : صندوق النقد الدولي، المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحقيق القدرة على تحمل الديون الخارجية طويلة الأجل، 15 أبريل 2002

بالتالي يتفاقم اختلال الاقتصادات لأن الأسعار في السوق العالمية يمكن أن تتغير بشكل مفاجئ. يجري تصدير الغالبية العظمى من المواد الأولية في شكلها الخام والمعالج إلى البلدان الغنية التي تجني بالتالي معظم القيمة المضافة: باختصار، يجري إنتاج الكاكاو في كوت ديفوار بينما تصنع الشوكولاتة في سويسرا أو في فرنسا...

يوجد بالفعل، على المستوى العالمي، 1. 3 مليار شخص يعيشون على أراض هشة ـ مناطق قاحلة، وأراضي رطبة، وغابات ـ لا يمكن أن يكسبوا عيشهم بواسطتها».
جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي،
«فرصة للتنمية المستدامة»، لوموند، 23 غشت 2002

• فتح شامل للأسواق بإلغاء الحواجز الجمركية

الهدف الرسمي لفتح الأسواق هو تعزيز قدرة المستهلكين عبر خفض الأسعار بالسوق المحلية. ولكنه يسمح قبل كل شيء للشركات العابرة للأوطان الأجنبية بالاستحواذ على حصص سوق كبيرة في قطاعات اقتصادية واعدة غالبا، والتسبب في اختفاء شركات محلية أو منتجين محليين، وبمجرد أن تكون في وضع احتكاري، تزيد الأسعار. وعلى الفور، يؤدي التضخم وزيادة البطالة إلى إحداث خراب وسط الطبقات الشعبية. ما فائدة أن يرى المستهلك انخفاض سعر الدجاج أو الطماطم إذا فقد عمله ونتيجة ذلك لم يتبق لديه مال؟

تصل، بالموازاة مع هذا الانفتاح، المنتجات الأجنبية المدعومة غالبا في بلدها الأصلي إلى السوق المحلية دون عقبات ويمكنها منافسة المنتجين المحليين بحرية، ما يزعزع استقرار الاقتصاد المحلي بأكمله. المواجهة غير متوازنة مطلقا. غالبا ما يتمتع المنتجون المحليون بمستوى تكوين أقل ومعدات

أقل فعالية ولا يمكنهم القيام حتى باستثمارات متواضعة. وفي المقابل، تتمتع الشركات العابرة للأوطان بقوة مالية وتكنولوجية مهمة للغاية وتدعم دول الشمال على نطاق واسع منتجاتها، وخاصة المنتجات الزراعية. تشير التقديرات إلى أن بلدان الشمال تدعم استغلالها الزراعي بمليار دولار يوميا (حوالي 350 مليار دولار سنويا[9]). بالإضافة إلى ذلك، لم يعد بإمكان دول الجنوب، بسبب برامج التقويم الهيكلي، استخدام رسوم الاستيراد لحماية منتجاتها. لهذا السبب، رغم تكاليف إنتاج مرتفعة بشدة وتكاليف نقل مهمة، غالباً ما تكون المنتجات القادمة من الشمال أقل تكلفة في بلدان الجنوب من المنتجات المحلية نفسها. على سبيل المثال، في جامايكا، يعتبر الحليب المعاد تكوينه من مسحوق مستورد من الولايات المتحدة أرخص من الحليب الذي تنتجه الأبقار الجامايكية[10]. يصح هذا بخصوص منتجات عديدة في جميع أنحاء البلدان النامية.

"أنا ملتزم باتباع استراتيجية عدوانية بشأن فتح الأسواق في كل مناطق العالم».
بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، خطاب أمام منظمة التجارة العالمية، 18 مايو 1998

كيف يمكن أن نتفاجأ بمثل هذه المنافسة غير المشروعة بحيث لا يستطيع فلاحو العالم الثالث إطعام عائلاتهم بشكل لائق ويغادرون لتضخيم مدن الصفيح في المدن الكبرى للبحث عن وسائل افتراضيةٍ للعيش لم تعد أرضهم توفرها؟ ؟ كيف يمكن فهم وضع تعاونية محلية أو منتجا صغيرا يحاول البقاء على قيد الحياة، في نفس الظروف مع شركة شمالية عابرة للأوطان؟ حتى في أكثر الرياضات القتالية عنفاً، لن تخاض معركة وزن ريشة مع وزن ثقيل! في الاقتصاد الليبرالي، ما من مشكلة في ذلك...

9 انظر, Les Echos, 17 novembre 2007
www.lesechos.fr/info/reperes/echosup20071117_05-les-subventions-agricoles.htm
10 انظر على سبيل المثال الفيلم الممتاز Life and Debt لستيفاني بلاك.

لنتذكر أن الدول المتقدمة قد حرصت علي تحقيق انفتاح أسواقها ببطء ومنهجية بحيث تجري في ظروف جيدة. تحمي الولايات المتحدة ودول الثالوث الأخرى شركاتها ليس فقط بواسطة الإعانات، بل أيضا بإجراءات حمائية. على سبيل المثال، في 2002، قررت حكومة جورج دبليو بوش حماية صناعة الصلب الأمريكية بفرض ضرائب على الصلب المستورد من أوروبا وآسيا. هذا ممنوع منعا باتا بالنسبة للبلدان النامية.

«إن أغلب البلدان الصناعية المتقدمة ـ بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان ـ نجحت في بناء اقتصاداتها بحماية بعض صناعاتها بعناية وبشكل انتقائي إلى أن تصبح قوية بالقدر الكافي للمنافسة في الخارج. [...] إن إرغام أي دولة نامية على الانفتاح على المنتجات المستوردة التي سوف تتنافس مع بعض صناعاتها، المعرضة بشكل خطير للمنافسة من قبل نظيراتها الأجنبية الأكثر قوة، من الممكن أن يؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. ومن الواضح أن الفلاحين الفقراء في البلدان النامية غير قادرين على مقاومة المنتجات المدعومة بشكل هائل من أوروبا والولايات المتحدة، فقد تم تدمير فرص الشغل بشكل منهجي قبل أن يتاح للقطاعين الصناعي والزراعي بدء دينامية نمو قوي وخلق فرص شغل جديدة. والأسوأ، أن صندوق النقد الدولي بموازاة إلزام البلدان النامية باتباع سياسات نقدية تقييدية، فرض عليها نسب فائدة من شأنها منع خلق فرص شغل حتى في السياق الأكثر مواتاة. وبما أن التجارة تحررت قبل إنشاء شبكات أمان اجتماعي، فإن من فقدوا وظائفهم سقطوا في العوز. وبالتالي لم يسفر التحرير غالبا عن النمو الموعود بل فاقم البؤس».

جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

المثال الأكثر وضوحا هو القطن، حيث أدى الدعم الزراعي لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى انخفاض الأسعار. وطبقاً للأونكتاد، فإن «الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للقطن في العالم بسبب

حجم الدعم المخصص، الذي بلغ 3.9 مليار دولار في 2002-2001، وهو مبلغ يمثل آنذاك ضعف ما بلغه عام 1992 وتجاوزت قيمته إجمالي إنتاج القطن الأمريكي بمقدار مليار دولار». والحال أنه بحسب اللجنة الاستشارية الدولية للقطن «تبلغ تكلفة إنتاج رطل من القطن 0.21 دولار في بوركينا فاسو مقابل 0.73 دولار في الولايات المتحدة».

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الغنية تكاد تكون صفرية على المنتجات الخام، الأمر الذي أدى إلى ثني دول العالم الثالث عن تنويع اقتصادها وأبقاها مرتهنة ببعض المنتجات الأساسية، حتى غالبا واحد فقط. وفي المقابل، عندما يريد الجنوب تصدير المنتجات المصنعة إلى البلدان أكثر تصنيعا، فإنها مجبرة على مواجهة رسوم مرتفعة. باختصار، تعمل حكومات الشمال على وضع سياسة جمركية تهدف إلى إقناع الدول النامية بالتخلي عن سيادتها الغذائية [انظر السؤال 20] وتفضيل تصدير منتجات غير مصنعة.

«إن الفكرة القائلة بأن البلدان النامية ينبغي أن تكون مكتفية ذاتيا مفارقة تاريخية، وهي من حقبة منتهية. كان من الأفضل لها ضمان أمنها الغذائي بالاعتماد على المنتجات الزراعية الأمريكية، التي تكلف غالبا أقل بكثير. جون بلوك، وزير الزراعة الأمريكي، 1986

أدى فتح الحدود أمام المنتجات الغذائية إلى إفلاس منتجين محليين عديدين. وتقع البلدان النامية في الفخ بمجرد الانتهاء من أعمال التدمير وتصبح معتمدة على الخارج من أجل غذائها. والحال أن تطور أنواع الوقود الزراعي والمضاربة وخفض زراعة الحبوب[11] منذ عام 2006 من قبل شركات الحبوب الكبرى، أدى إلى خفض الكميات المتاحة ورفع الأسعار، حتى الأزمة المندلعة في 2008.

11 فعل زرع التربة بالحبوب.

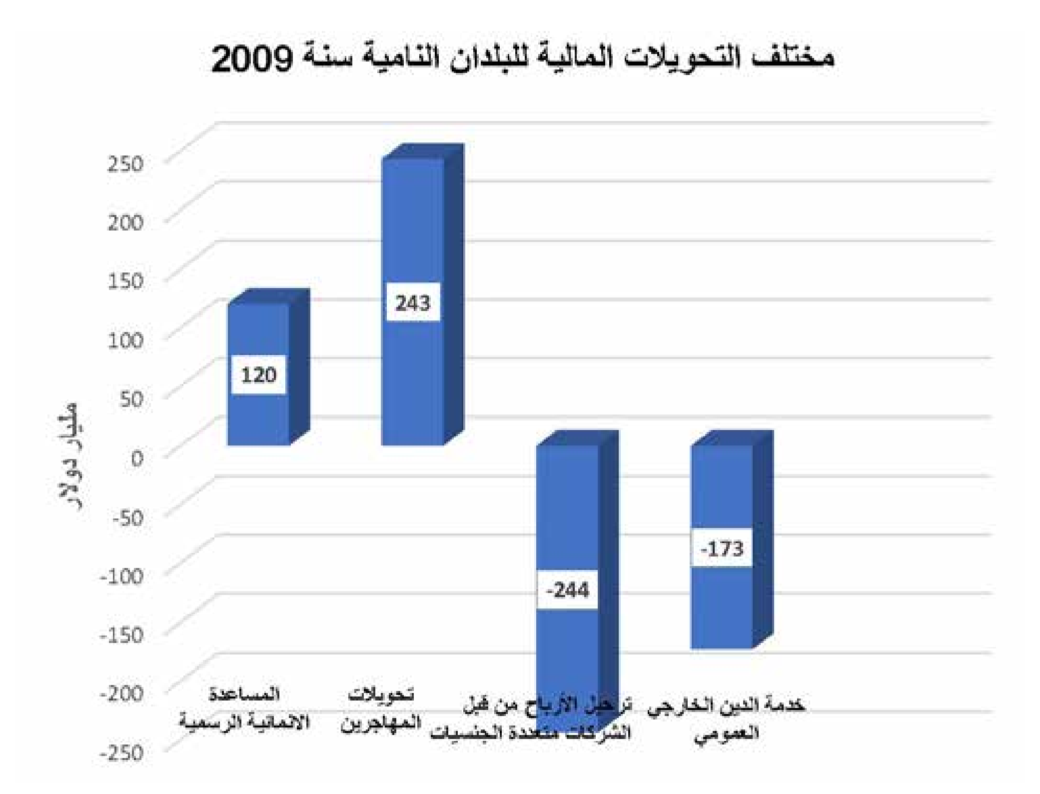
«إن المنطق الذي مفاده أن ولوج الأسواق يعزز التنمية منطق مسدود. إن التحرير ليس هو المفتاح. والدليل على ذلك أننا فتحنا أسواقنا إلى حد كبير، وتفاقم الموقف سوءا».
شريه بابو تشيكيتان سيرفينغ، الممثل الدائم لجزر موريس لدى الأمم المتحدة في جنيف[12]

- **تحرير الاقتصاد، ولا سيما إنهاء ضبط تحركات الرساميل وإلغاء التحكم في الصرف**

يهدف هذا الإجراء إلى الانفتاح الكامل لاقتصادات البلدان النامية على استثمارات ومنتجات وخدمات شركات البلدان الأكثر تصنيعا العابرة للأوطان تلبية لمتطلبات هذه الشركات العملاقة: إنتاج ما تريده، أينما أرادت، في ظل ظروف تحددها، بالأجر الذي تحدده.

يهدف التحرير أيضًا إلى إزالة أي عقبة أمام ترحيل أرباح الشركات العابرة للأوطان الشمالية الموجودة في البلدان النامية. على سبيل المقارنة، في عام 2006، بلغ هذا الترحيل 244 مليار دولار[13]، أي أكثر من ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدفعها بلدان الشمال (أحيانا في شكل قروض تزيد الديون ثقلا). وباختصار، فإن الشمال يعطي بشح بيد ما يسترده إلى حد كبير باليد الأخرى. بما أننا نقوم بمقارنة تحويلات مالية مختلفة، دعنا نشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي أيضا أقل بكثير من المبالغ الجاري توفيرها شهرا تلو الآخر، التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية الضرورية للعيش هناك: تقدر بـ 243 مليار دولار صوب البلدان النامية في 2009. علاوة على ذلك، فإن هذا الرقم بلا شك مقوم بأقل من قيمته الحقيقية لأن حجم التحويلات غير الرسمية، خارج الوكالات المتخصصة مثل ويسترن يونيون التي تقتطع عمولات ضخمة بالمناسبة، هو بحكم التعريف قليل القابلية للقياس الكمي.

12 انظر Libération ، 24يونيو 2006.
13 انظر البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية.



بمليارات الدولارات. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ البنك العالمي .

وأخيراً، يتيح رفع أي ضبط على تحركات الرساميل لأغنياء البلدان النامية نقل رساميلهم إلى بلدان الشمال بدل استثمارها في الاقتصاد المحلي. ومن ثم فإن تحرير معاملات حساب رأس المال يتسبب في نزيف الرساميل [انظر السؤال 53] .

«يسجل الاونكتاد أن الإصلاحات الواسعة النطاق التي اضطلعت بها معظم البلدان النامية في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، غالبا بناء على طلب المنظمات المالية العالمية والمقرضين، لم تسفر عن النتائج المرجوة. كانت هذه الإصلاحات تفضل استقرارا ماكرو اقتصاديا كبيرا، ولجوء أكبر لآليات السوق والانفتاح السريع على المنافسة العالمية. والحال أنه، في العديد من الحالات، لم يتقدم الاستثمار الخاص كما كان متوقعا؛ كما أصاب الركود اقتصادات بلدان عديدة أو حتى تقهقرت؛ ووجدت دول نامية عدة لا تزال أسيرة مستويات فقر عالية، أن تدابير تحرير الاقتصاد هذه كانت سبباً في زيادة التفاوت بدل تخفيفه».

الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام 2006

نشهد في البلدان الناشئة عاقبة سلبية أخرى. غالباً ما يكون رأس المال المنجذب شديد التقلب. بمجردٍ مواجهة أولى الصعوبات الاقتصادية أو بمجرد أن تقدم سوق أخرى فرصا أكثر إثارة للاهتمام، فإنها تغادر مزعزعة استقرار البلد الذي تفر منه. على سبيل المثال، أدى وصولها إلى ظهور فقاعات مضارباتية في البورصات والعقار بجنوب شرق آسيا في سنوات 1990. وفي 1998-1997، غادرت هذه الرساميل شديدة التقلب فجأة، ما تسبب في أزمة عميقة للغاية.

«ذلك أن الرساميل المضارباتية، التي كثيراً ما يتبع تدفقها إلى الخارج تحرير الأسواق المالية، تترك الفوضى في أعقابها. إن البلدان النامية الصغيرة أشبه بقوارب صغيرة. ومع التحرير السريع لأسواق رأس المال كما يطلب صندوق النقد الدولي، فقد اقتيدت إلى البحر في عز هيجانه قبل أن تتمكن من سد ثغرات هيكل القارب، وتعليم القبطان، وتحميل سترات النجاة. حتى في أفضل السيناريوهات، كانت احتمالات الغرق مرتفعة عندما تضربها موجة كبيرة».

جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

• سياسة ضريبية تفاقم التفاوت وتعتمد ضريبة القيمة المضافة وتستثني مداخيل رأس المال

يؤدي إلغاء الحواجز الجمركية إلى خفض الإيرادات الضريبية للدولة المعنية، وبالتالي تتبنى نظاما ضريبيا واسعا يعاقب قبل كل شيء السكان الفقراء: التخلي عن تصاعدية ضريبة الدخل وتعميم نظام ضريبة القيمة المضافة. والحال أن ضريبة القيمة المضافة هي أكثر ضريبة غير عادلة لأنها تطال أكثر الفئات الأشد ضعفاً. لنأخذ حالة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 18٪ كما هو الحال في غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية. وهي نسبة تطبق بنفس الطريقة على أي مشترٍ للكيلو من الأرز، غني أو فقير. إذا أنفق

شخص ما كل دخله في شراء السلع الأساسية من أجل البقاء، فإنه يدفع ما يعادل 18٪ ضريبة على دخله. على العكس من ذلك، إذا كان شخص ما يكسب عيشا جيدا وينفق 10٪ فقط من دخله على هذه المشتريات، فإن الضريبة المفروضة من خلال ضريبة القيمة المضافة تمثل 1.8٪ فقط من دخله، ويمكن أن يكون وضع باقي دخله في ملاذ ضريبي غير خاضع للضريبة! ولهذا السبب فإن الزيادة في ضريبة القيمة المضافة أو إدخال خصومات ذات مبلغ ثابت يتم تقديمها بشكل منتظم من قبل أولئك الذين يريدون خفض المعدلات الضريبية على ضريبة الدخل التي يعتبرونها متناسبة مع مستوى المعيشة.

- **خوصصة ضخمة للمؤسسات العمومية، وبالتالي انسحاب الدولة من قطاعات إنتاجية تنافسية**

غالبًا ما تعني الخوصصة القسرية للمؤسسات العامة البيع بأسعار منخفضة، ما يعود بالفائدة على الشركات الخاصة العابرة للأوطان، سواء من الشمال (غالبا) أو من الجنوب (أحيانا) وبعضها قريب من السلطة. تذهب المبالغ المحصلة عن طريق الخوصصة مباشرة إلى سداد الديون. بالنسبة لصندوق النقد الدولي، يجب على الدولة الانسحاب من قطاعات الإنتاج التنافسية، حتى لو كانت ذات أهمية وطنية استراتيجية (المياه، الاتصالات، النقل، الصحة، التعليم، إلخ). يجب إذن أن يقتصر دورها على القمع (الشرطة والعدالة) والدفاع.

على سبيل المثال، تمت خوصصة خط سكة حديد داكار - باماكو - النيجر[14]، الذي تطور حوله اقتصاد غير رسمي مهم جدا للمناطق التي يعبرها، في 2003 بناءً على طلب البنك العالمي. يعتقد بعض المراقبين النقديين أنه جرى إهمال الخط عمدا لجعل الخوصصة أمرًا لا مفر منه...

14 انظر Vincent Munié, « Bataille syndicale autour du rail sénégalais », in Le Monde diplomatique, février 2007. Voir aussi www.cocidirail.info et Survie, Billets d'Afrique, Juillet-Août 2007, www.survie-france.org

مُنح الامتياز لمدة 25 عامًا للكونسورتيوم الذي شكلته شركة كاك الكندية (التي استحوذت عليها شركة سافاج الأمريكية حينها) والشركة الفرنسية جيتما (انتقلت إلى يد شركة جون لوفيبفر التي اندمجت مع شركة فانسي العابرة للأوطان). وهكذا تم إنشاء شركة ترونسراي لإدارة الخط. لكن الاستثمارات الموعودة لم تتحقق، ومنذ إجراء الخوصصة، جرى إغلاق 24 محطة من أصل 36: دمر كل القطاع غير الرسمي الموجود بهذه المحطات، وهو ثمرة عمل النساء بخاصة. وسرح أكثر من ألف عامل سككي، بمن فيهم النقابيون الأكثر التزاما بالدفاع عن أدوات عملهم. ومولت الخطة الاجتماعية بواسطة قرض من البنك العالمي... تدهورت القضبان والمعدات لدرجة أن اجتياز مسافة 1200 كيلومتر من داكار إلى باماكو يستغرق ثلاثة أيام على الأقل. السرعة القصوى 30 كم/س... والأعطال يومية. جرت التضحية بمصلحة خدمة الركاب لأن مصلحة الشحن فقط هي ما يهم شركة ترونسراي والبنك العالمي: يجب نقل المواد الخام إلى السوق العالمية بفضل قطار شحن يومي. أما السينغاليين أو الماليين فجرى إكراههم على أخذ الرحلة الأسبوعية السريعة الوحيدة التي تصل غالبا متأخرة عدة أيام، في حين أن سعر تذكرة الجلوس في عربة متداعية باهظ (ما يعادل 55 يورو)...

في ظل هذه الظروف، شهد السكان انخفاضًا في الخدمات الممكن الوصول إليها وزيادة البطالة. في نيكاراغوا، منذ التحول الليبرالي لعام 1990، جرى تطبيق إملاءات صندوق النقد الدولي حرفيا، ما تسبب في تسريح 260 ألف شخص عام 1994 (من إجمالي عدد سكان يقل عن 4 ملايين نسمة).

وبهذه الطريقة تفقد الدولة السيطرة على عناصر استراتيجية للتنمية. يُعهد بالخدمات ذات الأهمية الأساسية إلى القطاع الخاص، ومن ثم، على سبيل المثال، ازدهار المؤسسات التعليمية الخاصة، التي غالبا ما تكون ذات جودة رديئة للغاية، لأن المتطلبات من حيث التكوين وأجور المعلمين مقلصة إلى أقصى حد ممكن.

«إن تحول صندوق النقد الدولي إلى مصدر للقروض طويلة الأجل بالموازاة مع مشروطية التقويم جعل الدول الفقيرة تعتمد بشكل متزايد على صندوق النقد الدولي ومنحه تأثيرا كبيرا في اختيار سياسات دوله الأعضاء، وهو أمر لم يسبق له مثيل بالنسبة لمؤسسة متعددة الأطراف. ويعتمد استمرار التمويل على نتائج السياسات المطلوبة على النحو المحدد في الاتفاقات المبرمة بين صندوق النقد الدولي وأعضائه. لم تكفل هذه البرامج التقدم الاقتصادي. بل قوضت السيادة الوطنية وعرقلت غالبا تطوير مؤسسات ديمقراطية مسؤولة قادرة على تصحيح أخطائها والاستجابة للتغيرات الطارئة في الوضع الخارجي».

اللجنة الاستشارية بشأن مؤسسات المالية الدولية التابعة للكونغرس الأميركي، المعروفة باسم لجنة ميلتزر، 2000

عادة ما يتم توقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تسمح بمنح القروض لمدة ثلاث سنوات. يلتزم البلد المثقل بالديون بإصلاحات اقتصادية محددة للغاية يتوقف على تحقيقها صرف جزء من المبالغ الموعودة. في مدغشقر، على سبيل المثال، تأخرت خوصصة شركة النفط العمومية (سوليما) عن البرنامج الذي أعده صندوق النقد الدولي، إذ تقرر إجراؤها عام 1999، ولم تكتمل حتى يونيو 2000. وفي يوليوز 2000، أفرج عن الجزء الأول من قرض جديد، كمكافأة لتلميذ حسن السلوك يمكنه الانتقال للإصلاح المقبل... النتائج: إهداء شركة للقطاع الخاص وديون متفاقمة. وبالنسبة للسكان: لا شيء.

«يتضح من أي تقييم موضوعي لبرامج الاستقرار والتحرير والخوصصة المنفذة طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية أن معظم القارة [الأفريقية] لم تصل إلى مسار النمو المنتظر. وهذا يبين بجلاء أن مؤسسات واشنطن لا تحتكر الكفاءة الفنية».

الأونكتاد، تقرير التنمية في أفريقيا لعام 2006

عموما، تحمي برامج التقويم الهيكلي بقوة مصالح المؤسسات المالية والشركات الشمالية العابرة للأوطان. وهي مرادفة للفقر والعوز للسكان الذين يتحملون العواقب.

"بما أن الاقتصاد ليس علماً دقيقا، فلا يهم عدد الأمثلة المضادة. إذا أجريت دراسة فيزيائية تشكك فيها أي تجربة، فعليّ أن أشك في النظرية. وتتقدم النظرية بهذا الإبطال. وفي عالم الاقتصاد، يمكنك أن تقوض حياة الملايين من البشر، ولكن أياً من هذه الأدلة البشرية لا يصلح ضد إيديولوجية التقويم الهيكلي».
سوزان جورج، نائبة رئيس أطاك فرنسا، في شارلي إبدو، 6 ديسمبر 2000

س 19: ما هي سياسة صندوق النقد الدولي في أوروبا منذ اندلاع الأزمة العالمية في 2008-2007؟

فاقدا المصداقية بسبب الكارثة الاجتماعية للسياسات التي فرضها على الجنوب، استغل صندوق النقد الدولي الأزمة التي اندلعت في 2007-2008 لاستعادة موطئ قدم وتعميم نفس السياسات الضارة في الشمال. دعونا نأخذ بعض الأمثلة الأوروبية، التي ليست حصرية، لإثبات أنه إذا أصبح صندوق النقد الدولي نشطاً مجدداً، فإن عمله سيكون قبل كل شيء ضارا بالشعوب.

في أكتوبر 2008، جرى إقرار خطة بقيمة 20 مليار يورو للمجر، بما في ذلك 12.3 مليار أقرضها صندوق النقد الدولي، لكن الشروط قاسية على السكان: زيادة 5 نقاط من ضريبة القيمة المضافة لتبلغ 25٪، رفع السن القانوني للتقاعد إلى 65 عاما، وتجميد أجور الموظفين لمدة سنتين، والغاء الشهر الثالث عشر للمتقاعدين، وتخفيض الدعم العمومي للزراعة ووسائل النقل العمومي. لكن التصويت على ميزانية 2011 أثار غضب الأسواق وخفضت وكالة التصنيف فيتش تصنيف المجر معلنة أن الحكومة «أرست الأسس لمشروع ميزانية يسير في الاتجاه الخاطئ»، بفرضها ضريبة علي رقم معاملات البنوك وزيادة ضريبية مؤقتة على الشركات العابرة للأوطان العاملة في المجر، بحيث يساهم الجميع بشكل أو بآخر في هذا الجهد. هذا علما أن هذه الميزانية تتوقع خفض العجز العمومي إلى 3٪ عام 2011، وبالتالي فإن الخلاف لا يتعلق بالهدف المراد تحقيقه، ولكن بكيفية تحقيقه.

في نوفمبر 2008، سقطت أوكرانيا في فخ صندوق النقد الدولي. في مقابل الحصول على قرض بقيمة 16.4 مليار دولار، تم استدعاء البرلمان الأوكراني لاختيار خطة «إنقاذ» قاسية للخوصصة وخفض الميزانية. يجب على أوكرانيا رفع سن تقاعد النساء من 55 إلى 60 وزيادة تعريفة الغاز

بنسبة 20٪. لكن رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 11٪ أقلق صندوق النقد الدولي وجمد برنامجه وأعلن مديره دومنيك شتراوس خان: «خلصت بعثة الصندوق حديثة لأوكرانيا إلى أن السياسات في مجالات معينة، منها قانون الحد الأدنى للأجور الجديد، تهدد [أل] استقرار» البلاد. لنتذكر أن دومينيك شتراوس خان زاد راتبه بأكثر من 7٪ منذ تولى منصب رئاسة صندوق النقد الدولي[15].

بعد تسجيل معدل نمو متوسط قدره 10٪ خلال الفترة 2003-2007، عانت ليتوانيا من ركود حاد، وفي ديسمبر 2008، تعهد صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ودول شمالية بحقن 7.5 مليارات يورو. بدل المس بأرباح رأس المال وثروة الأكثر غنى، يفرض علاج تقشف لمدة عامين على العمال والمتقاعدين والعاطلين، إلى جانب خفض الإنفاق بما يعادل 15٪ من الناتج الداخلي الخام. وجرى خفض أجور الموظفين بنسبة 20٪، وتعويضات التقاعد بنسبة 10٪. وفي ديسمبر 2009، قضت المحكمة الدستورية الليتوانية بعدم دستورية هذا التخفيض في المعاشات التقاعدية الذي فرضه صندوق النقد الدولي منتهكا حق الأفراد في الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، استمر التقشف ورحب صندوق النقد الدولي «بالجهود الاستثنائية « المبذولة لاستعادة النمو بفضل صادرات تنافسية أتيح تحقيقها عبر تقليص الأجور بنسبة تصل إلى 80٪! أغلقت المدارس والمستشفيات أبوابها بالعشرات وانتقلت ضريبة القيمة المضافة من 18 إلى 22٪، بينما تستفيد الشركات من أحد أكثر معدلات تضريب الأرباح سخاء في الاتحاد الأوروبي (15٪ مقارنة بـ 23.5٪ في المتوسط).

اهتزت اليونان بشدة جراء الأزمة، وشهدت هي الأخرى تدخل صندوق النقد الدولي الذي منح موافقته في 9 مايو 2010 للحصول على قرض «طوارئ» بقيمة 30 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات. زاد تفاقم

15 راتبه السنوي لعام 2010 كان 441980 يورو، لا يشمل تعويضا قدره 79118 دولارًا لتغطية نفقاته التمثيلية.

الوضع في اليونان أكثر بسبب التلاعب الإحصائي الذي أتاح إخفاء أرقام الديون الحقيقية، بالتواطؤ مع بنك جولدمان ساكس الذي نصح الحكومة أثناء جنيه أرباح طائلة وهو يضارب على إفلاس هذا البلد! وفي فبراير 2011، بعد سلسلة طويلة من إجراءات التقشف الرهيبة، طالب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بتخفيض الإنفاق الصحي ب 1.4 مليار يورو، بينما يعتصم مائة طبيب أمام وزارة الصحة في أثينا. وجرى تعديل هدف خوصصة الأصول المملوكة للدولة لينتقل من 7 مليارات يورو من الإيرادات بحلول عام 2013 إلى 50 مليار يورو بحلول عام 2015. وكانت الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والكهرباء وشواطئ البلد السياحية هي المستهدفة بالخوصصة.

تتبع أيسلندا ورومانيا وأيرلندا والبرتغال والعديد من البلدان الأخرى نفس المنطق.

س 20. ما هو تأثير المنطق الذي دافع عنه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الأزمة الغذائية العالمية التي بدأت عام 2007؟

تنص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «لكل فرد الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان صحته ورفاهية أسرته، وخاصة في الغذاء، والملبس والمسكن والرعاية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية الضرورية». إن الزيادة الحادة في تكلفة الأغذية الأساسية، التي كانت ملحوظة بشكل خاص في النصف الأول من عام 2008 وكذلك في 2010-2011، تهدد بشكل مباشر بقاء مئات الملايين من الناس. إن الحق في الغذاء، الذي جرى بالفعل انتهاكه بشكل خطير لعدة عقود من قبل الوصفات النيوليبرالية، يتم تقويضه بشكل أكثر خطورة حتى الآن.

بعد انخفاض كبير للغاية في الأسعار لأكثر من عشرين عامًا [انظر السؤال 11]، حدث عكس الميل في النصف الثاني من عام 1200. كان متجها في البداية إلى قطاع الطاقة والمعادن، ثم هم المواد الغذائية لاحقا. كان الميل قويا للغاية. تضاعفت في عام واحد أسعار الأرز والقمح، وارتفعت أسعار الذرة بأكثر من الثلث.

كان هذا الانفجار في الأسعار نتيجة مباشرة لتحرير الأسواق الذي فرضته المؤسسات المالية العالمية منذ سنوات 1980. إن إزالة الحواجز الجمركية مسؤولة عن زيادة تقلب الأسعار العالمية للمواد الأولية الزراعية. وهكذا تشير منظمة الأغذية والزراعة إلى الزيادة المستمرة في تقلب الأسعار على مدى العقدين الماضيين، ويبدو أن هذا التقلب الآن أصبح سمة دائمة للأسواق بينما لم يكن الأمر كذلك في السابق[16]. ودائما وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، «جرى تحرير السياسات الزراعية في البلدان النامية وتم إلغاء هيا كل دعمها للعالم الريفي (الإرشاد، وتوريد المدخلات، والتخزين والتسويق، والقروض، واستقرار الأسعار) وترك صغار المزارعين بدون دفاع بوجه قوى السوق العالمية. هل كانت منظمة الأغذية والزراعة هي التي مارست

16 انظر منظمة الأغذية والزراعة، توقعات الغذاء، تحليل السوق العالمية، يونيو 2008.

الضغط على البلدان النامية لتبني مثل هذه السياسات؟[17]»

لذلك يجري اليوم تفسير انفجار الأسعار أساسا **بالمضاربة**. في جلسة واحدة، يوم 27 مارس 2008، ارتفع سعر الأرز، وهو الغذاء الأساسي لنصف سكان العالم، بنسبة 31٪. إن العواقب المترتبة على البلدان الأكثر هشاشة اقتصاديا مثيرة للقلق بشدة. في الواقع، أدت السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على غالبية البلدان الفقيرة إلى اعتماد بنيوي على الواردات الغذائية، إنها الأيديولوجية المهيمنة القاضية بفرض تطوير محاصيل التصدير على حساب إنتاج الغذاء. وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة: «سيزداد إجمالي الإنفاق على الواردات الغذائية لأقل البلدان نموا بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في عام 2008 بنسبة 37 و40 في المائة مقارنة بعام 2007، بعد الزيادة البالغة 30 و37 في المائة، على التوالي، المسجلة بالفعل في العام السابق». وبالتالي، فإن فاتورة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ستنتقل إلى 169 مليار دولار عام 2008.

بلغ سعر برميل النفط 145 دولاراً في يوليوز 2008، وأوقية الذهب 1000 دولار في مارس 2008، ومكيال الذرة 7.5 دولار في يونيو 2008، إنها أرقام قياسية كثيرة توضح ميلا تصاعدياً لكل المواد الأولية تقريباً. كانت مخزونات الحبوب في أدنى مستوياتها منذ ربع قرن. حتى أن بعض الدول المنتجة قيدت صادراتها أو أوقفتها، مثل روسيا للحبوب أو تايلاند للأرز، بحيث يظل الإنتاج في السوق الوطنية. ارتفعت تكلفة الوجبة بشكل حاد. وفي أكثر من ثلاثين دولة، من الفلبين إلى مصر وبوركينا فاسو، ومن هايتي إلى اليمن والسنغال، نزل السكان إلى الشوارع للتعبير عن سخطها، وتضاعفت الإضرابات العامة.

17 » جاك ضيوف [المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة] يرد على الانتقادات الأخيرة لرئيس جمهورية السنغال»، 15 مايو 2008،
www.fao.org/newsroom/fr/news/2008/1000840/index.html

«طبقاً لبعض التقديرات باتت صناديق الاستثمار تسيطر الآن على ما يتراوح بين 50% إلى 60% من القمح الجاري تداوله في أكبر أسواق المواد الأساسية عالميا. وتقدر إحدى الشركات حجم الاستثمارات المضارباتية في أسواق المواد الأساسية الآجلة (أسواق حيث لا يشتري المستثمرون أو يبيعون أي منتج مادي، مثل الأرز أو القمح، ولكنهم يراهنون ببساطة على تقلبات الأسعار) انتقل من 5 مليار دولار عام 2000 إلى 175 مليار دولار عام 2007".

GRAIN «أزمة الغذاء: تجارة الجوع»، أبريل/نيسان 2008[18]

بعد أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر التي اندلعت بالولايات المتحدة في صيف 2007، انسحب المستثمرون المؤسسون (الملقبون فرنسيا بالزنزين)[19] تدريجيا من سوق الديون المبني بطريقة مضارباتية انطلاقا من قطاع العقار الأمريكي، وحددوا قطاع المنتجات الزراعية والمحروقات على أنهما ربما يوفران لهم أرباحا مغرية. فعلوا ذلك عن طريق شراء محاصيل المنتجات الزراعية المستقبلية في بورصتي شيكاغو وكانساس سيتي، وهما أكبر بورصات العالم حيث تجري المضاربة على الحبوب. وبالمثل، فإنهم يشترون إنتاج النفط والغاز المستقبلي في بورصات مواد أولية أخرى، ويتوقعون ارتفاعا للأسعار. وهؤلاء أنفسهم الذين سبب تعطشهم لتحقيق أرباح أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، ولا سيما باستغلال سذاجة الأسر الفقيرة في أمريكا الشمالية الراغبة في امتلاك مسكن، ساهموا بحصة نشطة للغاية في الارتفاع الحاد لأسعار المحروقات والمنتجات الزراعية. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لوضع القدرة المطلقة للأسواق المالية موضع تساؤل.

ومع ذلك، غالبا ما تُقدم التفسيرات المطروحة بطريقة واقعية: التغيرات المناخية تؤدي إلى انخفاض إنتاج الحبوب في أستراليا وأوكرانيا،

18 انظر/www.grain.org/articles ؟id=41

19 المؤسسات الاستثمارية الرئيسية هي صناديق التقاعد وشركات التأمين والبنوك. تتوفر على 60 ألف مليار دولار تضعها حيث المردودية أكثر. تنشط أيضا صناديق التحوط (صناديق مضاربة)، والتي يمكنها تعبئة 1500 مليار دولار.

أو الارتفاع الحاد في أسعار النفط ينتقل إلى النقل ثم البضائع، أو حتى طلب الصين والهند المتزايد (وهو ما يفسر لماذا لم تشهد المنتجات التي لا يطمح إليها هذان البلدان، مثل الكاكاو، نفس الطفرة في الأسعار). رفض متدخلون كثر التشكيك في الإطار الاقتصادي الذي جرت في إطاره هذه الظواهر. لويس ميشيل، المفوض الأوروبي للتنمية والمساعدات الإنسانية، على سبيل المثال، كان يخشى قبل كل شيء «تسونامي اقتصادي وإنساني حقيقي» في إفريقيا. التعبير غامض لأن صورة تسونامي تشير إلى وقوع كارثة طبيعية قاهرة وتعفي بجرة قلم عدد معينا من المسؤولين. ويجري في الغالب بخس أهمية تفسيرات أخرى حول هذا الموضوع.

أولاً، بوجه انخفاض أسعار الحبوب تاريخياً حتى عام 2005، دفعت شركات الصناعة الزراعية الخاصة الكبيرة حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى دعم **صناعة الوقود الزراعي الكبرى**. أرادت هذه الشركات الكبيرة تحقيق مكاسب بطريقتين: بيع حبوبها أغلى بكثير وتحقيق أرباح من إنتاج الوقود الحيوي. لقد نجحت في مسعاها.

كيف فعلت ذلك؟ لقد استندت إلى الفرضية التالية: ما لم يعود متاحا فعله بالنفط في غضون بضعة عقود (نتيجة انخفاض الاحتياطيات المتاحة)، فإن فول الصويا، والشمندر (المحول إلى وقود الديزل الحيوي)، والحبوب أو قصب السكر (على شكل إيثانول) ستتكفل بإتاحته. لذلك طالبت السلطات العمومية بتخصيص إعانات كي يصبح الإنتاج الباهظ للوقود الزراعي مربحاً. قبلت واشنطن والمفوضية الأوروبية في بروكسل وعواصم أوروبية أخرى بحجة ضمان الأمن الطاقي لبلدانها أو مناطقها[20].

20 لنشر مرة أخرى لسياسة "المعايير المزدوجة": لا تتردد حكومات الشمال في دعم الصناعة الخاصة ومزارعيها، لضمان تطوير قطاع الوقود الزراعي، بينما تنكر، بواسطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حق حكومات الجنوب في دعم المنتجين المحليين، سواء في الزراعة أو الصناعة.

أدت سياسة الدعم هذه إلى تحويل كميات كبيرة جدًا من المنتجات الزراعية الأساسية للغذاء إلى صناعة الوقود الزراعي. على سبيل المثال، تم استبعاد 100 مليون طن من الحبوب من قطاع الأغذية عام 2007. وبانخفاض العرض الحاد للغاية، ارتفعت الأسعار. وبالمثل، تم تحويل الأرض المخصصة لإنتاج الغذاء إلى أراض زراعية للوقود الزراعي. كما يقلل هذا التحويل عرض المواد الغذائية ويرفع الأسعار. باختصار، تلبية لمصالح الشركات الخاصة الكبيرة الراغبة في تطوير إنتاج الوقود الزراعي، تقرر الاستحواذ على بعض المنتجات الزراعية التي يحتاجها العالم للتغذية.

حتى المؤسسات العالمية منزعجة من الوضع. قدّر تقرير للبنك العالمي أن الظواهر المناخية والطلب المتزايد في آسيا كان لهما تأثير طفيف. في المقابل، وفقًا لهذا التقرير، تسبب تطوير الوقود الزراعي في زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 75٪ بين عامي 2002 وفبراير 2008 (من 140٪ كزيادة إجمالية، في حين أن ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة مسؤولة فقط عن 15٪). هذا التقدير أعلى بكثير من نسبة 3٪ التي سجلتها الإدارة الأمريكية. وفقًا للبنك العالمي، كلف ارتفاع الأسعار هذا بالفعل المستهلكين في البلدان الفقيرة 324 مليار دولار ويمكن أن يدفع 105 ملايين شخص إلى الفقر[21]. ولكي لا يغضب الرئيس بوش، لم ينشر البنك العالمي هذا التقرير. فقط تسريب للصحافة هو ما جعل ممكنًا العلم بوجوده[22].

لا يزال تحليل البنك العالمي هذا يتسم أيديولوجيًا بالنيوليبرالية. إن تطوير الوقود الزراعي ليس مسؤولاً عن «اختلال الأسواق»، ولكنه كشف عن أدائها غير العقلاني وعواقبها الإجرامية. أن يشرب المرء أو يأكل أو يقود سيارة، لن تسمح له السوق بالاختيار.

21 Voir www.cadtm.org/spip.php?article3518

22 "Secret report: biofuel caused food crisis", The Guardian, 4 juillet 2008, www.guardian.co.uk/environment/2008/jul/03/biofuels.renewableenergy

«إنه لجريمة ضد الإنسانية أن نحول المحاصيل الغذائية إلى محاصيل طاقة لحرقها كوقود حيوي».
جان زيغلر، حينها مقرر الأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، أكتوبر 2007

نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لاحقا بأيام معدودة، بدورها تقريرا[23] يدعو إلى وقف أنشطة الوقود الزراعي وإصلاح كامل للسياسات في هذا المجال، مستنكرة كلا من التكلفة العالية لهذه الأنواع من الوقود من أصل نباتي ونفعها البيئي المشكوك فيه. بل إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشير إلى أن « المبادرات السياسية الجديدة لا تؤدي إلاّ إلى تفاقم المشكلات القائمة»[24] نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وتزايد مخاطر المجاعة بين أفقر السكان في البلدان النامية. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي خلال السنوات العشر القادمة.

«إن تطوير وتوسيع قطاع الوقود الحيوي من شأنه أن يساعد في رفع أسعار الغذاء في الأمد المتوسط ويزيد من انعدام الأمن الغذائي بين الشرائح الأكثر حرماناً من السكان في البلدان النامية».
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

ثانيا، كانت البلدان النامية خاضعة بصورة خاصة بوجه هذه الأزمة الغذائية لأن السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ أزمة الديون حرمتها بالفعل من الحماية الضرورية [انظر السؤالين 17 و18]: تقليص المساحات المخصصة للمحاصيل الغذائية والتخصص في منتج أو اثنين من منتجات التصدير، وإنهاء أنظمة تثبيت الأسعار، والتخلي عن الاكتفاء الذاتي في الحبوب، وتقليل مخزون احتياطي الحبوب، وإضعاف

23 OCDE, « Evaluation économique des politiques de soutien aux biocarburants », 16 juillet 2008, www.oecd.org/dataoecd/20/14/41008804.pdf

24 « L'OCDE, très critique sur les biocarburants, est favorable à un moratoire », dépêche AFP, 16 juillet 2008.

الاقتصادات بالاعتماد الشديد على تطورات الأسواق العالمية، وتقليص حاد في الميزانيات الاجتماعية، وإلغاء الدعم المقدم للمواد الأساسية، وفتح الأسواق، ووضع المنتجين الصغار المحليين في منافسة غير مشروعة مع الشركات العابرة للأوطان... تقرر المؤسسات الموضوعة موضع تساؤل، هي البارعة في فن المراوغة، ببعض الأخطاء من أجل أن تبقى أرسخ في قلب اللعبة الدولية. بعيدا عن القلق بشأن البؤس السريع الذي يساعد على انتشاره، يبدو البنك العالمي قلقا بصورة خاص بشأن الاضطرابات الاجتماعية التي يمكن أن تهدد العولمة النيوليبرالية المولدة بنيويا للفقر، وعدم المساواة، والفساد، وتمنع أي شكل من أشكال السيادة الغذائية. في صورة ما يسمى mea culpa في تقرير شبه سري، يواصل البنك الترويج لنموذج اقتصادي حرم السكان الفقراء عمدا من الحماية الأساسية وألقاهم في قبضة أكثر الفاعلين الاقتصاديين شراسة. من الآن فصاعدا، تتمثل مشاريعه الجديدة لضمان توسع النموذج الزراعي الرأسمالي في فرض قوانين السوق للوصول إلى الأراضي، ولكن أيضا إلى الموارد المائية، وتنفيذ خوصصة الكائنات الحية. في نهاية المطاف، تعزيز التركيز - والمضاربة - للموارد الزراعية.

الفصل الخامس: فاعلون عالميون آخرون: نادي باريس ومنظمة التجارة العالمية

س 21: ما هو نادي باريس؟

في عام 1955، بعد الإطاحة بالرئيس الأرجنتيني خوان دومينغو بيرون بانقلاب عسكري، كان النظام الجديد حريصا على الانقياد وفقا لمجرى الأمور على المستوى العالمي. ثم سعى بسرعة كبيرة للاندماج في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ولهذه الغاية، كان بحاجة إلى تسوية مشكلة ديونه والاجتماع بالدول الدائنة الرئيسية. وفي 16 مايو 1956، عقد الاجتماع في باريس باقتراح من وزير الاقتصاد الفرنسي. هكذا نشأ نادي باريس.

بعد خمسين عامًا، أصبح نادي باريس، جنبًا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أداة مركزية في الاستراتيجية التي طورتها الدول الدائنة للحفاظ على سيطرة كاملة على الاقتصاد العالمي. إن هدف النادي، الذي لا يزال يجتمع داخل وزارة المالية الفرنسية، في بيرسي، حيث توجد أمانته، هو إعادة التفاوض بشأن الديون العمومية الثنائية لبلدان الجنوب التي تواجه صعوبات سداد. كان مؤلفا بداية من أحد عشر بلدا، ويضم الآن تسعة عشر.[1]

وقع النادي ثلاثين اتفاقية فقط بين عام 1956 ونهاية عام 1980. قبل عام 1976، كان النادي مترددا في الاجتماع بشأن بلدان كانت ديونها منخفضة للغاية: فقط اجتماعات بشأن الأرجنتين والبرازيل وتشيلي واندونيسيا وبيرو وكمبوديا وباكستان وزايير هي التي جرى قبولها. وبعد أزمة الديون في أوائل سنوات 1980، حدث تسارع كبير. هكذا أبرمت، في الفترة ما بين بداية عام 1981 وسبتمبر 2008، ما مجموعه 373 اتفاقية مع ممثلي 83 دولة مدينة مختلفة. وسجلت السنغال الرقم القياسي المحزن (14 مرة منذ 1981) متقدمة مدغشقر (12 مرة) والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية (11 مرة). تجاوز إجمالي الديون المعالجة (المعاد جدولتها أو

1 أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة، فنلندا، فرنسا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، النرويج، هولندا، بريطانيا، روسيا، السويد، سويسرا، ألمانيا. من حين لآخر قد تنضم إليهم دول دائنة أخرى.

الملغاة) 500 مليار دولار.

إن أشغال دورة الجلسات العامة، التي عادة ما تكون شهرية، شبه طقوسية[2]. تجلس وفود الدولة المثقلة بالديون ودائنوها حسب الترتيب الأبجدي حول طاولة المؤتمر الكبيرة. وتحضرها أيضا مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة-الأونكتاد، بنوك التنمية الإقليمية، إلخ). يفتتح الاجتماع رئيس النادي - غالبا مدير الخزينة الفرنسية - أو مساعد مقرب. يشرح رئيس وفد الدولة المدينة، عادة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي، أسباب حضوره بشكل رسمي. منذ عدة أشهر، كانت سلطات بلاده على اتصال بالنادي وكان عليها الامتثال لشرطين صارمين للغاية: تقديم طلب للمثول أمام النادي بناءً على استحالة استمرار السداد كما هو عليه الحال الآن، وإبرام اتفاقية اقتصادية مع صندوق النقد الدولي لضمان القيام بكل شيء لمنع حدوث ذلك مرة أخرى. بالتالي، قبل مرور البلد المثقل بالديون المعني عبر نادي باريس، كان عليه بالفعل الامتثال لمتطلبات دائنيه، ما يقلص هامش مناورته خلال يوم الاجتماع.

ثم يأتي دور ممثل صندوق النقد الدولي ليعرض تفاصيل الإصلاحات المتوخاة لإخراج البلاد من هذا الوضع السيئ، ويختم ممثلا البنك العالمي والأونكتاد الصورة. بعدها تبدأ جلسة الأسئلة والأجوبة. في النهاية تكشف ما يسمى بجلسة «المفاوضات» عن قوة الدائنين المطلقة: يدعى وفد البلد المثقل بالديون للانسحاب كي يتاح لأعضاء النادي التفاوض فيما بينهم. بمجرد التوصل لأرضية مشتركة، يخبر رئيس النادي الوفد الجنوبي المجبر على الانتظار بالهامش ريثما يحدد مصيره. ويمكن استئناف المباحثات إذا لم ترض النتيجة الوفد، لكن قدرته على الإقناع ضئيلة: بلده تناشد النادي بالتفاتة ويشير وجوده حول الطاولة بوضوح لاستسلامه. وبعد توقيع المحضر، لا يتبقى للوفد سوى إبداء اغتباطه، أمام وسائل إعلام

2 انظر Voir David Lawson, Le Club de Paris. Sortir de l'engrenage de la dette, L'Harmattan, 2004

بلده، بالاتفاق الحاصل وشكر الدول الدائنة.

أثناء المرور الأول لبلد ما، يحدد نادي باريس موعدًا نهائيًا. رسميًا، فقط القروض الممنوحة قبل الموعد النهائي هي المعنية بإعادة الجدولة. مبدئيا، ليست مشمولة إعادة هيكلة الديون المتعاقد عليها بعد هذا التاريخ، وهذا كي تطمئن الأسواق المالية والمقرضون بشأن سداد القروض الجديدة التي يمنحونها. كان تاريخ الموعد النهائي بالنسبة لمدغشقر والنيجر وكوت ديفوار هو يوم 1 يوليوز 1983 ما يقلل بصورة كبيرة من حجم الديون المعنية بخفض محتمل.

يميز نادي باريس بين نوعين من المستحقات: قروض المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة بمعدلات أقل من تلك الخاصة بالسوق والتي تهدف من حيث المبدأ إلى تعزيز التنمية[3]، والقروض غير الداخلة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية (وتسمى أيضا القروض التجارية)، وهي الوحيدة المعنية بالتخفيض المحتمل. عموما، فإن تخفيف الديون من قبل نادي باريس مخصص للبلدان الأشد فقرا والأكثر مديونية [انظر السؤال 32]. وبالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية التي تواجه صعوبات سداد، فلا يستجيب نادي باريس إلا بإعادة جدولة الديون، أي ببساطة تأجيل المشاكل.

لا تؤخذ الظروف المعيشية للسكان الأكثر حرمانًا بالاعتبار لأن النادي يعتبر نفسه مجرد وكالة بسيطة لاسترداد الأموال. انه يدار من قبل وزارة المالية، وليس من قبل وزارة الخارجية أو التعاون. هدفه أن تسدد البلدان المدينة أقصى قدر ممكن: «يريد دائنو نادي باريس استرداد ديونهم قدر الإمكان. بالتالي، يطلبون دفع أقصى مبلغ ممكن فورا. والمبالغ التي لا يمكن دفعها تعاد جدولتها بشروط توازن بين السداد المستقبلي وهدف تقليل فرصة عودة المدين مستقبلا إلى دائني نادي باريس لالتماس إضافي»[4]. هل

3 من حيث المبدأ، لأنه غالبا ما تخصص قروض المساعدة الإنمائية الرسمية هذه لدعم سياسات التقويم الهيكلي التي تمنع أي تطور حقيقي. بل على العكس، تحافظ عموما على البؤس إن لم تخلقه.

4 فولت www.clubdeparis.org/fr/presentation/presentation.php؟ oir BATCH=B01WP06

من قبيل المصادفة أن الجسور بين النادي والبنوك الكبرى غالبا ما تجري استعارتها؟ ترك جان بيير جوييه رئاسة النادي في يوليوز 2005 ليتولى منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة الفرنسية التابعة لبنك باركليز[5]. وتولى إيمانويل مولين، الأمين العام للنادي، منصبه الجديد بسيتي بانك في يناير 2006، المجموعة البنكية الأولى عالميا...

يقدم نادي باريس نفسه على أنها مجموعة غير رسمية، وأنه «ليس مؤسسة». ليس له وجود قانوني ولا أنظمة داخلية. من الناحية النظرية، تعتبر خلاصات محادثاته توصيات بسيطة لا تصبح فعلية إلا عندما تقرر الدول الدائنة، بشكل مستقل، تنفيذها عبر اتفاقيات ثنائية، وهي وحدها تملك قيمة قانونية. والحال أن الدول الأعضاء في النادي تتبع بانتظام هذه التوصيات، وتنخرط فيها وفق مبدأ التضامن الذي اعتمده نادي باريس. إنها طريقة ذكية لتخفيف المسؤوليات: نادي باريس ليس مسؤولا عن أي شيء لأنه لا يجبر الدول بأي شكل من الأشكال، ولكن بالموازاة، تطبق الدول بدقة التوصيات التي يقررها نادي باريس. بالإضافة إلى ذلك، يلعب النادي دورا أساسيا لأنه يتيح تشكيل جبهة موحدة لاسترداد الديون الثنائية. وفي المقابل، تجد دولة الجنوب المعنية نفسها معزولة. تجري دراسة وضعها على أساس حالةٍ بحالة بناء على البيانات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي غالبا ما تطغى عليها توقعاته المفرطة في التفاؤل.[6]

لا يرى النادي نفسه مجبرا على اتباع «الحكم الرشيد» في أنشطته وهو يحث الآخرين على إتباعه. لم يجر أبدا الإعلان عن جدول أعمال الجلسات مسبقا، لم يعرف أبدا محتوى المحادثات الداخلية ومواقف البلدان المختلفة؛

5 مكث هناك بضعة أشهر فقط لتولي إدارة المفتشية العامة للمالية في نهاية عام 2005، قبل أن ينضم إلى الحكومة الفرنسية، بعد انتخاب نيكولا ساركوزي لرئاسة الجمهورية، سكرتيرا للدولة مكلفا بالشؤون الأوروبية.

6 على سبيل المثال، في غشت 1997، اتخذ تقرير لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي عن بوركينا فاسو أساسًا للتحليل، للفترة 2019-2000، نموا في إجمالي حجم الصادرات بنسبة 8.٪ سنويا. وفي يونيو 2000، بعد ضعف حصاد القطن لعام 1999، تغيرت توقعات صندوق النقد الدولي: جرى تعديل نمو الصادرات إلى 7.6٪ سنويا من 2000 إلى 2007، ثم 5.٪ من 2008 إلى 2018. بعد تراجع سعر القطن ب 35.٪ في 2001، يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي المنشور عام 2003 أن حجم الصادرات قد انخفض بالفعل بنسبة 14.٪ بين عامي 1998 و2002. انظر داميان ميه، L'Afrique sans dette, CADTM/Syllepse, p. 175

وتعقد الاجتماعات خلف أبواب مغلقة، دون أدنى مراقب للحركات الاجتماعية من الشمال أو الجنوب. بينما يلعب النادي الدور المزدوج للقاضي والطرف، فإن الدول المدينة معزولة بوجه جبهة الدول الدائنة، ما يعني ضمنا إيلاء الاهتمام حصريا للمصالح المالية للدول الغنية.

تجدر الإشارة إلى أن نادي باريس يتبنى رسملة الفوائد، أي أن الفائدة المستحقة على قروض نادي باريس قابلة للرسملة. بالتالي تضاف إلى الديون الأصلية وتولد هي نفسها فوائد[7]! والحال أن غالبية دساتير أمريكا اللاتينية، وحتى بعض الدساتير الأوروبية مثل الدستور الإيطالي، تحظر مثل هذه الآلية. إذن، يدفع نادي باريس ممثلي الدول الحاضرة حول الطاولة لخرق دساتيرهم!

بالإضافة إلى ذلك، فإن الابتزاز لثني تشكيل «جبهة رفض» للبلدان المثقلة بالديون واضح للغاية: «إن جودة التوقيع المالي مبنية على المدى الطويل بقدر ما يميل المقرضون إلى تقييم ممتد لقدرة المدين على سداد ديونه قبل منحه تمويلات أكبر. وفي المقابل، يحتمل أن يتدهور التوقيع المالي لدولة ما بسرعة في حالة عدم الامتثال للالتزامات التعاقدية. وفي حالة عدم إمكانية تجنب إعادة هيكلة الديون، يمكن للبلدان التي لا تراكم المتأخرات وتعتمد نهجا وقائيا لإيجاد حل بطريقة منسقة مع دائنيها، وخاصة داخل نادي باريس، أن تستعيد لاحقا بسهولة أكبر قدرتها على الاقتراض. وبالنسبة لمن يعلنون وقف السداد من جانب واحد فهم يتجهون إلى فقدان إمكانية الوصول إلى تمويلات جديدة لفترة معينة»، يمكن قراءة هذا على الموقع الإلكتروني لنادي باريس.

وأخيرا، بعد المرور من نادي باريس، يمكن للدولة المدينة أن تلجأ عندئذ للمصارف الدائنة الخاصة لإجراء مفاوضات من نفس النوع، ولكن أكثر غموضا وأكثر اتساما بالرائحة الكريهة للربح بأي ثمن...

---

٧ المصطلح التقني المقابل هو "علم التشريح."

«اليوم، لا تُفتح الأسواق الناشئة بالقوة عن طريق التهديد بالأسلحة أو باستخدامها ولكن من خلال القوة الاقتصادية أو التهديد بفرض عقوبات أو حجب مساعدات ضرورية في أوقات الأزمات». جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

باختصار، يمثل نادي باريس شذوذا مؤسسيا خطيرا، حيث يجتمع سرا دائنون متكتمون ومِوحدون وبكامل عظمتهم[8]... لكل هذه الأسباب، يجب أن يختفي تماما وببساطة.

٨ يستند هذا النص إلى مقال "الدائنون السريون والموحدون والأقوياء" الذي وقعه المؤلفين ونُشر بالفرنسية في صحيفة لوموند ديبلوماتيك يونيو 2006.

س 22: هل يعامل نادي باريس جميع الدول النامية على نفس المنوال؟

لا يمكن إنكار اختلاف تاريخ البلدان النامية وخصائصها. كيف يمكن، من الناحية الاقتصادية، مقارنة البرازيل وبنغلاديش؟ الهند والكونغو؟ تايلاند والمغرب؟ تعرّض الجميع لأزمة الديون بطريقته الخاصة، ولكن الجميع أجبر على الخضوع.

شكلت أمريكا اللاتينية مختبرًا لليبرالية المتطرفة، أعطت انطلاقته ديكتاتورية الجنرال أوغستو بينوشيه في الشيلي، سبتمبر 1973. فرضت هذه الديكتاتورية بعنف دموي نموذجا اقتصاديا حدده الشيكاغو بويز [انظر المعجم]. دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بنشاط نظام بينوشيه. أتاحت أزمة الديون المندلعة في المكسيك عام 1982 وامتدت إلى جزء كبير من البلدان النامية، فرض هذا النموذج الاقتصادي دون الاستمرار في اللجوء بالضرورة إلى الديكتاتوريات العسكرية. توجّب انتظار أوائل القرن الحادي والعشرين لرؤية ظهور بدائل، فنزويلا، بوليفيا، الإكوادور. حتى متى؟ والى أي مدى؟

عرفت نمور شرق آسيا (إندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين) كيفية اكتساب أهمية اقتصادية كبرى والحفاظ حتى منتصف سنوات 1990 على هامش معين من المناورة، لكن أزمة عام 1997 ألحقتهم بالسرب، بصورة متأخرة ولكن عنيفة للغاية. رفضت ماليزيا أي صفقة مع صندوق النقد الدولي في 1998-1997، وحمت سوقها المحلي، وفرضت ضوابط صارمة على حركة الرساميل وعلى صرف العملات، وزادت السلطات العمومية بعض النفقات لإنعاش الإنتاج. هكذا سبق تعافي ماليزيا البلدان المتضرر الأخرى بينما توقع صندوق النقد الدولي أن تقع في كارثة.

نزفت أفريقيا من العبودية والاستعمار والنهب على نطاق واسع، لقرون، أكثر من أي مكان آخر. جرت التضحية بأجيال من الأفارقة، وتعرض التراث الثقافي للسرقة أو الازدراء. وغالبا ما انحصر إنهاء الاستعمار إبان سنوات 1960 في انسحاب مادي للقوى الاستعمارية السابقة (رغم كل ما يمكن أن يقال...)، ولكن في معظم الحالات، كان الاستقلال مجرد وهم. منذ أزمة الديون، أصبحت معظم البلدان الأفريقية تحت سيطرة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدول الأعضاء في نادي باريس. أضيف عبء الديون إلى الممارسات الاستعمارية الجديدة ليصبح حجر زاويتها.

شهدت بعض دول أوروبا الشرقية مديونية كبيرة منذ نهاية سنوات 1970. وفي أوائل سنوات 1990، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وجدار برلين، سرعان ما استسلمت كل هذه البلدان لشراهة شرسة لعملية تحرير قسرية، وبالتالي تدهورت الظروف الاجتماعية بسرعة كبيرة. أفضت أزمة عام 1998 في روسيا لتراجع حاد لهذا البلد، حيث انخفض متوسط العمر المتوقع بنحو 4 سنوات خلال سنوات 1990، بينما انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 60٪ والناتج الداخلي الخام بنسبة 54٪.

تظهر هذه الأمثلة القليلة اختلافات كبيرة من حيث الخضوع لآلية الديون. هذا الخضوع المتاح بفساد الطبقات الحاكمة في البلدان النامية التي تعلم جيدا كيفية تحقيق مكاسب مالية من انصياعها لمؤسسات مالية عالمية متواطئة على الأقل.

يتعامل نادي باريس بطرق مختلفة مع المشاكل التي تواجهها أفقر البلدان وتلك التي تواجهها بلدان يبدو وضعها أقل خطورة. إن تخفيف الديون من قبل نادي باريس مخصص لأفقر البلدان وأكثرها مديونية (تخفيف منظم عبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون [انظر السؤال 32])، بينما على البلدان الأخرى الاكتفاء بعمليات بسيطة لإعادة جدولة الديون.

لكن في هذه الصورة التي تبدو منطقية، هناك بعض الاستثناءات المفاجئة. أحيانا، تحصل بعض البلدان المختارة على معاملة تفضيلية. جري وضع قضية الديون على طاولة المفاوضات بشأن دعم حلفاء استراتيجيين أو ببساطة مفيدين مؤقتا لخدمة المصالح الجيوسياسية لقوى الشمال.

بولونيا

في أبريل 1991، مرت بولونيا بنادي باريس الذي قرر إعادة جدولة كامل الديون المستحقة لأعضائه، أي قرابة 30 مليار دولار. هكذا تمت مكافأتها على تبنيها التحرير الاقتصادي كأول دولة أوروبية شرقية تنضم إلى المعسكر الغربي تاركة حلف وارسو [انظر المسرد]. مع ذلك، رغم هذا التدبير، شهدت بولونيا زيادة خدمة الحصة الثنائية من ديونها العمومية:

183مليون دولار عام 1990، 353 مليون دولار عام 1991، 755 مليون دولار عام 1992، 779 مليون دولار عام 1993... أثار هذا احتجاجات الرئيس البولوني ليش فاليسا معتبرا أن بلاده حظيت بمكافأة سيئة للغاية.

مصر

في مايو 1991، أعاد نادي باريس جدولة ديون مصر الثنائية بما قدره 21 مليار دولار، تقديراً لتعاونها إبان حرب الخليج ضد العراق. ثم انخفضت خدمة ديونها العمومية الثنائية إلى النصف: من 1138 مليون دولار عام 1990 إلى 555 مليون دولار عام 1991، قبل أن ترتفع إلى أكثر من 800 مليون دولار عامي 1992 و1993. لكن مخزون ديونها العمومية الثنائية استمر في النمو.

روسيا

بعض مزاعم نادي باريس تكذبها الحقائق ببساطة. أعلنت روسيا وقفا أحادي الجانب عام 1998 ولم تفرض عليها عقوبات على الإطلاق. بل

على العكس استفادت كثيرا جدا من تعليق السداد الأحادي الجانب.
علقت روسيا من جانب واحد سداد ديونها لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من غشت 1998، في مواجهة انخفاض عائدات صادراتها (انخفاض سعر النفط عام 1998) وفي عائدات الضرائب. ومكنها ذلك من تغيير ميزان القوى لصالحها مقابل دائني نادي باريس ونادي لندن. وبفضل هذا التعليق، حصلت على حوالي 30٪ من إلغاء ديونها لهاتين الفئتين من الدائنين. ربما نفعتها مكانتها كقوة عظمى سابقة تمتلك أسلحة نووية. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فواصل قروضه لروسيا رغم التعليق الذي قامت به (وبالتالي، يتعارض مع أقواله) بينما جرى تحويل عدة مليارات من الدولارات عبر ملاذات ضريبية في أوروبا الغربية من قبل كبار المسؤولين الروس المتحولين إلى الرأسمالية.

لا نتعاطف مطلقا مع القادة الروس الذين يشنون حربًا قاسية ضد الشعب الشيشاني ويطبقون في روسيا بأسرها سياسات نيوليبرالية ومعادية لكل ما هو إجتماعي. ولكن هناك درس يمكن تعلمه من تعليق السداد هذا: يمكن أن يؤتي موقف تحدي صريح تجاه الدائنين ثماره.

يوغوسلافيا السابقة

في نوفمبر 2001، تلقت يوغوسلافيا السابقة معاملة كريمة بشأن جميع ديونها المستحقة لنادي باريس، بمنحها الشروط المخصصة لأفقر البلدان. جاء هذا الامتياز بعد تسليم السلطة الصربية الجديدة الزعيم السابق سلوبودان ميلوسيفيتش إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي يوم 29 يونيو 2001.

باكستان

في ديسمبر 2001، جرى شكر باكستان لأنها تخليها عن حركة طالبان الأفغانية وشكلت تحالفا مع الولايات المتحدة بمناسبة تدخلها في أفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر: أعاد نادي باريس بصورة تفضيلية هيكلة كل ديون إسلام أباد تقريبا.

العراق (انظر السؤال التالي)

«يلاحظ مقرِّركم أن المشروطية تعني في كثير من الأحيان أن تفرض على بلد تستفيد من تدخل الصندوق خارطة طريق مقررة سلفا، ونادرا ما تتلاءم مع واقع هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وهي منسوخة على نموذج الاقتصادات المتقدمة التي لم تبلغ مرحلة تنميتها الحالية، ينبغي تذكر ذلك، إلا بعد عقود، وحتى قرونا، من التطور الاقتصادي».

إيف تافرنييه، نائب برلماني فرنسي، تقرير عام 2001 للجنة المالية التابعة للجمعية الوطنية عن أنشطة ومراقبة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

تُظهر هذه الحالات القليلة مدى ارتباط إدارة الديون بالضرورات الجيوسياسية الراهنة. تستخدم دول الشمال المتحدة في نادي باريس الديون كوسيلة للهيمنة على الدول النامية. بمجرد أن تهتم دول الشمال بشأن دولة نامية، وبمجرد أن تكون لديها الإرادة السياسية لاستمالة حليف مؤقت، فإنها تدرك كيفية استخدام الإلغاء أو التخفيف كرافعة لتحقيق غاياتها. هكذا، وضع تضاعف مثل هذه الأمثلة في السنوات الأخيرة نادي باريس في دائرة الضوء...

س 23: لماذا ضعُف نادي باريس الآن؟

لا يظهر النادي على الساحة الإعلامية سوى للمدافعين عنه لأنه يحرص أشد الحرص على السرية. لكن في السنوات الأخيرة، جرى ربطه بالأخبار ثلاث مرات.

في نوفمبر 2004، كانت ديون العراق موضوع محادثات مطولة بصورة غير عادية بين دائنيه: وللمرة الأولى، انتهت جلسة النادي في يوم أحد. طالبت الولايات المتحدة وحلفاؤها خلال الغزو العسكري في مارس 2003 بإلغاء 95٪ من مستحقات دول النادي تجاه العراق. لم ترغب فرنسا وروسيا وألمانيا، وكلها كانت معارضة للحرب، أن تتجاوز 50٪. وجرى إبرام الاتفاقية على 80٪ في ثلاث مرات، أي 31 مليار دولار من أصل 39 مليار دولار مستحقة لدول النادي[9]. وتجدر الإشارة إلى أنه لتبرير اقتراح إلغاء الديون العراقية، استندت واشنطن إلى مبدأ الديون الكريهة في 7 أبريل 2003. وبعد ذلك، وضعت حكومة الولايات المتحدة جانبا هذه الحجة المهمة لتفادي مطالبة دول نامية أخرى بتطبيق هذه العقيدة بخصوصها أيضا [انظر السؤال 45].

في يناير 2005، بعد كارثة تسونامي قبالة سواحل إندونيسيا التي أودت بحياة أكثر من 220 ألف شخص، تعبأت العديد من الجمعيات للمطالبة بإلغاء ديون البلدان المتضررة[10]. وأمام الصدى الإعلامي الذي جلبه هذا المطلب قرر نادي باريس الذي تلقى لأول مرة زيارة وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي خلال اجتماعه، تأجيل سداد ديون إندونيسيا وسريلانكا لمدة عام. هكذا وجد هذان البلدان نفسيهما مجبران على أن يدفعا ما كان عليهما سداده عام 2005 في الفترة ما بين عامي 2007 و2010. ولكن بمجرد انطفاء الأضواء، تم الكشف عن الوجه الحقيقي للنادي: لا كرم،

٩ دعونا نقدر مهارة الدائنين بهذه المناسبة. جاء نصف 39 مليار دولار المستحقة من متأخرات السداد منذ حرب الخليج الأولى عندما منع الحظر المالي صدام حسين من السداد. وبالتالي، فإن جزءًا كبيرًا من الإلغاء الممنوح يتكون من هذه المتأخرات.

١٠ انظر.Damien Millet et Éric Toussaint, Les tsunamis de la dette, CADTM-Syllepse, 2005

لا مزيد من التظاهر بالتعاطف. لم يتخذ أي قرار بشأن الإلغاء، بل قرر إمكانية تطبيق علاوات تأخر من قبل الدول الدائنة التي ترغب في ذلك لأن البلدين المعنيين لم يقوما بالسداد في تاريخ الاستحقاق.

«وفقا لمبدأ وقف غير توافقي، فرض بعض الدائنين علاوات التأخر هذه خلال فترة إعادة جدولة الاستحقاقات بسعر السوق المناسب. ولكن دائنين آخرين، من بينهم فرنسا، قرروا عدم فوترة هذه العلاوات».
رامون فرنانديز، عندئذ نائب رئيس نادي باريس[11]

لم يتم الكشف عن مزيد من التفاصيل.

في أكتوبر 2005، وافق نادي باريس على شطب ثلثي ديونه المستحقة على نيجيريا، أكبر منتج للنفط في إفريقيا، (أي 18 مليار دولار من أصل 30). هذا هو نوع الأخبار السارة الكاذبة: أولا، يتعين على نيجيريا سداد متأخراتها المستحقة للدول الأعضاء في النادي في غضون ستة أشهر كي يلغى ثلث ديونها. وللحصول على الثلث الآخر، يتعين على نيجيريا انتظار أن يزود صندوق النقد الدولي النادي ببيان مرضي بشأن سياستها الاقتصادية وأن تجري تسديد دفعات أخرى. هكذا امتثلت نيجيريا أكثر لمطالب صندوق النقد الدولي وصرفت 12.4 مليار دولار في بضعة أشهر، في حين أن المتأخرات تعود إلى الديكتاتورية العسكرية في سنوات 1990 وتشكل ديونا كريهة. لم يوافق جميع السياسيين النيجيريين على قبول هذا: بل إن اقتراحا تبناه مجلس النواب في مارس 2005 دعا إلى وقف سداد الديون الخارجية. وفقا لرئيس اللجنة المالية لهذا المجلس، فاروق لاوان فإنه «من غير المعقول أن تدفع نيجيريا 5.14 مليار يورو لخدمة ديونها على مدار العامين الماضيين، ولكن في نفس الوقت زاد وزن هذا الدين بمقدار 5.73 مليار دولار في ظل عدم وجود اقتراض جديد. هذا لا يمكن أن يستمر. ينبغي علينا رفض هذه الديون[12]».

11 رسالة إلكترونية من السيد رامون فرنانديز، نائب رئيس نادي باريس، أرسلت في 7 أبريل 2006 إلى أحد المؤلفين. وهو اليوم مستشار نيكولا ساركوزي في قصر الإليزيه.
12 Courrier international, 27 avril 2005

كان هذا هو الجزء المرئي فقط: على غرار ما يحدث في العلاقة بصندوق النقد الدولي، تضاعفت طلبات السداد المبكر لمستحقات نادي باريس.

في صيف 2005، وقعت روسيا أول شيك بقيمة 15 مليار دولار (من إجمالي 40 مليار دولار من الديون المستحقة لدول النادي). وفعلت ذلك مرة أخرى في عام 2006 مسددة ديونها للنادي بالكامل: 22.6 مليار دولار دفعة واحدة، وبالتالي انتقلت بشكل نهائي إلى جانب الدائنين، هي التي كانت تتمتع بوضع خاص للغاية لأنها عضو -حديث- في النادي، ومدينة لدوله الأعضاء الأخرى. حتى أن روسيا تجرأت واقترحت أن تستخدم هذه المبالغ من قبل دائنيها لتنمية البلدان الفقيرة، جاذبة غضب دول عديدة لا تريد أن يملى عليها كيفية استخدام الأموال المستردة.

تبعتها دول أخرى كثيرة. في يونيو 2005، تفاوضت بيرو على السداد المبكر لملياري دولار (من إجمالي الديون المستحقة للنادي البالغة 4.2 مليار دولار). وفي ديسمبر 2005، أعلنت البرازيل عن سداد مبكر لكل ما عليها من ديون للنادي (2.6 مليار دولار). كما اقترحت الجزائر في مارس 2006 تسديد جميع ديونها للنادي دفعة واحدة، أي ما يصل حتى 8 مليارات دولار. وقامت مقدونيا بنفس العملية في يناير 2007 (104 مليون دولار)، وفي 20 مايو 2007 كان دور البيرو (2.5 مليار دولار)، والغابون في يوليوز 2007 (حوالي 2.2 مليار دولار).

تستحق حالة الغابون التفصيل. هذا البلد الذي يحكمه عمر بونغو لمدة 40 عاما، هذا «الصديق الوفي لفرنسا» الذي شكره نيكولا ساركوزي على نصيحته خلال الحملة الانتخابية التي أوصلته إلى الرئاسة في مايو 2007 واستقبله بقصر الإليزيه في الأيام التالية. إن بونجو هو أحد أعمدة فرنسأفريك لعقود والفائز الكبير في انتخابات مشكوك فيها، وهو موضوع تحقيق لإخفاء اختلاس أموال عمومية متعلقة بعقارات في باريس. وفقا لتحقيق أجراه مجلس الشيوخ الأمريكي استشهدت به جمعية Survie [13]، فإنه يحتفظ

[13] Survie, Billets d'Afrique, avril 2007.

لنفسه كل عام بحوالي 8.5٪ من ميزانية هذه الإمارة النفطية الصغيرة التي حققت ذروة شركة إلف (استوعبتها شركة توتال عام 2000، وهي شركة نفطية فرنسية كبيرة أخرى) وصناديقها السوداء.

تم فحص مرور الجابون أمام نادي باريس بلطف، بضغط من فرنسا، ما أدى إلى مستجد مثير للاهتمام: جرت إعادة شراء ديون الجابون بقيمتها السوقية، أي بخصم 15٪ مقارنة بقيمته الاسمية. ولاحقا، في 27 يوليوز 2007، أثناء زيارته إلى الغابون، أعلن رئيس الدولة الفرنسية عن خصم أكبر (20٪) من الحصة التي تمتلكها فرنسا، وجرى تحويل الفرق إلى استثمارات لإنقاذ الغابة، وهي ثروة غابونية مهمة تحتكر عشيرة السلطة عائداتها.

إلى جانب الأخشاب، فإن الغابون غنية بالموارد الطبيعية: النفط والحديد والمنغنيز... نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام هو من أعلى المعدلات في إفريقيا. لكن السكان لا يستفيدون من هذه الهبة، يعيش 62٪ من سكان الغابون تحت خط الفقر. ومنذ الاستقلال، لم تتزعزع قبضة القادة الفرنسيين على الاقتصاد الغابوني: عمر بونغو هو ضامن قبضتهم قبل كل شيء...

تصرفت دول أخرى بصورة مختلفة تمامًا. على غرار كوبا في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، توقفت الأرجنتين عن سداد مدفوعات نادي باريس منذ نهاية عام 2001، دون أن تنبذها القوى العظمى. حتى باستئناف المفاوضات عام 2007 بهدف عودة محتملة للسداد، فإن صمت نادي باريس بشأن هذا الموضوع يصم الآذان إلى حد ما... ومن جانب الدائنين، تصرفت النرويج، رغم أنها عضو في نادي باريس، من جانب واحد لإلغاء ديون مستحقة لها لصالح خمسة دول عام 2006 [انظر السؤال 44]، حتى لو وجدت أنه من المفيد تحديد أن المحادثات التالية حول الإعفاء من ديون نرويجية ستعود إلى إطار نادي باريس. وهذا

يدل على أن نادي باريس خائف للغاية من عدوى محتملة ويفضل عدم لفت الانتباه لمن لا يسدد أو لمن يلغى الديون دون المرور عبره. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدور النشط المتزايد للصين كمقرض دولي ليس عضواً في نادي باريس يقلل من هامش مناورة النادي.

بعيدًا عن أي شكل من أشكال التسوية مع الدائنين المتحدين، من الممكن تماما تبني موقف يحفظ الكرامة وحازم عبر الرفض القاطع لإملاءات نادي باريس ووضع حد لكل محادثات مع هذا الكيان غير الشرعي.

س 24: ما هو دور منظمة التجارة العالمية؟

في نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المؤسستين الوحيدتين اللتين كان عليهما الظهور لبناء العالم الاقتصادي ما بعد الحرب. أفضت المحادثات بين الحلفاء، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى فكرة إنشاء منظمة تجارة دولية تتولى مسؤولية تنظيم قواعد التجارة العالمية.

على الرغم من أن هذه المنظمة مبرمجة، إلا أنها لم تر النور مطلقًا. تخلت الولايات المتحدة أخيرا عن هذه الفكرة: ميثاق هافانا، الذي وقع في مارس 1948 من قبل 53 دولة تحت الاسم الدقيق «ميثاق هافانا يؤسس منظمة تجارة دولية»، لم تصادق عليه الكونجرس الأمريكي[14]. لم يبق سوى الاتفاقات الخاصة بتخفيض الحواجز الجمركية، الموقعة في عام 1947 كجزء من التحضير لمنظمة تجارة دولية، والتي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام 1948. هكذا بقي في الأخير هيكل تحت اسم الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) محل الهيكل الذي قاد هذه المفاوضات، وصمم أصلا ليكون مؤقتا وبصلاحية مؤسسية محدودة.

نظمت الجات ثماني جولات، في غضون قرابة خمسين عامًا، كانت في كل مرة تدفع لمزيد من تحرير التجارة. وقد أدت آخر هذه الدورات، والتي تسمى جولة أوروغواي (1986-1994)، إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في أبريل 1994 خلال مؤتمر مراكش. كان اعتماد القانون الأخير[15] من هذه الدورة نقطة تحول حقيقية: وسع نطاق المفاوضات بشكل كبير ليشمل قطاعات لم تكن مشمولة من قبل في اتفاقية الجات، مثل الزراعة والمنسوجات والخدمات؛ كما أدرجت لأول مرة قضية حماية الملكية الفكرية في التجارة الدولية. كانت منظمة التجارة العالمية مسؤولة

14 انظر سوزان جورج، "منظمة أخرى للتجارة العالمية كانت ممكنة..."، لوموند ديبلوماتيك، يناير 2007.

15 يتكون هذا الفعل الأخير من 20 ألف صفحة من النصوص. انظر www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/omc/h historyique.shtml

عن هيكلة هذه المفاوضات الموسعة وعن تعزيز تكثيف تحرير التجارة بقوة متزايدة. أصبح التبادل الحر أفق منظمة التجارة العالمية الذي لا يمكن تجاوزه، حتى لو كانت هذا التبادل الحر، وفقا للاستعارة الشهيرة، بمثابة «ترك ثعلب حر في حظيرة دجاج حرة».

لأن التبادل الحر هو في الحقيقة الإستراتيجية المتبناة من قبل من نجحوا في أن يصبحوا فاعلين اقتصاديين أقوياء لكي يظلوا كذلك: بمجرد أن يتم الصعود، يكون للأقوياء كل المصلحة بالقول «الآن، لنترك قوى السوق تشتغل»... بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، يعني التحرير إجبار البلدان النامية على التخلي عن أي شكل من أشكال الحماية لاقتصادها وفتحها أمام الشهية الشرسة للشركات العابرة للأوطان.

«أي أمة رفعت قوتها التصنيعية إلى درجة من التطور، من خلال التعريفات الحمائية والقيود المفروضة على الملاحة، بحيث لا تستطيع أي دولة أخرى أن تتنافس معها بحرية، لا يمكنها أن تفعل شيئا أكثر حكمة من أن تتخلص من تلك الموازين التي جعلتها كبيرة، وأن تبشر الدول الأخرى بفوائد التبادل الحر، وأن تعلن بنبرة النادم أنها كانت قد ضللت نفسها حتى ذلك الحين في مسارات الخطأ، وأنها نجحت الآن للمرة الأولى في اكتشاف الحقيقة"
فريدريش ليست، اقتصادي، 1840

في القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا القوة المهيمنة، واستخدمت هذه الحجة أيضا، كما فهم ذلك جيدا الرئيس الأمريكي يوليسيس جرانت بين عامي 1868 و:1876

»لقد اعتمدت إنجلترا على الحماية لقرون، ومارستها إلى أقصى الحدود، وحصلت على نتائج مرضية. وبعد قرنين، وجدت أنه من الملائم تبني التبادل الحر، لأنها تعتقد أن الحماية لم تعد ذات نفع. حسنا، أيها السادة، فإن معرفتي ببلدنا تقودني إلى الاعتقاد بأنه في أقل من 200 عام، عندما

تحصل أمريكا على كل ما لدى الحماية لتقدمه، فإنها ستتبنى التبادل الحر. هذا هو بالضبط هدف منظمة التجارة العالمية...

نظرًا لأن لكل دولة صوت واحد، يجري اتخاذ القرارات بالإجماع داخل منظمة التجارة العالمية. الضغوط شديدة على الدول المتمردة والقوى العظمى قدرت بداية أنها تكفي لفرض التحرير القسري دون صعوبة.

لحسن الحظ، لم يكن هذا هو الحال. هذا هو السبب في أن المدير العام الحالي لمنظمة التجارة العالمية، الاشتراكي الفرنسي باسكال لامي[16]، المفوض الأوروبي السابق المسؤول عن التجارة وبالتالي بصفته مفاوضًا في إطار منظمة التجارة العالمية نيابة عن الاتحاد الأوروبي، قد أعرب بالفعل مرارا عن رغبته في إصلاح مؤسسي حتى لا تجري عرقلة الإصلاحات النيوليبرالية التي يدعمها هو والقوى العظمى من قبل تحالفات غير رسمية لدول...

تتوفر منظمة التجارة العالمية على محكمة داخلية، هيئة تسوية المنازعات، مسؤولة عن تسوية المنازعات المتعلقة بتحرير التجارة والتي تكون قراراتها ملزمة للدول. بالإضافة إلى ذلك، في حين أشار ميثاق هافانا صراحة إلى الأمم المتحدة، وبالتالي أعلن عن إنشاء منظمة للتجارة الدولية خاضعة للنصوص التأسيسية للأمم المتحدة (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، فإن دول الثالوث حرصت على إنشاء منظمة التجارة العالمية دون أي ارتباط مؤسسي مع الأمم المتحدة.

احتلت منظمة التجارة العالمية موقع الصدارة في وسائل الإعلام في نهاية عام 1999، خلال مؤتمرها الوزاري الثالث في سياتل. أدركت قطاعات كبيرة من الرأي العام في وقت مبكر الخطر الذي يمثله هذا الممثل الجديد المتمتع بقوة فائقة ولا يمكن السيطرة عليه. سمحت التعبئات الشعبية الواسعة في سياتل بعرقلة القمة واضطر ممثلو الدول المختلفة إلى

16 أعيد انتخاب باسكال لامي عام 2009 لولاية ثانية مدتها أربع سنوات.

المغادرة دون تحقيق أهدافهم.

وبعد عامين من الجمود، سمحت هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة للقوى العظمى أخيرا بالضغط من أجل يفضي اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة، في دولة قطر البوليسية وبعيدا عن مظاهرات المعارضين، إلى إطلاق مفاوضات جديدة لزيادة تحرير التجارة العالمية قبل نهاية عام 2004. ولكن منذ ذلك التاريخ، استمرت الانقسامات بين الدول الصناعية والدول الناشئة والدول الفقيرة. وشهد المؤتمر التالي في كانكون (المكسيك) عام 2003 توطد كتلة بلدان ناشئة، تسمى مجموعة العشرين[17]، في مواجهة القوى الشمالية العظمى. أمام تعنت الدول الغنية، خاصة في الملف الزراعي، قررت المكسيك أن تنتهي المؤتمر قبل الأوان. بعد سياتل، كان هذا هو الفشل الرئيسي الثاني لمنظمة التجارة العالمية.

لا يزال المأزق قائمًا، لدرجة أنه في يوليوز 2011، لم تكن المفاوضات قد انتهت بعد. تفاوضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في محاولة للتوصل إلى اتفاق، قبل كل شيء مع البرازيل والهند، اللتين تحلمان بتحقيق مكانة قوة عظمى حتى لو كان ذلك يعني التضحية بشعبيهما. بدون نجاح حتى الآن. هذا أفضل كثيرا، لأنه من الملح بشكل قاطع منع أي تسليع للخدمات والمواد العمومية الأساسية، مثل المياه أو التعليم أو الصحة أو الحصول على البذور، من خلال الاتفاقات المتعلقة **بالخدمات (الغات) وحقوق الملكية الفكرية.**

إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تكمل منظمة التجارة العالمية آلة الحرب القوية التي تم إنشاؤها لمنع بلدان الجنوب من حماية القطاعات الحيوية لاقتصادها في مواجهة الشهية الشرسة للشركات متعددة الجنسيات. على سبيل المثال، الفقرة 5 من المادة الثالثة من اتفاقات مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية: «من أجل جعل تطوير السياسات

17 الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، الصين، كوبا، مصر، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، باراغواي، الفلبين، جنوب إفريقيا، تايلاند، تنزانيا، فنزويلا، زيمبابوي.

الاقتصادية على المستوى العالمي أكثر اتساقًا، ستتعاون منظمة التجارة العالمية [...] مع صندوق النقد الدولي ومع البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له».

كيف يجري هذا التعاون القاتل؟ يفرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي شروطا صارمة للغاية مستوحاة من النيوليبرالية، وهي شروط تؤدي إلى زيادة، أو تفرضه قسريا، انفتاح اقتصادات البلدان المثقلة بالديون على السوق العالمية، التي تهيمن عليها البلدان الأكثر تصنيعا والشركات العابرة للأوطان الموجود مقرها في الغالب هناك. يجري تعزيز ارتباط اقتصادات البلدان النامية بالسوق العالمية التراتبية على حساب منتجيها المحليين وسوقها الداخلي وإمكانيات تعزيز علاقات بينية لبلدان الجنوب.

على عكس ما تدعيه العقيدة النيوليبرالية، يشكل انفتاح أكبر وارتباط أقوى بالسوق العالمية عقبة أمام تنمية البلدان النامية.

باستثناءات قليلة مثل الصين[18]، يولد الإدماج الكامل لبلد من البلدان النامية في السوق العالمية عجز بنيويا في الميزان التجاري (الواردات تنمو أسرع من الصادرات)، عجز يقوي ميل تغطيته بقروض خارجية تزيد مديونية[19]. هكذا يكتمل انطباق الحلقة بالنسبة لمعظم البلدان النامية: إنها الحلقة المفرغة للديون والتبعية.

بالإضافة إلى ذلك، يتجاوز مدى إزعاج منظمة التجارة العالمية إلى أبعد من إطار التجارة. إن منظمة التجارة العالمية جزء أساسي من الآلية الموضوعة من قبل أنصار العولمة النيوليبرالية لدفعها إلى أبعد مما هي عليه الآن. والسياسات التي أوصى بها الثلاثي البنك العالمي/ صندوق النقد الدولي/منظمة التجارة العالمية متماسكة تماما وتتبع أجندة دقيقة للغاية

18 نظير نجاح الصين هو الاستغلال المفرط لليد العاملة الصينية ونموذج إنتاجوي يدمر البيئة يكون السكان أول ضحاياها.

19 لا يتعارض مثال الصين مع هذه الحجة : الصين لها مكانة خاصة جدًا في السوق العالمية نظرًا لأنها تحتفظ بوسائل حماية مهمة جدا وحجم سوقها الداخلي كبير.

وبأوجه متعددة (سياسية، اقتصادية، مالية، جيوسراتيجية، إلخ)، والتي يجب ألا تتوقف الحركات الاجتماعية عن مكافحتها.

«يتعين على البلدان التي تريد اتفاقيات تبادل حر مع الولايات المتحدة أن تستوفي معايير ليست اقتصادية وتجارية فحسب. على أقل تقدير، يتعين عليها أن تساعد الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها فيما يتصل بالسياسة الخارجية والأمن القومي».

روبرت زوليك، وزير التجارة الأميركي آنذاك[20]

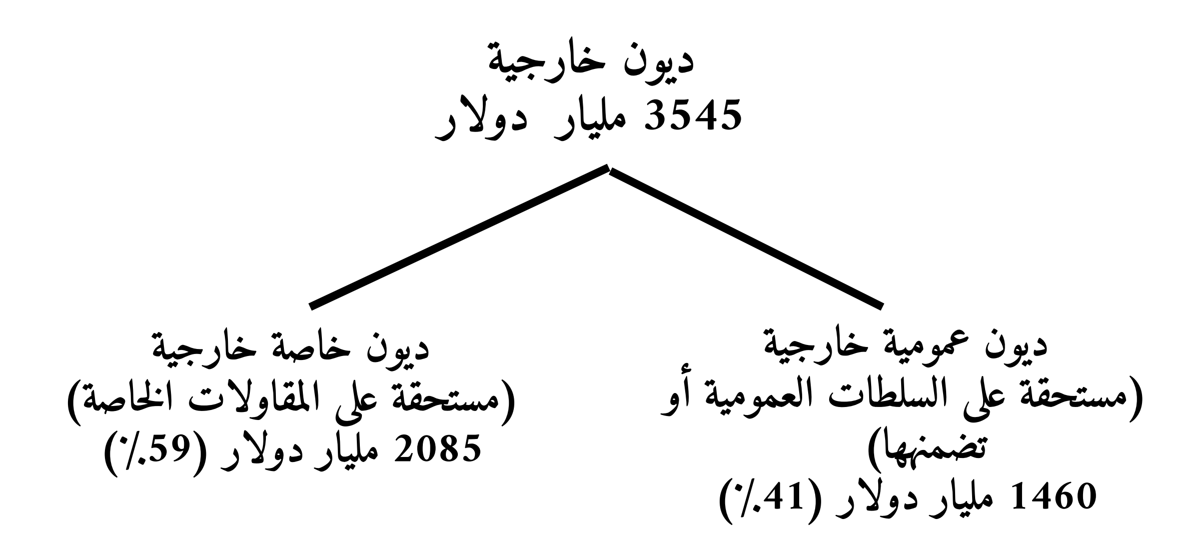
20 في يونيو 2007، عينه جورج دبليو بوش في منصب رئيس البنك العالمي.

الفصل السادس:
تشريح ديون البلدان النامية

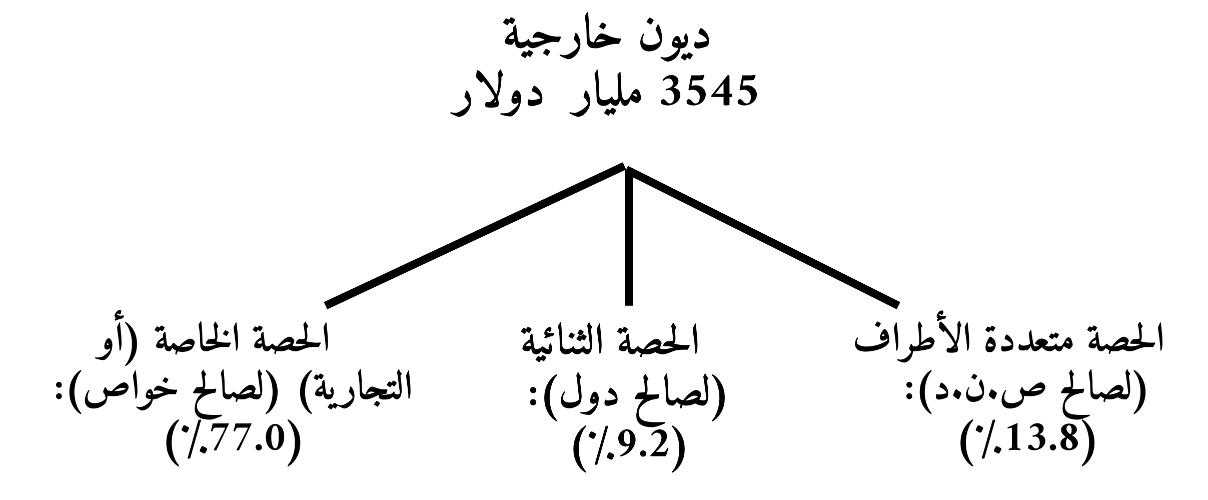
س 25: مما تتكون الديون الخارجية للدول النامية؟

قدر إجمالي الديون الخارجي للبلدان النامية بحوالي 3545 مليار دولار عام 2009.

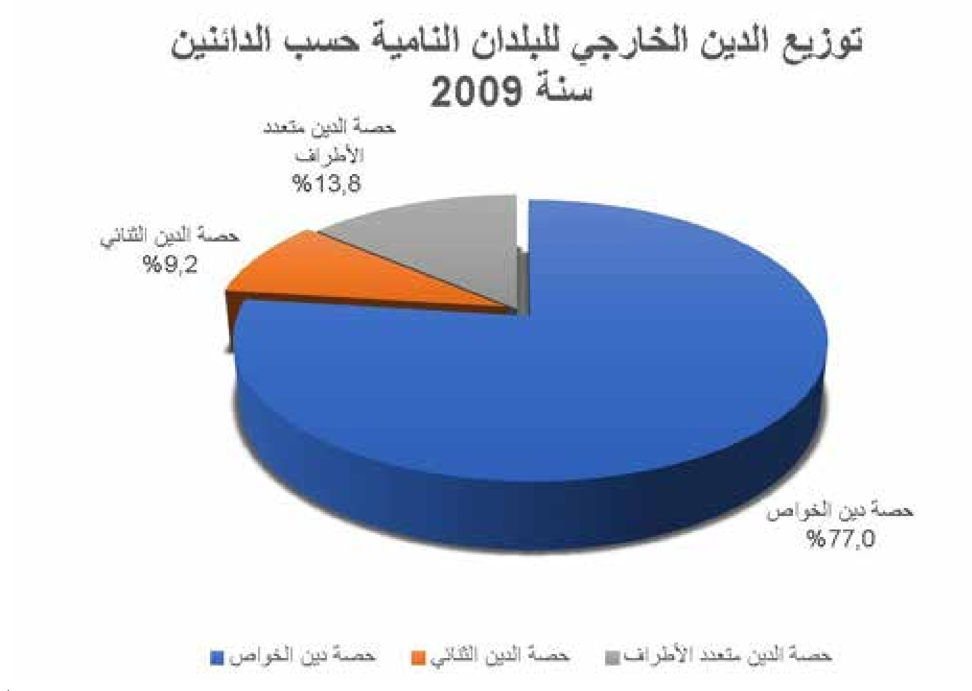
وهي تتوزع بين ديون عمومية وديون خاصة من وجهة نظر المدينين



وهي مؤلفة، إذا نظرنا إليها من جانب الدائنين، من الحصة الخاصة (أو التجارية) وهي الأكثر أهمية إلى حد بعيد من الحصة متعددة الأطراف ثم الحصة الثنائية.



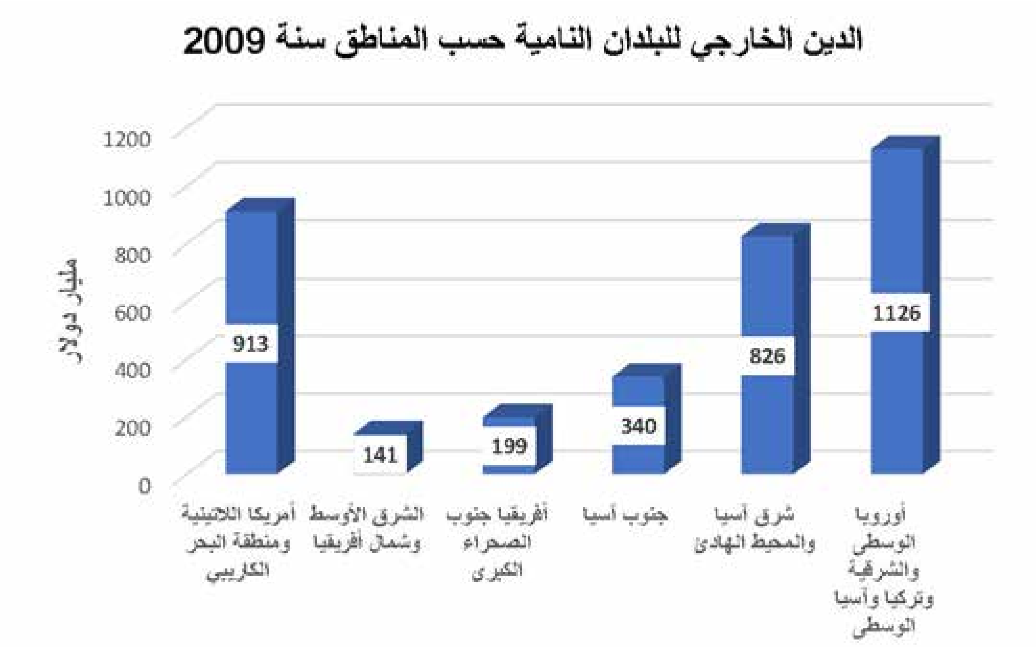
بالتالي فإن الحصة الخاصة من الديون الخارجية هي الأكثر أهمية إلى حد بعيد:



ا

لمصدر: حسابات المؤلفين على أساس بيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

تتوزع الديون الخارجية للدول النامية جغرافيا[1] كالتالي:



المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

1 انظر قائمة البلدان حسب المنطقة في الملحق

الدول النامية الأكثر تصنيعًا هي أيضًا الأكثر مديونية:[2]



المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

تنوع طبيعة الدائنين الرئيسيين كبير جدًا حسب البلدان. يمكن لبلدان تتوفر على مواد أولية استراتيجية أو بلغت مستوى تصنيع معتبر أن تقدم ضمانات سداد. بالتالي تملك المؤسسات المالية الخاصة (المصارف، صناديق التقاعد، شركات التأمين، مختلف صناديق المضاربة) أسباب وجيهة لإقراضها الأموال، وحصة ديون هذه البلدان الخاصة هي الغالبة إلى حد كبير، كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للبرازيل والأرجنتين والشيلي وفنزويلا والمكسيك وجنوب إفريقيا والصين والهند وماليزيا وتركيا.

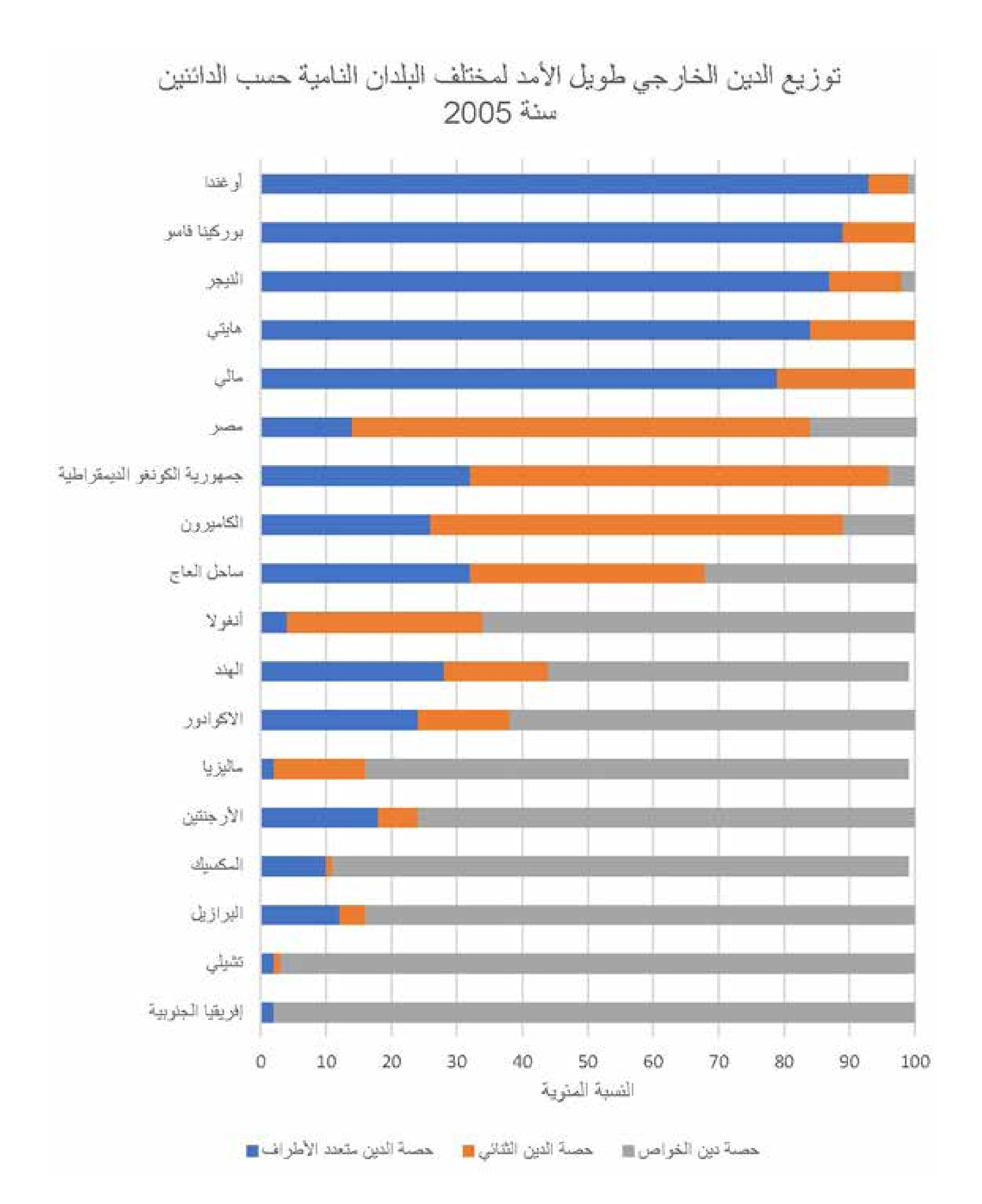
بالإضافة إلى ذلك، تتلقى أيضا بعض البلدان الفقيرة ذات الموارد المعدنية قروضا كبيرة من المؤسسات المالية الخاصة، حتى لو لم تكن هذه الحصة الغالبة دائمًا. هذا هو حال بوليفيا وكوت ديفوار والكونغو برازافيل وموريشيوس وحتى السودان.

2 في حالة الصين وروسيا، فإن مستوى الديون الخارجية المتناسب مع حجم الاقتصاد منخفض نسبيًا، خاصة وأن هذين البلدين دائنين صافين. في الواقع، تحتفظ الصين، على سبيل المثال، بمستحقات على الولايات المتحدة بأكثر من 1200 مليار دولار (عن طريق شراء سندات خزينة الولايات المتحدة)

في المقابل، لا تهم الدول الأفقر التي لا تمتلك موارد معدنية كبيرة دائني القطاع الخاص المنسحبين منها منذ اندلاع أزمة الديون في بداية سنوات 1980. بالتالي جرى دفعها لسداد القروض القديمة دون منحها قروضا جديدة (أو منحت لها على المدى القصير بفرض معدلات فائدة عالية). تولى الدائنون العموميون (الثنائيون ومتعددو الأطراف) مسؤولية إقراض الأموال للبلدان الفقيرة كي تسدد ديونها المستحقة للبنوك. انتهى الأمر بالدائنين متعددي الأطراف، ولا سيما البنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية، إلى احتلال مكانة بارزة للغاية كدائنين لبعض البلدان المثقلة بالديون: هكذا صارت تملك أكثر من 75٪ من ديون بوركينا فاسو، تشاد، غامبيا، مدغشقر، النيجر، مالي، ملاوي، أوغندا، هايتي أو نيبال.

أما في البلدان المثقلة بالديون الأخرى، فتهيمن دول الشمال، مثل الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر والجابون وفيتنام. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الحصة الثنائية، لأسباب تاريخية، تأتي غالبا من ديون الشركات الخاصة للمركز الاستعماري السابق، وهي شركات خاصة تغطيها حكوماتها عبر وكالات قروض التصدير [انظر المسرد]، مثل كوفاس في فرنسا أو دوكروير في بلجيكا.

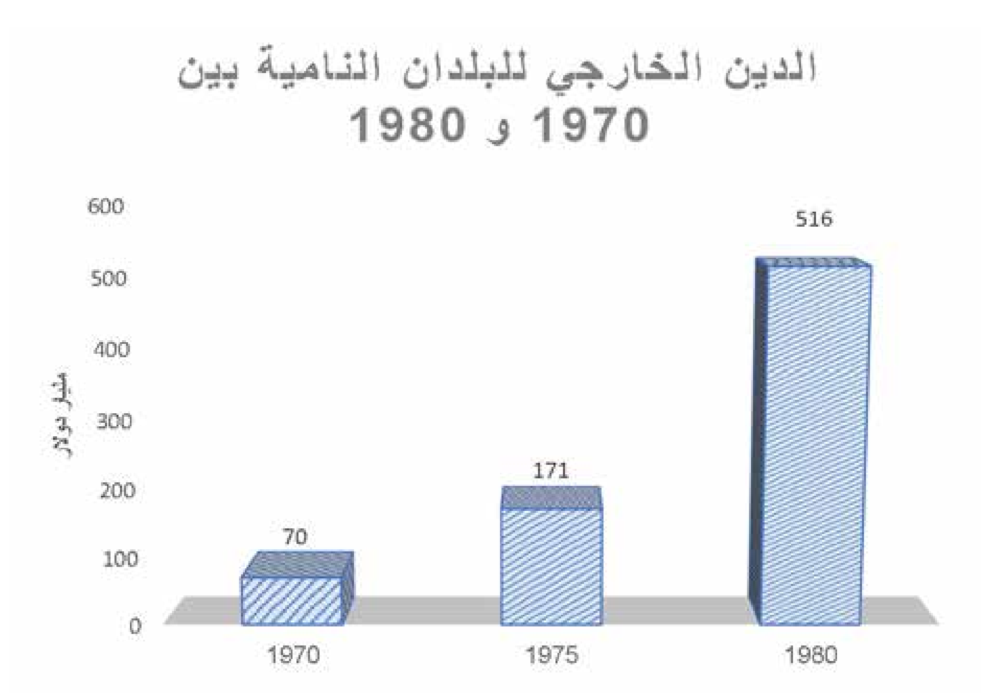
يمكن تصور مختلف هياكل الديون عبر الأمثلة القليلة أدناه:



المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

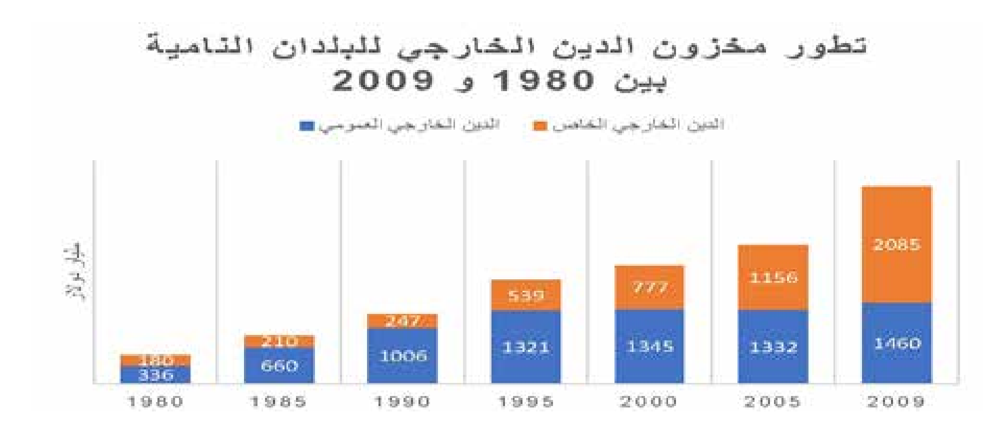
س 26: كيف تطورت الديون منذ 1970؟

قبل أزمة الديون، زادت الديون الخارجية لجميع البلدان النامية بسبعة أضعاف ونصف بين عامي 1970 و1980.



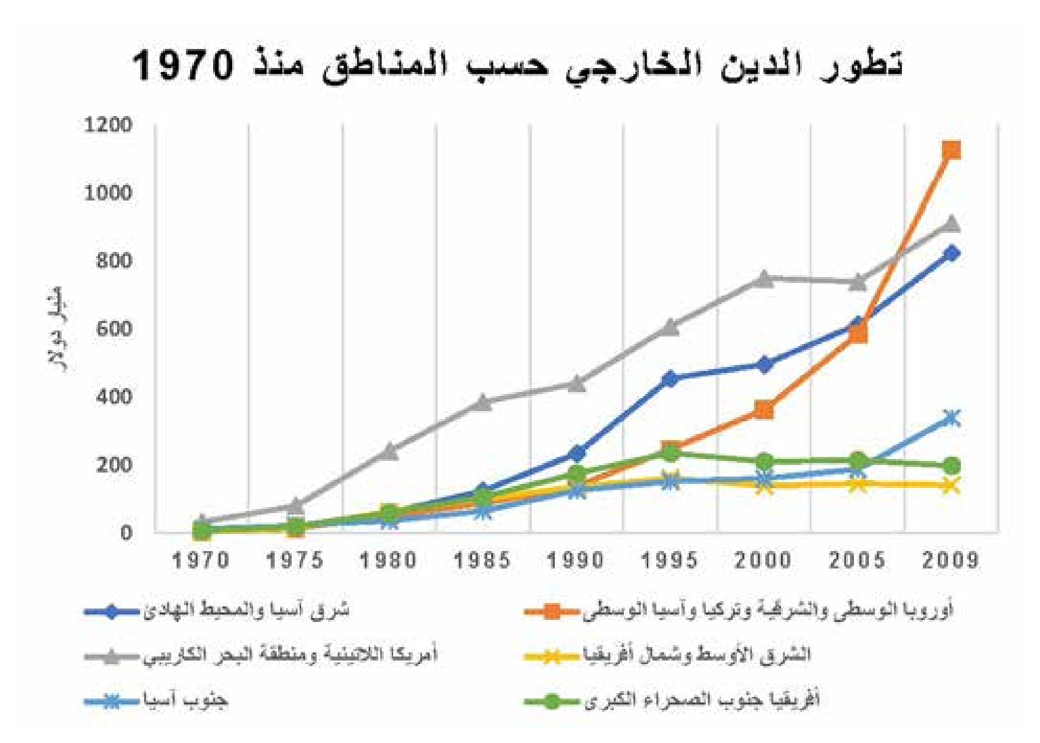
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

استمرت الديون الخارجية للبلدان النامية في الارتفاع منذ عام 1980: أولاً، ارتفعت الديون العمومية بشكل حاد خلال سنوات 1980، ثم الديون الخاصة منذ عام 1990.



المصدر : البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

كانت زيادة ديون كل منطقة من المناطق الستة للبلدان النامية كبيرة للغاية منذ عام 1970.



المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2008

الدروس الممكن استخلاصها من هذا الرسم البياني متعددة:

أولا، نرى أن أمريكا اللاتينية كانت تعاني مبكرا من ديون خارجية هائلة، لذا فليس من قبيل المصادفة أن هذه المنطقة كانت مسرحا لأزمة ديون عام 1982. زادت البلدان الأمريكية اللاتينية، منذ سنوات، ديونها العمومية الداخلية زيادة حادة (وهو ما لا يظهر في الرسم البياني، [انظر السؤال 29])، بينما انخفضت ديونها الخارجية العمومية بشكل طفيف، لا سيما بعد عمليات السداد المبكر.

على نطاق مختلف، تتمتع إفريقيا جنوب الصحراء بمظهر مشابه: ديون مرتفعة منذ أوائل سنوات 1980 (قريبة من تلك الموجودة في شرق آسيا)، وأزمة ديون مدمرة، وعمليات سداد مستنزفة للقارة. ومنذ منتصف سنوات 1990، أوقفت إعلانات تخفيف عبء الديون زيادة مخزون

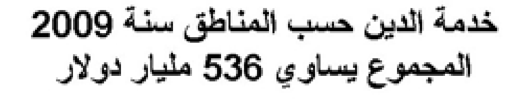
الديون، لكنها بالكاد أتاحت هبوطه إلى ما دون عتبة 200 مليار دولار.

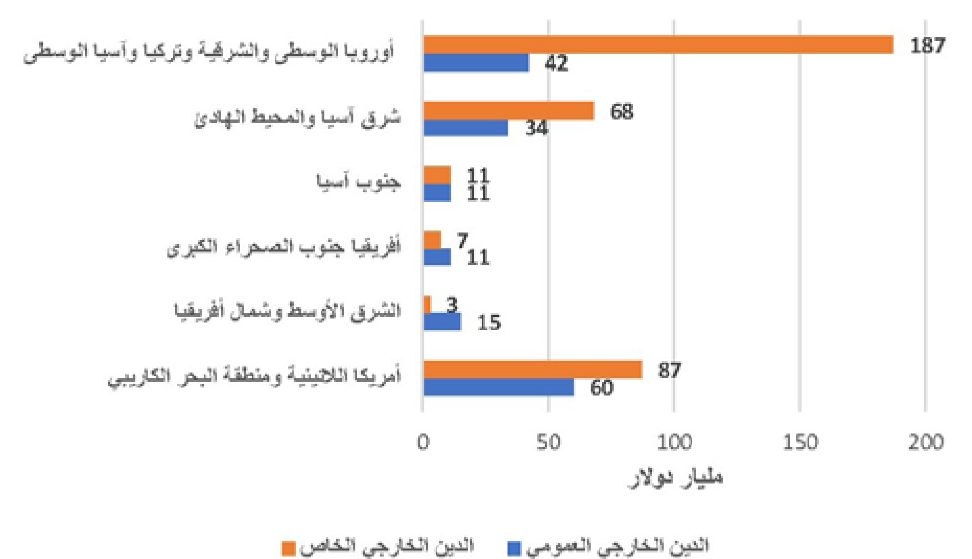
تطور شرق آسيا مختلف جدا. ظلت الديون الخارجية معتدلة خلال سنوات 1980، لكنها زادت بسرعة كبيرة في النصف الأول من سنوات 1990، ما أدى إلى أزمة 1998-1997، التي تلتها عمليات سداد كبيرة جدا من قبل البلدان المتضررة.

بعد سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989، انغمست بلدان الكتلة السوفيتية السابقة في وعاء النيوليبرالية، لكن محتوى الجرعة لم يكن سحريا: ارتفعت ديونها بسرعة كبيرة جدا. إنها منطقة البلدان النامية حيث كانت زيادة المديونية الأقوى عام 2009.

س 27: هل تسدد الدول النامية ديونها؟

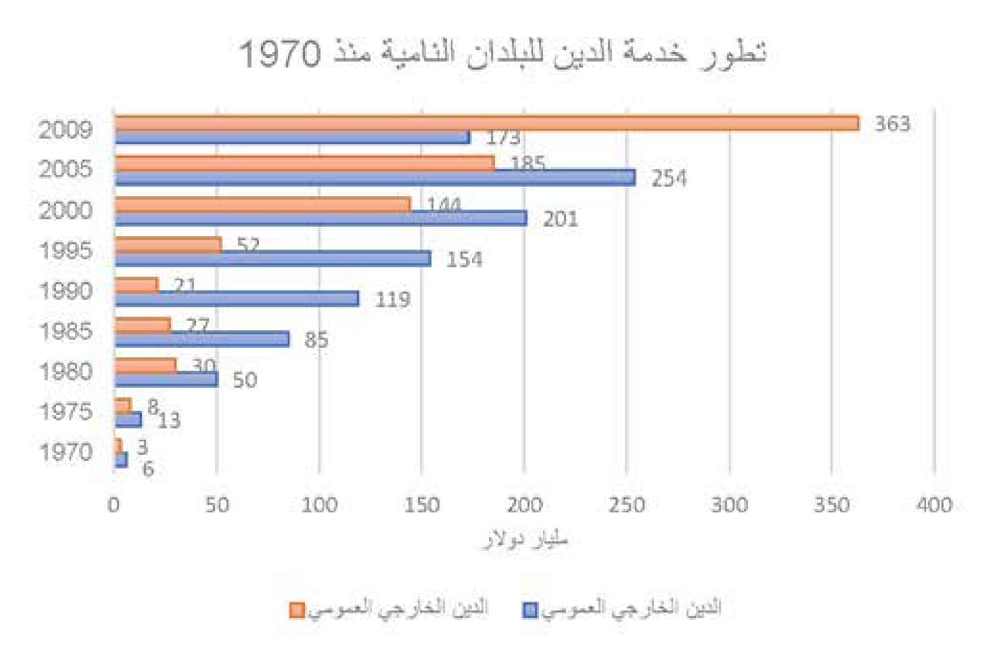
في حين أن الصعوبات الاقتصادية الكبرى قد تمنع بعض البلدان النامية من الاستمرار في سداد مدفوعاتها خلال فترة قصيرة، فإن الغالبية العظمى منها تفي بالتزاماتها المالية. وبذلك بلغ إجمالي خدمة الديون في 2009 ما مقداره 520 مليار دولار موزعة على النحو التالي لمناطق الدول النامية الستة:





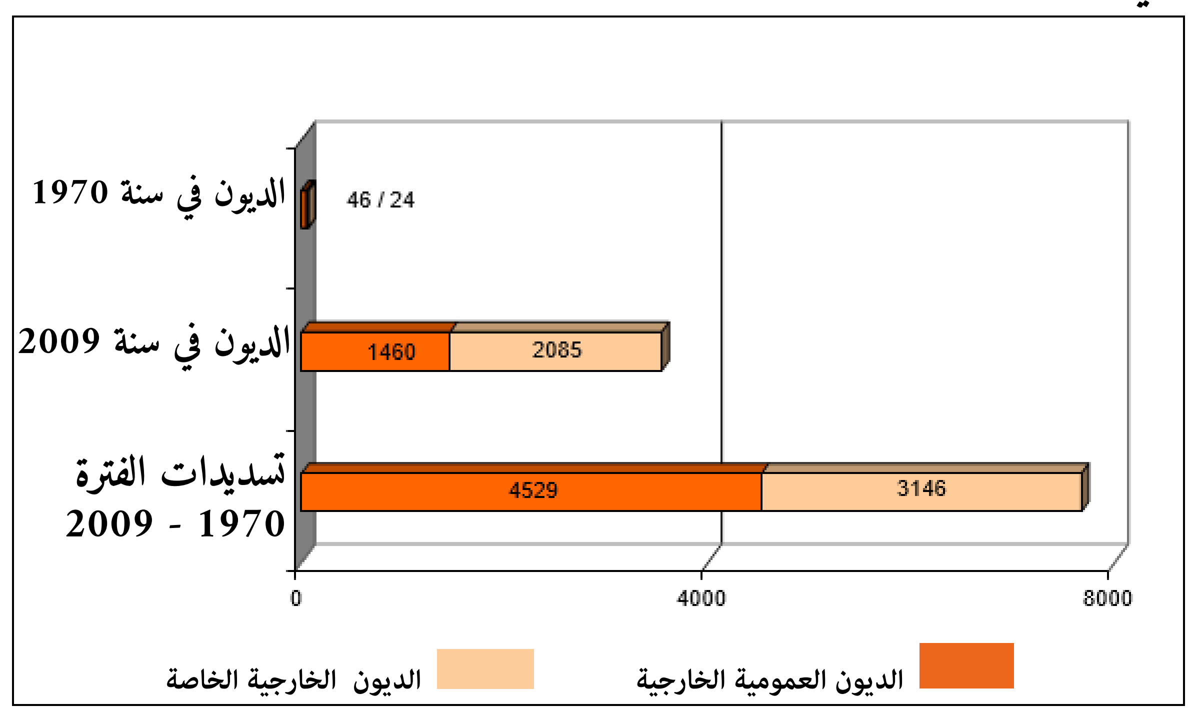
المصدر: حسابات المؤلفين وفق بيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

إن تطور خدمة الديون خلال الفترة 1970-2009 هو انعكاس لتطور الديون نفسه:



المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

بلغ إجمالي التسديدات بين عامي 1970 و2009 المبلغ الفرعوني 7675 مليار دولار. في النهاية، تمثل الديون استنزافًا لا يصدق لاقتصاد البلدان النامية:



المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2008

ماذا يفيد الرسم البياني الأخير؟

عموما، سددت البلدان النامية ما يعادل 110 مرات ما كان مستحقا عليها سنة 1970، لكن في غضون ذلك تضاعفت ديونها خمسين مرة.

كانت المبالغ التي يتعين سدادها، منذ عدة عقود، مرتفعة للغاية لدرجة أن البلدان النامية تضطر للجوء إلى قروض جديدة لسداد القروض القديمة: إنه تأثير كرة الثلج! لنشدد على هذه الآلية السرية للغاية بمراقبة أرقام الديون على المدى الطويل[3] بالنسبة لعام 2009. فبينما دفعت حكومات البلدان النامية 119 مليون مليار دولار من أصل رأس المال و55 مليارا من الفوائد، فإنها حصلت، في الوقت نفسه، على 219 مليار دولار من القروض الجديدة، سيتعين عليها سداد أصل رأسمالها وفوائدها خلال السنوات القادمة... منذ عام 1970، كانت الأرقام أكثر دهشة: حصلت السلطات العمومية في البلدان النامية على قروض بقيمة 4149 مليار دولار، لكنها سددت 2964 مليار دولار لأصل رأس المال و1565 مليار دولار كفوائد، أي 4529 مليار دولار في المجموع. وهكذا فإن استفادة الدائنين سخية: 380 مليار دولار منذ عام 1970[4]، دون احتساب ما تبقى متوجبا سداده...

بعبارة أخرى، فإن الديون المستحقة اليوم على البلدان النامية لا علاقة لها مطلقا بالمبالغ الجاري ضخها بالفعل في اقتصادات هذه البلدان. إنها سيف داموقليس من أجل دفعها لتحويل معظم ثرواتها إلى دائنيها ولإرغامها على إصلاح اقتصادها لخدمة هذه الديون.

> "إن خدمة الديون إشارة الولاء الواضحة".
> جان زيغلر، إمبراطورية العار، 2005

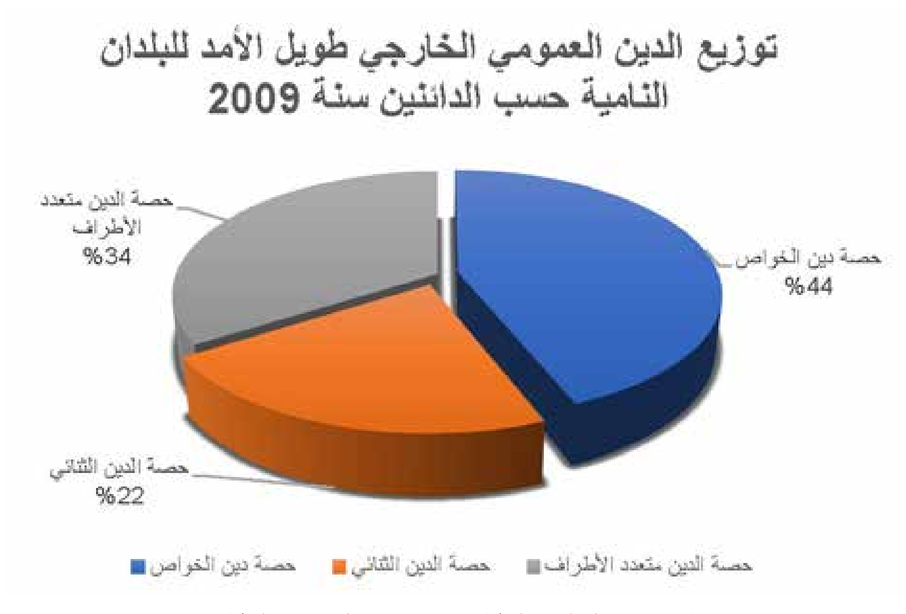
3 يجب أن نتذكر أن عبارة "طويلة الأجل" تشمل القروض التي تزيد مدتها عن عام وقروض صندوق النقد الدولي، المصنفة بشكل منفصل من قبل البنك العالمي. الديون طويلة الأجل هي الأهم إلى حد بعيد: 2759 مليار دولار من إجمالي 3545 مليار ديون خارجية للبلدان النامية. هذه هي الفئة الوحيدة التي يجري توفير بياناتها التالية.

4 بصورة رئيسية بعد أوائل سنوات 1980.

س 28: وماذا بشأن الديون العمومية الخارجية للدول النامية؟

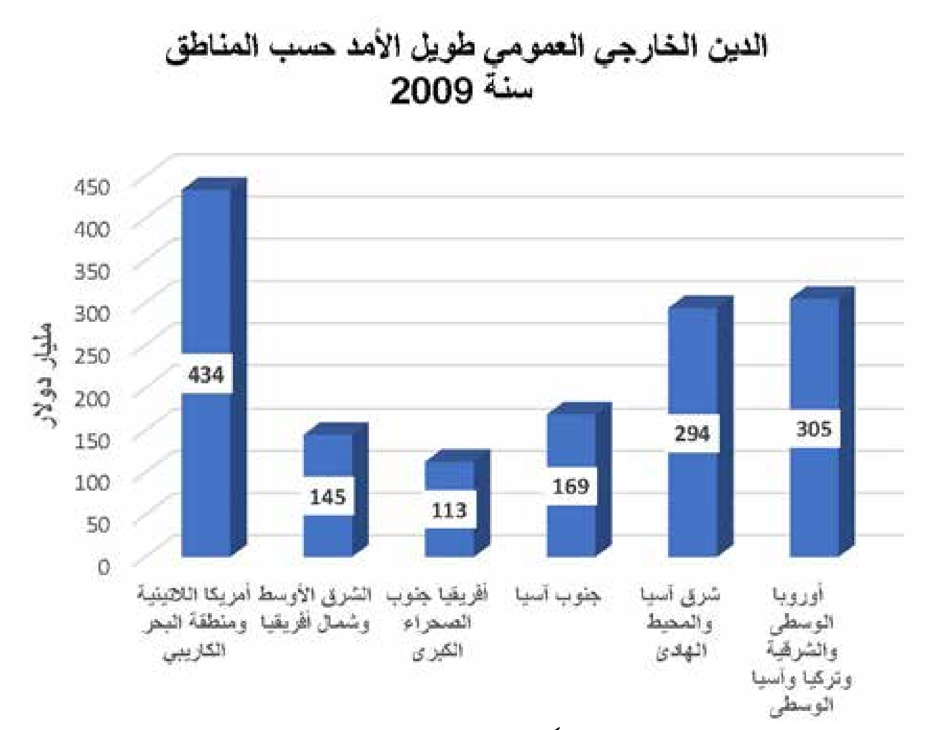
لنفحص الآن الديون العمومية الخارجية، أي حصة الديون التي تسددها حكومات البلدان النامية أو تضمنها. تكمن أهميتها في حقيقة أنه عكس ديون شركة خاصة مع دول أجنبية، فإن الديون العمومية تؤثر مباشرة على شعوب الجنوب لأن الحكام مجبرون على حلب ميزانية الدولة لسدادها. لذلك وجب التشديد على هذه الديون لا سيما علاقة بمطلبنا القاضي بالإلغاء [انظر الفصل 10].

يتعلق هذا السؤال برمته بالديون العمومية الخارجية طويلة الأجل المقدرة بنحو 1460 مليار دولار. وهي تتوزع كالتالي حسب الدائنين:



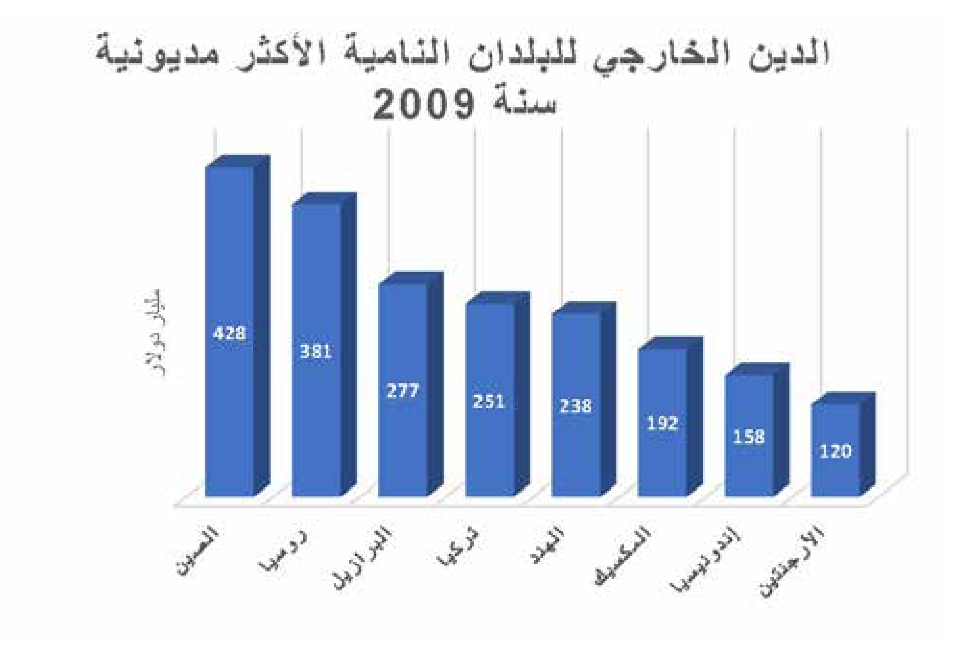
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

وحسب المناطق:



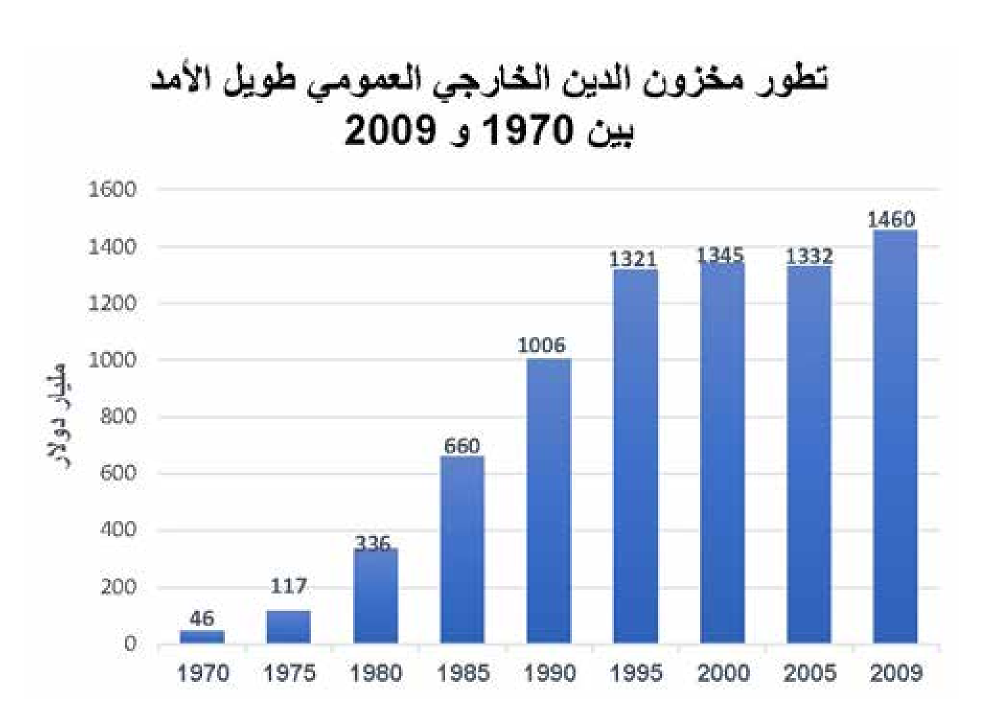
المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

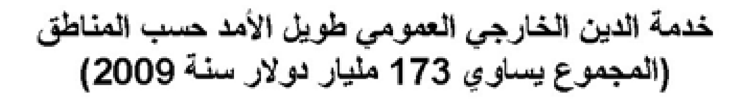
السلطات العمومية الأكثر مديونية بالأرقام المطلقة مرتبة كالتالي:



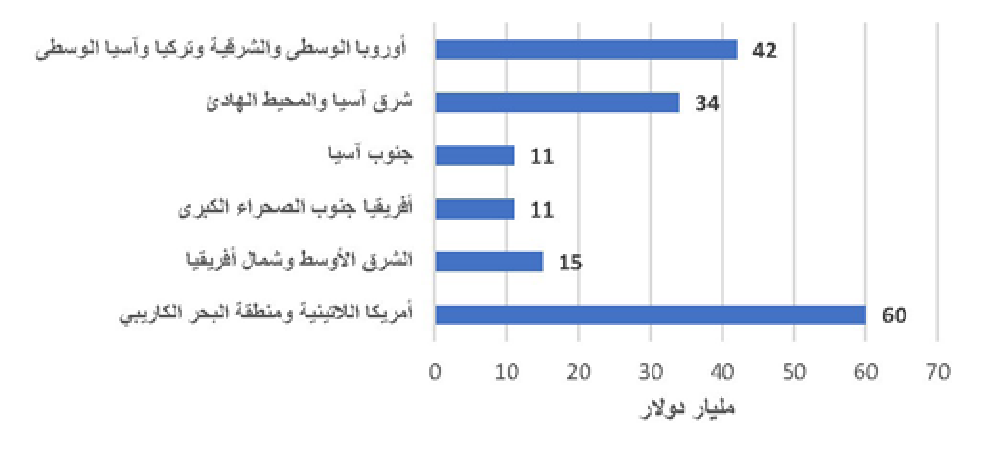
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

بين 197 و1995، كانت الزيادة مهمة للغاية، قبل أن تستقر بفضل بعض عمليات شطب الديون، ثم بدأت في الارتفاع مرة أخرى في السنوات الأخيرة:



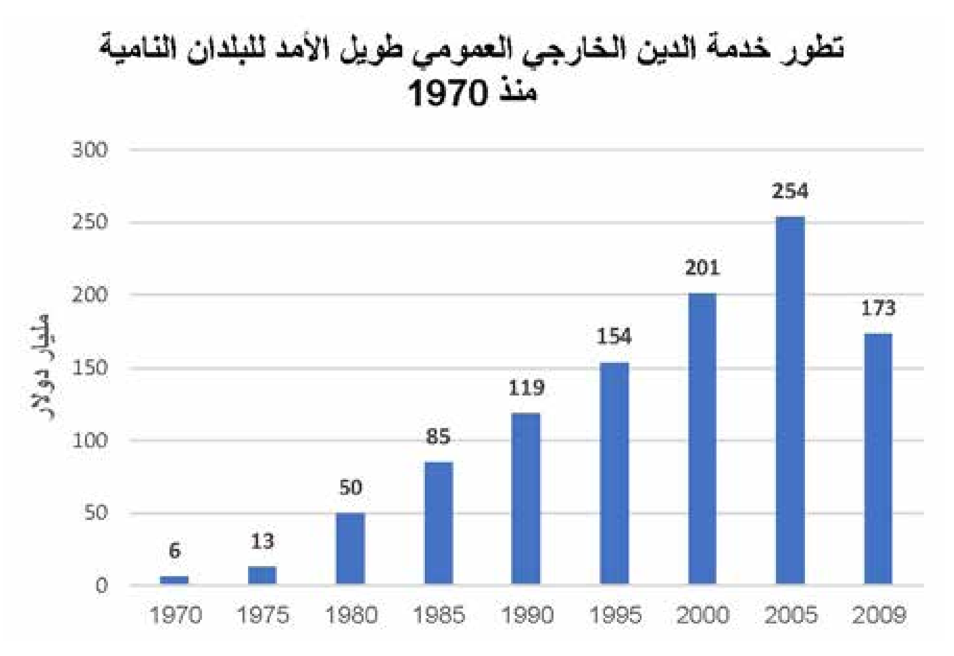

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2008

بلغ إجمالي خدمة الديون العمومية الخارجية عام 2009 مقدار 173 مليار دولار موزعة كالتالي للمناطق الستة للبلدان النامية:



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

يعكس تطور خدمة هذه الديون العمومية الخارجية خلال الفترة 1970-2009 تطور الديون نفسه:



المصدر: حسابات المؤلفين وفقا لبيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

خلال الفترة المرجعية 1970-2009، ارتفعت الديون العمومية الخارجية طويلة الأجل للبلدان النامية من 46 إلى 1460 مليار دولار، في حين سددت البلدان النامية إجمالا 4529 مليار دولار. باختصار:

في الفترة من 1970 إلى 2009، سددت حكومات البلدان النامية ما يعادل 98 ضعف ما كان مستحقا عليها عام 1970، ولكن في غضون ذلك تضاعفت ديونها 32 مرة

س 29: كيف يجري توجيه التدفقات المالية المرتبطة بالديون؟

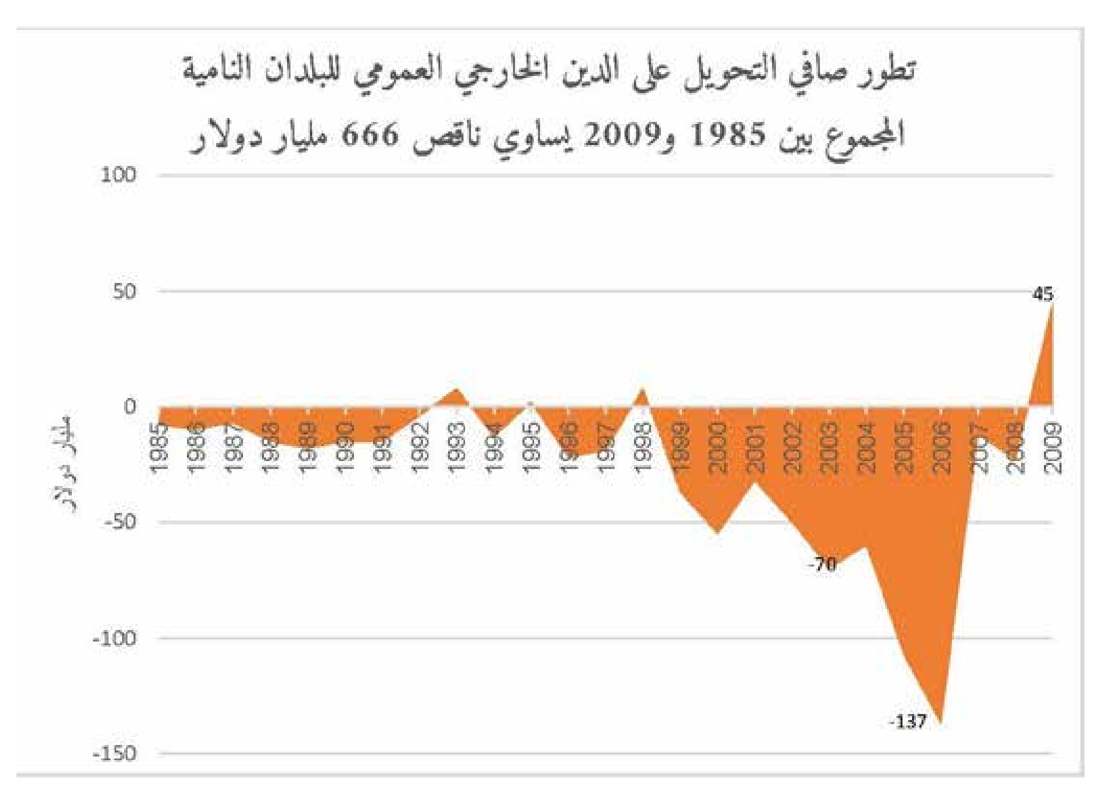
من جهة، عمليات سداد ضخمة، ومن جهة أخرى، قروض جديدة بمبالغ كبيرة جدا، يستحق كل هذا أن يوضع بالميزان لمعرفة ما إذا كانت السلطات العمومية في البلدان النامية تتلقى، في نهاية المطاف، قروضا جديدة أكثر مما تقوم بتسديده لخدمة الديون. بمعنى آخر، هل تتجه التدفقات المالية المتعلقة بالديون من الشمال إلى الجنوب أم من الجنوب إلى الشمال؟

نحتاج، للإجابة على هذا السؤال، إلى إلقاء نظرة على صافي تحويل الديون، وهو الفرق بين مبلغ القروض الجديدة والمبلغ الإجمالي لعمليات السداد. إذا كان الفارق إيجابيا، فهذا يعني أن الدولة قد استلمت أكثر مما سددت، حتى لو كان هذا يعني عمليات سداد كبيرة ستجعل صافي التحويلات سلبيا في السنوات القادمة. وإذا كان الفارق سلبيا، فمن المؤكد أن الديون تستنزف الثروة لإثراء الدائنين.

عموما، خلال الفترة 1985-2009، بلغ صافي التحويل بموجب الديون العمومية الخارجية ناقص 666 مليار دولار. لذلك حدث كل شيء وكأن سكان البلدان النامية أرسلوا 666 مليار دولار لدائنيهم خلال فترة 25 سنة! بعبارة أخرى، اضطرت الدول النامية أن تكرس لسداد ديونها العمومية الخارجية مبلغ جميع القروض الجديدة التي حصلت عليها وإضافة 666 مليار دولار قبل إرسال المجموع إلى دائنيها الأغنياء!

في عام 2009، ولأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، كان صافي التحويل برسم الديون العمومية الخارجية طويلة الأجل إيجابيا (+ 45 مليار دولار، بما في ذلك 26 مليار بخصوص صندوق النقد الدولي وحده)، وهي إشارة إلى أن الفترة التي افتتحتها أزمة 2007-2008 أدت إلى حدوث انتعاش كبير في مديونية البلدان النامية، وهي مديونية ستؤدي

بالطبع إلى سداد مبالغ كبيرة خلال السنوات المقبلة. وبينما تضاعفت الصعوبات في اقتصادات دول الشمال، مع تعميم سياسات تقشف هائلة ووحشية منذ عام 2009، شهدت البلدان النامية هدوءً نسبيا وارتفاعا في أسعار المواد الأولية التي تصدرها جعلتها تشعر بتهور خطير. إنها لم تتردد في تحمل ديون كبيرة جديدة، حتى لو كان الجمع بين استدانة مهمة وارتفاع نسب الفائدة العالمية وتقلبات أسواق المواد الأولية قد يؤدي كما شهدنا ذلك عام 1982، إلى أزمة ديون خطيرة.



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية

هذا مثال رائع على "دوامة الديون الجهنمية". بعد أزمة الديون في 1982، اضطرت حكومات البلدان النامية للجوء إلى مزيد من الاقتراض كي تتحمل عمليات السداد المذهلة. تبقى العملية إيجابية طالما تصل الأموال الجديدة وتبقى عمليات السداد محدودة (ما بين 20 و 30 مليار دولار في السنة للفترة 1975-1983)، ولكن صافي التحويل برسم الديون العمومية الخارجية على المدى الطويل أصبح سلبيا عام 1985 عندما صارت المبالغ المسددة ضخمة، مع استثناءين بارزين: سنة 1993 (حين

شهدت المصروفات لأمريكا اللاتينية ارتفاعا قويا، قبل الأزمة المكسيكية عام 1994) وسنة 1998 (التي حول خلالها صندوق النقد الدولي ومجموعة الثماني الكبار أموال كبيرة إلى آسيا للتعامل مع أزمة جنوب شرق آسيا).

ومع ذلك، لا تزال هذه الأرقام بحاجة إلى زيادة لأنه من أجل إجراء تقدير حقيقي للتدفقات الفعلية، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى سداد الديون الخارجية: تدفقات الرساميل الخارجة التي يجريها أغنياء البلدان النامية؛ وترحيل الأرباح من قبل الشركات العابرة للأوطان (بما في ذلك التحويلات غير المرئية، ولا سيما عبر "تضخيم" أو "تحجيم" الفواتير)؛ وحيازة الفئات المهيمنة في البلدان الغنية لشركات بالبلدان النامية بأسعار زهيدة في سياق الخصخصة؛ والشراء المنخفض التكلفة للمواد الأولية التي تنتجها شعوب البلدان النامية (تدهور معاملات التبادل)؛ وهجرة "الأدمغة"؛ ونهب الموارد الجينية ... المانحون ليسوا كما يعتقد...

أرسلت الدول النامية مبالغ مقدرة بأكثر من 6 خطط مارشال إلى دائنيها بين عامي 1985 و2009

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كلفت خطة مارشال، التي مولتها الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا، ما يعادل حوالي 100 مليار دولار اليوم. والحال، كما رأينا للتو، أن حكومات البلدان النامية سددت 666 مليار دولار، بين عامي 1985 و2009، أكثر مما حصلت عليه من قروض جديدة: إنه مجموع صافي التحويلات خلال هذه الفترة. وهكذا، منذ عام 1985، حدث كل شيء كما لو أن سكان البلدان النامية أرسلوا للدائنين مبالغ بما يعادل 6.6 خطط مارشال، والتي اقتطعت منها النخب الرأسمالية المحلية علاوات. الآلية مزيتة بشكل جيد للغاية: يعود جزء من التحويلات الصافية إلى الجنوب كقروض

جديدة كي تستمر التحويلات. رياضيا، تصبح الديون أزلية. يشتغل أمام أنظارنا، بواسطة الديون، وبتواطؤ الطبقات الحاكمة في الجنوب، ضخ الثروة من شعوب الجنوب إلى الطبقات الحاكمة في الشمال.

س 30: وماذا عن الديون الداخلية للدول النامية؟

تُفصّل إحصاءات البنك العالمي بيانات الديون الخارجية، لكن تناوله للديونَ الداخلية نادر. والحال أن دورها أصبح مهما للغاية خلال السنوات الأخيرة.

وبالفعل، ارتفعت الديون العمومية الداخلية للبلدان النامية بصورة حادة منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين. وهذه الزيادة قوية بصورة خاصة ومثيرة للقلق في عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل. وحتى لو لم تتأثر بعض البلدان شديدة الفقر بعد بهذه الظاهرة، فمن الواضح أن الاتجاه التاريخي هو زيادة الديون العمومية الداخلية للبلدان النامية.

وفقا للبنك العالمي، ارتفعت الديون العمومية الداخلية لجميع البلدان النامية من 1300 مليار دولار عام 1997 إلى3500مليار دولار في سبتمبر 2005[5] (أي 2.5 مرة الديون العمومية الخارجية البالغة 1415 مليار دولار في 2005). كما بلغت خدمة الديون العمومية الداخلية عام 2007 قرابة ثلاثة أضعاف خدمة الديون العمومية الخارجية أي 600 مليار دولار. وبالتالي، فإن خدمة الديون العمومية الإجمالية (الخارجية والداخلية) تتجاوز المبلغ الفلكي البالغ 800 مليار دولار تسدده البلدان النامية سنويا.

دعونا نأخذ مثالا محددا. كولومبيا، التي عانت، مثل بلدان أمريكا لاتينية أخرى، من أزمة الديون سنوات 1980، ثم "استفادت" من تدفق هائل وسريع للرساميل في أوائل سنوات 1990، وبدا أن النموذج النيوليبرالي قد انتصر من عام 1991 إلى عام 1994 عندما كان في الواقع يقود كولومبيا نحو طريق مسدود: التمييل والمديونية العمومية. ارتفعت الديون العمومية الداخلية ارتفاعا قويا.

5 Voir Banque mondiale, Global Development Finance 2006, p. 44.

الديون العمومية الداخلية والخارجية لكولومبيا

السنة	الحصة الداخلية (٪من الناتج الداخلي الخام)	الحصة الخارجية (٪من الناتج الداخلي الخام)	المجموع (٪من الناتج الداخلي الخام)	حصة الديون الداخلية العمومية من إجمالي الديون ب ٪
1990	1.90	12.87	14.76	**12.9**
1991	1.55	12.48	14.03	**11.0**
1992	2.93	12.06	14.99	**19.5**
1993	4.47	10.08	14.55	**30.7**
1994	4.58	8.08	12.66	**36 ، 2**
1995	5.75	8.14	13.89	**41.4**
1996	6.62	7.81	14.43	**45.9**
1997	8.83	8.93	17.76	**49.7**
1998	10.60	11.51	22.11	**47.9**
1999	14.45	15.07	29.52	**48.9**
2000	18.65	18.25	36.90	**50.5**
2001	22.02	22.14	44.16	**49.9**
2002	24.97	25.35	50.32	**49.6**
2003	25.63	25.09	50 ، 72	**50.5**
2004	25.73	20.70	46.43	**55.4**
2005	29.90	16.68	46.57	**64.2**

المصدر: بنك جمهورية كولومبيا ووزارة المالية والاقتراض العمومي

تضاعف وزن الديون العمومية الداخلية في الناتج الداخلي الخام لكولومبيا بمقدار 15 مرة بين عامي 1990 و2006 بينما زاد وزن الديون العمومية الخارجية أيضا، ولكن بنسبة أقل بكثير (تضاعف مرة ونصف).

جرى تطبيق نفس نوع السياسة في البرازيل والأرجنتين وفنزويلا

والمكسيك. في كل مكان بالبلدان النامية، شهدنا زيادة كبيرة في الديون العمومية، لا سيما على صورة ديون داخلية. تتحدث الأرقام التي نشرها البنك العالمي في أبريل 2005 عن نفسها[6]. إذا أخذنا البلدان النامية مجتمعة، فإن الديون العمومية الداخلية والخارجية الممثلة 46٪ من الناتج الداخلي الخام عام 1990، ارتفعت حتى 60٪ منه عام 2003. في الواقع، انخفضت الديون العمومية الخارجي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام إلى حد ما. انتقلت بين عامي 1990 و2003، من 31٪ إلى 26٪.. وفي المقابل، تضاعف وزن الديون الداخلية العمومية حيث انتقل من 15٪ إلى 34٪ من الناتج الداخلي الخام.

أدت الأزمات المالية التي عصفت بالبلدان النامية بين عامي 1994 و2002، نتيجة تحرير أسواق الرساميل والقطاع المالي الخاص الذين أملاهما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلى زيادة حادة في الديون الداخلية. باختصار، أدى تطبيق إجماع واشنطن بحكومات البلدان النامية إلى التخلي عن ضبط صرف العملات وتحركات الرساميل. تزامن ذلك مع تحرير القطاع البنكي في مختلف البلدان. جرى دفع البنوك الخاصة لتحمل المزيد والمزيد من المخاطر. وأدى ذلك إلى أزمات عديدة بدءًا من ديسمبر 1994 في المكسيك. غادرت الرساميل المكسيك بصورة مكثفة، ما تسبب على وجه الخصوص في سلسلة إفلاس عدة بنوك. وقامت الحكومة المكسيكية، بدعم من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بتحويل ديون البنوك الخاصة إلى ديون عمومية داخلية. وحدث شيء مماثل تماما في بلدان مختلفة مثل إندونيسيا عام 1998 أو الإكوادور في 1999-2000.

علاوة على ذلك، حتى في البلدان التي أفلتت من انهيار قطاعها البنكي، أوصى البنك العالمي بأن تلجأ حكومات البلدان النامية أكثر إلى الديون العمومية الداخلية. والمثير للصدمة أن البنك العالمي يعتبر هذا التطور إيجابيا ويوصي المستثمرين الأجانب بالاستثمار في سوق الديون الداخلية المزدهر (المعروف أيضا باسم "السوق المحلي"). ويوصي بأن تشجع حكومات

6 Voir Banque mondiale, Global Development Finance 2005, p. 70.

البلدان المدينة على شراء البنوك المحلية من قبل البنوك الأجنبية الكبيرة، وهي عملية متقدمة بالفعل في أمريكا اللاتينية. وبالفعل، تغلغلت البنوك الإسبانية الكبيرة بقوة في القطاع البنكي الأمريكي الجنوبي وتهيمن بنوك الولايات المتحدة على القطاع البنكي المكسيكي[7]. ويدعم البنك العالمي أيضا عملية خوصصة أنظمة التقاعد وتعزيز استخدام مدخرات العمال (معاشاتهم التقاعدية المستقبلية) لشراء سندات الديون العمومية الداخلية. نفذت حكومات البرازيل والشيلي والأرجنتين سياسة الخوصصة الجزئية هذه لأنظمة التقاعد، وأصبحت صناديق التقاعد من بين المشترين الرئيسيين لسندات الديون الداخلية.

ليس هذا التطور حصرا على أمريكا اللاتينية. فآسيا هي القارة التي زادت فيها الديون العمومية الداخلية بأكبر قدر في السنوات الأخيرة، ولا سيما نتيجة لأزمة جنوب شرق آسيا في 1997-1998 والسياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

بدل استخدام المدخرات الموجودة في القطاع البنكي في الاستثمار الإنتاجي، سواء تحت مسؤولية السلطات العمومية أو تلك الخاصة بالفاعلين الخواص، فإنها انحرفت بصورة منهجية نحو سلوك ريعي طفيلي. تقرض البنوك السلطات العمومية الأموال التي تسددها للبنوك بفوائد ضخمة، بل ربوية. إن إقراض الدولة أقل خطورة من منح قروض للمنتجين الصغار والمتوسطين. نادرا ما تتخلف الدولة عن سداد ديونها الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تطبق البنوك المركزية في البلدان النامية المدعومة من البنك العالمي معدلات فائدة مرتفعة للغاية. ينتج عن هذا السلوك ما يلي: تقترض البنوك المحلية من الأسواق المالية الأجنبية (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا) على المدى القصير بمعدلات منخفضة نسبيا وتقرض هذه الأموال في بلادها على المدى الطويل بأسعار فائدة مرتفعة. إنها تحقق أرباحا طائلة حتى تبدأ أسعار الفائدة مجددا في الارتفاع بشدة في بلدان الشمال، ما قد يؤدي بعد ذلك إلى إفلاسها. مع احتمال أن تتحمل الدولة

٧ 133 Voir Banque mondiale, Global Development Finance 2008, chapitre 3.

مرة أخرى ديونها الخاصة، أي زيادة الديون العمومية الداخلية. ومن هنا تأتي الحلقة المفرغة للديون العمومية الداخلية التي تكمل تلك الخاصة بالديون العمومية الخارجية.

إن البرازيل حالة رمزية. فديونها العمومية الداخلية أعلى بثماني مرات من دينوها العمومية الخارجية. بلغ في عام 2008 الرقم الفلكي 869 مليار دولار (أو 1400 مليار ريال برازيلي[8]) بزيادة قدرها 40٪ في عامين فقط. وتسديد الديون الداخلية البرازيلية أعلى بـ 12 مرة من الديون الخارجية. والحصة من ميزانية دولة البرازيل المخصصة لسداد الديون العمومية الداخلية والخارجية أكبر بأربع مرات من مجموع الإنفاق على التعليم والصحة[9]! وفي غواتيمالا، تفوق الديون العمومية الداخلية بأربع مرات الديون الخارجية.

وفي الأرجنتين، بينما نجحت الحكومة عام 2005 في فرض تخفيض للديون العمومية الخارجية بفضل ثلاث سنوات من تعليق السداد المستحق للدائنين الخواص، زادت الديون العمومية الداخلية. وفي النهاية، استأنفت الديون العمومية الأرجنتينية صعودها.[10]

الديون العمومية للأرجنتين (بمليار دولار)[11]

الفترة	الديون الإجمالية	الديون الخارجية	الديون الداخلية
ديسمبر 94	**80.7**	60.9	19.8
ديسمبر 95	**87.1**	66.4	20.7
ديسمبر 96	**97.1**	72.9	24.2

8 دولار أمريكي = 1.61 ريال برازيلي في 10 غشت 2008.

9 Voir Rodrigo Vieira de Ávila, « Brésil : La dette publique est toujours bien là ! », www.cadtm.org/spip.php?article3155 et www.cadtm.org/imprimer.php3?id_article=3605

10 وإذا أضفنا أن الحكومة التزمت خطأ عام 2005، في مقابل الحد من الديون الخارجية، بزيادة الفوائد المدفوعة وفقا لمعدلات التضخم ونمو الناتج الداخلي الخام، فإن الوضع في الأرجنتين أصبح غير محتمل مجددا. انظر إدواردو لوسيتا، «Otra vez la deuda argentina»، www.cadtm.org/spip.php?article3517.

11 للحصول على شرح لهذا النوع من العمليات، انظر إيريك توسان، بنك الجنوب والأزمة العالمية الجديدة، CADTM-Syllepse، 2008 ، الفصل الأول.

28.2	72.9	**101.1**	**ديسمبر 97**
31.2	81.2	**112.4**	**ديسمبر 98**
39.4	82.5	**121.9**	**ديسمبر 99**
46.6	81.4	**128.0**	**ديسمبر 00**
59.9	4.6 8	**144.5**	**ديسمبر - 01**
49.7	87.6	**137.3**	**ديسمبر 02**
76.8	102.0	**178.8**	**ديسمبر 03**
79.7	111.6	**191.3**	**ديسمبر 04**
67.7	60.9	**128.6**	**ديسمبر 05**
80.5	56.2	**136.7**	**ديسمبر - 06**
82.6	62.1	**144.7**	**ديسمبر - 07**

المصدر: وزارة الاقتصاد والإنتاج، وكيل وزارة المالية والديون العمومية
(www.mecon.gov.ar/finanzas/sfinan).

ومن الظواهر الأخرى التي تؤدي إلى زيادة الديون العمومية الداخلية تراكم احتياطيات ضخمة للغاية من العملات الأجنبية لدى البلدان النامية المصدرة للنفط والغاز والمعادن وبعض المنتجات الزراعية التي شهدت أسعارها ميلا للارتفاع منذ عام 2004. وتؤثر هذه الظاهرة أيضا على الصين التي راكمت كمية كبيرة جدا من احتياطيات العملات الأجنبية بفضل واقع إغراقها السوق العالمية بمواد مصنعة، ما يمنحها فائضا تجاريا دائمًا. توظف البنوك المركزية لهذه البلدان جزءًا كبيرا من احتياطاتها في شراء سندات خزينة الولايات المتحدة (أو سندات خزينات أخرى، وخاصة الأوروبية)، أي أنها تقرض الأموال لحكومة الولايات المتحدة لتغطية عجزها الضخم.

ومن المفارقات، أنه في حين أن بعض البلدان النامية تفيض بالسيولة، فإن هذه السياسة تقابلها بشكل عام قروض جديدة. مهما يبدو الأمر مفاجئًا وسخيفا، عندما يتم استثمار احتياطيات العملة الأجنبية جزئيا في سندات خزانة البلدان الصناعية، والذي يوصي به البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، فإن السلطات العمومية تقترض من أجل سداد الديون. في

جميع الأحوال، تكون مكافأة الاحتياطيات الموظفة في سندات الخزينة الأجنبية أقل من الفائدة المدفوعة على الاقتراض. ومن هنا خسارة لخزينة البلد المعني!

بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود مبلغ مرتفع بصورة غير طبيعية من العملات الأجنبية في البلاد غالباً ما يؤدي إلى لجوء البنك المركزي للاستدانة! في الواقع، ينتهي الأمر بالتدفقات الهائلة للرساميل الأجنبية على شكل عملات أجنبية في أيدي الوكلاء المقيمين الذين سيستبدلونها لدى بنوكهم مقابل العملة الوطنية التي من المحتمل أن تكون زيادتها مصدر تضخم. لتجنب هذا، فإن السلطات النقدية تلجأ إلى إجراء عمليات تعقيم لهذه الاحتياطيات، إما عن طريق زيادة معدل الاحتياطات الإلزامية للنظام البنكي (تجعل الزيادة في أسعار الفائدة على القروض البنكية القروض أكثر تكلفة، ما يتيح تباطؤ طبع النقود التي يمثلها قرض) أو عن طريق إصدار سندات الديون العمومية (يتيح بيع هذه السندات للبنك المركزي استعادة العملة الوطنية وبالتالي خروجها من التداول النقدي)[12].

تعطي الغالبية العظمى من الحكومات الأولوية لهذه السياسة النيوليبرالية ونشهد ارتفاعا في الديون العمومية الداخلية كقوة موازنة لمستوى احتياطي عملة مرتفع[13]. وهذا ينطبق على الصين كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

بدل بناء جبال احتياطيات عملة أجنبية وزيادة الديون العمومية الداخلية في الوقت نفسه، سيكون أداء حكومات البلدان النامية أفضل: 1) بتبني تدابير للتحكم بتحركات الرساميل وصرف العملة (أكثر فعالية بكثير للحماية من هجمات المضاربة ومكافحة هروب الرساميل)؛ 2) باستخدام جزء كبير

12 انظر البنك الدولي ، تمويل التنمية العالمية 2006 ، ص. 154.

13 اتفاقيةALBA ، وهي اتفاقية تجمع بين فنزويلا وكوبا وبوليفيا ونيكاراغوا والإكوادور والدومينيكان وسانت-فنسنت-وجزر-غرينادين وأنتيغوا-وبربودا. وتشتغل في شكل مقايضة: على سبيل المثال، يقدم 20 ألف طبيب كوبي خدمات صحية مجانية للسكان الفنزويليين وأجريت 50 ألف عملية جراحية للعيون في كوبا بدون تكلفة على المرضى الفنزويليين مقابل النفط.

من الاحتياطيات للاستثمار الإنتاجي في الصناعة والزراعة (الإصلاح الزراعي وتنمية السيادة الغذائية) والبنية التحتية وحماية البيئة، في التجديد الحضري (الإصلاح الحضري، بناء/تجديد البنايات السكنية، إلخ)، في خدمات الصحة والتعليم، في الثقافة، في البحث، في الضمان الاجتماعي، إلخ؛ 3) بتشريك جزء من الاحتياطيات عبر تشكيل واحدة أو أكثر من المؤسسات المالية المشتركة (بنك الجنوب، صندوق نقد للجنوب)؛ 4) بتشكيل جبهة للدول المدينة من أجل وقف سداد الديون؛ 5) بتعزيز وتشكيل اتحادات بلدان منتجة لمواد أساسية من أجل تثبيت أسعارها صعودا؛ 6) بتطوير اتفاقيات مقايضة مثل تلك المطبقة بين فنزويلا وكوبا، التي تم تمديدها مؤخرا إلى بوليفيا ونيكاراغوا. سنعود لمناقشة هذه البدائل لاحقا.

الفصل السابع:
تفكيك الخطاب الرسمي بشأن تخفيض الديون

س 31: لماذا اتخذت مبادرة تخفيف أعباء الديون؟

لم يعْتد الدائنون على شطب الديون، ناهيك عن تقديم الهدايا. ومع ذلك تتحدث الصحافة بانتظام عن تخفيف الديون وإلغائها .. فماذا يعني ذلك؟

شكلت قمة مجموعة الدول السبع الكبرى في تورنتو عام 1988 نقطة تحول: جرى خلالها الاعتراف أخيرا بالديون على أنها مشكلة هيكلية وليس دورية. لذلك لم يعد الأمر يتعلق بمساعدة عدد قليل من البلدان التي تواجه صعوبات بسبب سوء إدارة أموالها، بل كان من الضروري إيجاد حل لمشكلة تتعلق بالنموذج الاقتصادي ككل. لأن الخطر قائم - ولا يزال قائماً - بأن تقلب الديون النظام بأكمله. غير أن الدائنين ليس لديهم أي مصلحة في ذلك لأن هذا هو المجال الذي يستمدون منه قوتهم. لذلك وافقوا على التخلي عن عدد معين من الديون - أقل ما يمكن - إذا كان ذلك يسمح باستمرار هيمنتهم، بل وحتى تشديدها.

هكذا حاول كبار المُمولين، منذ عام 1988، ضرب عصفورين بحجر واحد: التحكم الأكثر صرامة بسلوك البلدان مفرطة الاستدانة والسماح لتلك التي تقبل الخضوع للإجراءات النيوليبرالية بالحصول على إعادة هيكلة منهجية لديونها. ومع ذلك، فإن الشروط المفروضة للحصول على إعادة الهيكلة هذه كانت متأخرة للغاية ومقيدة لدرجة أن الضرر استمر في التفاقم. والمفارقة أنه في حين أن موضوع إلغاء الديون يعود غالبا إلى العناوين الرئيسية، فإن مشكلة الديون لا تزال دون حل أكثر من أي وقت مضى.

"هل يتعين علينا حقًا ترك أطفالنا يتضورون جوعاً حتى نتمكن من سداد ديوننا؟"

يوليوس نيريري، رئيس تنزانيا من عام 1964 إلى عام 1985

حتى عام 1996، استخدم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، باعتبارهما من الدائنين ذوي الأولوية، قوانينهما الأساسية كذريعة لرفض أي تخفيف للديون: وفقا لهاتين المؤسستين، لا تنص أنظمتهما الأساسية بمثل هذا الاحتمال...

ومن جانبه، تم تكليف نادي باريس بتنسيق الحصص المختلفة المقررة من قبل قمم مجموعة السبعة الكبار بعد عام 1988. تقرر، في قمة تورونتو، أنه سيجري إلغاء 33٪ من ديون الأبلدان الأشد فقرا، غير المساعدة الإنمائية العمومية، المتعاقد عليها قبل موعد استحقاقها النهائي[1]. وشهدت، على مر السنين، النسبة المفترض إلغاؤها من هذه الحصة مراجعة نحو الارتفاع، لأنها لم تسمح للبلدان المعنية بترك دوامة المديونية المفرطة: ارتفعت إلى 50٪ في لندن عام 1991 وإلى 67٪ في نابولي عام 1994. دعونا نكون حذرين من هذه النسب المذهلة: ليست كل الديون معنية، ولكن فقط الديون غير المساعدة الإنمائية العمومية المتعاقد عليها قبل الموعد النهائي لسدادها. نتيجة لذلك، يختلف الواقع تماما عن المظهر: لقد رأينا أن الديون تصل حاليا إلى مبالغ طائلة...

إبان قمة السبعة الكبار في ليون عام 1996، وفي مواجهة حجم أزمة الديون وتحت ضغط عدة منظمات المجتمعة في إطار حركة اليوبيل [أنظر السؤال 62]، اضطر كبار الممولين في العالم إلى ابتكار مبادرة إغاثة جديدة، حظيت بتغطية إعلامية كبيرة ولا تخلو من دوافع خفية: إنها مبادرة «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون». ونظرا لأن عددا قليلا جدا من البلدان نجح في تلبية الشروط المفروضة، فقد جرى تعزيز المبادرة الأولية في عام 1999، خلال قمة مجموعة السبع في كولونيا.

رسميا، كان ذلك بمثابة ثورة... كان من المفترض أن تتيح للبلدان المعنية مواجهة: " جميع التزاماتها الحالية والمستقبلية من حيث خدمة الديون

---

1 التاريخ المحدد خلال مروره الأول بنادي باريس. من الناحية النظرية، من غير المحتمل إلغاء القروض الممنوحة بعد هذا التاريخ [أنظر السؤال 20].

الخارجية، دون إعادة جدولة الديون أو تراكم المتأخرات ودون إضعاف النمو». كانت الجدّة الكبيرة هي مشاركة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لأول مرة: "شَكلت هذه المبادرة قطيعة كبيرة مع الممارسات المتبعة، حيث جري رفض أي تخفيض سابق للديون المستحقة لمؤسسات مالية متعددة الأطراف بحجة أنه سيضعف « مكانتها كدائن مميز»[2].

بعيدًا عن توفير حلٍ لمشكلة ديون جميع البلدان النامية، اتخذت المبادرة أيضا منذ البداية نهجا تقييديا: فهي تنطبق فقط على البلدان الأكثر فقراً (دخل سنوي أقل من 865 دولاًرا)، الحاصلة على تمويل بشروط ميسرة لدى مؤسسة التمويل الدولية (شعبة للبنك العالمي) وعلى تيسير صندوق النقد الدولي من أجل النمو والحد من الفقر. 81 بلدا ناميا فقط هي المستوفية لهذا المعيار.

لكن كان الأمر لا يزال أقل مما ينبغي! فجري إضافة شرطين: يجب أن تبقى مديونية البلاد غير مطاقة بعد تطبيق آليات الإغاثة التقليدية، وينبغي للبلدان أن تنفذ، وفقا للبنك العالمي، "استراتيجيات ناجحة تركز على الحد من الفقر وارساء أسس النمو الاقتصادي المستدام». معيار مشكوك فيه لأن السياسات التي تفرضها المؤسسات الدولية لتعزيز النمو تتعارض بشكل أساسي مع هدف الحد من الفقر. هكذا جرى اختيار 42 دولة فقط للمشاركة في المبادرة: أنغولا، بنين، بورما، بوليفيا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، ساحل العاج، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، كينيا، قيرغيزستان، لاوس، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، أوغندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، تنزانيا، تشاد، توجو، فيتنام، اليمن، زامبيا[3].

---

2 Cnuced, Le développement économique en Afrique. Endettement viable: Oasis ou mirage? 2004. في بقية هذا الفصل ، اقتباسات من الأونكتاد مأخوذة من هذا المنشور.

3 كانت أصلا تتألف من 41 دولة فقط، ولكن منذ ذلك الحين حلت ملاوي محل نيجيريا. وتمت إضافة جزر القمر بعد ذلك بقليل.

الواقع أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تخفف عبء الديون بالفعل لأن ذلك لم يكن هدفها الحقيقي. نخلف الهدف المعلن يكمن هدف غير معلن: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مقصورة على جعل الديون الخارجية للبلدان النامية المعنية مستدامة. باختصار، وافق الدائنون الرسميون على تخفيض الديون بشكل طفيف من أجل وضع حد للسداد المتأخر وطلبات إعادة الهيكلة. ولكن قبل كل شيء، استفادوا من هذه المبادرة لفرض عودة قوية لمنطق التقويم الهيكلي الذي تعرض لانتقادات شديدة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وبالموازاة مع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سعت مؤسسات بريتون وودز ومجموعة السبعة الكبار لاستعادة المصداقية لكل من المنطق النيوليبرالي وموقعها المهيمن عبر تشحيم دواليب العولمة.

س 32: ما هي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؟

إن خطوات الاستفادة من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عديدة ومتطلبة وتستدعي وقتا طويلا للغاية. إنه مسار عقبة حقيقي تحت رحمة المثقاب النيوليبرالي.

أولاً، يجب على البلدان المؤهلة هذه المبادرة، وفقًا لصندوق النقد الدولي أن: «تبلغ مستوى استدانة غير مستدام» وأن «تتوفر على سجل إنجازات إيجابي في ما يتعلق بتنفيذ إصلاحات وسياسات اقتصادية سليمة بواسطة برامج دعمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي». يجب على الدولة المعنية بهذه المبادرة التوقيع أولاً على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ سياسة اقتصادية تقرها واشنطن لمدة ثلاث سنوات. وتستند هذه السياسة إلى صياغة وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر [انظر المسرد]. إنها وثيقة طويلة بما يكفي، ومؤقتة في البداية. تستعرض الوضع الاقتصادي للبلد ويجب أن تحدد بالتفصيل قائمة عمليات الخوصصة، وإجراءات تحرير القيود الاقتصادية التي تتيح توليد موارد لسداد الديون من جهة، وكيف ستستخدم الأموال الناتجة عن تخفيف الديون، من جهة أخرى، ولاسيما أن تستخدم لمكافحة الفقر. نجد هنا التناقض الذي تلقيه وثيقة استراتيجية الحد من الفقر على كاهل البلد المعني، إذ، في الواقع، تسبب الإجراءات المفروضة فقراً متسارعا لمعظم السكان.

رسمياً، ينبغي صياغة ورقة استراتيجية الحد من الفقر «وفقاً لعملية تشاركية واسعة»، بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي. ومع ذلك، هناك أمثلة عديدة تبين أن مشاورات المجتمع المدني كانت شديدة التجزيء والانتقائية، وأن منظمات بلا وسائل تقنية أو مالية للتأثير على المحادثات، وخاصة تلك الموجودة خارج العاصمة. أما بعضها الآخر، في المقابل، فجرى إنشاؤه من قبل أشخاص مقربين من السلطة لنقل الخطاب الرسمي والاستفادة من بعض القروض المغرية. كانت الضغوط مكثفة غالبا للحصول سريعا على

توقيع اتفاق دون التسبب في قلاقل، وبصفة عامة، فإن التشاور أجري كي يتيح للمؤسسات الدولية والقادة الأفارقة تحقيق غاياتهما، وهو ما أكده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "لنأخذ مثال بوركينا فاسو، حيث اتخذت المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستراتيجية الحد من الفقر شكل اجتماع دام لمدة ساعة ونصف بين الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني[4]».

وهكذا، حرص التقويم الهيكلي على استمالة المجتمع المدني واضعاف انتقاده للإجراءات الاقتصادية التي جرى تنفيذها. كشفت هذه المشاورة الوهمية، في المقام الأول، أن الحركات الاجتماعية دعيت للاستماع لها بشأن تخصيص بعض الأموال المتواضعة للغاية، بينما أولى داعمو مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عناية فائقة لتفادي إمكانية تشكيكها بالتنظيم العام للاقتصاد. وظلت روافع صنع القرار في أيدي المؤسسات العالمية دون أن تتنازل يذكر.

" يكشف الفحص التفصيلي للتدابير الماكرو اقتصادية والتقويم الهيكلي المدرجة في مبادرات وثيقة استراتيجية الحد من الفقر أنه لا يوجد أي تساؤل جوهري بشأن المشورة المصاغة في إطار ما يسمى إجماع واشنطن».
الأونكتاد، من التقويم إلى الحد من الفقر: ما الجديد ؟ *26* سبتمبر *2002*

بنهاية هذه السنوات الثلاث لإصلاحات مستوحاة من القويم الهيكلي، تأتي «نقطة القرار» لتحديد ما إذا كانت ديون البلاد مستدامة أم لا. بأي وسيلة يجري قياس ذلك؟ حددت المؤسسات العالمية إذن - بشكل تعسفي - معيار عدم الاستدامة. صفة «التعسفي» تفرض نفسها في الواقع: المعيار الرئيسي للانتقال إلى المرحلة التالية لا معنى له رياضيا! هكذا، يجب

4 انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002.

أن يكون حاصل صافي قيمة الديون الحالية[5] على المبلغ السنوي للصادرات أكبر من 150٪، وهو أمر سخيف لأننا نقارن، بهذا النحو، مخزون ديون (متراكم لسنوات) مع تدفق سنوي لرساميل يتعلق، علاوة على ذلك، بالصادرات التي لا تدخل كلها، بل هي أبعد ما يكون عن ذلك، إلى خزينة الدولة المعنية.[6]

بمجرد الوصول إلى نقطة القرار، يستخدم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هذا المعيار لتحديد ما إذا كانت ديون البلد مستدامة أم لا. علمت أربع دول (أنغولا وكينيا وفيتنام واليمن) لاحقا أنها لم تعد معنية بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: أعتبرت ديونها مستدامة، وبالتالي لن تستفيد من التخفيف الخاص بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إذا قمنا أيضا بإزالة لاوس وبيرمانيا، اللتين رفضتا الانضمام إلى المبادرة، فإن المبادرة همت 36 دولة فقط عند انطلاقتها.

يجب، إذن، على هذه البلدان المستثناة أن تستمر في إجراء إصلاحاتٍ اقتصادية يمليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لفترة تتراوح رسمياً بين سنة وثلاث سنوات. يجب أن تصبح وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر نهائية وتتوافق مع رغبات المؤسسات العالمية. لأنها بالطبع هي التي تعلن وصول «نقطة الإنجاز»، حيث يتم تخفيف عبء الديونٍ. يتم حساب هذه التخفيضات بحيث تصبح الديون مستدامة مجددا. نظريا، يجب أن تعود الحصة المعتبرة إلى ما دون عتبة 150٪.

5 صافي القيمة الحالية للديون هو إجمالي مخزون الديون المعاد حسابه مع الأخذ في الاعتبار أن بعض القروض جرى الحصول عليها بمعدلات مخفضة. أقل من القيمة الاسمية، فإن صافي القيمة الحالية هو حساب القيمة التي كانت ستعقد عليها الديون إذا تم التعاقد عليها بالكامل بسعر السوق وفي هذه الحالة سيثقل كاهل الموارد المالية للبلد.

6 لكي تكتمل الصورة، يجب ملاحظة أن بعض البلدان شديدة الفقر منفتحة جدا على الخارج بصورة خاصة ولديها كمية سنوية عالية من الصادرات. رغم المديونية المفرطة الكبيرة، يمكن اعتبار ديونها قابلة للتحمل حسب المعيار المختار. لتوسيع نطاق المبادرة لتشمل هذه البلدان، تمت إضافة معيار آخر: بالنسبة للبلدان التي يزيد معدل التصدير على إجمالي ناتجها الداخلي عن 30٪ ونسبة إيرادات الميزانية على إجمالي الناتج الداخلي أكبر من 15٪ (لضمان أن مستوى الإيرادات المعبأة مرضية)، المعيار الذي تم اختياره لعدم استدامة الديون هو نسبة القيمة الحالية للديون إلى إيرادات الميزانية التي تزيد عن 250٪. وهذا هو المعيار الذي جعل من الممكن على وجه الخصوص إعلان موريتانيا والسنغال وغانا مؤهلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

"الديون اخترعها الشيطان. قم بجولة في إفريقيا واسأل أين هي الديون! لا أحد منا يعلم أين ذهبت الديون التي تجري مطالبتنا بها. الديون أسوأ من الإيدز. بالنسبة لهذا الأخير، على الأقل، هناك احتمالات، في حين أن الديون... الأجيال القادمة محكوم عليها بالدفع، ليس فقط أصل الديون بل حتى فوائدها. لا أتحدث عن الديون لأنني أعلم أنه لن يجري محوها. نرمم، نعيد الجدولة، نلتقط فتاتا: يشبه الأمر إعطاء الأسبرين لمريض بالسرطان».
عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، في Libération، 24 يونيو 2002

بعد كل هذا، يجري تخفيض حصة الديون المستحقة لبلدان نادي باريس على النحو التالي[7]: تتم إعادة جدولة قروض المساعدة الإنمائية الرسمية (المتعاقد عليها بسعر أقل من سعر السوق) على مدى 40 عاما، 16 منها فترة سماح[8]، وتلغى 90٪ من القروض المسماة "التجارية" أو "غير الداخلة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية"، وتعاد جدولة الحصة المتبقية بسعر السوق على مدار 23 عاما، منها 6 سنوات سماح. ويجب على الدائنين الثنائيين الآخرين (البلدان خارج نادي باريس مثل دول الخليج أو الدول الناشئة) والدائنين متعددي الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية، إلخ) إكمال هذه الآلية لإتاحة استدامة الديون. منحت بعض الدول الغنية، منها فرنسا، إعفاءً إضافيا، يصل إلى إلغاء 100٪ في حالة القروض التجارية. وبحسب الخطاب الرسمي، لحظتها، جرت تسوية مشكلة الديون بصورة نهائية.

في الواقع، لا شي من ذلك حصل. تبين أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت بمثابة إخفاق تام. يفرض تقييم كامل نفسه، لأن مواطنين كثر، وخاصة في الجنوب، يعتقدون أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي مشكلة أكثر من كونها حلا للبلدان المثقلة بالديون...

7 انظر www.clubdeparis.fr
8 هذا يعني أن الأداءات ستكون مطلوبة على مدار 24 عامًا، بين السنة 17 والسنة 40. يناسب هذا العديد من الحكومات التي تعرف أنه في غضون 16 عاما، من المحتمل ألا تبقى عند نفس مستواها الحالي...

س 33: هل حققت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هدفها؟

إذا كان الهدف هو توفير حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الديون، فإن المبادرة لم تحل أي شيء. بل أحدثت العكس تماما.

فشل من حيث الآجال

إذا سلمنا بمبدئها نفسه، يجب أن تنتهي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد 6 سنوات: 3 سنوات للوصول إلى نقطة القرار، ثم 3 سنواتٍ على الأكثر لبلوغ نقطة الإنجاز. وبالتالي، في يوليوز 2008، بعد 12 عاما من إطلاقها، كان يجب أن يكون كل شيء قد انتهى منذ فترة طويلة. والحال أن الواقع غير ذلك لأن ثمة تأخر معتبر سجلته المبادرة. لم تصل بعض الدول بعد إلى نقطة القرار، والبعض الآخر وصل إليها منذ زهاء 7 سنوات دون الوصول إلى نقطة الإنجاز! كان تأخر المبادرة مهما إلى حد التأجيل المتكرر لتاريخ إنهائها المتوقع.

في المقابل، يحدث، رغم كل شيء، أن يجري تخطي مراحل معينة بسرعة كبيرة. على سبيل المثال، في أبريل 2006، اقترح صندوق النقد الدولي، إدراكا منهما أن بلدان أخرى «تستحق» أن تشمل بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إضافة 7 بلدان إلى القائمة: أفغانستان، بوتان، إريتريا وهايتي وجمهورية قيرغيزستان ونيبال وسريلانكا. وبحلول نهاية عام 2006، وصلت هايتي إلى نقطة القرار، وتبعتها أفغانستان في يوليوز 2007. إنهما دولتان حيث مصالح الولايات المتحدة قوية جدا: كان الجنود الأمريكيون موجودين بهايتي في فبراير 2004 من أجل فرض رحيل الرئيس جان برتران أريستيد، وأمريكا حاضرة عسكريا في أفغانستان التي غزتها بدريعة هجمات 11 سبتمبر 2001، وقامت بتنصيب حكومة دمية في كابول. مثلما، عندما تريد حقًا...

أعربت بوتان ونيبال وسريلانكا بسرعة كبيرة عن رفضها الانضمام إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بالتالي نصل، بعد دولتي لاوسٍ وبورما، خمس دول رافضة من أصل 49 دولة، وهي نسبة ملحوظة جدا لمبادرة جرى تقديمها على أنها سخية... إذا أضفنا البلدان الأربعة المستبعدة، تبقى 40 دولة فقط يحتمل أن تكون معنية، من إجمالي 145 بلدا ناميا ما يعني المماطلة.

بحلول نهاية عام 2010، وصلت 36 دولة إلى نقطة اتخاذ القرار، منها 30 دولة فقط وصلت إلى نقطة الإنجاز:

تقدم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نهاية عام 2010

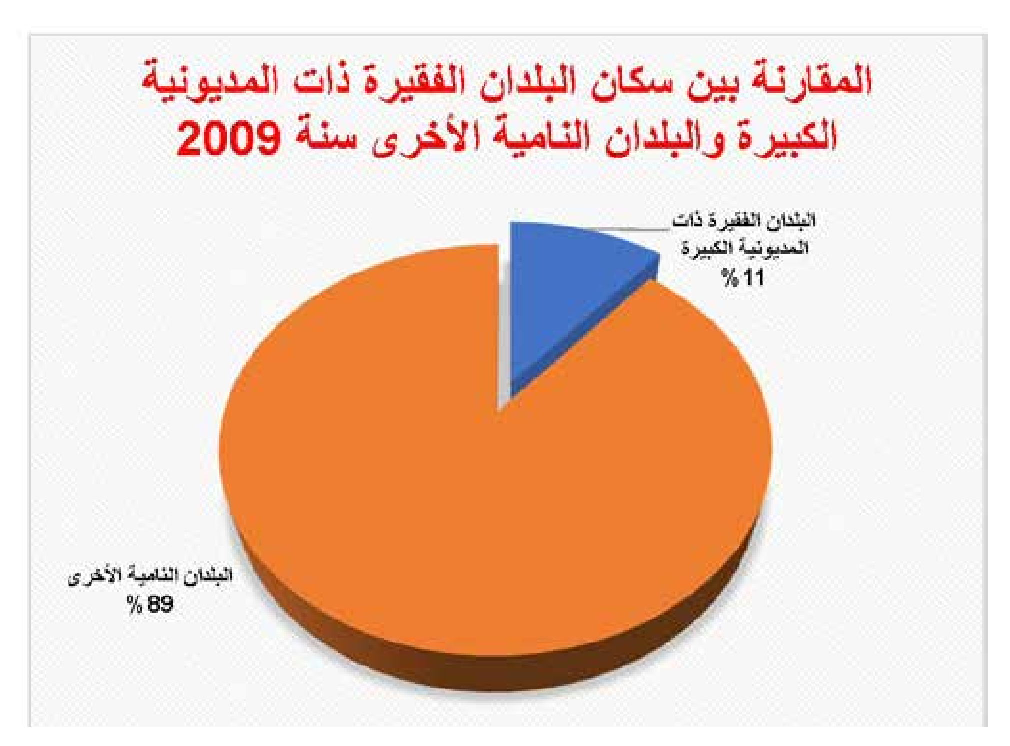
وصلت نقطة الإنجاز		وصلت نقطة القرار		في الانتظار
أوغندا	مايو 2000	**غينيا بيساو**	ديسمبر 2000	إريتريا
بوليفيا	يونيو 2001	**غينيا**	ديسمبر 2000	جمهورية قيرغيزستان
موزمبيق	سبتمبر 2001	**تشاد**	مايو 2001	الصومال
تنزانيا	نوفمبر 2001	**الكونغو**	مارس 2006	السودان
بوركينا فاسو	أبريل 2002	**أفغ أنستان**	يوليو 2007	
موريتانيا	يونيو 2002	**ليبيريا**	مارس 2008	
مالي	مارس 2003	**توجو**	نوفمبر 2008	
بنين	مارس 2003	**ساحل العاج**	أبريل 2009	**الدول الرافضة**

غيانا	ديسمبر 2003	**جزر القمر**	يونيو 2010	لاوس
نيكاراغوا	يناير 2004			ميانمار
النيجر	أبريل 2004			سيريلانكا
السينغال	أبريل 2004			بوتان
أثيوبيا	أبريل 2004			نيبال
غانا	يوليو 2004			
مدغشقر	أكتوبر 2004			
هندوراس	أبريل 2005			**الدول المستبعدة**
زامبيا	أبريل 2005			أنغولا
رواندا	أبريل 2005			كينيا
الكاميرون	أبريل 2006			فيتنام
ملاوي	سبتمبر 2006			اليمن
سييرا ليون	ديسمبر 2006			
ساو تومي وبرينسيبي	مارس 2007			
غامبيا	ديسمبر 2007			
بوروندي	يناير 2009			
هايتي	يونيو 2009			
جمهورية افريقيا الوسطى	يونيو 2009			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	يوليوز 2010			

بخط مائل ، البلدان المدرجة في القائمة في عام 2006.

فشل من حيث الحجم

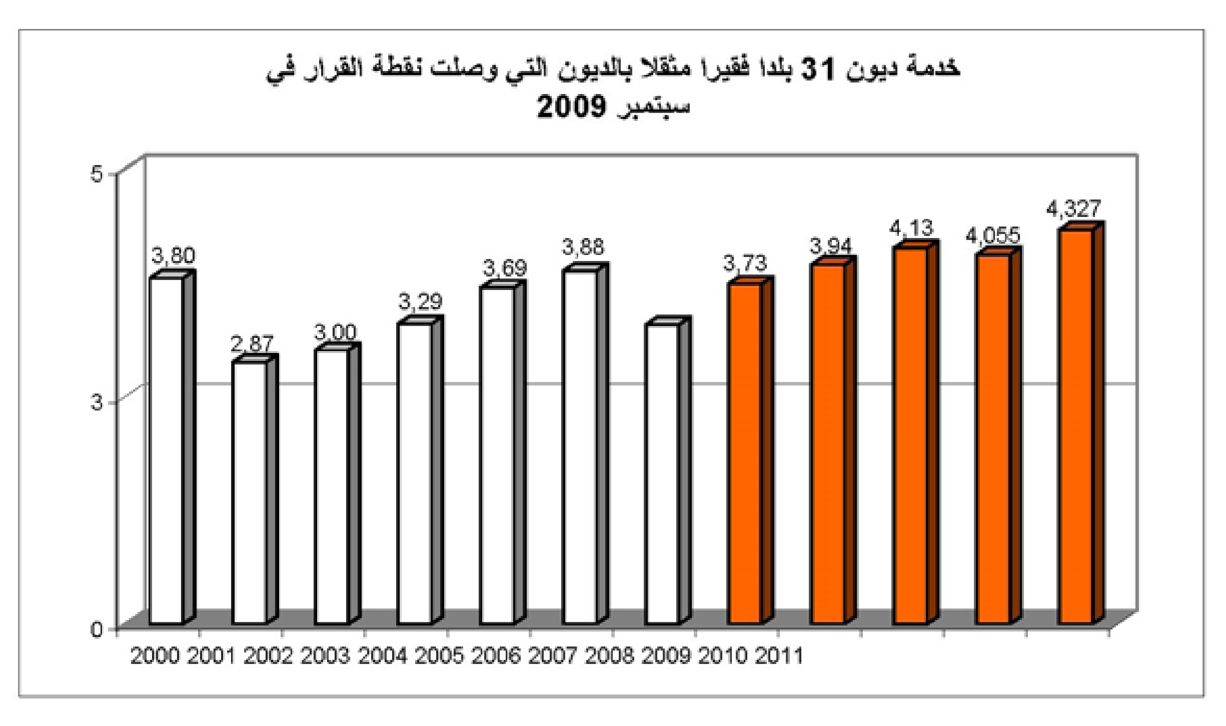
استبعدت معايير اختيار البلدان المستخدمة البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية (حالة نيجيريا - 120 مليون نسمة - التي ظهرت على القائمة الأولى عام 1996) ولم تبق سوى بلدانا صغيرة فقيرة للغاية ومثقلة بالديون في الآن ذاته. وحتى بعد إضافة بعض الدول إلى القائمة في أبريل 2006، فإن البلدان حيث يعيش معظم فقراء العالم لم تكن معنية: الصين والهند واندونيسيا والبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، والفلبين، وباكستان، ونيجيريا، إلخ. في الواقع، لا تهم المبادرة سوى عدد قليل من الفقراء: حوالي 11٪ من مجموع سكان البلدان النامية. كيف يمكن أن نأمل الخروج، بمثل هذه المبادرة، من المأزق المالي الحالي الذي تغرق فيه جميع البلدان النامية؟



المصدر: البنك العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية

الفشل من حيث التخفيف

نشر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حصيلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في سبتمبر 2007، حين وصلت 31 دولة فقط إلى نقطة القرار. تظهر الإحصائيات بشأن خدمة ديون هذه الدول 31 أن خدمة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون شهدت انخفاضا معتدلا خلال السنوات الأولى (سنشرح لاحقا تلك المتعلقة بسنة 2006)، ولكنها عادت للارتفاع منذ عام 2002.



بمليارات الدولارات. المصدر: صندوق النقد الدولي والمساعدة الإنمائية الدولية، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين - نقطة الإنجاز، 27 سبتمبر 2007. باللون البرتقالي، تأخذ التقديرات بعين الاعتبار فقط مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

تجدر الإشارة، كي يكتمل التحليل، إلى أن الاستفادة من المبادرة مشروطة بغياب متأخرات لدى البلدان المعنية لصالح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وفجأة، كان عليها سداد هذه المتأخرات المحتملة في بداية المبادرة كي تتأهل للاستفادة، ما أدى إلى زيادة مقدار خدمة الديون. كان هذا حال جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، بعد انتخاب جوزيف كابيلا للرئاسة عام 2001، والتي اضطرت إلى

الاقتراض لتسديد متأخراتها كاملة لصالح مؤسستي بريتون وودز قبل أن تصل إلى نقطة القرار. بالتالي، نجم عن ذلك انخفاض متضخم جرى ربطه بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في حين أنه منفصل تماما عن النسب المئوية الهائلة المعلنة بوسائل الإعلام.

هل يكفي هذا لجعل ديون الدول المعنية مستدامة؟ نفى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذلك منذ عام 2004:

> «يبدو الآن أن هناك بوادر إجماع حول حقيقة أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتدابير المختلفة التي اعتمدها نادي باريس لم تتح إمكانية وضع حد للمديونية المفرطة للعديد من البلدان الأفريقية. إن حقيقة أنه حتى البلدان التي وصلت (أو في طريقها للوصول) إلى «نقطة الإنجاز» ستشهد قريبا ديونا لا يمكن تحملها تعزز حجج انتقادات مبلورة بشأن عدم تلاؤم المعايير المطبقة في تحليل القدرة على تحمل الديون. بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن العديد من البلدان الأفريقية المثقلة بالديون لا يمكنها الاستفادة من تخفيف عبء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعكس افتقار معايير الأهلية للموضوعية. [...] وفقا لتحليل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإن بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز (لا سيما أوغندا) تظهر حاليا نسب ديون لا يمكن تحملها على النحو المحدد في المبادرة. يمكن تفسير ذلك بأسباب مختلفة، بما في ذلك الانهيار الحاد لأسعار المواد الأساسية منذ أواخر سنوات 1990 حتى أوائل عام 2002، وافتراضات مفرطة التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي والصادرات، و في بعض الحالات عن طريق قروض جديدة «.
>
> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ديون قابلة للحياة: واحة أم سراب؟ سبتمبر 2004

على سبيل المثال، وفقًا للأرقام الصادرة عام 2007، كانت هناك ستة بلدان وصلت إلى نقطة الإنجاز لديها ديون ظلت لا تطاق للغاية، لدرجة الحاجة للجوء إلى تخفيف إضافي. دعونا نقارن حصة صافي القيمة الحالية للديون على صادرات هذه البلدان، مع تذكر أن هدف المبادرة كان جعلها أقل من عتبة 150٪.

بلد	سنة نقطة الإنجاز	النسبة المتوقعة في نقطة اتخاذ القرار	النسبة عند نقطة الإنجاز
بوركينافاسو	2002	185.5٪	207.5٪
أثيوبيا	2004	173.5٪	218.4٪
النيجر	2004	184.8٪	208.7٪
رواندا	2005	193.2٪	326.5٪
ملاوي	2006	169.0٪	229.1٪
ساوتومي وبرينسيبي	2007	139.7٪	298.7٪

المصدر: صندوق النقد الدولي، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة التخفيف من عبء الديون- حالة التنفيذ، 27 سبتمبر 2007.

لماذا هذا الخطأ؟ كما يقول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أعلاه، استخدم صندوق النقد الدولي إحصاءات متفائلة للغاية بشأن النمو والصادرات. تحاشى صندوق النقد الدولي عمدا العواقب الكارثية لبرامج التقويم الهيكلي منذ عام 1980، ولا يزال يعتقد أن تطبيق التدابير التي يفرضها يتيح تحقيق النمو مثل عصا سحرية. أثبت الواقع مرة أخرى خطأه.

"صار مقبولا الآن على نطاق واسع، في حالات عدة، أن التحليلات الأولية للديون غير القابلة للتحمل، بالغت إلى حد كبير في تقدير إمكانات كل من عائدات الصادرات ونمو البلدان الفقيرة المثقلة بالديون".

كوفي عنان، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أزمة الديون الخارجية (2 غشت 2001)

وهذا يعني أنه حتى البلدان التي أوفت على النحو الواجب بمتطلبات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ما زالت تجد نفسها بنهاية المطاف متكبدة ديونا لا يمكن تحملها. لم تفض مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى إتاحة تحمل الديون. والحال أن هذا كان هدفه المعلن.

الفشل من حيث الهدف

ومع ذلك، فإن هدف الاستدامة هذا في حد ذاته مشكوك فيه بشدة. لا تهدف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى ضمان الحقوق الإنسانية الأساسية أو القضاء على الفقر أو السماح لشعوب الجنوب بتأكيد سيادتها الكاملة. الفارق كبير: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تهدف فقط إلى تمكين البلدان النامية من سداد ديونها بسلاسة، دون تقصير، وفعل ذلك بأقصى حدود قدرتها المالية. في الواقع، أراد الدائنون تحصيل المدفوعات دون خوف من حدوث اضطراب مفاجئ من أي دولة ما.

«بالنسبة إلى ناد للدائنين، تعد القدرة على تحمل الديون الهدف الأساسي لأنها تزيد فصاعدا احتمال سداد الديون بالكامل إلى أقصاه، وأن علاقات عادية ومثمرة للجميع يمكن أن تنشأ وتتطور بمرور الوقت. وبالتالي فلا شأن لها أساسا بالسخاء، بل هي متعلقة بمصالح مشتركة بالتضامن».

ميشيل كامديسوس، تصريح بمناسبة الذكرى 50 لنادي باريس، 14 يونيو 2006

وبهذا المعنى، فإن العتبة التي حددتها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتوافق مع العتبة المقدرة التي لن تتمكن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعدها من السداد بانتظام. لذلك فهي تتوافق مع الحد الأقصى

للديون التي يمكن أن يتحملها بلد ما دون الحاجة إلى إعادة الهيكلة. لذلك فإن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تكتفي بتخفيض الديون إلى ما دون هذا المبلغ الأقصى - وقد رأينا أنها تفشل عموما! وبالتالي، فإن هذه المبادرة ترقى إلى مستوى إلغاء ديون لا يمكن سدادها، ديون ربما تدفع البلدان المعنية إلى تعليق سدادها.

"لم تكن معظم البلدان المعنية تسدد، قبل الشروع في المبادرة، أكثر من 50٪ من خدمة الديون المستحقة. وفي الواقع، لم يجر سداد جزء من الديون التي تعاقدت عليها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالتالي، فإن التخفيف لم يقم - في المتوسط – سوى بتثبت وضع قائم. وفي هذا السياق، يبدو أن التخفيضات المقدمة بشأن خدمة الديون [...] تبالغ في تقدير تأثير المبادرة. في الواقع، يتعلق جزء من الإعفاء الممنوح بهذه الديون غير القابلة للتحصيل. لذلك، فإن التخفيض في مستويات السداد الفعلية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هزيل مقارنة بالتخفيضات المعلنة لمخزون الديون. [...] علاوة على ذلك، يظل الانخفاض في خدمة الديون قياسا على الصادرات مرتبطا ارتباطا وثيقا بالافتراضات التي وضعها صندوق النقد الدولي بشأن تطور هذه الأخيرة، أي متوسط نمو سنوي للصادرات قدره 10٪ بين عامي 2005 و2007".

Stéphane Alby et Gaëlle Letilly, BNP Paribas, revue Conjoncture, mars 2006

الفشل من حيث الشفافية والنزاهة

في هذا السياق، يمكن للمرء أن يتساءل كيف تطورت ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. رأينا للتو عدة نقاط مثيرة للقلق: بالنسبة لبلدان عديدة، لا تزال الديون غير قابلة للتحمل؛ وهذه المبادرة تؤكد فقط حقيقة أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تسدد كل ما عليها من ديون، ما أجبرها بلا شك على الاقتراض مجددا من أجل السداد. الغريب بالأمر

أن وثيقة الحصيلة التي نشرها صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية، أظهرت تطور خدمة الديون، لكنها لا تتحدث كثيرا عن مخزون الديون: إنها تحدد فقط أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجب أن تؤدي إلى تخفيض الديون بمقدار 63 مليار دولار لصالح 31 دولة وصلت إلى نقطة القرار في سبتمبر 2007. ولأننا فضوليان بطبيعتنا، أردنا معرفة المزيد... بفضل الأرقام التي نشرها البنك بلد ببلد، تمكنا من إعادة تكوين مخزون الديون الخارجية العمومية طويلة الأجل للمجموعة المشكلة من هذه البلدان البالغ عددها 31 دولة.



حساب المؤلفين على أساس بيانات البنك العالمي، التنمية المالية العالمية

لا يمكننا حقًا أن نقول إن الانخفاض مهم ودائم...

نجاح نيوليبرالي

بالنسبة للخبراء الذين صمموا مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن تخفيف العبء عن بلد مثقل بالديون ليس غاية، إنه مجرد وسيلة. والهدف من ذلك ضمان استدامة السداد وإخفاء تشديد التقويم الهيكلي تحت ستار كرم.

"يجب على الدولة المرشحة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تتبنى وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر، بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. يجب أن تشير هذه الوثيقة إلى كيفية استخدام الموارد الموفرة بفضل هذه المبادرة، وأن تشمل عددا معينا من الالتزامات المتعلقة بتنفيذ تدابير التقويم الهيكلي الكلاسيكية: خوصصة المؤسسات العمومية، وتقليص كتلة الأجور ومبالغ المنح، والغاء كل أشكال الدعم العمومي، وتحرير سوق العمل. باختصار، إنها ترسانة كاملة من التدابير فائقة الليبرالية، ساهمت في إفقار السكان الأفارقة، وأدت إلى تدهور جودة الخدمات الاجتماعية، وخفضت متوسط العمر المتوقع بأكثر من 7 سنوات، وأعادت للظهور أمراضا يعتقد أنه أمكن احتواؤها، وزادت البطالة بين الخريجين الشباب، وقوضت أسس التصنيع، وخلقت أزمات غذائية مزمنة».

موسى تشانكاري، «مشروع نيوليبرالي لأفريقيا»، في Alternative (النيجر)، 24 يوليوز 2002

الرسالة كالتالي: «إذا اتبعت السياسة التي ندافع عنها، فلن يكون لديك ديون لا يمكن تحملها. وأفضل من ذلك، سوف نقرضك المال لتتمكن من اتباع السياسات التي نوصي بها. وبهذا سيتاح لك أيضا شراء حاجتك من المواد الاستهلاكية ومواد التجهيز والخدمات من الدول الدائنة». لذلك فإن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي جزء من ترسانة ديون أعظم يستخدمها الدائنون بالتواطؤ مع قادة الدول المعنية، من أجل مواصلة هيمنتهم وتوسيع نطاقها. أضف لذلك، أن المبادرة تلقي على دول الجنوب كامل المسؤولية عن المديونية المفرطة: لا يتحمل الدائنون أي جزء من المسؤولية، لأن البلد الذي جرى بالفعل نصحه، في سياق هذه المبادرة، بمشاركة اثنان من الدائنين الرئيسيين (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، هو من عليه إصلاح اقتصاده كي يتأهل لبلوغ نقطة الإنجاز. أي بعبارة أخرى أن الحلول الوحيدة الممكن اتباعها هي إذن داخلية لهذه الدول، وبالتالي من المسؤولية أيضا. والواقع أن ما أبقى هذه البلدان تحت السيطرة الكاملة

هو بالطبع منطق التقويم الهيكلي وريث منطق النهب والعبودية والاستعمار.

"إزداد الفقر بعد زهاء عقدين من برامج التقويم الهيكلي، وكان النمو بطيئا ومتقلبا في الغالب، وتفاقمت الأزمات القروية وأدى نزع التصنيع إلى الإضرار بآفاق النمو. على مدى العامين الماضيين، أصبح الحد من الفقر الهدف الأساسي لبرامج المؤسسات المالية العالمية وأنشطتها في أفريقيا وغيرها من البلدان منخفضة الدخل. تغيير الموقف هذا يستحق الثناء. لكن هل كان هناك تطور في العقليات؟".
الأونكتاد، بيان صحفي، 26 سبتمبر 2002
"قام صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي بتغيير الكلمات، وتغيير الاختصارات، وتغيير طريقة التشاور، لكنهما لم يغيرا شيئا من عقيدتهما."
Detlef Kotte, Cnuced, cité par Libération, « FMI et Banque mondiale : le fiasco africain », 27 septembre 2002

من أجل الحصول على قبول للعلاجات المغشوشة، تظاهر الطبيب صندوق النقد الدولي والجراح البنك العالمي بوصفهما استراتيجيات للحد من الفقر. لقد بنى هؤلاء المحتالون ذريعة (مبالغ ضئيلة يتم رشها على مشاريع اجتماعية نادرة) بينما يخفون الآثار الجانبية الخطيرة: على سبيل المثال، في البلدان حيت يجري استخدام أكثر من 40 ٪ من الميزانية لسداد الديون، فإنهم يحظرون قيام الحكومات بتوظيف وتكوين عدد كاف من المعلمين والممرضين والأطباء، إلخ، باسم مبادئ مقدسة مثل تقليصً حجم الوظيفة العمومية وتوازن الميزانية. يمكن بعد ذلك استخدام المبالغ الهزيلة المفرج عنها من قبل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كواجهة زينة: تبنى قلة من المدارس أو قليل من المستوصفات، ولكن بما أن الدولة ليس لها الحق في تشغيل الموظفين اللازمين ما لم يتعلق الأمر بتشغيل بأدنى السلم ضعيف التكوين والأجر معا. فإنها مجبرة على تطبيق سياسة استرداد التكاليف: يجب على كل أسرة المساهمة لدفع راتب المعلم كي ترسل طفلا

إلى المدرسة، ودفع ثمن الأدوية، والكمادات، وطعام المرضى بالمستشفى. لا يزال الحق في التعليم والصحة ينتهك بشكل خطير.

حققت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هدفها الخفي: استمرت البلدان في فتح اقتصاداتها، وخوصصة مؤسساتها العمومية، وخفض ميزانياتها الاجتماعية، وسداد ديونها، وإظهار الانقياد... صار ممكنا أن يتباهى قادة البلدان المعنية بهذه المبادرة بدعم المؤسسات المالية العالمية وبأن يصرخوا عبر وسائل إعلامهم بأن إلغاء الديون من شأنه أن يقلل من الفقر. كما كانوا قادرين على الابتهاج لأن بلدانهم فقيرة بما فيه الكفاية ومديونة بما يكفي لتكون مؤهلة لهذه المبادرة. نعم، من هذه الزاوية، أدت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وظيفتها...

س 34: ماذا يعني التخفيض الأخير للديون الذي أعلنته مجموعة الثماني الكبار عام 2005؟

في عام 2005، كان 18 بلداً فقط قد أكمل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (أقل من نصف البلدان المتوقع استفادتها) ولا يزال الكثير منها يعاني من ديون لا يمكن تحملها. أكثر من 20 بلدا آخرين ما زالت متورطة في هذه العملية المعقدة. ومع ذلك، طالما لا يؤدي هذا إلى وضع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون موضع تساؤل عمليات السداد، فلن يمضي الدائنون قدما.

> «يقر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن البرنامج العالمي الرئيس لتخفيف عبء الديون للبلدان الأشد فقراً لا يحرر معظمها لأن توقعاتهما تبين أنها مفرطة في التفاؤل. [...] أعلن مسؤولو البنك إن مجلس الإدارة، المجتمع بداية الأسبوع، لا يبدو مستعدا لإظهار الكرم مع ذلك، رغم ضغوط منظمات غير حكومية».
> Financial Times, « Programme d'allègement de la dette : objectif manqué, selon le FMI », 5 سبتمبر 2002

لكن في 2005، غيرت التحولات في الوضع العالمي اللعبة في هذا المجال: بدأ سعر النفط في الارتفاع بصورة كبيرة، بعد ازدهار الطلب الصيني، والصعوبات التي واجهتها شركة النفط توكوس لمالكها ميخائيل خودوركوفسكي التي أرادت السلطة الروسية لفلاديمير بوتين وضع اليد عليها، وصولا للتوترات القوية في البلدان المنتجة مثل العراق أو نيجيريا... انتقل سعر برميل برنت من متوسط 29.4 دولار في غشت 2003، إلى ما متوسطه 49.8 دولار في أكتوبر 2004، قبل أن يتجاوز 55 دولار في مارس 2005[9].

9 سوف يتجاوز 70 دولارًا في غشت 2005، بعد إعصار كاترينا في الولايات المتحدة، ثم يصل إلى 100 دولار في نهاية فبراير 2008 وحتى 145 دولارًا في يوليوز 2008.

والحال أن معظم البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي بلدان فقيرة غير منتجة للنفط. بالتالي فإنها تأثرت للغاية من هذه الزيادة الكبيرة. وكثيراً ما ثبت أن التخفيف الضئيل الذي تم الحصول عليه من خلال هذه المبادرة أقل من التكلفة الإضافية المرتبطة بزيادة أسعار وارداتها.

هكذا اضطرت القوى العظمى الى اتخاذ خطوة إضافية. ترأست بريطانيا مجموعة الثماني الكبار في 2005 وكان رئيس وزرائها توني بلير يواجه مصاعب داخلية مرتبطة بقضايا محرجة عديدة تتعلق ببعض أقاربه ومسؤولين في حزبه. ستسمح له التطورات الدولية الجارية حينها باستعادة رونقه وسيساعده قربه من الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على ذلك.

أعلن بوش في 7 يونيو 2005، بعد اجتماع مع بلير ما يلي: «يعمل بلدينا على اقتراح يلغي 100٪ من ديون البلدان الأكثر فقراً». إنه إعلان مضلل لأنه جرى لاحقا بأربعة أيام، إعلان وزراء ماليةالثماني الكبار في لندن الشطب «التاريخي» لديون18 بلدا فقيرة المستحقة لدائنين ثلاثة فقط: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وبنك التنمية الأفريقي، بمبلغ قدره نحو 40 مليار دولار. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تستفيد منه 20 دولة أخرى، ليصل المجموع إلى 55 مليار دولار. أيدت قمة مجموعة الثماني الكبار، المنعقدة الشهر التالي في جلين إيجلز (إسكتلندا) هذا القرار الذي أطلق عليه اسم مبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف.

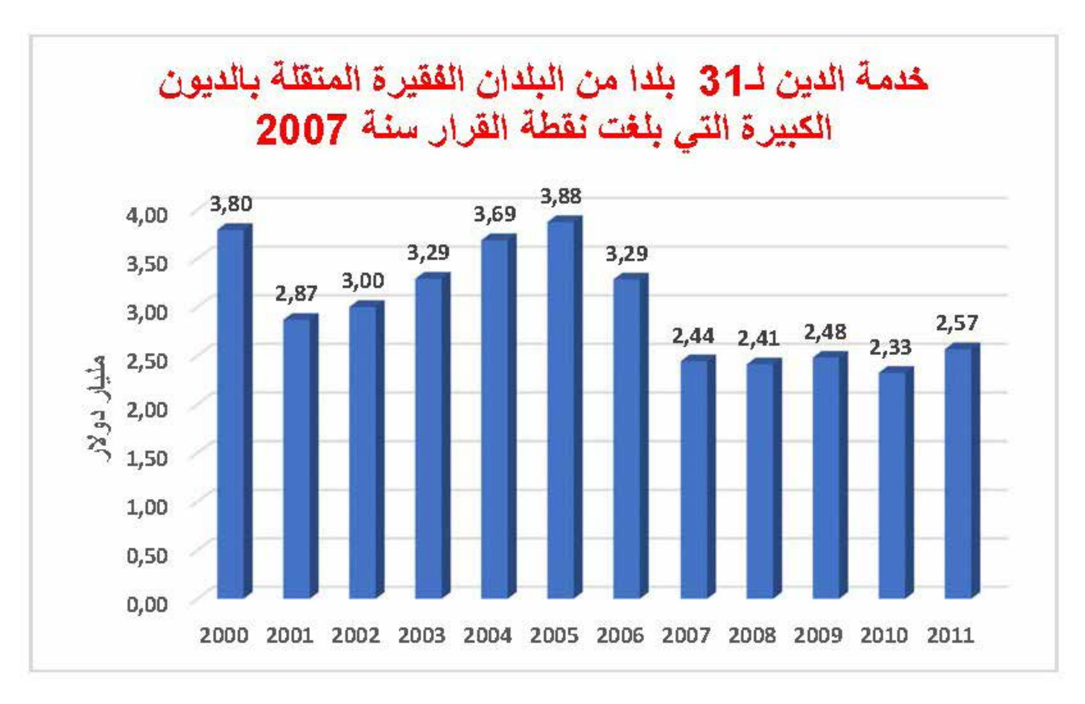
ما هي هذه البلدان الثمانية عشر؟ من السهل التخمين: كانت بالضبط البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ 18 التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في ذلك الوقت. وكانت ال 20 دولة التالية لها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل بعد إلى نقطة الإنجاز. وبالتالي، كانت المبادرة منذ بلورتها موضوعة في سياق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: يجب أن تكون البلدان المعنية قد خضعت لجميع مقتضيات المشروطية- المشؤومة والمثيرة للجدل- المرتبطة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

تجدر الإشارة إلى أن ما جرى تسبب بعض التوتر في جو الاجتماعات الرسمية المريح. لم يستسغ زعماء الدول الغنية «الصغيرة» أن تضعها دول مجموعة الثماني الكبار أمام الأمر الواقع. لأن إعلان 11 يونيو 2005 كان متضخما للغاية: قررت 8 دول شطب ديون مستحقة لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي دون التشاور معها، رغم أن القرارات تتخذها، رسميا على الأقل، جميع الدول الأعضاء.

منذ 22 يونيو 2005، أطلق ممثل بلجيكا لدى صندوق النقد الدولي، ويلي كيكنز، فكرة آلية لا تمحو بشكل نهائي جميع ديون البلدان الثمانية عشر المستحقة لصندوق النقد الدولي عكس القرار الذي أعلنته مجموعة الثماني الكبار. استمر كيكنز في المطالبة بالسداد: لن يقوم صندوق النقد الدولي بإعادة المبالغ المسددة إلى البلد المثقل بالديون إلا إذا طبقت الدولة المعنية سياسات اقتصادية «مناسبة». وبعد أسبوع، قدم ممثلو بلجيكا وسويسرا والنرويج وهولندا مذكرة تطلب الحفاظ على مشروطية قوية مقابل تخفيف عبء الديون لأنهم يعتقدون أن «المشروطية سمة أساسية للاستخدام الفعلي للموارد التي جرى صرفها بواسطة تخفيض الديون». لكن مثل هذا الاقتراح كان يتعارض مع تصريحات مجموعة الثماني الكبار وكان سيفقدها ماء الوجه.

لم تكن القاذفة بقيادة بلجيكا وسويسرا والنرويج وهولندا معركة خاسرة مسبقا لأنه بأربعتها، كل على رأس عشر دول، كان لديها 16.32٪ من حقوق التصويت، وهو ما يكفي لعرقلة صندوق النقد الدولي لأن القرارات المهمة تتطلب 85٪ من حقوق التصويت. عادة، يسمح هذا للولايات المتحدة بمنع أي تطورات لا توافق عليها. في سبتمبر 2005، أثناء انعقاد جمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كان على دول مجموعة الثماني الكبار أن تتعهد بتحمل تكلفة مبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف. لنشر إلى أن صندوق النقد الدولي قد أدرج في القائمة دولتين ليستا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كمبوديا وطاجيكستان اللتان، بالطبع، التزمتا بالفعل بمتطلبات صندوق النقد الدولي.

من الواضح أن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة النتائج الملموسة لمبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف بالنسبة للبلدان المعنية. التوقعات التي نشرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في عام 2007 هي كما يلي:



بمليارات الدولارات. المصدر: صندوق النقد الدولي ومؤسسة للتنمية الدولية، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف- نقطة الإنجاز، 27 سبتمبر 2007. باللون البرتقالي، التقديرات مع مراعاة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف.

يستدعي هذا الرسم البياني تعليقين. أولاً، هناك تغير مماثل لما لوحظ في بداية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: انخفاض عند إطلاق المبادرة، قبل استئناف الحركة الصعودية. لذلك من المغري الاعتقاد بأن «النجاح» سيكون هو نفسه... ثانيا، يبدو أن التخفيف المرتبط بمبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف إزاء البلدان الـ 31 الفقيرة المثقلة بالديون يتراوح بين 1.2 و 1.8 مليار دولار سنويا، أي أقل من 60 مليون دولار لكل بلد. إنها مبالغ سخيفة، خاصة أن هذه المبالغ يمكن اقتطاعها من المساعدات التي كانت ستتلقاها إذا لم تستوف معايير الانقياد التي تفرضها الدول الغنية التي ستدفع مبالغ التخفيف عوضا عنها. وعلى سبيل المقارنة، في

عام 2007، خصصت الدول السبع الكبرى790 مليار دولار للإنفاق العسكري[10] (منها 550 بالنسبة لأمريكا وحدها) و350 مليار دولار لدعم الزراعة التي تلحق ضررا بالغا بصغار منتجي العالم الثالث. وكلفت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في العراق منذ عام 2003 حوالي 20 مليار دولار شهريا عام [11]2008. بالتالي فإن الدول الغنية تنفق سنويا على هذه المبادرة أقل مما تنفقه الولايات المتحدة على عدوانها العسكري في العراق لمدة ثلاثة أيام.

بالنسبة للبلدان المعنية، لم تسقط هذه من السماء، بل أتت بعد سنوات طويلة من الإصلاحات النيوليبرالية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. إنها دفعت إذن ثمنا باهظا مقدما مقابل حق الانتفاع بها! إنه نفس منطق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يستمر عبر مبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف: بسبب الثغرات في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كان على الدائنين ببساطة الانتقال إلى المستوى التالي لملء الفجوات الغائرة منها. ولكن بعيدا عن تقديم منطق آخر، فإنها مجرد امتداد لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولذلك، فإن قيود التقويم الهيكلي لا تزال كاملة الحضور وغير قابلة للتفاوض بالنسبة لأولئك الذين يعانون من الديون. إن فشل هذا التحليل واضح: منذ عام 1988، يستدعي كل تخفيض في ديون البلدان الأكثر فقرا إجراء تخفيض إضافي، يأتي متأخرا دائما وغير مناسب. هذا معناه نسيان سريع أن الديون أكثر بكثير من مجرد آلية مالية: إنها قبل كل شيء أداة قوية للهيمنة، تسمح لقادة البلدان الغنية والشركات الكبرى، بتواطؤ نخب الجنوب، منذ عدة عقود، بفرض نموذج اقتصادي عالم يخدم مصالحهم.

10 انظر SIPRI Yearbook 2008, http://yearbook2008.sipri.org

11 انظر Joseph Stiglitz et Linda Bilmes, The Three Trillion Dollar War, The True Cost of the Iraq Conflict, Norton & Company, 311 p. Voir aussi La Croix, « Le coût de la guerre en Irak », 18 mars 2008

أراد كبار البنكيين في العالم، ولكن برسائل مشوشة عمداً، تهدئة المطالب بشأنٍ الديون وجعل الناس يعتقدون أن ديون البلدان النامية أصبحت شيئاً من الماضي. في المقابل، فإن قرار جلين إيجلز دليل على فشل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: وإلا، فإن ديون هذه البلدان الثمانية عشر لم تكن لتخضع لمزيد من التخفيض.

بالإضافة إلى ذلك، جاءت حبة رمل وأعاقت الآلية. في حين أن دول مجموعة السبع الكبرى والمؤسسات متعددة الأطراف هي التي تتحمل تكلفة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطرافِ، فقد دخلت الصين اللعبة لإخراج الكستناء من النار. في الواقع، ووفقًا لتفسير مؤسسات بريتون وودز ومجموعة السبع الكبرى، فإن الصين استفادت من التحسن في ملاءة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لإقراضها الأموال التي تستخدمها كي تشري من الصين سلعا وخدمات رخيصة (بدلاً من شرائها من شركات في دول مجموعة السبع). وفي الوقت نفسه، تؤمن من هذه البلدان إمدادات من المواد الأولية الحيوية لنمو الصين الاقتصادي المستمر. ونظراً لأن الصين ليست عضواً في نادي باريس، فهي غير ملزمة بوعود تخفيفٍ عبء الديون التي تم التفاوض عليها هناك. في الأخير، تمنح الصين قروضا جديدة إلى البلدان النامية دون أي مشروطية سياسية، عكس مؤسسات بريتون وودز وأعضاء نادي باريس. ونتيجة لذلك، فإن بلدان الجنوب التي تستفيد من مصدر جديد للتمويل، تتردد أكثر فأكثر في الاستسلام لأوامر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. تسمح فترة السماح الممنوحة على القروض المعاد جدولتها في إطار مبادرة البلدان الأكثر فقرا المثقلة بالديون {انظر السؤال 31} لهذه الأخيرة بعقد اتفاقيات تجارية مع الصين بمجرد وصولها إلى نقطة الإنجاز وعودة ديونها للارتفاع. عندما تنتهي فترة السماح ويبدأ سداد القروض المستحقة للصين، فمن المرجح للغاية ألا تتمكن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مجددا من الوفاء بعملياتِ السداد المطلوبة وأن تكون هناك مرحلة تخفيف جديدة ضرورية. خوفا من حرمانها من فوائد مبادرة تحملت كلفتها، حاولت دول

مجموعة السبع إشراك الصين في العملية، لكنها رفضت بشدة حتى الآن. الدول الغنية في نهاية المطاف ليس لديها سيطرة تذكر على الصين وهذا يزعجها بشكل كبير.

في النهاية، فإن تأثير مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على البلدان المعنية أقل أهمية بكثير مما أعلنه صندوق النقد الدولي:

	خدمة الـ 36 بلدا الأكثر فقرا المثقلة بالديون، المؤهلة في نهاية عام 2010 (بمليارات الدولارات)
2001	3.27
2002	3.33
2003	3.93
2004	4.14
2005	3.97
2006	3.73
2007	3.10
2008	3.33
2009	2.80

جرى تقديم الدليل: تقديرات صندوق النقد الدولي غالباً ما تكون غير موثوقة وقبل كل شيء تخدم الأيديولوجية التي يدافع عنها خبرائه...

الفصل الثامن:
الأجندات الخفية للنموذج المهيمن

س 35: هل تتيح المساعدة الإنمائية العمومية مواجهة ويلات الديون؟

منذ عام 1970، أوقفت معظم حكومات البلدان الغنية التزامها بتخصيص 0.7٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية العمومية لبلدان الجنوب. في حين يسلط الضوء بانتظام على هذا الوعد، كما حدث في قمة مجموعة الثماني الكبار لعام 2005 حيث جرى تجديده لعام 2015، فإن المساعدة الإنمائية العمومية تثير أسئلة. ألا يتم استخدامها قبل كل شيء كذريعة من قبل دول يفترض أنها سخية ولكن مطالبها السياسية والاقتصادية إزاء العالم الثالث تمنع بالضبط أي محاولة لتنمية مستقلة؟

للوهلة الأولى، يبدو أن الانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية العمومية خلال سنوات 1990 عاد للواجهة مجددا. تشير الأرقام الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية، المسؤولة بداخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن المساعدة الإنمائية العمومية، لميل معاكس فعلي: بعد أن انخفضت بمقدار الثلث مقارنة بالدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، من 0.33٪ عام 1990 إلى 0.22٪ عام 2001، ارتفعت المساعدة الإنمائية العمومية إلى 0.33٪ عام 2005 قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 0.28٪ عام 2007، أو ما يعادل 103.7 مليار دولار. لم يتم الوصول إلى هدف 0.7٪ إلا في بلدان قليلة العدد شمال أوروبا: النرويج والسويد ولوكسمبورغ والدنمارك وهولندا. وفي المقابل، خصصت خمس دول أقل من 0.2٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية العمومية: إيطاليا والبرتغال واليابان واليونان والولايات المتحدة. كل هذا يكشف الفشل الذريع للالتزامات الدولية. إذن، هل من المرجح أن يجري الوفاء بوعد 0.7٪ في عام 2015 مقارنة بعام 1970؟

كانت الالتزامات التي جرى التعهد بها في قمة مجموعة الثماني الكبار عام 2005 واضحة: زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية العمومية، ولا سيما

مضاعفة المساعدة الإنمائية العمومية المخصصة لأفريقيا بحلول عام 2010. وهذا يعني ضمنا، وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي «زيادة المساعدة من 80 مليار دولار عام 2004 إلى 130 مليار دولار عام 2010 (بالأسعار الثابتة لعام 2004)». والحصيلة واضحة: «مقارنة بما أوضحته وعود 2005، لا يزال الرقم المحدد بلوغه سنة 2010 يسجل عجزا بنحو 19 مليار دولار. ومن هذا المجموع، يمكن أن يعزى ما يزيد قليلا عن مليار دولار إلى المستوى الأدنى من المتوقع للدخل القومي الإجمالي بسبب الأزمة الاقتصادية. ويمكن تفسير الـ 18 مليار المتبقية بحقيقة أن المانحين لم يفوا بالتزاماتهم الخاصة بالمساعدة الإنمائية العمومية[1]». بالتأكيد، منذ قرابة أربعين عاما، لم تكن كلمة رئيس دولة من دول مجموعة الثماني الكبار تساوي شيئا...

في الواقع، إن طبيعة المساعدة الإنمائية العمومية ذاتها إشكالية بالفعل. يظهر التعريف الذي قدمته لجنة المساعدة الإنمائية حدودها ويحدد أخطائها مسبقا: تتكون المساعدة الإنمائية العمومية في الواقع من «القروض أو المنح الممنوحة للبلدان والأقاليم التي تظهر في الجزء الأول من قائمة متلقي المساعدات [...] من القطاع العمومي، بهدف رئيسي هو تسهيل التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف العيش». ولذلك تقوم اللجنة بتحيين قائمة تسمى «الجزء الأول»، الذي يتكون حاليا من 150 دولة ومنطقة ذات دخل منخفض ومتوسط ، تتلقى المساعدة الإنمائية العمومية. البلدان الأخرى، المعروفة باسم «التي تمر بمرحلة انتقالية» وتشكل «الجزء الثاني»، هي دول الكتلة السوفيتية السابقة وبعضها الآخر أكثر تقدما: لا تدخل القروض والمنح الممنوحة لهذه البلدان في إطار المساعدة الإنمائية العمومية، بل في المساعدات العمومية.

تؤخذ القروض في الاعتبار عند حساب المساعدة الإنمائية العمومية بشرط أن تمنح للبلدان المؤهلة بسعر يسمى «بشروط ميسرة»، أي أقل بنسبة 25٪ على الأقل من سعر السوق. إن حجم القروض في المساعدة

1 http://www.oecd.org/document/35/0,3746,fr_2649_34447_47516797_1_1_1_1,00.html

الإنمائية العمومية بعيد كل البعد عن كونه ضئيلاً: ففي نهاية عام 2007، بلغت ديون بلدان الجنوب المتعاقد عليها تجاه دولة أخرى بسعر ميسر 230 مليار دولار[2]. ولذلك، فإن المساعدة الإنمائية العمومية هي بحد ذاتها مصدر للديون.

ونتيجة لذلك، فإن عمليات السداد التي تولدها تتسبب في نزيف رساميل دول الجنوب. سددت السلطات العمومية في البلدان النامية 82.4 مليار دولار أكثر مما حصلت عليه من قروض جديدة[3]، فيما يتعلق بالديون الثنائية بالمعدلات التعاقدية، بين نهاية عام 1994 ونهاية عام 2007. هذا التحويل الصافي السلبي يرفع الحجاب عن أحد جوانب المساعدة الإنمائية: بشكل عام، يتيح جزء منها للبلدان المانحة إثراء نفسها على حساب من تدعي أنها تساعدهم.

أضف لذلك غموض تعريف أهداف هذه المنح والقروض بدرجة كافية لإطلاق العنان للعديد من التلاعبات الإحصائية. والواقع أن الأنشطة الرئيسية الممولة بعيدة كل البعد عن حاجات السكان ذات الأولوية.

يظهر فحص الأرقام التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2008 أنه في عام 2007، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 8.4٪ بالقيمة الحقيقية. من أصل 103.7 مليار دولار من المساعدة الإنمائية العمومية لعام 2007، كان ما قدره 8.7 مليارا يتعلق بالإعفاء من الديون، وبالتالي لا يوجد تدفق مالي إيجابي صوب البلدان المثقلة بالديون. تدين الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي 2001 و2005 بقدر كبير لإعفاءات ثنائية للديون، انخفضت لاحقاً: فتلك الخاصة بالعراق ونيجيريا آخذة في التضاؤل، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون آخذة في النفاد. يعد احتساب تخفيف عبء الديون في المساعدة الإنمائية العمومية فضيحة. غالباً ما تكون الديون المشطوبة ديوناً

2 البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية . 2008
3 حسابات المؤلفيْن بناءً بيانات البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية . 2008

قديمة مشكوك في استعادتها تشوش دفاتر الدائنين. عندها يكون إلغاؤها مجرد عملية لتنظيف الحسابات من جانب الدول المستفيدة إعلاميا من ذلك من ناحيتين، حيث يمكنها الإعلان بصوت عال عن تخفيف عبء الديون، قبل أن تعلن في العام المقبل زيادة مساعدتها الإنمائية العمومية، في حين أن الأمر متعلق بنفس المعاملة المالية. ومن ثم يصبح من السهل التلاعب بأرقام المساعدة الإنمائية العمومية. وهكذا، فإن حصة تخفيف عبء الديون، التي تجاوزت 40 بالمائة في فرنسا، أتاحت الإعلان عن زيادة المساعدة الإنمائية العمومية عام 2003، في حين أن هذه المساعدة باستثناء تخفيف الديون انخفضت في الواقع[4]. وبالمثل، فإن تخفيف عبء الديون إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية مكن بلجيكا من إعلان زيادة ملحوظة في المساعدة الإنمائية العمومية عام 2003 إلى 0.60٪ من الدخل القومي الإجمالي، مقابل 0.43٪ في عام 2002، ولكن اعتبارا من عام 2004 فصاعدا، تراجع الرقم إلى 0.41٪، ما يكشف الخداع. حطمت البرتغال الرقم القياسي لعام 2004، إذ قفزت مساعدتها الإنمائية العمومية بنسبة 187.5٪ بعد تخفيف عبء الديون إزاء أنغولا[5].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المعالجة المحاسبية لهذه الإلغاءات مشكوك فيها. وفقا لقواعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في حالة الإلغاء، يجري فقط تسجيل فوائد مستحقات المساعدة الإنمائية العمومية في (خانة) المساعدة الإنمائية العمومية (لأن المال المقرض جرى بالفعل دمجه في المساعدة الإنمائية العمومية في سنة إجراء القرض)، على عكس مستحقات ما لا يدخل في إطار المساعدة الإنمائية العمومية التي يدخل مجموعها (رأسالمال والفائدة) في المساعدة الإنمائية العمومية وقت إلغائها. وهذا يعني بشكل ملموس أن القرض التجاري الممنوح في عام 1990 والذي تم إلغاؤه في عام 2006 أدى إلى زيادة المساعدة الإنمائية العمومية لعام 2006 في رأسالمال المتبقي الذي يتعين سداده والفوائد المرتبطة به.

4 الديون والتنمية، تقرير 2004-2003: الديون بوجه الديمقراطية، 2004، www.dette2000.org

5 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المساعدة الإنمائية الرسمية تتزايد مرة أخرى- لكن أهداف عام 2006 لا تزال تمثل تحديا، بيان صحفي، 11 أبريل 2005 ، www.oecd.org/cad

على الورق، كل شيء يحدث كما لو جرى توزيع هذه الأموال مجددا، بينما لم يجر أي شيء من ذلك.

بل تؤخذ القيمة الاسمية للديون الملغاة بالاعتبار. والحال أنه بوجه الصعوبات أمام البلدان المعنية، يجب أن يتضمن التقييم الحقيقي لديونها خصما كبيرا، مما يعكس حقيقة أنه إذا سعى الدائن اليوم إلى بيع ديون من هذا القبيل، فسيتعين عليه منح خصم كبير للعثور على مشتر. وهكذا، بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن «حكومة الولايات المتحدة - التي كلفها الكونغرس بتقدير القيمة الحالية لمحفظة قروضها - تطبق خصما بنسبة 92٪[6]». في ظل هذه الظروف، فإن إدراج القيمة الاسمية للديون الملغاة في المساعدة الإنمائية العمومية، كما تفعل حكومات البلدان الصناعية (بما في ذلك الولايات المتحدة)، هو تحايل متعمد. لم تخطأ الفاينتشال تايمز: «المساعدة التي ليست مساعدة. لا ينبغي اعتبار إلغاء الديون التجارية بمثابة مساعدة[7]». إن المساعدة الإنمائية العمومية في جزء منها لعبة مسك دفاتر ماهرة.

تشمل هذه المساعدة أيضا التعاون التقني، الذي يشكل أكثر من ربعها، «المنح المقدمة لمواطني البلدان المتلقية للمساعدة الذين يتلقون تعليما أو تكوينا في بلدهم أو في الخارج» و«عمليات الأداء المخصصة لتحمل تكاليف الاستشاريين والمستشارين والموظفين المماثلين، وكذلك المعلمين والإداريين يؤدون مهمة بالبلدان المستفيدة». ومع ذلك، فمن المعروف أن المعلمين من دول الشمال المنتقلين لأداء مهمة، يقدمون دروسا في مدارس يحضرها أساسا أطفال مغتربين آخرين...

أضف لذلك إدراج بعض البلدان الرسوم الدراسية في المساعدة الإنمائية العمومية الخاصة بها، وهي التكلفة التي يولدها طلاب البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية العمومية الذين يتابعون دراساتهم العليا في تلك البلدان.

6 الأونكتاد، التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ديون قابلة للحياة: واحة أم سراب؟، 2004.

7 Financial Times, « The aid that isn't. Writting off offical commercial debt should not count as aid », éditorial du 12 avril 2005.

في البداية، تسامحت لجنة المساعدة الإنمائية مع إدراج الرسوم المدرسية، شريطة أن تكون الدراسات المتبعة متعلقة بقضايا التنمية وأن يعود الطلاب إلى الممارسة في بلدانهم الأصلية. ومع ذلك، فإن الحساب الفعلي لا يأخذ هذا في الاعتبار لأنه، من ناحية، يدرج المبالغ قبل معرفة ما إذا كانت العودة ستجري فعليا أم لا، ومن ناحية أخرى، فإنها تتعلق أيضا بالطلاب الأجانب المولودين في الشمال الذين ستبقى غالبيتهم هناك. المبالغ كبيرة: حوالي 900 مليون يورو لفرنسا عام 2006[8]، أي مرتين أكثر من عام 2001.

النفقات المتعلقة «بمساعدة اللاجئين» مدرجة أيضا في المساعدة الإنمائية العمومية. ومع ذلك، وفقًا للنائب الفرنسي هنري إيمانويلي: "تعلن فرنسا تقريبا جميع نفقاتها لاستقبال الأجانب. بالنظر إلى المنظمات الممولة، ولا سيما المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية، فإن هذا الإنفاق يتعلق قبل كل شيء بتنظيم تدفقات الهجرة وادارة طالبي اللجوء على الأراضي الفرنسية أكثر من تعلقه بمساعدة اللاجئين. إن الحجة القائلة بأن استقبال اللاجئين يجعل من الممكن «إعفاء» البلدان المجاورة لمنطقة نزاع أو أزمة خطيرة قد يلجأ إليها الضحايا لا تقنع مقرركم الخاص باعتبار النفقات ذات الصلة كمساعدة إنمائية[9]». هكذا يتيح طالبو اللجوء الذين يحاولون العثور على ملجأ في الشمال فرارا من القمع أو لضمان عيش أسرهم ببلدانهم الأصلية، أخيرا زيادة المساعدة الإنمائية العمومية الفرنسية بحوالي 450 مليون يورو عام 2006.

ووفقًا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتكون ما يقرب من ثلاثة أرباع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من هذه الأموال

---

8 Coordination Sud, « L'APD réelle de la France ou le gonflement statistique de l'aide française - Bilan 2001-2006 », www.coordinationsud.org/IMG/pdf/Note_APD_francaise_-_Evolution_2001-2006.pdf

9 انظر Assemblée nationale, Rapport de la Commission des Finances, de l'Économie générale et du Plan sur le Projet de loi de finances pour 2008, Annexe n°4, Aide publique au développement et prêts à des États étrangers, Rapporteur spécial : Henri Emmanuelli, 11 octobre 2007, www.assemblee-nationale.fr/13/budget/plf2008/b0276-a4.asp

«ذات الأغراض الخاصة»، مثل التعاون الفني، وتخفيف عبء الديون، والمساعدات الطارئة، والتكاليف الإدارية. ويضيف البنك العالمي: «رغم أن منح الأغراض الخاصة تعد جزء أساسيا من عملية التنمية وذات تأثير على ميزانية البلدان المانحة، إلا أنها لا توفر موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف الألفية[10]». في الواقع، جزء كبير من المبالغ المعلنة وهمي أو يعود إلى البلد «المانح» (شراء المواد الغذائية، والأدوية، والمعدات، وبعثات الخبراء، الخ)، كما أقر بذلك روبرت ماكنمارا رئيس البنك العالمي من عام 1968 إلى عام 1981: «إن حصة أموال المساعدة المتبقية في البلدان النامية منخفضة للغاية. عمليا كل الأموال الممنوحة تعود بسرعة إلى الدول الغنية في شكل منتجات تم شراؤها منها[11]» ووفقا لجيمس ولفنسون، رئيس البنك العالمي من 1995 إلى 2005[12]، كان هناك أكثر من 63 ألف مشروع قيد التنفيذ في جميع البلدان النامية، ولكن فقط الرسوم الدراسية والسفر والإعاشة المكرسة لخبراء الدول الصناعية امتصت ما بين 20 و25٪ من إجمالي المساعدة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن فرنسا تدرج في مساعدتها الإنمائية العمومية نفقات معينة موجهة لمايوت وواليس-و-فوتونا، وهما إقليمان ما وراء البحار تحت السيطرة الفرنسي، وهي مقدرة بأكثر من 200 مليون يورو عام 2006. إذا ألغينا إعفاءات الديون (2.5 مليار يورو عام 2006)، والتعليم ،واستقبال اللاجئين، والإنفاق على أقاليم ما وراء البحار، ستنخفض المساعدة الإنمائية العمومية الفرنسية بمقدار النصف، إلى 4.2 مليار يورو (0.24٪ من الدخل القومي الإجمالي) بدلاً من 8.3 مليار يورو (0.47٪ من الدخل القومي الإجمالي) عام 2006.

10 البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية . 2005

11 مقتطف من الخطاب الذي ألقاه محافظو البنك العالمي في 30 سبتمبر 1968، مقتبس من كتاب المالية ضد الشعوب، / CADTM Syllepse، 2004.

12 انظر جيمس ولفنسون، «ساعدوا الفقراء بقطع الروتين»، ديلي ميرور (سريلانكا)، 26 فبراير 2003، www.dailymirror.lk/2003/02/26/opinion/3.html

«يتضخم المبلغ المعلن مجددا بإدراج نفس عمليات إلغاء الديون التي لا يزال تحقيقها قصير الأجل غير مؤكد، فضلا عن تسجيل النفقات التي لا تساهم في التنمية، مثل رسوم التعليم للطلاب الأجانب، أو تمويل منظمات بحثية معينة، أو نفقات استقبال اللاجئين. هكذا جرى أخذ هذه النفقات بالاعتبار على نطاق أوسع كثيراً من العام الماضي".

هنري ايمانويل، برلماني فرنسي[13]

وبالتالي، فإن حصة المساعدة التي تصل بالفعل إلى سكان البلدان النامية منخفضة للغاية. حتى في حالة مساعدة إنسانية طارئة، غير الخاضع موضوعها للتشكيك، فإننا نكتشف أن المساعدة الإنمائية العمومية تضخم المساعدة المستلمة. عندما تقرر دولة في الشمال إرسال طائرة من الطعام والدواء إلى بلد في محنة، فإن استئجار الطائرة، وشراء الغذاء والدواء، وأجور من يعدون الرحلة أو يقومون بها، تحسب في مقدار المساعدة المقدمة، لكن المبالغ المقابلة تظل في الشمال. فقط المنتج المنقول يصل - ربما - على الفور، لكن المساعدة الإنمائية العمومية تشمل جميع المبالغ التي سيجري إنفاقها قبل إرسالها، وهي أعلى بكثير مما ستحصل عليه الدولة بالفعل. وفي المقابل فإن خدمة الديون تغادر بالفعل الاقتصاد المعني بالكامل...

هكذا، فإن سلسلة كاملة من التلاعبات الإحصائية تعمل على إخفاء ضعف المساعدات التي تقدمها الدول الغنية. والأدهى من ذلك، أن هذه المساعدة لا تذهب بالدرجة الأولى إلى الدول التي هي في أمس الحاجة إليها، ولكنها موجهة بشكل كبير إلى الدول ذات الأهمية الجيواستراتيجية للدولة المانحة، بغض النظر عن الاحتياجات الحقيقية في بلدان الجنوب. وهكذا، بالإضافة إلى العراق وأفغانستان، فإن المتلقين الرئيسيين للمساعدات الأمريكية هم السودان وكولومبيا، ناهيك عن إسرائيل. في الفترة 2002-2003، ذهب 41.٪ فقط من المساعدة الإنمائية العمومية العالمية إلى 50 دولة من بين أقل البلدان نمواً[14]، ما يدل على أن «العوامل الاستراتيجية

13 انظر الجمعية الوطنية، المصدر السابق.

14 انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية، الملحق الإحصائي للمنشور، المساعدة الإنمائية، تقرير

تواصل لعب دور رئيسي في تخصيص المساعدة الإنمائية العمومية للبلدان المتلقية[15]». وبالفعل، فإن الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المانحون هو تعزيز منطقة نفوذهم عبر الدعم السياسي للقادة الحلفاء في الجنوب، من أجل التمكن من فرض قرارات اقتصادية عليهم والسيطرة على المواقف التي يتبنونها خلال قمم عالمية[16].

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صارم بشأن المساعدة الإنمائية العمومية

يستحق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 النشر، إنه قاس بصورة خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية العمومية ومظالمها... لا يقتصر الأمر على أن المساعدة الممنوحة ليست مشروطة باحترام الحقوق الإنسانية، بل وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994)، يبدو أنها موجه جذريا نحو البلدان التي لا تكفي ممارساتها في هذه المجالات: «في الواقع، فإن المساعدة التي دفعتها الولايات المتحدة إبان سنوات 1980 تتناسب عكسياً مع احترام الحقوق الإنسانية. ولا يبدو أن الجهات المانحة متعددة الأطراف مثقلة بمثل هذه الاعتبارات. يبدو أنها تفضل الأنظمة الاستبدادية، معتقدة اعتقادا راسخا أن هذه الأنظمة تعزز الاستقرار السياسي وهي أكثر قدرة على إدارة الاقتصاد. عندما أنهى البنغلاديش والفلبين الأحكام العرفية، انخفضت حصتيهما من إجمالي قروض البنك العالمي».

وينطبق الشيء نفسه على الإنفاق العسكري. وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «حتى عام 1986، كرست الدول المانحة في المتوسط مساعدة ثنائية للفرد الواحد أهم بخمسة أضعاف لدول ذات إنفاق عسكري مرتفع مقارنة بدول حيث كانت هذه النفقات منخفضة. وحتى عام 1992، تلقت الأولى أكثر من الثانية مرتين ونصف من المساعدة

2004.

15 البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005

16 هذه الإجابة مبنية على مقال «الأجندات الخفية للمساعدة الإنمائية» الذي وقعه المؤلفان ونُشر في L e Monde Diplomatic يوليوز 2005 بجريدة لوموند ديبلوماتيك.

للفرد الواحد.

وبالتالي فإن هذه المعايير الجيوسياسية حاسمة ويمكن أن تشوه مفهوم المساعدة ذاته:

«لو ارتبطت المساعدة بشكل مباشر بتحقيق أهداف معينة للتنمية البشرية ذات الأولوية والتهديدات الناشئة للأمن البشري في جميع أنحاء العالم، لتغير توزيعها بشكل عميق. وسيجري تحديد توزيعها تبعا لقدرة كل بلد على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. وبدل تخصيصها لرش عملاء مفضلين، ستذهب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حيث تشتد الحاجة إليها. في الواقع، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الدول المانحة «تخصص في المتوسط 7٪ فقط من مساعداتها للجوانب ذات الأولوية للتنمية البشرية».

وفيما يتعلق بالمساعدات الفنية، التي من المفترض أن تعزز قدرات البلدان النامية، فإن الحكم قاسٍ: «ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق أن نلاحظ أنه بعد أربعين عاما، أن إنفاق 90٪ من الـ 12 مليار دولار كل عام على المساعدة الفنية يواصل تمويل اللجوء لخبراء أجانب، في حين أن البلدان المستفيدة لديها الآن خبراء محليين في العديد من المجالات.». يتأسف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن «المساعدة «لا تأخذ بالاعتبار» حين تكون السلوكيات والمؤسسات صورية وتمتص على سبيل المثال ربع المساعدة الإجمالية المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء من أجل تمويل أساسا «أسفار اقتصاديين يفشلون». إنه قول ليس ثمة أوضح منه!

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العالمي للتنمية البشرية 1994

س 36: هل تعتبر القروض الصغرى حلاً لفرط استدانة الدول النامية؟

كانت جائزة نوبل للسلام لعام 2006، التي مُنحت لمحمد يونس مؤسس بنك جرامين في بنجلاديش، هي من وضعت القَروض المتناهية الصغر في عناوين الأخبار الرئيسية. ماذا لو تمكنت القروض الصغيرة من إنقاذ العالم؟ قروض صغيرة تستهدف أساسا النساء الفقيرات أو صغار الحرفيين المستبعدين من النظام المصرفي التقليدي، من شأنها أن تتيح إمكانية جلب الموارد المفقودة لبدء أو تطوير نشاط ما. فالمبالغ المطلوبة غالبا ما تكون صغيرة جدا، بما يعادل بضع عشرات أو مئات من الدولارات، ولكن المصارف التقليدية ترفض إقراضها، من ناحية، بسبب المبالغ الصغيرة المعنية، ومن ناحية أخرى لان طالبيها يعتبرون مفلسين.

الأموال التي يجري ضخها بهذه الطريقة ذات تداعيات محلية لأن المقترضين يستخدمونها لتحسين وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (لا سيما عبر أنظمة محلية للحماية الاجتماعية مثل التعاونيات القروية) أو لتطوير الأنشطة الزراعية أو الحرفية الضرورية للاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تتميز التجارب الحالية بموثوقية عالية في السداد: حيث يتمكن المقترضون من الحصول على رأسمال كاف ليكونوا قادرين على السداد. وهكذا غالبا ما يجري رفع قيمة دور المرأة عبر القروض الصغرى نظرا لأنها المتلقية الرئيسية لهذه القروض داخل الأسرة. لكن بأي ثمن؟

وهنا مربط الفرس: تفرض مؤسسات الإقراض الأصغر معدلات فائدة عالية جدا على السكان، وغالبا ما تكون أعلى من 20٪ سنويا. بالتالي تحقق هذه المنظمات أرباح كبيرة وتستحوذ على جزء كبير من الثروة التي كانت قد أتاحت خلقها. عموما، وفورا، لا يسمح النشاط الاقتصادي الذي جرى إنشاؤه بهذه الطريقة، أو جرى الحفاظ عليه، بتحسن حقيقي في ظروف المعيشة: إنه ينظم البقاء فقط، بينما يحقق المقرضون مصلحتهم.

هذا هو السبب في سعي عدد من المنظمات في الشمال، بما في ذلك البنوك التقليدية، إلى الحضور في هذا المجال الذي تعتبره واعدا. هذا هو حال، على سبيل المثال، جاك أتالي، المستشار السابق للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والرئيس السابق للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، الذي اضطر إلى الاستقالة بعد فضيحة نفقات كمالية في مقر البنك. في عام 1998، أنشأت شركة بلانيت فاينانس، وهي حاضرة في 60 بلدا، تمول وتنصح مؤسسات قروض صغرى في البلدان النامية. لا يوجد عمل خيري في مثل هذا النهج، بل البحث عن الشهرة دون استبعاد الربح بمظهر الكرم. البنك العالمي مهتم بهذا المجال أيضا، وهذا يعني...

تحريض بنوك وصناديق مضاربة على القروض الصغرى في الهند

في بداية أكتوبر 2007، أقيم أول معرض دولي للاستثمار في التمويل المتناهي الصغر في العاصمة الهندية. وقد ضم 40 مؤسسة هندية للتمويل المتناهي الصغر (منها SKS Microfinance وShare وSpandana وBASIX) والشركات المالية الخاصة الدولية الرئيسية[17]. إن قطاع التمويل المتناهي الصغر يشهد ازدهاراً كبيراً ويجذب المزيد والمزيد من المستثمرين الأجانب، والبنوك الكبرى، وصناديق المضاربة. وهناك 36,8 مليون شخص في الهند يستخدمون التمويل المتناهي الصغر للحصول على قروض تصل إلى 100 دولار في المتوسط. وربما يزيد الحجم الإجمالي للقروض بنسبة 76% أثناء الفترة 2007-2006، لكي يصل إلى 766 مليون دولار. السعر الافتراضي هو 2% فقط. والواقع أن شركات مثل سيكويا (شركة أميركية تستثمر في جوجل) أو صندوق أسهم يونيتوس (شركة أميركية أخرى تستثمر في إيباي) كانت لها مصلحة في تمويل المشاريع الصغيرة في إس كيه إس. كما أعلنت البنوك الغربية سيتي بنك وفورتيس-أ.ب.ن-أمرو عن اعتزامهما الاستثمار في إس كيه إس وشركات التمويل المتناهي الصغر الأخرى. ووفقاً لمدير شركة إس كيه إس فإن صناديق المضاربة أظهرت أيضاً استعدادها للاستثمار في هذا

17 انظر الفاينشال تايمز، 12 أكتوبر 2007.

القطاع. وربما كان كل من وصف التمويل المتناهي الصغَر باعتباره بديلاً حقيقياً، من الرئيس البرازيلي لولا إلى الرئيسين السابَقين جاك شيراك و بيل كلينتون، ومن رئيس الوزراء الإسباني خوسيه لويس ثاباتيرو إلى جورج دبليو بوش وكوفي أنان، يفكرون في استثمار مربح للبنكيين وشركات الاستثمار الخاصة. أصبح مديرو شركة التمويل المتناهي الصِغر المكسيكية كومبارتاموس من أصحاب الملايين سنة 2007.

في سياق نظام عنيف وظالم مثل العولمة النيوليبرالية، تلعب القروض الصغرى بالتأكيد دورا مفيدا على أساس مخصص، لكنها ليست بديلا بأي حال من الأحوال. إنها تضمد فقط بعض الجراح المتناثرة بينما تجري حرب اقتصادية حقيقية. فبينما يصعب تقييم تأثيرها الحقيقي، فإن مفهوم من القروض الصغرى استحوذ عليه عالم المالية الكلاسيكي. وبحسب التعريف، فإن القروض الصغرى تستخدم نفس أساليب منطق المديونية وتنظم نقل الثروة من سكان الجنوب إلى الدائنين... وبعيدا عن تعديل العلاقات الاجتماعية، فإنها تتكيف جيدا مع النظام الرأسمالي[18] الذي تندرج فيه تماما.

شوهت الفضائح التي اندلعت مؤخرا حول غرامين بنك (كان مؤسسها يونس موضع اتهامات بالفساد) ومؤسسات كبيرة للقروض الصغرى في الهند نوعا ما صورة القروض الصغرى عقب موجة حالات انتحار عملاء غير قادرين على السداد.

18 عنوان النسخة الفرنسية من أحدث أعمال محمد يونس يغني عن التعليق: نحو رأسمالية جديدة. يبدأ هذا الكتاب الذي نشرته Editions Jean-Claude Lattès بتكريم مطول لفرانك ريبود، رئيس شركة دانون الذي أبرم معه محمد يونس صفقات وصفها بالعمل الاجتماعي. كتب على ظهر الغلاف: «هل يمكن لقوة الرأسمالية أن تساعد في القضاء على الفقر وتقليل عدم المساواة؟» بالنسبة للكثيرين، يبدو هذا ممكنًا، ليس لمحمد يونس. مرجع النسخة الإنجليزية الأصلية: Muhammad Yunus, Creating a World Without Poverty, Public Affairs, États-Unis, 2007.

السؤال 37: هل أتاحت السياسات التي روج لها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مكافحة التغيرات المناخية؟

لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، حاول زعماء العالم عام 1997 إجراء تخفيض منظم في إنتاج غازات الاحتباس الحراري، عبر بروتوكول كيوتو. لكن حقيقة أن الولايات المتحدة تراجعت عن توقيعها بعد انتخاب جورج دبليو بوش عام 2000 لن تؤدي إلا إلى الفشل. كانت قمة بالي، التي جرى تنظيمها في ديسمبر 2007 لوضع الأسس لفترة ما بعد كيوتو، بمثابة مأزق آخر حيث لا تزال الولايات المتحدة ترفض الالتزام بأي اتفاقية محددة وملزمة. لذلك فإن زعماء الدول الغنية بعيدون عن إدراك حجم المشكلة. تم إدخال حقوق انبعاث غازات الاحتباس الحراري، والتي يمكن بيعها مثل أي سلعة أخرى، ولكن حتى الآن، الهدف المنشود هو إيجاد آلية لا تفرض على الدول الصناعية تقليل انبعاثاتها وفي الآن ذاته إعطاء الانطباع بأن المشكلة تحت السيطرة.

في نهاية أكتوبر 2006، قدم نيكولاس ستيرن، المستشار الاقتصادي للحكومة البريطانية، إلى رئيس الوزراء توني بلير تقريرا عن آثار التغير المناخي الجاري وسبل مكافحتها. ويؤكد: «سيؤدي تغير المناخ إلى تدهور الظروف الأساسية لحياة السكان في جميع أنحاء الكوكب - الحصول على المياه وإنتاج الغذاء والصحة والبيئة[19]». إنه يدين ضمنيا في هذا التقرير السياسات التي اتبعها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذي كان نيكولاس ستيرن كبير اقتصادييه بين عامي 2000 و2003.

حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما سلطت العديد من الأصوات الضوء على مخاطر النمو اللامحدود واستنفاد الموارد الطبيعية، جادل قادة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بأن لا خطر

19 نيكولاس ستيرن Stern Review on the Economics of Climate Change, octobre 2006. Les citations suivantes du Rapport Stern sont tirées des conclusions du rapport. Voir www.hm- treasury.gov.uk/independent_reviews/stern_review_economics_climate_change/sternreview_index.cfm

يهدد الكوكب. على سبيل المثال، أعلن لورنس سمرز، كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي من 1991 إلى 1996 قبل أن يصبح وزيرا للخزينة في عهد كلينتون، عام 1991: «لا توجد (...) حدود للقدرة الاستيعابية للكوكب يحتمل أن تعرقلنا في المستقبل المنظور. خطر حدوث نهاية العالم بسبب الاحتباس الحراري أو أي سبب آخر غير موجود. إن فكرة أن العالم على وشك الانهيار هي فكرة خاطئة للغاية. إن فكرة اعتبار وجوب وضع قيود على النمو بسبب القيود الطبيعية هي خطأ جسيم؛ وهي أيضا فكرة ستكون تكلفتها الاجتماعية مذهلة إذا تم تطبيقها[20].

”إن التلويح بشبح أحفادنا الفقراء إذا لم نعالج المشاكل البيئية العالمية ليس أكثر من زعم غوغائي محض».
لورانس سومرس[21]

القصة نفسها بالنسبة لآن كروجر، كبيرة اقتصاديي البنك العالمي خلال الفترة الرئاسية لرونالد ريغان قبل أن تصبح الرقم الثاني بصندوق النقد الدولي من 2000 إلى 2006. في يونيو 2003 في المنتدى الاقتصادي العالمي السابع في سانت - بطرسبورغ، قالت آن كروجر: «لم نتسبب في أضرار للبيئة لا يمكن إصلاحها أيضا. من الواضح أن النمو الاقتصادي يؤدي، بعد مرحلة أولية من التدهور، إلى مرحلة من التحسن. توجد النقطة الحاسمة التي يختار الناس عندها الاستثمار في منع التلوث وتنظيف المناطق الملوثة عند حوالي 5000 دولار من الناتج الداخلي الخام للفرد». برهنت دول الشمال على عكس ذلك: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للفرد أعلى من 5000 دولار لكن البيئة تستمر في التدهور هناك.

تنبأ لورانس سومرس أن الإحتباس الحراري لن يؤدي إلا إلى تقليل النمو بنسبة تقل عن 0.1٪ سنويا على مدار القرنين المقبلين. يقول نيكولاس ستيرن: «إذا لم نتحرك، فستكون تكاليف ومخاطر تغير المناخ ككل معادلة

20 لورانس سمرز، بمناسبة الاجتماع السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بانكوك عام 1991، مقابلة مع كيرستن غاريت، « Background Briefing », Australian Broadcasting Company, second programme.

21 «Summers on Sustainable Growth» ، رسالة لورانس سامرز، ذي إيكونوميست، 30 مايو 1992.

لخسارة ما لا يقل عن 5.٪ من الناتج القومي الإجمالي العالمي كل عام، الآن وإلى الأبد. إذا أخذنا في الاعتبار مجموعة واسعة من المخاطر والآثار، يمكن أن تصل تقديرات الخسائر إلى 20.٪ من الناتج القومي الإجمالي أو أكثر».

أدت سياسات التقويم الهيكلي إلى إضعاف قدرة البلدان النامية على مواجهة الكوارث الطبيعية[22]. لقد فرض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سياسات تشجع إزالة الغابات وتطوير مشاريع الطاقة الضخمة المدمرة للبيئة. دعم البنك العالمي مشاريع تدمر الحماية الطبيعية للسواحل مثل أشجار المانغروف التي تخفف من آثار موجة المد والجزر. ورفض وقف إقراض القطاع الاستخراجي، كما طلب ذلك تقرير تقييم مستقل، كلف هو نفسه بإعداده، في عام 2003. ويشارك البنك في إدارة صندوق عالمي لحماية البيئة، وهو ما يرقى إلى تفويض الثعلب بسلامة حظيرة الدجاج...

منذ أن عاد جورج دبليو بوش إلى التوقيع على بروتوكول كيوتو الخاص بخفض غازات الاحتباس الحراري من قبل الولايات المتحدة، فإن التبادلات حول هذا الموضوع بين رؤساء الدول تشكل حوارات صم حقيقية. بالنسبة للبلدان النامية، تعد بلدان الشمال مسؤولة بشكل أساسي عن غازات الاحتباس الحراري، وباسم حقها في التنمية، ترفض البلدان النامية أي قيود بيئية طالما أن الشمال لم يشد حزامه. من ناحية أخرى، يستخدم قادة الدول الغنية ذريعة تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الدول النامية، ولا سيما الصين والهند، لرفض الالتزام بأهداف محددة لا تشمل أيضا البلدان النامية. لكن ما يتظاهرون بجهله هو أن مشكلة الاحتباس الحراري مرتبطة بشكل أساسي بتراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي منذ الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، بينما لا تأثير فوري للانبعاثات الحالية. وهذا التراكم التاريخي يحمل العلامة الحصرية للدول الصناعية.

22 انظر داميان ميه وإريك توسان، Les Tsunamis de la dette, CADTM-Syllepse, 2005.

«لا يملك سكان البلدان الفقيرة الذين لم يساهموا حتى الآن إلا بأقل القليل في تراكم التلوث بالغلاف الجوي (أقل من 20%)، الوسائل اللازمة لحماية أنفسهم من التأثيرات المترتبة على تغير المناخ، وهم أول من يتأثرون به. بالتالي فإن مسؤولية الدول المتقدمة عن تغير المناخ سوف تظل أعلى لمدة طويلة حتى لو انتهت الحال بالبلدان النامية إلى إطلاق المزيد من الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي مقارنة بالبلدان الغنية.

جان باسكال فان يبريسي، عالم مناخ بلجيكي[23].

يشكل تغير المناخ بالتالي عاملا مفاقما لعدم المساواة، يكشف عن الارتباط الوثيق بين المشاكل البيئية والمشاكل الاجتماعية[24]. لتوضيح ذلك، لنأخذ الصورة التي طورها والي بروكر، الأستاذ في جامعة كولومبيا[25]: مفهوم فطيرة الكربون. فوفقا له، للحد من متوسط الاحترار إلى 2 درجة مئوية، وهو مستوى معقول لا يجب تجاوزه، من الضروري تقليل تركيز الكربون في الغلاف الجوي لضعف المحتوى قبل التطور الصناعي. هذا يعني أن الأمر لم يعد مجرد مسألة إبطاء معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بل أنه لدينا في الواقع «رأسمال كربوني» لا يجب تجاوزه، هذه الفطيرة الشهيرة التي تمثل في المجموع 1025 جيجا طن. الفارق مهم للغاية!

والحال أنه منذ بداية الثورة الصناعية، قضم من هذه الفطيرة البشر بالفعل[26]: لقد أطلقنا حوالي 305 جيجا طن من الكربون (منها حوالي 80 ٪، أي 245 جيجا طن من الكربون، لبلدان الشمال وحدها) وبالتالي لم يعد باقيا إذن سوى 720 جيجا طن للإصدار. إذن كيف يمكن مشاركة الجزء المتبقي من الفطيرة؟ في عالم مثالي، يجب أن يجري

23 انظر المقابلة التي أجراها مع مجلة أوكسفام للتضامن، Globo, « Les changements climatiques, une injustice globale », n°17, mars 2007. انظر أيضا Cetri, Changements climatiques : Impasses et perspectives, Alternatives Sud, vol. XIII, 2006/2, Syllepse/Cetri, juin 2006.

24 أنظر Voir Damien Millet, Olivier Ragueneau, « Dette écologique et dette financière », L'Humanité, 19 janvier 2008, www.humanite.fr/2008-01-19_Tribune-libre_Dette-ecologique-et-dette-financiere et www.cadtm.org/spip.php?article3035

25 Voir Science, "CO2 Emissions: A Piece of the Pie", 11 mai 2007

26 Voir CDIAC, http://cdiac.ornl.gov

تقاسمها بما يتناسب مع عدد السكان. لجعل الأمر أخف، يمكن اعتبار أن بلدان الشمال لم يعد لديها الحق سوى في 20٪ من إجمالي الكعكة، أي 205 جيجا طن من الكربون، لكن هذا الرقم تجاوزته بالفعل ب40 جيجا طن... تبقى الإمكانية الوحيدة بالنسبة للشمال هو إعادة شراء قطعة الفطيرة التي استهلكها بشكل خاطئ، لأنه كان جشعا للغاية. بمتوسط السعر لعام 2006 بالسوق الأوروبية لحصص الكربون، فإن هذه الـ 40 جيجا طن من الكربون تعادل حوالي 2860 مليار دولار، أي أكثر من ضعف الديون العمومية الخارجية لجميع البلدان النامية... ناهيك عن أنه يجب على الشمال أيضا إعادة شراء الجزء الذي سيستهلكه من الفطيرة مستقبلا، وهذا ليس بالأمر الهين، بالنظر إلى حالة الانبعاثات الحالية...

بالنسبة لنيكولاس ستيرن، فإن أقل البلدان تصنيعًا، رغم أنها أقل مسؤولية من غيرها عن الاحتباس الحراري، ستكون الأكثر تضررا: «ستتأثر جميع البلدان. وستعاني الأكثر ضعفا - أفقر البلدان والسكان - عاجلا وأكثر، حتى لو ساهمت بقدر أقل بكثير في تغير المناخ». ويضيف، في تناقض مع فلسفة العولمة النيوليبرالية، أن: «تغير المناخ هو أكبر فشل سوق عرفه العالم على الإطلاق ويتفاعل مع عيوب السوق الأخرى». تبعا لذلك، دعونا لا نتوهم: لا يقترح نيكولاس ستيرن بديلا للنموذج الإنتاجوي والسوق الرأسمالي، بل، على العكس، يكتفي بدق ناقوس الخطر كي يتاح للنظام الحالي مواصلة مساره. ويؤكد أن البشرية يمكن أن تكون في نفس الوقت «خضراء» و «مؤيدة للنمو» («أخضر ونمو»). وأوضح أن سوق حماية البيئة سيوفر مجالا أخر للقطاع الخاص لتحقيق الأرباح. ومن أجل تتويج الكل يشرح أنه بما أن تلوث البلدان النامية أقل من البلدان الصناعية في حين تعاني أكثر من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري، فإنها يمكن أن تبيع للدول الغنية حقوق مواصلة التلويث. وبواسطة عائدات بيع هذه الحقوق، ستكون قادرة على تمويل إصلاح الأضرار التي لحقت بسكانها.

مرة أخرى، بدأ أنصار نموذج الإنتاج المهيمن بإنكار وجود مشكلة خطيرة، وهي بالمناسبة مشكلة الأضرار البيئية وتغير المناخ، واستمروا بتشجيع قوي للسياسات المفاقمة للوضع. ثم، عندما أصبح الوضع غير مطاق، قاموا صراحة بتعديل واعتماد فكرة أن التدابير الضرورية جرى بالفعل تحديدها الآن. وفي النهاية، استمروا في الترويج لنفس المنطق ولم يتغير شيء حقا.

في الواقع، كان معنى برامج التقويم الهيكلي المفروضة من قبل الدائنين، وهي تعني دائما، هو سياسات تؤدي هيكليا إلى تدهور بيئي لأنها تنزع عن الدولة مسؤولية الإدارة الترابية، والموارد الطبيعية، والتوازنات البيئية... وفقا للمصلحة المشتركة. ينقل التعديل الهيكلي هذه المسؤولية إلى مجموعات خاصة، غالبا شركات عابرة للأوطان، ليس لها أي مصلحة فورية في ضمان المصلحة المشتركة. هدفها هو السعي وراء الربح الأقصى في أقصر وقت ممكن.

بالطبع، لا ينبغي قصر التحليل على التناقض بين الشمال والجنوب. إن الرأسمالية التي تهيمن على الكوكب مدفوعة بالبحث عن ربح فوري دون أي اعتبار للتكلفة التي يمثلها ذلك للطبيعة التي تعد البشرية جزء منها. يعمل هذا المنطق على مستوى الشركات العابرة للأوطان في الشمال وفي الجنوب أيضا. يسود نفس المنطق في السياسة التي تنتهجها معظم الحكومات في الجنوب وكذلك في الشمال. أليست الشركات العابرة للأوطان في الجنوب (بتروبراس البرازيلية أو بتروناس الماليزية في قطاع النفط، وجنوب أفريقيا أنجلوغولد أشانتي في قطاع المناجم، والشركات العابرة للأوطان الصينية، الخ) آخذة في تدمير البيئة الحيوية لسكان الجنوب تماما كما تفعل نظيرتها بالشمال؟ يشير هذا إلى المنطق الإنتاجوي الرأسمالي الذي يقوم عليه عملها. تقع القطيعة مع الرأسمالية في قلب أي استجابة جادة للمشاكل البيئية. والحل الوحيد العادل والمستدام هو وضع هذا النظام الرأسمالي الإنتاجوي موضع تساؤل، هذا النظام المولد هيكليا للأضرار البيئية وتفشي التفاوتات. لن يكون بمقدور العالم تجاهل ذلك.

س 38: ما هي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)؟

أثار إنهاء استعمار بلدان أفريقيا أملا كثيرا. أخيرا، ستكون القارة قادرة على التطور. لكن شروط هذا التطور لم تتحقق، والوضع الاجتماعي والاقتصادي لم يتحسن، بل هو أبعد ما يكون عن ذلك. إن عناوين الكتب التي كتبها روني دومون، أحد مناهضي الاستعمار وعالم بيئة فرنسي، مهمة: من كتابه إفريقيا السوداء بدأت بشكل سيئ في سنوات 1960 إلى كتابه أفريقيا المخنوقة عام 1980، غرقت القارة في البؤس.

جرت بلورة خطة لاغوس عام 1980 بالضبط بمبادرة قادة أفارقة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، لإتاحة تنمية داخلية وتصنيع في إفريقيا. لسوء الحظ، ظلت حبرا على ورق، محته مؤسسات بريتون وودز التي أطلقت برامج التقويم الهيكلي التي كانت أهدافها تتعارض مع خطة لاغوس هذه.

في نهاية سنوات 1990، وُضع مشروعان إنمائيان لأفريقيا من قبل حكومات أفريقية لقيا استحسانا كبيرا من عواصم الشمال. فمن ناحية، بادر رئيس جنوب أفريقيا تابو إيمبيكي، ورئيس نيجيريا أولوسيجون أوباسانجو، ورئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، إلى خطة الألفية الأفريقية، حول موضوع النهضة الأفريقية. ومن ناحية أخرى، أطلق الرئيس السنغالي عبد الله واد خطة أوميغا، على أساس إنشاء سوق إفريقية مشتركة ليبرالية صراحة. ولقيت هذه المشاريع في البداية تعاطف بعض دوائر الأفارقة الوحدويين.

اندمجت خطتا التنمية هاتان سنة 2001 لتصبحا الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). هدفها خلق دينامية تتيح سد الفجوة الفاصلة بين أفريقيا والدول الصناعية. باختصار، إدخال القارة الأفريقية عصر الحداثة والنمو. وحصان طروادتها تشجيع الاستثمار الخاص لدمج القارة في السوق العالمية. أفريقيا، التي تتلقى 2.3٪ من الواردات العالمية (مقابل 4.5٪

في 1980![27]) ، يُنظر إليها في المقام الأول كورش كبير للمبادرة الخاصة. كانت الشركات العابرة للأوطان، مثل مايكروسوفت وهيوليت باكارد ويونيليفر وتوتال، حاضرة بامتياز خلال قمة دكار في أبريل 2002 بشأن تمويل نيباد.

تضع النيباد عشر أولويات، من الحكم الرشيد حتى الولوج للأسواق العالمية، ومن التنمية البشرية إلى البنيات التحتية. وبذلك التزم رؤساء الدول الأفريقية بتجنب العثرات وأن يكونوا يقظين جدا (حتى لو كان عدم الاستقرار والصراعات، هناك، مشجعا أحيانا بتصرفات الشركات العابرة للأوطان)، وبالتالي متطلعين لجذب الكرم الجيد للمانحين.

لقي مصممو نيباد استقبالا وتشجيعا من قبل قادة مجموعة الثماني الكبار في عدة مناسبات. كان أثر هذه المبادرة الأفريقية لجذب رؤوس الأموال والشركات العابرة للأوطان، الحاظية بدعم القوى العظمى، تعزيز سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على نطاق القارة بأكملها. ليس من قبيل المصادفة أن ممثل فرنسا لدى سلطات نيباد هو ميشيل كامديسوس، المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي.

كانت فكرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي تحويل الشروط الخارجية التي فرضها صندوق النقد الدولي عبر برامج التقويم الهيكلي المنعوتة في الصحافة بالوصفة، والتي لقيت رفض السكان المحليين القوي، إلى شروط داخلية اقترحها رؤساء الدول الأفريقية أنفسهم...

لا تزال المشاريع قيد الدراسة في هذا الإطار الجديد وفية لنفس المنطق [انظر السؤال 10]: خط أنابيب غاز غرب إفريقيا أو بين الجزائر ونيجيريا، ما يسمى بالطريق السريع العابر للساحل بين داكار ونجامينا، إعادة تأهيل مصفاة مومباسا (كينيا) وخط أنابيب إلدوريت، مشروع سد إنغا العظيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصدير الطاقة لجميع أنحاء القارة وإلى أوروبا، إلخ.

27 الأونكتاد ، دليل الإحصاء 2006-2007 ، www.unctag.org

توجد وراء هذه المبادرة الأفريقية، في الواقع، محاولة أربعة رؤساء دول يسعون أن يعترف بهم، للاندماج بالأنماط الاقتصادية الحالية. يسارع أنصار نيباد إلى استبعاد أفكار من قبيل المطالبة بإلغاء ديون الدول الأفريقية أو المطالبة بتعويضات عن الدمار الذي جرى إلحاقه عبر قرون نهب وعبودية، ويفضلون مناقشة الاستثمارات المستقبلية في إفريقيا.

«لم نأتي إلى هنا لكي نُمنح المال. ولم تجل هذه الفكرة برأسي بتاتا. الأمر المهم هو الالتزام الذي تعهدت به مجموعة الثماني الكبار والذي يقبل الشراكة الجديدة التي نقترحها. فأنتم تعرفون أنه ما من شيء يجبرها على استقبالنا».
عبد الله واد، رئيس السنغال، في قمة مجموعة الثماني الكبار يونيو 2002

ولكن بينما كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعول على 64 مليار دولار من الاستثمارات في السنة ومعدل نمو 7٪ بحلول عام 2015، فإن هذه الأرقام بعيدة عن التحقيق. في الواقع، يكتفي رأس المال الأجنبي الخاص عموما بمتابعة النمو المدفوع بالسياسات العمومية. والحال أن السلطات العامة الأفريقية تعاني نقصا شديدا في الأموال، ويرجع ذلك أساسا إلى الديون...

يتدفق رأسالمال تبعا لجاذبية المواد الأولية الموجودة بالتربة التحتية الأفريقية. ومنذ عام 2005، أصبحت الصين واحدة من أكبر المستثمرين بإفريقيا. يهرع الرؤساء الأفارقة إلى بكين، عند دعوتهم، باستياء كبير من لندن وباريس وواشنطن. نحن بعيدون عن مشروع تنمية داخلي.

«في استراتيجية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا يوجد أي ذكر لاستعادة الأموال المهربة من قبل ذوي النفوذ الأفارقة ويضعونها في حسابات أجنبية، ولا لإلغاء الديون الخارجية التي تمتص خدمتها معظم ميزانيات بلدان معينة. [...] وفي مواجهة الحالة الصعبة في البلدان الأفريقية، لا شك أن البديل هو المطالبة بإلغاء الديون الخارجية على

نحو صريح واللجوء للموارد الداخلية، ولا سيما بتعبئة المدخرات. لا تعلق وثيقة الشراكة الجديدة أهمية كبيرة على هذه المسألة ولا تقترح أي إجراء ابتكاري يمكن أن يكسر تبعية البلدان الأفريقية للعالم الخارجي. [...] وانه لأمر مخز أن نلاحظ أن الزعماء الأفارقة لا يطرحون المسألة الحاسمة المتمثلة في إصلاح المؤسسات المالية العالمية التي تفرض على البلدان سياسات تتعارض مع احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا تلك المتعلقة بتغير قواعد التجارة العالمية غير المتكافئة المولدة لعواقب وخيمة على الأمن الغذائي وصحة السكان [...] كان من الواجب على الشراكة الجديدة أن تستند على تجربة نضال الممثلين الأفارقة في جولة سياتل الفاشلة، وأن تدعو إلى توحيد الجهود مع بلدان العالم الثالث الأخرى لعكس الميول السلبية للعولمة النيوليبرالية».

موسى تشانكاري: «مشروع نيوليبرالي لأفريقيا»، في البديل (النيجر)، 24 يوليوز 2002

بحجة أن الوقت لم يعد للنقاش ولكن للعمل، لم تجر استشارة السكان... لم تؤخذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفارقة بالاعتبار، ولا سيما حقوق النساء. لا يعتبر المجتمع المدني الإفريقي قوة اقتراح (في تعريف البدائل) ولا كسلطة مضادة بوجه الانحرافات الاستبدادية أو المشككة في العملية الديمقراطية. لذا، فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في نظر الجميع، هي بالفعل جزء من الماضي.

الفصل 9:
الغاء الديون وعمليات تعليق سدادها في الماضي

س 39: هل هو مستحيل إلغاء حقيقي للديون؟

حدث بالفعل تاريخيا إلغاء حقيقي للديون، وأحيانًا من جانب واحد، وأحيان أخرى بأحكام قضائية، وفي أخرى ممنوحا من قبل القوى المهيمنة. نقدم في ما يلي بعض الأمثلة الهامة.

- عمليات التبرؤ من الديون

الولايات المتحدة الأمريكية

عام 1776، قررت المستعمرات البريطانية الثلاثة عشر في أمريكا الشمالية تشكيل الولايات المتحدة وقطع روابط التبعية للتاج البريطاني. حررت الدولة الجديدة نفسها من عبء الديون بإعلان الديون المستحقة على لندن صفرا.

في القرن التاسع عشر، بعد انتخاب أبراهام لنكولن[1] لمنصب الرئيس، انفصلت الولايات الجنوبية وشكلت الولايات الكونفدرالية الأمريكية. شهدت الحرب الأهلية (1861-1865) التي تلت ذلك انتصار الدول الشمالية المناهضة للرق والآخذة في التصنيع. في هذه المناسبة حدث تبرؤ جديد من الديون على حساب الأغنياء في الولايات الجنوبية. تم الحصول على قروض في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بشكل أساسي لإنشاء بنوك (بنك بلانترز في ميسيسبي وبنك الاتحاد في نورث كارولينا على وجه الخصوص) أو لضمان بناء السكك الحديدية. في ولاية ميسيسبي، على سبيل المثال، جرى سداد الدفعات الأولية، لكن قانونا سمح بإجراء استفتاء عام 1852، كي يتاح للسكان التصويت لصالح أو ضد أداء سندات بنك بلانترز. كان الجواب بالنفي. عدل الدستور بعد الحرب الأهلية عام 1876 وتضمن بندا يحظر على وجه التحديد أداء سندات بنك بلانترز. لذلك أيد النظام الجديد هذا القرار بحيث يصبح وقف السداد قانونيا. وكانت المبالغ المعنية في الدول الثماني المعنية مقدرة ب 75 مليون دولار.

1 أبراهام لنكولن (1809-1865): رئيس الولايات المتحدة بدء من عام 1860.

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

في يناير 1918، رفضت الحكومة الروسية الجديدة الناتجة عن ثورة 1917 تحمل مسؤولية قروض روسيا القيصرية وألغت جميع الديون دون قيد أو شرط. رفضت الدولة الجديدة، التي ولدت من ثورة أرادت إنهاء الحرب وأرادت إعطاء الأرض للفلاحين، تحمل القروض المتعاقد عليها أساسا لدعم مجزرة الحرب العالمية الأولى. إنها مسألة «القروض الروسية» الشهيرة التي فقدت كل قيمتها تقريبا، لدرجة أن قسائمها المتبقية بيعت لسنوات في متاجر السلع المستعملة.

المكسيك ودول أمريكية لاتينية أخرى

في عام 1867 بالفعل، رفض بينيتو خواريز[2] تحمل القروض التي تعاقد عليها النظام السابق للإمبراطور ماكسيميليان مع بنك الشركة العامة لباريس قبل عامين لتمويل احتلال الجيش الفرنسي للمكسيك.

وفي عام 1914، في عز الثورة، عندما كان اميليانو زاباتا[3] وبانشو فيلا[4] في موقع هجومي، علقت المكسيك بالكامل سداد ديونها الخارجية. كانت حينها الدولة الأكثر مديونية في القارة تسدد، بين عامي 1914 و1942، فقط مبالغ رمزية بحتة بهدف ربح الوقت. وبين عامي 1922 و1942 (20 عاما!)، جرت مفاوضات طويلة مع كونسورتيوم من الدائنين بقيادة أحد مديري بنك جي بي مورغان في الولايات المتحدة. وبين 1934 و1940، قام الرئيس لازارو كارديناس[5] بانشو فيلا (1920-1878): ثوري مكسيكي، زعيم شعبة ديل نورتي (جيش الشمال). قتل عام 1920 بتأميم دون تعويض للصناعة النفطية وسكك الحديد التي كانت بأيدي شركات أمريكية شمالية و بريطانية، وقام بمصادرة أكثر من 18 مليون

---

2 بينيتو خواريز غارسيا (1872-1806): سياسي مكسيكي من أصل هندي. الرئيس في عام 1861، وضع سياسة ريفورما الليبرالية والمناهضة للإكليروس. في المعركة ضد التدخل الفرنسي في المكسيك منذ عام 1863، أطلق النار على الإمبراطور ماكسيميليان عام 1867.

3 إميليانو زاباتا (1919-1879): ثوري مكسيكي. قاد هذا القائد الفلاحي نضالات فلاحية جذرية وشارك في عام 1911 في تطوير برنامج واسع من التحولات الاجتماعية يسمى خطة أيالا. في عام 1914، تحالف مع بانشو فيلا، وهيمن على المشهد الثوري المكسيكي واحتل العاصمة المكسيك. اغتيل عام 1919.

4 بانشو فيلا (1920-1878): ثوري مكسيكي، زعيم شعبة ديل نورتي (جيش الشمال). قُتل عام 1920

5 لازارو كارديناس (1970-1895) : جنيرال، انتخب رئيسا في ديسمبر 1934.

هكتار من عقارات ضخمة تعود ملكيتها لمحليين وأجانب ووزعها على شكل «أملاك مشتركة» (إخيدو)، وأيضا بإصلاح عميق للتعليم العمومي.

أثارت هذه السياسة الراديكالية والمناهضة للإمبريالية والشعبية بطبيعة الحال احتجاجات بين الدائنين (غالبيتهم من الولايات المتحدة وبريطانيا). لكن مثابرة المكسيك آتت أكلها: ففي عام 1942، تنازل الدائنون عن 80٪ من قيمة القروض (في بيانهم لعام 1914، أي أنهم تخلوا أيضا عن متأخرات القروض) واكتفوا بتعويضات منخفضة للشركات المصادرة. علقت دول أخرى، مثل البرازيل وبوليفيا والإكوادور، أيضا السداد كليا أو جزئيا اعتبارا من عام 1931. في حالة البرازيل، استمر التعليق الانتقائي لعمليات السداد حتى عام 1943، عندما سمحت اتفاقية بخفض الديون بنسبة 30٪. وأوقفت الإكوادور، من جانبها، عمليات السداد من عام 1931 حتى سنوات 1950.

في ثلاثينيات القرن الماضي، قام ما مجموعه 14 دولة بتعليق عمليات السداد لفترة طويلة. ومن بين المدينين الرئيسيين، استمرت الأرجنتين وحدها في سداد ديونها دون انقطاع. لكنها كانت أيضا الدولة الأمريكية اللاتينية التي حققت أسوأ النتائج الاقتصادية لاحقا.

- تعليق بحكم قضائي إيجابي

كوبا

هذه واحدة من الحالات الأولى التي تم فيها إلغاء الديون الكريهة (في هذه الحالة، ديون العبودية). ففي عام 1898، خرجت الولايات المتحدة منتصرة من حرب ضد إسبانيا كانت كوبا رهانها (حتى ذلك الحين مستعمرة إسبانية). انفصلت كوبا عن التاج الإسباني، إلى جانب بورتوريكو والفلبين، وأصبحت تحت حماية الولايات المتحدة. في نهاية هذه الحرب، طلبت إسبانيا من كوبا سداد ديونها، وهو ما رفضته الولايات المتحدة.

وفي العام نفسه، عقد مؤتمر في باريس لتسوية المشكلة، وجادلت الولايات المتحدة بأن هذه الديون كريهة لأن إسبانيا فرضتها لمصلحتها الخاصة، دون موافقة الشعب الكوبي. حكم المؤتمر لصالح الولايات المتحدة. قبلت إسبانيا الحجة، ولم يكن على كوبا السداد.

تركيا

بين عامي 1889 و1902، مرت تركيا بأزمة مالية حادة جعلتها غير قادرة على سداد مدفوعاتها لروسيا القيصرية. أقرت محكمة التحكيم الدائمة، المنعقدة في لاهاي، عام 1912، الأسس المتينة لحجة القوة القاهرة التي قدمتها الحكومة التركية.

كوستاريكا

في سبتمبر 1919، جرت الإطاحة بحكومة فيديريكو تينوكو في كوستاريكا، التي اعتبرتها الولايات المتحدة غير شرعية ولكن اعترفت بها دول أخرى بما في ذلك بريطانيا. وفي غشت 1922، أنهت الحكومة الجديدة جميع العقود الموقعة من قبل العهد السابق، ولا سيما مع دائنها الرئيسي، رويال بنك أوف كندا. حكم القاضي تافت لصالح البطلان، وكان حينها رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة وشغل منصب القاضي في هذه القضية عام 1923.

> «عقدت الصفقة المعنية في وقت حيث خسرت حكومة تينوكو ثقة الشعب وحيت كانت الحركة السياسية والعسكرية من أجل الإطاحة بتلك الحكومة بدأت تكتسب المزيد من القوة. إن قضية رويال بنك لا تتعلق بشكل المعاملة فحسب؛ بل إنها تتعلق بحسن نية البنك. وترك الأمر للأخير كي يثبت أنه قدم المال للحكومة من أجل استخدام مشروع. ولكن هذا لم يحدث. ولا نستطيع أن نقدر أن رويال بنك كندا أثبت أن هذه المبالغ كانت تصرف لاستخدام شرعي من جانب الحكومة. وبناء على هذا فإن دعواه يجب أن ترفض».
>
> القاضي تافت، 1923

• الإلغاء الممنوح من قبل القوى المهيمنة

بولونيا

في عام 1919، اعتبرت معاهدة فرساي عقب نهاية الحرب العالمية الأولى أن الديون الذي تعاقدت عليها ألمانيا لاستعمار بولندا لا يمكن أن تحملها الدولة البولونية المعاد تشكيلها. وأعفت المادة 255 بولندا من سداد «جزء الديون الذي نسبت لجنة التعويضات أصله إلى التدابير التي اتخذتها الحكومات الألمانية والبروسية كي تستعمر ألمانيا بولونيا[6]». وجرى اتخاذ حكم مماثل بموجب معاهدة سلام 1947 بين إيطاليا وفرنسا، والتي تعلن:

«لا يمكن تصور أن تتحمل إثيوبيا عبء الديون التي تعاقدت عليها إيطاليا من أجل ضمان هيمنتها على الأراضي الإثيوبية».

ألمانيا

في عام 1953، ألغى اتفاق لندن 62.5٪ من ديون الحرب الألمانية. وكان الهدف ألا تتعدى خدمة ديونها 5٪ من عائدات صادراتها، وهي نسبة تتجاوزها الدول النامية إلى حد كبير في الوقت الحاضر: أكثر من 11٪ عام 2009 في المتوسط!

ومع ذلك، لم تكن ألمانيا تستوفي أيا من المعايير المطلوبة حاليًا لتخفيف الديون، والدكتاتورية التي شهدتها خلال العقد الماضي أحدثت أضرارا في كثير من أنحاء العالم. كان هذا الإلغاء مفيدًا جدا لألمانيا، التي نجحت بعد ذلك في أن تصبح القوة الرائدة في أوروبا وقاطرة البناء الأوروبي[7].

ناميبيا وموزمبيق

ألغت جنوب إفريقيا، المدركة لعواقب نظام الفصل العنصري الطويل الذي نشر القتل بكامل منطقتها، من جانب واحد ودون قيد أو شرط مستحقاتها إزاء ناميبيا في 1995 وموزمبيق عام 1999.

6 انظر http://www.herodote.net/Textes/tVersailles1919.pdf

7 لتحليل مفصل لاتفاق لندن لعام 1953، انظر Éric Toussaint, Banque mondiale : le Coup d'État permanent, CADTM-Syllepse-Cetim, 2006, chapitre 4.

- الخطوات التي اتخذتها الدول النامية منذ عام 1985

بيرو

في يوليوز 1985، قرر رئيس بيرو الجديد، ألان غارسيا، قصر سداد الديون على 10٪ من عائدات الصادرات. كان هذا القرار مفيدا جدا في البداية. يقدم الاقتصاديان الأرجنتينيان ألفريدو إريك كالكاغنو وألفريدو فرناندو كالكاغنو، ملخصا لتجربة البيرو في غشت 1985: «في غشت 1985 أعلنت حكومة الرئيس آلان غارسيا قرارها تخصيص ما يعادل 10٪ فقط من عائدات صادراتها للسداد، مع إعطاء الأولوية للمنظمات المالية متعددة الأطراف. وهكذا، انتقل صافي التحويلات الذي كان سلبيا بمقدار ناقص 488 مليون من الدولارات في 1984 وناقص 595 مليون في 1985 ليصبح إيجابيا بمقدار 112 مليون دولار عام 1986 و89 مليون دولار عام 1987 و90 مليون دولار عام 1988. لم تكن البيرو ضحية لأعمال انتقامية أو قيود تجارية، وفي عامي 1986 و1987 زادت وارداتها بشكل استثنائي (من 44٪ و18٪ على التوالي) رغم انخفاض الصادرات بنسبة 15٪ عام 1986 (ارتفعت قليلا عام 1987). وعلى صعيد التمويل الخارجي، أدى عدم سداد غالبية الديون إلى تعويض كبير عن انقطاع القروض المالية الخاصة وانخفاض القروض الرسمية والمتعددة الأطراف. ارتفع الناتج القومي الخام في عامي 1986 و1987، بنسبة 8.9٪ و6.5٪ مدعوما بزيادة الطلب الداخلي الناتج عن القدرة الإنتاجية الوطنية وزيادة الواردات، وهي الزيادة التي أتاحها انخفاض سداد الديون. ومع ذلك، افتقرت هذه الفترة إلى استثمارات كبيرة وانتهت العوامل الديناميكية عام 1988، عندما انخفض الناتج القومي الخام بنسبة 7.5٪ وارتفع التضخم بصورة حادة. ونتيجة لذلك، ارتبطت الأزمة التي عانت منها البيرو في السنوات التالية بمشاكل السياسة الاقتصادية الداخلية التي لم تنجم عن الأعمال الانتقامية للتجارة الخارجية ولا عن الأضرار التي كان من الممكن أن تنجم عن تقييد عمليات سداد الديون. على العكس، أتاحت المبالغ الصغيرة المخصصة لعمليات السداد الخارجية فرصة لم تستطع

الحكومة الاستفادة منها أو لم تعرف الاستفادة منها». [8]

كوبا (مرة أخرى!)

أيضا في يوليوز 1985، في مؤتمر عقد في هافانا، دعا فيدل كاسترو إلى عدم سداد الديون وإنشاء جبهة رفض في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. جرى بدأ إرساء هذه الجبهة، وتمكنت حكومات المكسيك والبرازيل وكولومبيا من منعها بسبب ضغوط وراء الكواليس من الولايات المتحدة.

قررت كوبا منذ عام 1986، تعليق سداد الديون المستحقة لنادي باريس. عندئذ، بلغت الديون الخارجية للبلاد إزاء النادي حوالي 2.5 مليار دولار. بعد اثني عشر عاما، عام 1998، أجريت اتصالات غير رسمية بين الحكومة الكوبية وممثلي النادي. وجرت مفاوضات في هافانا انتهت بالفشل. حالت ثلاثة عوامل دون التوصل إلى اتفاق: عارضت حكومة الولايات المتحدة إبرامه طالما بقي فيدل كاسترو في السلطة. وحقيقة أن كوبا ليست عضوا في صندوق النقد الدولي تجعل من المستحيل تحقيق نوع الاتفاق الذي اعتاد النادي عليه، كما عارضت الحكومة الروسية هذا الاستنتاج لأنها تطالب كوبا بسداد الديون المتعاقد عليها فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، رفضت كوبا سداد هذه الديون على أساس تغير جوهري في الظروف: العملة التي كانت تقدم بها هذا الديون (الروبل القابل للتحويل) لم تعد موجودة واختفت الدولة التي منحت لها القروض. جرت مفاوضات غير رسمية جديدة سريا عام 1999 في باريس، لم تفض لشيء.

بوركينافاسو

في يوليوز 1987، خلال خطاب أمام منظمة الوحدة الأفريقية، تحدث توماس سانكارا، الرئيس الشاب لبوركينا فاسو، أيضا عن الإلغاء الأحادي للديون وتشكيل جبهة أفريقية رافضة للسداد.

8 Alfredo Eric Calcagno et Alfredo Fernando Calcagno, El universo neoliberal : recuento de sus lugares comunes, 1995, p. 378.

«الديون لا يمكن سدادها. أولا، إن لم ندفع، فالجهات المانحة لن تموت. كونوا متيقنين. لكن على العكس إذا سددنا الديون، فإننا سنموت. كونوا متيقنين كذلك. [...] من قادونا للاستدانة لعبوا كما بكازينو. حين يربحون، ما من نقاش. والآن وهم خاسرون في اللعبة، يطالبوننا بالسداد. ويجري الكلام عن الأزمة. لعبوا وخسروا، إنه قانون اللعبة. الحياة تستمر. [...] إذا رفضت بوركينافاسو وحدها سداد ديونها، فلن أكون حاضرا هنا في المؤتمر القادم».

توما سانكارا، 1987، خطاب أمام مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية، في أديس أبابا (إثيوبيا)[9]

في 15 أكتوبر 1987، اغتيل توماس سانكارا. ومنذ ذلك الحين، لم يظهر أي رئيس دولة أفريقي يحمل مشعل التبرؤ من الديون.

الأرجنتين

منذ ديسمبر 2001، استأثرت الأرجنتين بأخبار الديون. حينها، بعد ثلاث سنوات من الركود الاقتصادي، وعلى شفا الانهيار، رفض صندوق النقد الدولي منحها قرضا، بينما كان القادة الأرجنتينيون يطبقون دائما الإجراءات اللا شعبية التي يمليها صندوق النقد الدولي. أشعل هذا النار في البودرة وأغرق البلاد في أزمة اقتصادية خطيرة. رد الرئيس فرناندو دي لا روا بتجميد الحسابات البنكية للمدخرين، الذين لم يتمكنوا جراء ذلك من استرداد المبالغ القليلة التي ادخروها بصبر على مر السنين، وأحيانا حتى لحياة كاملة. وبشكل عفوي، نزلت الطبقة الوسطى إلى الشوارع، وانضم إليها «البدون» (العاطلون، وسكان الأحياء الفقيرة، وأغلبية فقراء)[10]. وفي ليلة 19 إلى 20 ديسمبر2001، انتفض الشعب إذن ضد السياسة النيوليبرالية التي قادتها حكومة فرناندو دي لا روا ووزير الاقتصاد الكارثي دومينغو كافالو. لقد نجح عمل المواطنين-ات في قلب مسار التاريخ.

9 انظر النص الكامل المعاد نشره في Damien Damien Millet, L'Afrique sans dette, CADTM-Syllepse, Liège-Paris, 2005, p. 205.

10 في 27 ديسمبر 2006، أمرت المحكمة العليا البنوك بمنح تعويضات كاملة لهؤلاء المدخرين الضحايا.

توالى ثلاثة رؤساء للجمهورية في غضون أيام قليلة: فَرَّ دي لا روا في 21 ديسمبر 2001 وخلفه أدولفو رودريغيز سا، وجرى تعويضه بإدواردو دوهالدي في 2 يناير 2002. أصدر دوهالدي مرسوم أكبر تعليق لعمليات سداد الديون الخارجية في التاريخ، تعليق مبلغ 80 مليار دولار، لكل من دائني القطاع الخاص وبلدان نادي باريس؛ وجرى احتلال مئات المصانع المهجورة واستؤنف العمل تحت قيادة العمال. عزز العاطلون قدرتهم النضالية في إطار حركات «بيكيتيروس»؛ وخفضت قيمة العملة التي كانت مربوطة بشدة بالدولار، وابتكر المواطنون عملات محلية وصرخوا بوجه السياسيين المكروهين بشعار: «كيو سي فايان تودوس!» (« فلترحلوا جميعا! »).

بعد ربع قرن من الاتفاق المستمر بين صندوق النقد الدولي والسلطات (من الديكتاتورية العسكرية بين عامي 1976 و1983 إلى حكومة دي لا روا ونظام كارلوس منعم الفاسد)، أثبتت الأرجنتين أن أي دولة يمكن أن تتوقف عن سداد الديون لفترة طويلة دون أن يتمكن الدائنون من تنظيم الانتقام. أعلن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وحكومات البلدان الصناعية، ووسائل الإعلام السائدة أن الفوضى ستنتشر. لكن ماذا حدث؟ بعيدا عن الغرق، بدأت الأرجنتين في التعافي. خلال السنوات التالية، كان معدل النمو في حدود 9-8٪ سنويا.

انتخب الرئيس نيستور كيرشنر، في مايو 2003، وتحدى دائني القطاع الخاص عارضا مبادلة سنداتهم بأخرى جديدة ذات قيمة أقل. وبعد مفاوضات مطولة انتهت في فبراير 2005 وافق 76٪ منهم على التنازل عن أكثر من 60٪ من قيمة الديون التي كانت بحوزتهم. هنا أيضا، الحزم يؤتي ثماره.

لسوء الحظ، فإن بقية القصة مخيبة للآمال أكثر. كانت هذه الاتفاقية بمثابة علامة على استئناف السداد للدائنين الخواص. في نهاية عام 2005، دفعت الحكومة جميع ديونها مسبقا لصندوق النقد الدولي: 9.8 مليار دولار في المجموع. أتاح هذا توفير 900 مليون دولار من الفوائد، لكن

المأزق تعلق بتاريخ هذا الدين. استخدمت دكتاتورية الجنرال فيديلا، بدعم من صندوق النقد الدولي والقوى العظمى، الديون لتعزيز قوتها وإثراء قادتها ومواءمة البلاد مع النموذج المهيمن. وللتسديد، باعت الأنظمة التي تلت ذلك جزءًا كبيرا من الملك المشترك الوطني وتعاقدت على ديون جديدة كريهة أيضا. بالإضافة إلى ذلك، كان الحصول على هذه القروض الجديدة مشروطا بتطبيق تدابير التحرير الهائلة والخوصصة المنهجية وتخفيض الميزانيات الاجتماعية. وبالتالي، كان لدى كيرشنر كامل الشرعية للقطيعة مع اتفاقات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والاعتماد على حكم أولموس (الذي سمي على اسم الصحفي الذي قدم شكوى في عام 1982 ضد ديكتاتورية خورخي فيديلا) الذي أصدرته المحكمة القضائية الفيدرالية، التي قدمت حججا قانونية قوية لإعلان أن الديون كانت كريهة ولا يتعين سدادها.

في الواقع ، تبدو الاتفاقية المقدمة إلى الدائنين الخواص عام 2005 للأسف وكأنها نصر باهظ الثمن، لأن تشجيعهم على التوقيع، اقتضى عرض الحكومة إصدار سندات جديدة بشروط كانت مواتية لهم للغاية بالموازاة مع نوع من التعديل التلقائي للديون. وفقا لإدواردو لوسيتا[11]: «كانت هذه الشروط مسؤولة إلى حد كبير عن المديونية الجديدة للبلاد. أولا، أكثر من 40٪ من الديون سندات صادرة بالبيزو بمعدل فائدة ثابت قدره 2٪ سنويا، لكن الرأسمال يتكيف مع معامل محسوب تبعا لنسبة التضخم. يعني هذا التعديل أنه مقابل كل نقطة تضخم، تزداد الديون بنحو 600 مليون دولار. إذا كان التضخم الرسمي المتوقع لعام 2008 في حدود8٪، فستزداد الديون بحوالي 4.8 مليار دولار سنويا. ثانيا، ترتبط قسائم سندات عديدة صادرة بالعملة الأجنبية بنمو الناتج الداخلي الخام. وهذا عنصر مهم في حساب الفوائد لأن الأرجنتين تنمو بأكثر من 8٪ سنويا. تشير التقديرات إلى أن هذا الشرط يؤدي إلى مدفوعات فوائد إضافية بحوالي 1.2 مليار دولار سنويا».

11 انظر. Voir Eduardo Lucita, « La dette argentine est de retour », www.cadtm.org/spip.php?article3591

بينما أظهر فيلم «كرامة شعب» للمخرج فرناندو سولاناس بجلاء أوضاع الفقر المدقع التي تواجهها الأرجنتين، أكد أحد الرموز بوضوح أن الحزم تجاه الدائنين قد انتهى: في سبتمبر 2006، زار نيستور كيرشنر، وكان حينها رئيسا، بورصة نيويورك لقرع الجرس الافتتاحي. لا شك أن الهدف كان إعادة الأرجنتين إلى الصف: هكذا، في عام 2008، أعلنت كريستينا كيرشنر أنها ستسدد مستحقات نادي باريس مبكرا، الذي تدين له الأرجنتين بمبلغ 6.7 مليار دولار... وكانت الأرجنتين، في الواقع، لا تزال مدينة لأعضاء نادي باريس الذي يمثل مصالح الدول الصناعية. ومنذ ديسمبر 2001، لم تسدد أي مبالغ للبلدان المعنية. تفادى نادي باريس إثارة ضجة حول عدم سداد الديون الأرجنتينية، لأنه يخشى أن تحذو حكومات أخرى حذوها. وجدير بالذكر أن الأرجنتين عضو الآن بمجموعة العشرين وأنها بعيدة كل البعد عن التهميش، رغم أفعالها السيادية الأحادية الجانب. أعلنت الأرجنتين أنها أقنعت نادي باريس باستئناف الحوار في 16 نوفمبر 2010، تسع سنوات بعد وقفها أحادي الجانب لعمليات السداد، وللقصة بقية.

الباراغواي[12]

في 1987-1986، تعاقد غوستافو غرامون بيريس، قنصل باراغواي بجنيف، مع بنك أوفرلاند تروست بنك السويسري للحصول على قرض بمبلغ 85 مليون دولار باسم دولة باراغواي، دون أن يحمل تفويضا بذلك. وفي سنوات 1990، باع هذا البنك سندات هذه الديون إلى تسع بنوك خاصة أخرى طالبت بارغواي في 1995 بتسديد القرض وفوائده. رفضت الباراغواي ورفعت البنوك دعوى ضدها أمام القضاء السويسري. وفي مايو 2005، قضت المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية لصالح البنوك الدائنة. لكن حكومة باراغواي أصدرت مرسوما، بدءا من شهر غشت التالي،

12 انظر هوغو رويز دياز، "القرار السيادي بإعلان بطلان الديون أو قرار عدم سداد الديون: حق الدولة» ، www.cadtm.org/spip.php؟article3520. انظر أيضًا وثيقة Renaud Vivien على www.cadtm.org/spip.php؟

يحمل رقم 6295 تعلن بموجبه رسميا إلغاء الديون المعنية وتشرح أسبابه. كما بعثت باراغواي رسميا قرارها عبر القنوات الدبلوماسية إلى الحكومة السويسرية. وفي أكتوبر 2005، أعلن رئيس جمهورية باراغواي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدا القرار أحادي الجانب ورفضه السداد، بأن "هذا التصرف الاحتيالي ارتكبه موظفو دكتاتورية فاسدة سعوا، بالتواطؤ مع مجموعة بنوك دولية، لنهب موارد يحتاجها بلدنا على نحو عاجل". ومنذ 1995 ترفض الباراغواي السداد ولم تتخذ ضدها أي عقوبات.

الإكوادور

علقت الإكوادور من جانب واحد تسديد جزء من ديونها على شكل سندات، وفرضت على الدائنين إعادة شرائها بسعر رخيص. وبعد سبعة أشهر من انتخابه، قرر الرئيس الإكوادوري رافائيل كوريا إجراء فحص لديون البلاد وظروف تشكلها. وتحقيقا لهذه الغاية، أرسى، بدءا من يوليوز 2007، لجنة من أجل تدقيق الديون تتألف من 18 خبيرا، بينهم اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. وبعد أربعة عشر شهرا من العمل، قدمت اللجنة تقريرا كشف بصورة خاصة انتهاك قروض عديدة منها لقواعد أساسية. لتقرر السلطة الجديدة، في نونبر 2008، بناء عليه، تعليق سداد سندات ديون أجل استحقاق بعضها عام 2012، وأخرى عام 2030. وأخيرا، خرجت حكومة هذا البلد الصغير منتصرة في صراعها مع البنكيين الأمريكيين الشماليين حاملي سندات الديون الإكوادورية. أعادت شراء سندات تبلغ قيمتها 3.2 مليار دولار بمبلغ 900 مليون دولار. وإذا أخذنا بالاعتبار الفوائد التي لن تدفعها الإكوادور لأنها اشترت سندات مستحقة لعام 2012 أو لعام 2030، نجد أن الخزينة العمومية الإكوادورية وفرت في المجموع حوالي 7 مليار دولار. أتاح هذا للحكومة موارد مالية جديدة تسمح بزيادة الإنفاق الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية، ولتطوير البنيات التحتية للاتصالات.

أيسلندا

كانت أيسلندا من أوائل الدول التي عصفت بها الأزمة المالية 2007-2008. نمت البنوك الثلاثة الرئيسية، التي جرت خوصصتها عام 1999، بالإنخراط في أنشطة عالية المخاطر. أنشأت إحداها، لانس بنكي، فرعا، أيسساف، كان يقدم مكافأة مغرية للحسابات الجارية المفتوحة في بريطانيا وهولندا. وعندما حلت كارثة عام 2008، أفلس البنك. تدخلت الحكومتان الهولندية والبريطانية لحماية مدخرات مواطنيها، ثم انقلبت ضد السلطات الأيسلندية مطالبة بسداد 3.9 مليار أورو. تعبأ السكان للاحتجاج مرتين تعبيرا عن رفض دفع تلك الديون. ولمرتين، أمام ضغط الشارع، أقر البرلمان قانونا لتسوية النزاع، وعرضه الرئيس للاستفتاء ورفض بأغلبية ساحقة (93٪ في استفتاء مارس 2010 وتقريبا 60٪ في أبريل 2011). لم تطل أيسلندا أي أعمال انتقامية.

تثبت كل هذه الأمثلة أن حالات الحزم النادرة أعطت نتائج إيجابية للغاية بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون. إذن، ما الذي سيحدث إذا أعلنت عدة حكومات منتخبة ديمقراطيا وتحظى بدعم الحركات المواطنية وقف عمليات السداد؟ ربما تكون حكومة الإكوادور قدوة. ومن الملح أن يأخذ المواطنون بحزم زمام المبادرة بشأن مشكلة الديون أينما أمكنهم ذلك ويدفعوا الحكومات للعمل في هذا الاتجاه.

جرى عقد «محاكم شعبية للديون» عدة في السنوات الأخيرة. في ديسمبر 2000 بداكار، خلال اجتماع «أفريقيا: من المقاومات إلى البدائل»، قامت مجموعة من نساء ضواحي داكار بكتابة نص محاكمة الديون وتقديمه. وجرى مثول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومجموعة الدول السبع الكبرى وحكومات الجنوب كمتهمين، واجراء مقابلات مع نساء ضحايا في حياتهن اليومية جراء التقويم الهيكلي. كانت مشاركة السكان (شباب، نساء، رياضيين، نقابات، إلخ) ممتازة طوال القمة مانحة هذا الحدث

تأثيرًا رائعا. وفي فبراير 2002، في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري، عقدت المحكمة الدولية للشعوب حول الديون، بمبادرة من الشبكة العالمية اليوبيل الجنوبي، بالتعاون مع لجنة إلغاء الديون غير الشرعية. وظهرت عدة محاكم أخرى من هذا النوع منذ ذلك الحين. تظهر هذه الأمثلة الحاجة التي يشعر بها سكان الجنوب، المتضررين بشدة من عواقب الديون، إلى محاكمة المسؤولين عن هذا النظام الجائر وإدانتهم (رمزياً في الوقت الحالي).

من ناحية أخرى ، ظهرت عدة محاولات لإتاحة التحدث ديمقراطياً عن آلية الديون للسكان. في إسبانيا، إبان الانتخابات العامة مارس 2000، عقد تشاور اجتماعي يدعو إلى التصويت على إلغاء الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية للدولة الإسبانية. على الرغم من الصعوبات الهائلة التي خلقتها السلطات العمومية التي أعلنت هذه الاستشارة غير قانونية، فقد أتاح الاستفتاء لأكثر من مليون شخص التصويت، أكثر من 95٪ منهم لصالح الإلغاء. بالإضافة إلى ذلك، في البرازيل، في سبتمبر 2000، إبان أسبوع الوطن الذي ينتهي في يوم الاستقلال الوطني و «صرخة المقصيين» بمشاركة معدومي الأرض والعاطلين عن العمل، ومشاركة ستة ملايين شخص إجمالا من جميع أنحاء البلاد في استشارة من نفس النوع حيث صوت 95٪ لوقف سداد الديون البرازيلية. هذه المبادرات ذات قيمة كبيرة لجعل المعركة ضد الديون شعبية والسماح للناس بالتعبير عن غضبهم. جرى اتخاذ مبادرات عدة، منذ انتشار الأزمة بجميع أنحاء أوروبا، من قبل تحالفات جمعوية أو لجان مكرسة لإجراء تدقيق مواطني للديون، وفي بعض الحالات، للحصول على تعليق السداد. وفي عام 2011، اتخذت إجراءات مماثلة في اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا، إلخ.

س 40: لماذا تواصل حكومات الجنوب سداد الديون؟

أصبحت البلدان النامية تعتمد على قروض المؤسسات المالية العالمية، منذ أزمة الديون في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. ولذلك صار لديها وسيلة فعالة للضغط كي تتمكن البلدان النامية من متابعة السداد بلا توقف. هذا ما يفسر قلة حكومات الجنوب التي تحاول معارضة إجماع واشنطن. على سبيل المثال، منذ استقلال تيمور الشرقية في مايو 2002، طلب من قادتها الاستدانة فورا، لكنهم رفضوا لحسن الحظ.

تمارس هذه الضغوط، كما رأينا، بفضل نظام مفاوضات تجري على أساس حالة بحالة، ما يجعل الدولة المدينة بوضع هش بصورة دائمة في مواجهة الدائنين المنظمين تماما: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ونادي باريس، ونادي لندن، إلخ. لذلك يسهل على حكومات الدول النامية تفضيل الحصول على قروض من المؤسسات الدولية بدلاً من قول لا لكل هذا.

لكن هل لدى قادة البلدان النامية الإرادة حقًا لمعارضة النموذج المهيمن؟ حتى الآن، على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، باستثناءات قليلة، لم تكن لدى معظم الحكومات إرادة معارضة السياسات النيوليبرالية. يرتبط العديد منها بمصالح متشعبة بمراكز صنع القرار في البلدان الأكثر تصنيعا. وصل بعض الرؤساء الحاليين، ولا سيما في إفريقيا، إلى السلطة خلال الحرب الباردة أو هم من ورثتها المباشرين. بعضهم موجود بالسلطة لأنهم ساهموا في القضاء على رؤساء دول، أو لأنهم سمحوا بالإطاحة بهم، مثل اغتيال توماس سانكارا رئيس بوركينا فاسو عام 1987، الذين أرادوا وضع بلدانهم على طريق تنمية داخلية وعدالة اجتماعية. وفضل آخرون احترام العقيدة النيوليبرالية خوفاً من زعزعة استقرار حكمهم أو الإطاحة بهم.

من بين أولئك الذين ينتقدون بشدة هيمنة دول مجموعة السبع ويحاولون تنفيذ سياسات أخرى، تظل الغالبية العظمى مقتنعة بضرورة الحفاظ على مصداقيتها في نظر التمويل الدولي وضرورة تحقيق تنمية بلدانهم سيما باللجوء واسع النطاق للديون الداخلية والخارجية[13]. بالطبع، هناك ضغوط خارجية تمارس من قبل عواصم الدول الأكثر تصنيعا، والمؤسسات المالية العالمية والدائنين الخواص من الشمال.

ولكن لا ينبغي الاستهانة بعامل آخر من عوامل المحافظة التي تعمل لصالح استمرار ديون مهمة للغاية. تحاول غالبية الحكومات، سواء كانت يمينية أو يسارية، كسب النوايا الحسنة للطبقة الرأسمالية المحلية التي لها مصلحة راسخة في استمرار آلية الديون. وبالفعل، فإن هذه الآلية تضمن لها (تماما مثل دول الشمال) أرباحا سخية لأنها تقرض الأموال للدولة التي تسددها لها بأسعار فائدة مجزية للغاية. في التاريخ الحديث، تعد حالات تبرؤ الدولة من ديون عمومية مستحقة لبنكيين محليين نادرة للغاية. لذلك يفضل معظمهم إقراض الدولة والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من ضمانها بدلا من المنتجين المحليين، خاصة إن كان الأخيرين متوسطين أو صغارا. إقراض الدولة أقل مخاطرة بكثير وأكثر ربحية. فاز العديد من الرؤساء الذين يتولون السلطة حاليا في الانتخابات متعهدين بتقليل التفاوتات الاجتماعية. وعدوا بوضع حد لسلوك البنكيين الريعي والطفيلي وتحرير البلاد من نير الدائنين الدوليين. وبمجرد وصولهم إلى السلطة، تبنوا موقفا مختلفا تماما. في هذا الصدد، تعتبر التجربة البرازيلية رمزية. اليوم، يقوم البنكيون وبقية الطبقة الرأسمالية المحلية بفرك أيديهم بفضل الإدارة الودية لحزب العمال الحاكم، حزب الرئيس إيناسيو لولا دا سيلفا (2003-2010) وديلما روسيف التي خلفته (بدء من عام 2011).

13 كما أشرنا لذلك [انظر السؤال 54]، نحن لسنا ضد أي لجوء إلى الديون، لكننا نؤيد تقييده بشدة..

«إذا أعلن شخص بالغ أنه يساري، فهذا لأنه يعاني من مشاكل. واذا قال شاب أنه يميني، فهذا لأنه يعاني من مشاكل أيضاً... أنا، تحولت إلى الديمقراطية الاجتماعية. عندما يبلغ المرء 61 عاما، يصل إلى التوازن. [...] إنه تطور الجنس البشري. من كان يساريا يصير وسطياً أكثر، وأكثر ديمقراطية اجتماعية وأقل يسارية. وهذا يعتمد على كمية الشعر الأبيض. [...]انتقدت لسنوات عديدة الوزير السابق ديلفيم نيتو [المسؤول عن الاقتصاد أثناء الدكتاتورية العسكرية، 1985-1964] واليوم هو صديقي العظيم».

لولا، رئيس البرازيل، ديسمبر 2006

لإكمال الصورة، يتخرج العديد من كبار المسؤولين من بلدان الجنوب من المدارس الكبرى أو جامعات الشمال (هارفارد، كولومبيا، برينستون، يال، ستانفورد، أوكسفورد، كامبريدج، إتش إي سي، إلخ) وجرى تكوينهم على القالب الليبرالي. فقبل أن يصبح محافظاً للبنك المركزي البرازيلي، كان أرمينيو فراجا نيتو مديرا لصندوق استثمار مملوك للرأسمالي المالي جورج سوروس. وشغل السيد الحسن درامان وتار من كوت ديفوار منصب مدير إدارة إفريقيا في صندوق النقد الدولي من عام 1984 إلى عام 1988 قبل أن يصبح رئيسا لوزراء جمهورية كوت ديفوار من عام 1990 إلى 1993، ثم نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي من عام 1994 إلى عام 1999، وأخيرا رئيسا لكوت ديفوار منذ عام 2011. وخلال الأزمة التي شهدتها تركيا في فبراير 2001، كانت أكثر لفتة رمزية للمؤسسات الدولية هي إقراض (بالإضافة إلى المال) كمال درويش، نائب رئيس البنك الدولي آنذاك، الذي أصبح وزيراً للمالية في بلاده (قبل أن يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وكان الرئيس المكسيكي المنتخب في عام 2000، فيسينتي فوكس، أيضا مديرا لشركة كوكاكولا المكسيكية. وكان أليخاندرو توليدو موظفا مستشارا في البنك الدولي قبل أن يصبح رئيسا لبيرو عام 2001. كما عملت إلين سيرليف - جونسون في البنك العالمي قبل أن تصبح رئيسة ليبيريا في يناير 2006. ولا عجب في أن السياسة المتبعة مواتية تماما لرغبات واشنطن.

لا يستشار سكان الجنوب بجدية أبدًا ويستبعدون بعناية. ومع ذلك، فمن الممكن تماما لحكومة ديمقراطية كسر سلسلة المديونية. وهذا يتطلب التبرؤ من الديون غير الشرعية على أساس تدقيق الديون. يقدم القانون الدولي أدوات فعالة لحكومة من الجنوب كي ترفض الاستمرار في سداد ديون كريهة أو غير شرعية إلى حد كبير. ما يستدعي إرادة القيام بذلك.

س 41: ما هي الصناديق الانتهازية؟

يمكن للدول النامية المتعاقدة على ديون أن تغير مخاطبيها رغما عنها. في الواقع، توجد سوق ثانوية للديون، نوع سوق متلاشيات حيث تباع وتشترى سندات ديون. يمكن بالتالي لدائن أن يعيد بيع بعض مستحقات يحوزها لمستثمر أو لهيئة تصبح دائنا بدلا منه. تحدد قيمة شراء المستحقات المعنية على أساس يومي في هذا السوق وتعتمد على الثقة التي تمنحها - أو لا تمنحها - الدوائر المالية للبلدان النامية المعنية.

الظاهرة آخذة في الازدياد: تعيد المؤسسات الخاصة شراء الديون بأسعار منخفضة من البلدان التي تواجه صعوبات، والتي كان حائزها يحاول التخلص منها للتأكد من استرداد جزء على الأقل من حصته. بدافع الربح فقط، ينتظر هؤلاء الدائنون عديمي الضمير تحسن الوضع الاقتصادي لبلدهم المدين إلى حد ما (على سبيل المثال، الانتقال إلى نقطة الإنجاز لمبادرة البلدان الأكثر فقرا المثقلة بالديون، وإعادة هيكلة الديون أمام نادي باريس. وارتفاع أسعار المنتجات التي يصدرها... إلخ). وحينها، عند اتضاح الأفق، يهاجم الدائن الدولة المدينة مطالبا بالتسوية الكاملة والفورية للديون، محققا ربحا هائلا لأنه اشتراه بسعر مخفض، دون انشغال بشأن العواقب البشرية والاجتماعية. هذا هو العمل المشؤوم لهذه «الصناديق الانتهازية»، التي يطلق عليها أيضا «الدائنون الإجرائيون» من قبل نادي باريس، التي تتأقلم جيدا مع السياق غير المستقر والفساد الكبير. يكون الثمن الذي تدفعه الدول أحيانا أكثر أهمية من التخفيضات القليلة التي جرى الحصول عليها بصعوبة كبيرة...

دعونا نلقي نظرة على كيفية إصدار أمر لدولة البيرو بشأن سداد 58 مليون دولار برسم ديون مشتراة بقيمة 11 مليون دولار[14]... في عام 1996، دفع الصندوق الانتهازي الأمريكي إليوت 11.4 مليون دولار للحصول

14 Voir Michaël Roy, « S'enrichir sur le dos des plus pauvres ! », in Le Courrier de Genève, 23 décembre 2000.

على سندات ديون خارجية بيروفية (سندات صادرة عن وزارة الخزانة في بيرو) بقيمة اسمية تبلغ 20.7 مليون دولار. بعد مرور بعض الوقت، تحت رعاية نادي باريس ونادي لندن، وبمشاركة صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة، جرى تبني خطة لتخفيف الديون البيروفية وإعادة هيكلتها. رفض إليوت المشاركة: لم يكن يريد منح تنازل لتخفيف الديون. على العكس، بعد ذلك مباشرة، طلب من ليما سداد كامل الديون التي كان يحتفظ بها بالإضافة إلى الفوائد غير المسددة، بإجمالي 35 مليون دولار. رفضت بيرو. ثم رفع إليوت النزاع إلى محكمة نيويورك التي وجدته على خطأ ابتدائيا. لكن محكمة الاستئناف حكمت لصالحه سنة 2000، حتى أنها اعترفت به باعتباره دائنًا ذا أولوية (وبالتالي يجري سداده أولاً)! أدينت البيرو بدفع ما مجموعه 58 مليون دولار، حيث استمرت الفوائد غير المدفوعة في التراكم خلال السنوات الأربع للمحاكمة. حقق إليوت ربحًا ضخمًا قدره 38 مليون دولار، وتقاسم محاموه 9 ملايين دولار. يبدو أن إليوت ليس بصدد محاولته الأولى، إذ سبق أن فعل ذلك في بنما والإكوادور والباراغواي، وجمع 130 مليون دولار.

لنلقي نظرة على مثال آخر. في عام 1979، قدمت رومانيا قرضًا بقيمة 15 مليون دولار إلى زامبيا لشراء جرارات رومانية. لكن سعر النحاس، وهو مصدر التصدير الرئيسي لزامبيا، انخفض بشكل حاد وتراكمت في زامبيا تأخيرات السداد. وفي عام 1999 قدرت قيمة الديون المتبقية بـ 30 مليون دولار. في ذلك الوقت، دخل صندوق دونيغال إنترناشونال اللعبة، وهو صندوق انتهازي تابع لمجموعة ديبت أدفيزوري إنترناشونال، مسجل في ملاذ ضريبي سيء السمعة (جزر فيرجن البريطانية)، واقترح على رومانيا شراء هذا القرض مقابل 3.3 مليون دولار. وعندما أتيح لزامبيا الاستفادة من إلغاء جزء من ديونها بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ثم بموجب مبادرة التخفيف من عبء الديون متعددة الأطراف [انظر الفصل 7]، رفع دونيغال إذن دعوى قضائية ضد زامبيا بشأن إجمالي الديون. المبلغ المستحق بالإضافة إلى الفائدة المتأخرة بمبلغ

إجمالي قدره 55 مليون دولار. إنه 17 ضعف إنفاقه الأولي وهو أكثر من تخفيف عبء الديون الذي تلقته زامبيا في ذلك العام (40 مليون دولار). لتحقيق أهدافه، دعا دونيغال أيضا إلى تجميد الأصول الزامبية في بريطانيا.[15]

في أبريل 2007، حكمت المحكمة العليا في لندن بمنح نصف انتصار لدونيغال: اضطرت زامبيا إلى دفع 15.4 مليون دولار وتحمل جزء من التكاليف القانونية، أي بالمجموع حوالي 17 مليون دولار. جائزة كبرى مع ذلك، مقارنة بالمبلغ الذي أنفقه دونيغال في البداية. بينما جرى شجب دونيغال ورئيسه مايكل شيهان لتصرفاته الموصوفة بأنها «غير شريفة»، بالموازاة مع اعتبار المبلغ باهظا، أقرت المحكمة بأن موضوع دعوى دونيغال قائم على أساس صحيح. وفقا لصحيفة الغارديان البريطانية فإن شيهان «الذي كان ينصح ذات مرة البلدان الفقيرة بشأن الديون، وقف أيضا وراء شركة ووكر إنترناشونال، التي ربحت القضية في المحكمة ضد الكونغو بشأن 13 مليون دولار. إنه أمر بالغ الصعوبة معرفة العدد الدقيق للأموال موضوع الدعوة، فغالبا ما يجري إنشاؤها خصيصا للتعامل مع قضية واحدة ضد بلد واحد[16]».

«يتعين على البنوك أن تفكر بجدية في العواقب الأخلاقية المترتبة على قراراتها، وليس فقط التفكير في تنظيف حساباتها ببيع هذه الديون إلى الصناديق الانتهازية. توضع هذه الأموال في بلدان تحمي عدم الكشف عن هوية حامل الأسهم. وهذا يعني أنه من المستحيل تتبع حملة الأسهم. وعلى هذا فمن المستحيل أن نمارس ضغوطاً مباشرة عليها لحملها على تغيير سياساتها بشأن ديون البلدان الفقيرة».

روني كينغ، الرابطة اللندنية لدعاة التنمية العالمية

15 RFI, 26 avril 2007, http://www.rfi.fr/actufr/articles/088/article_51334.asp

16 Voir Ashley Seager, « Ces vautours qui dépouillent les pays pauvres », in The Guardian, 29 mars 2007.

يقودنا هذا إلى نقطة أساسية: الصناديق الانتهازية ليست مجرد نتيجةٍ غير صحية ناجمة عن جشع عدد قليل من المضاربين البغيضين، فهي غالبًا ما تأتي للقيام بالعمل القذر الذي لا يستطيع الدائنون الآخرون مثل البنوك الكبرى القيام به. لا تتحمل القيام بذلك في وضح النهار، لأسباب دعائية.

من السمات المهمة للصناديق الانتهازية أنها تستند بشكل كبير إلى الملاذات الضريبية وأنها تستخدم القانون الأنجلوساكسوني، وهو قانون موات للغاية للدائنين والذي يحكم غالبية عقود القروض الدولية. تحتوي هذهِ العقود على بنودا تشكل خطورة على الدول المدينة: بيع الديون حر تماما من قبل الدائن، والقانون المعمول به في حالة النزاع هو القانون الأنجلوساكسوني الذي لا يأخذ بالاعتبار الظروف الخارجية لعقد القرض؛ وتوجد معظم المحاكم المختصة في الولايات المتحدة أو بريطانيا؛ ورفع الحصانة (على ممتلكات الدولة المقترضة أو الضامنة) محتمل في حالة عدم السداد... وبالتالي، فإن القاضي أو مصدر الحكم الذي تم اللجوء إليه من قبل الصندوق الانتهازي ملزم بتطبيق القانون الأنجلوساكسوني دون أخذ بالاعتبار المبادئ العامة للقانون الدولي (الإنصاف، إساءة الاستخدام، حسن النية، إلخ). القضاة أيضا لا يأخذون بالحسبان الأصل الكريه للديون المتنازع عليها. إن حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي عارضت منذ عدة سنوات الصندوق الانتهازي إف. جي. اميسفير ومقره في ولاية ديلاوير (الملاذ الضريبي في الولايات المتحدة)، مثال جيد على هذا[17].

تعود هذه القضية إلى عام 2004، وهو تاريخ شراء هذا الصندوق الانتهازي ديون عديدة مستحقة للشركة العمومية للكهرباء في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيمة 37 مليون دولار. يرجع تاريخ ديون الشركة إلى فترة ثمانينيات القرن المنصرم وحتى عهد ديكتاتورية موبوتو. وفي عام

17 Renaud Vivien, Nouvelle victoire du fonds vautour FG Hemisphere contre la République démocratique du Congo (RDC), que fait la Belgique ?, 2010

http://www.cadtm.org/Nouvelle-victoire-du-fonds-vautour

2007، أجبر القضاء الأمريكي جمهورية الكونغو الديمقراطية على دفع 104 ملايين دولار. بناءً على قرار المحكمة هذا سعى إف جي اميسفير إلى الحصول على مصادرة ممتلكات تابعة للدولة الكونغولية من أجل تعويض مبلغ 104 ملايين دولار. وفي يناير 2009، سمحت له محكمة جنوب إفريقيا أخيرا بمصادرة إيرادات شركة الكهرباء العمومية من الطاقة الكهربائية المباعة لجنوب أفريقيا على مدى الخمسة عشر عاما القادمة، والتي تقدر بنحو 105 ملايين دولار. كما اتخذ هذا الصندوق الانتهازي إجراءات قانونية في محاكم أخرى: جيرسي ونيوجيرسي وهونج كونج، إلخ. في عام 2010، منح حكم صادر عن جيرسي الصندوق حق الاستيلاء على جزء من الأرباح المستقبلية للمشروع المشترك جي تي إل، الذي يضم بين مساهميه الحكومة الكونغولية عبر شركة جيكامين، شركة منجمية عمومية في مقاطعة كاتانغا (تمت خوصصتها الآن). وفي عام 2011، أكدت حكم قضائي آخر، صدر هذه المرة من محكمة نيوجيرسي، تجميد أصول الشركة المنجمية الموضوعة في الولايات المتحدة ، لصالح اف جي اميسفير[18].

ولم ينته الأمر منذ أن دخلت الصناديق الانتهازية الأخرى اللعبة، مطالبة أمام المحكمة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكثر من 452 مليون دولار[19]. لذلك، يخشى أن تلتهم الصناديق الانتهازية الأموال التي أفرج عنها بموجب تخفيف عبء الديون الكونغولية في يوليوز 2010، بعد أن تستسلم سلطات كينشاسا لجميع ضغوط الدائنين الغربيين.

مثال مفيد آخر لدولة تتعرض لضغوط قوية من الصناديق الانتهازية: إنه الكونغو-برازافيل. بقيادة الديكتاتور دينيس ساسو نغيسو، وهو خادم مجتهد للمصالح النفطية لشركة إلف الفرنسية (التي ابتلعتها الآن شركة توتال). وصلت الكونغو إلى نقطة اتخاذ القرار في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مارس 2006، ما مهد الطريق أمام إلغاء جزء من ديونها (أحد

18 http://www.mediacongo.net/show.asp?doc=18450

19 http://www.lesafriques.com/actualite/les-fonds-vautours-reclament-452-5-million-de-dollars-a- l.html?Itemid=89?articleid=26537

أكبر الديون للفرد عالميا). ضغطت فرنسا في هذا الاتجاه، بينما كانت المؤسسات المالية العالمية مترددة لفترة طويلة بسبب شبهات اختلاس وإخفاء الأموال. تعرضت الكونغو لمضايقات من قبل الصناديق الانتهازية سنوات عدة. صندوق كنسينغتون الدولي، الذي اشترى أربعة ديون بقيمة 32.6 مليون دولار يعود تاريخها إلى سنوات 1980 مقابل 1.7 مليون دولار، فاز بالتالي بقضيته أمام محكمة بريطانية وأدينت الكونغو بدفع أكثر من 121مليون دولار.

وتصبح الأمور مدهشة للغاية عندما تنغمس السلطة الكونغولية في خطاب قومي وتقر أنه إذا لجأت الشركة الوطنية للنفط الكونغولي إلى شركات وهمية موجودة بملاذات ضريبية لإخفاء جزء من عائدات النفط، فذلك ليس بهدف تحويلها لصالح العصبة الموجودة في السلطة، بل لحمايتها من الصناديق الانتهازية التي تحاول تجميد الأصول الكونغولية بالخارج للاستيلاء عليها فيما بعد عقب أحكام قضائية. وفي يناير2006، تجرأ رئيس الوزراء الكونغولي، إيزيدور مفوبا، على التصريح بما يلي: «بلدنا يتعرض حاليا للمضايقة من قبل «الصناديق الانتهازية». [...] وهي لا تتردد في تنظيم حملات تضليل حول الكونغو في الولايات المتحدة. [...] لقد اضطررنا إلى حماية أموال الشعب الكونغولي حتى لا تقع تحت مخالب أو أنياب هذه الحيوانات المفترسة. [...] ومع ذلك، فإن هذه المحاكمة التي أدانت الكونغو يعود لها فضل لفت الانتباه إلى مفترسي التمويل الدولي هؤلاء الذين يدمرون البلدان النامية مع الإفلات من العقاب[20]».

لذلك فإن الشعب الكونغولي يشهد بلا حول ولا قوة معركة شرسة على عائدات النفط بين المقربين من السلطة والصناديق الانتهازية. أيا كان الفائز، فهو يعلم للأسف أنه لن يستفيد من هذه الثروات التي تخصه مع ذلك. ومن المؤكد أنه ليس بواسطة مطالبة صندوق النقد الدولي بعدم منح إعفاء من الديون يمكن أن نتخيل حلا عادلا ودائما. في الواقع، تكشف

20 Voir « Le gouvernement congolais dénonce le harcèlement des ‘fonds vautours’ », Panapress, 23 janvier 2006.

الصناديق الانتهازية المستور: النموذج الاقتصادي الذي روج له صندوق النقد الدولي نيابة عن الدائنين الرئيسيين منذ ثمانينيات القرن الماضي هو المولد هيكليا للديون والفساد والفقر. ينطوي الحل حتما على وضع النموذج الاقتصادي نفسه موضع تساؤل وعلى رفض ثلاثي: رفض الهيمنة المفروضة بواسطة الديون من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الشعب الكونغولي لصالح دائنين أغنياء وشركات عابرة للأوطان، ورفض مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي هي بمثابة امتداد لهذا النموذج، وتهدف إلى تخدير أي شكل من أشكال التحدي للنموذج الاقتصادي المفروض من الخارج؛ ورفض الاستيلاء على الثروة من قبل الديكتاتوريين، في هذه الحالة ساسو والزمرة المرافقة له، بدعم من فرنسا وتوتال وريثة إمبراطورية مافيا شركة إلف. في هذا الصراع بين عشيرة ساسو والصناديق الانتهازية ومؤسسات بريتون وودز، من غير المقبول دعم أي منهما ضد الآخر، لأن الأمر في الأخير سيكون بمثابة دفاع عن مصالح أحدهما. إنها في الواقع معارضة زائفة لأنهما يخدمان معا نفس المنطق. إن الصناديق الانتهازية مجرد دليل مرئي على أن هذا النموذج الاقتصادي المرتكز على الديون آلة مجنونة.

نقدم هنا بعض الأمثلة عن الدعاوى القضائية التي رفعتها الصناديق الانتهازية:

البلد المتعرض للهجوم	الصندوق الانتهازي (ص.إ) في أصل المحاكمة	تاريخ القضية	القيمة الأولية للقرض (بالدولار)	المبلغ المصروف من قبل ص.إ لإعادة شراء الدين (بالدولار)	المبلغ المطلوب لصالح القيمة ص.إ في نهاية الحكم (بالدولار)
بيرو	إليوت أسوشيتس إل بي	1999-2001	20مليونا	11مليون	58مليون

نيكاراغوا	مؤسسة Leucadia الوطنية + GP كان يسيء Associates وLNC Investments وVan Eck Emerging Marke ts Opportunities Fund	1999-2001 + 2004	26مليون + 68مليون	1.14مليون + 2.7مليون	87مليون + 276مليون) تم تخفيض المبلغ بنسبةٍ ٩٥٪ تقريبًا من خلال صفقة بعد الحكم).
الأرجنتين	إليوت أسوشيتس إل بي + EM Limited (K. Dart)	2001-2006	207مليون + شخصية غير معروفة	حوالي ٣٠٪ من قيمة الذمم المدينة	أكثر من ١٠٠ مليون + 725مليونا
الكونغو برازافيل[21]	Kensington International Ltd + ووكر انترناشونال L td + FGنصف الكرة	2004-اليوم	29.6مليون + 20.8مليون + 35.9مليون	1.8مليون + أرقام غير معروفة	118.6 مليون أسد[22] + 47.8مليون + 151.9مليون
زامبيا	Donegalالدولية المحدودة	2007	30مليونا	3.2مليون	15.5مليون

21 قائمة الصناديق الانتهازية المشار إليها هنا ليست شاملة، فقط أهم الصناديق المشار إليها. صندوق النقد الدولي وضع ثمانية في القائمة، وبعضها ليس من تلك الصناديق بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنهما الحائزة الأصلية للديون، وهي بالطبع من بين الدائنين الإجرائيين مثل سيرج بربي.

22 لا تأخذ هذه الأرقام في الاعتبار دعوى RICO المرفوعة ضد SNPC و BNP-Paribas، التي لم يصدر حكمهما بعد.

في إطار تقريره السنوي بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: نقطة الإنجاز، يسرد صندوق النقد الدولي قائمة دائنين تجاريين وخواص رفعوا دعاوى قضائية ضد البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. يذكر هذا التقرير 54 حالة تقاضي. لا يزال بعضها قيد المحاكمة، لكن بالنسبة لأغلبيها صدر الحكم بالفعل. وبلغ إجمالي مبلغ الشكاوى 1.5 مليار دولار أمرت المحاكم بالفعل بدفع قرابة 1.2 مليار دولار. لا تأخذ هذه الإحصائيات في الاعتبار المعاملة التي جرت بين نيكاراغوا والعديد من الصناديق الانتهازية أو غيرها من البلدان غير المعنية بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي عانت من غضب الصناديق الانتهازية. عموما، ابتزت الصناديق الانتهازية بالفعل ما يقرب من ملياري دولار من بلدان الجنوب. فالمتابعات القضائية المذكورة في تقرير صندوق النقد الدولي موجهة ضد عشرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. تختلف إحصاءات صندوق النقد الدولي، التي تستند إلى بيانات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من سنة إلى أخرى دون توضيح سبب تلك الاختلافات. وهناك دول معنية أيضا، أحيانا بمبالغ معتبرة: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساو تومي وبرينسيبي، وإثيوبيا، وغويانا، وهندوراس، وزامبيا. وعانت بلدان نامية أخرى، غير مؤهلة للمشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من غضب الصناديق الانتهازية على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، مثل بيرو والأرجنتين، لكنها لم تؤخذ بالاعتبار في إحصاءات صندوق النقد الدولي.[23]

أنشأ بنك التنمية الأفريقي، بوجه هذه الهجمات، في عام 2009 مرفق الدعم القانوني الأفريقي، ولا سيما لمساعدة الدول التي تعرضت لهجمات الصناديق الانتهازية[24]. تقدم هذه الهيئة الجديدة المساعدة للدول التي تقع ضحية لهذه الأموال المضارباتية، بواسطة تزويدها بمحامين للتفاوض ضد

23 مقتطف من تقرير الأرضية الفرنسية للديون والتنمية والمركز الوطني للتعاون الإنمائي بعنوان يمكن لنسر أن يخفي نسرا آخر: أو كيف تشجع قوانيننا مفترسي البلدان الفقيرة المدينة، يونيو 9002،

http: / /www.cncd.be/IMG/pdf/RAPPORT_FONDS_VAUTOURS_2009.pdf

24 في عام 0102، تبرع هذا الهيكل لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ 000005 دولار أمريكي لدفع رسوم شركة محاماة.

هذه الصناديق الانتهازية والدفاع عن الدول أمام القضاة.[25]

اعتمدت بلجيكا، بعد أن كانت هي نفسها «ضحية» لصندوق انتهازي[26]، قانونًا في يناير 2008 يتضمن مادة فريدة بمقتضى قوي للغاية من أجل مكافحة الصناديق الانتهازية: «المبالغ والبضائع المخصصة للتعاون الدولي البلجيكي وكذلك المبالغ الموجهة للمساعدة الإنمائية الرسمية البلجيكية - بخلاف تلك التي تدخل في التعاون البلجيكي الدولي – غير قابلة للمصادرة وغير قابلة للمتاجرة[27]». بالطبع، هذا القانون متعلق حصرا بالأموال البلجيكية ولا يعيق عمل الصناديق الانتهازية سوى جزئيا، التي ليس عليها سوى التوجه صوب البلدان الأخرى لمصادرة لصوصية لأصول أخرى. لذلك يجب تعميم هذا النوع من القانون على جميع البلدان حتى يكون فعالاً بالكامل. في بريطانيا، صدر أيضا قانون ضد الصناديق الانتهازية عام 2010 من أجل تقليل المبالغ التي تطالب بها الصناديق الانتهازية أمام محاكمها.

لكن هذه التدابير الثلاثة لا تزال غير كافية إلى حد كبير بالنظر إلى حجم الظاهرة. تقاضي الصناديق الانتهازية حاليا عشرات البلدان الإفريقية بحوالي خمسين دعوى قضائية، وستزيد الأزمة العالمية، التي تنطوي على مخاطر أزمة ديون جديدة في الجنوب بالتأكيد شراستها إذ سيكون بمقدورها إعادة شراء ديون لاتزال مستحقة على البلدان النامية بمبالغ منخفضة للغاية وبالتالي زيادة أرباحها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دول الشمال ليست محصنة. قامت العديد من صناديق الاستثمار الخاصة بالفعل بشراء ديون يونانية لأغراض مضارباتية...

---

25 Renaud Vivien, Gaspard Denis, Fonds vautours, l’Afrique riposte?, 2009, http://www.cadtm.org/Fonds-vautours-l- Afrique-riposte

26 تمكنت Kensington International ، وهي شركة تابعة للصندوق الانتهازي Elliott Associates ، في عدة مناسبات من الاستيلاء على ما يقرب من 12 مليون يورو متأتية من مخصصات التعاون الإنمائي البلجيكي للكونغو برازافيل.

27 (www.senate.be (doc. nº 4-482/4

لذلك يجب اتخاذ تدابير أخرى أكثر جذرية وذات فعالية فورية. إن الإلغاء / التبرؤ من ديون إزاء الصناديق الانتهازية سيكون بلا شك أفضل إجراء. لنتذكر أن معظم الديون التي تحوزها الصناديق الانتهازية غير شرعية. يكفي تدقيق هذه الديون لإثبات ذلك.

باختصار، فإن دولة «تستفيد» من اتفاق مع دائنيها لتخفيض ديونها قد تشهد ازدياد ديونها بسبب تحسن وضعها المالي: تزداد قدرتها على سداد الديون وتستعيد القيمة السوقية للمخزون المتبقي القيمة. على العكس، إذا سددت دولة ديونها متأخرة، فإن قيمتها التجارية تنخفض. إن وجدت ثمة أخلاق فإليكم واحدة: في اقتصاد السوق، الأفضل هو إلغاء كامل الديون أو التبرؤ منها تماما.

الفصل العاشر:
مرافعة من أجل إلغاء ديون البلدان النامية

س 42: ما هي الحجج الأخلاقية المؤيدة لإلغاء ديون الدول النامية؟

أدت الديون إلى إفقار معمم للبلدان النامية، علما أن الأخيرة غالباً ما تتمتع بثروة بشرية وطبيعية مهمتين، بسبب النهب المنظم الذي يعد نظام الديون إحدى رافعاته القوية الهامة.

يشكل سداد الديون عقبة رئيسة لتلبية الحاجات البشرية الأساسية، مثل الحصول على مياه الشرب، والغذاء اللائق، والرعاية الصحية الأولية، والتعليم الابتدائي والإسكان الملائم، وعلى بنيات تحتية مرضية. لا شك أن تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية يجب أن تكون لها الأسبقية على أي اعتبار آخر، أكان جيوسياسياً أو مالياً. على المستوى الأخلاقي، لا مجال لمقارنة حقوق الدائنين أو أصحاب الريوع أو المضاربين بالحقوق الأساسية لخمسة مليارات مواطن.

إنه لمن غير الأخلاقي أن نطلب من بلدان نامية تخصيص مواردها الضئيلةٍ لسداد دائنين ميسورين (سواء كانوا من الشمال أو من الجنوب) بدلاً من تلبية هذه الاحتياجات الضرورية.

«إن المسؤولية الأخلاقية التي يتحملها الدائنون واضحة بشكل خاص في حالة قروض الحرب الباردة. حين أقرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي موبوتو، الرئيس الشهير للزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن)، كان يعرفان (أو كان ينبغي أن يعرفا) أن هذه المبالغ غالبا، لن تستخدم لمساعدة فقراء هذا البلد بل لإثراء موبوتو. كان يدفع لهذا الزعيم الفاسد من أجل إبقاء بلاده منحازة للغرب. شعر كثيرون بأنه من غير العدل أن يطلب من دافعي الضرائب في البلدان التي تجتاز وضعا مماثلا أن يسددوا القروض الممنوحة لحكام فاسدين لا يمثلونهم».

جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

تعتبر الديون إحدى آليات الاشتغال الرئيسة لنوع جديد من أنواع الاستعمار على حساب البلدان النامية. وتأتي لتضاف إلى تعديات تاريخية تتحمل مسؤوليتها أيضا الدول الغنية: العبودية، ونهب المواد الأولية والموروث الثقافي، وإبادة السكان الأصليين، والنير الاستعماري، إلخ. حان الوقت لاستبدال منطق الهيمنة بمنطق إعادة توزيع الثروة من أجل إحقاق العدالة.

تفرض مجموعة الثماني الكبار، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ونادي باريس، حقيقتها، وعدالتها الخاصة، فهذه المؤسسات بمثابة طرف وقاضي في الآن ذاته. يجب إنهاء عدالة المنتصرين والمضطهدين هذه.

تنبع لا أخلاقية الديون أيضًا من حقيقة أنه جرى التعاقد عليها غالبا من قبل أنظمة غير ديمقراطية لم تستخدم المبالغ المتلقّاة لمصلحة شعوبها وغالبا ما نظمت اختلاسات كبرى للأموال بموافقة ضمنية أو فعلية من دول الشمال والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. إن دائني البلدان الأكثر تصنيعا، الذين استفادوا من ارتفاع أسعار الفائدة عام 1979 وانخفاض أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، وأقرضوا عن علم أنظمة فاسدة غالبا، ليس لديهم حق مطالبة الشعوب بالسداد. فليتابعوا الديكتاتوريين، سواء الذين سقطوا أو من لا يزالون بالحكم، وحاشيتهم المتواطئة.

دعونا نجازف بإجراء مقارنة. كان المناضلون الذين حاربوا عبر التاريخ ضد العبودية مدفوعين بمثل العدالة وكانوا يعارضون بشدة هذه الممارسة التي لا تطاق. حان وقت تغير ميزان القوى وأصبح إلغاء العبودية أمرًا لا مفر منه، وتوقع المدافعون عن العبودية أسوأ الكوارث الاقتصادية بمجرد تحقيق إلغاءها. وفيما يتعلق بهذه الديون العمومية الخارجية للبلدان النامية وتطور الأحداث منذ عام 1980، فالإشكالية متشابهة (دون أن تكون متطابقة). أصبحت الديون آلية قوية للهيمنة. يجب أن يشمل كفاح المواطنين الساخطين على هذه الهيمنة المقيتة وأضرارها البشرية تحطيم هذه الآلية.

تعني الدعوة إلى إلغاء الديون العمومية الخارجية لجميع البلدان النامية أن تحتل مكانة مركزية وسط الحركة المدافعة عن إلغاءها اليوم. يجب أن يكون إلغاء من هذا القبيل بالضرورة إجماليا، لأنه لا مجال لإصلاح العبودية، ولا للحد منها، بل يجب أن يقضى عليها.

«يتعين على بلدان الجنوب أن تكف عن سداد ديونها. فهذه الديون غير شرعية لأنها منحت في الغالب لحكومات استبدادية فاسدة حولت الأموال لصالحها. وهي أيضا نتاج نهب الشمال لثرواتنا أثناء قرون من الاستغلال. لم يعد لزاما على شعوب الجنوب أن تتحمل مثل هذا العبء، الذي يظل أداة لهيمنة وسيطرة البلدان الغنية على البلدان الأكثر فقرا».

ليدي ناكبيل، المنسقة الدولية لليوبيل الجنوبي، في جريدة لوموند الفرنسية، «اليوبيل الجنوبي: محاكم الديون»، 26 يناير 2002

س 43: ما هي الحجج السياسية المؤيدة لإلغاء ديون الدول النامية؟

أخضعت آلية الديون الدول النامية لمطالب واشنطن (حيث يوجد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووزارة الخزينة الأمريكية). يجري تحديد معظم السياسة الاقتصادية خارج البلد المعني. والحال أنه من غير المقبول أن يتدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في كل قرار اقتصادي للدول النامية. تتيح الديون للدائنين ممارسة ضغوط شديدة القوة على البلدان المثقلة بالديون.

اضطرت الدول النامية الخاضعة لإملاءات الدائنين الذين يمثلهم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمرور الوقت إلى التخلي عن كل سيادة. لم يعد بإمكان الحكومات تنفيذ السياسة التي انتخبت لأجلها. في دولة غيانا، على سبيل المثال، قررت الحكومة، في بداية عام 2000، زيادة رواتب أجور الموظفين بنسبة 3.5٪، بعد خسارة قدرة شرائية بنسبة 30٪ خلال السنوات الخمس الماضية. هدد صندوق النقد الدولي على الفور بإزالتها من قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبعد بضعة أشهر، تراجعت الحكومة.

وفي صيف عام 2002، اهتزت البرازيل جراء اضطرابات مالية شديدة للغاية، نتيجة الأثر المركب لعدوى الأزمة الأرجنتينية والتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تفاوضت حكومة الرئيس كاردوسو على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي منحها قرضا ضخما غير مسبوق: 30.4 مليار دولار بحلول نهاية عام 2003. كان هناك بالطبع مقابل لذلك: طالب صندوق النقد الدولي بمواصلة التقشف الصارم في الميزانية حتى عام 2005. وكان هذا القرض، الذي يهدف إلى تهدئة الأسواق، وسيلة أيضا لإخضاع لولا، المنتخب رئيسا في أكتوبر 2002. وطالب صندوق النقد الدولي وفقا لهذه الخطة باتفاق مبدئي لأهم المرشحين للرئاسة قبل منح القرض. وبحرج، تراجع عن مطالبته بالتزام مكتوب.

كان مدير البرنامج في ذلك الوقت، الألماني هورست كولر، واضحاً: «من خلال تقليل نقاط الضعف والشكوك، يعد البرنامج الجديد [...] جسرا تم توفيره للحكومة التالية بدء من عام 2003». الخلاصة: يتدخل صندوق النقد الدولي مباشرة في الحياة السياسية الداخلية لبلد ما قبل بضعة أشهر من انتخابات وطنية كي يؤثر على اختيار المواطنين. وهذا غير مقبول، من وجهة نظر ديمقراطية.

«نحن لدينا علم ولدينا نشيد وطني. أما بشأن الباقي، فإن الغربيين، من كافة النوازع والأهواء، هم الذين يتولون اتخاذ القرارات بدلاً عنا. ويتم ذلك في لبوس كلام جميل منمق، تحت مظلة مساعدة منظمات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وهي منظمات لا تتعدى كونها وسائل تعذيب أوجدها الغرب ليواصل هيمنته.»

أحمد بن بيلا، رئيس جمهورية الجزائر في الفترة من 1963 إلى 1965[1]

يعرف مواطنو الجنوب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي: فهم يواجهون الآثار المدمرة لخطط التقويم الهيكلي يومياً. في كثير من الأحيان، تتخذ القرارات في واشنطن أو عواصم شمالية أخرى، وكثير من قادة الجنوب مكلفون فقط بتنفيذها على الفور. ومع ذلك، فإن شعوب الجنوب محقة في التظاهر أمام مقر رئاسة الحكومة أو وزارة المالية في بلدانها، لأن هذه الأخيرة تحت الضغط الشعبي يمكن دفعها لتحمل مسؤوليتها واستعادة قليل من الكرامة بالاستجابة لمطالب الشعوب. توجت التحركات الشعبية في بوليفيا في أبريل 2000 وفي ديسمبر 2004 ويناير 2005 ضد خوصصة المياه بالنصر، كما كان شأن تلك الموجهة ضد خوصصة الغاز الطبيعي في سبتمبر وأكتوبر 2003. وفي عام 2006، قامت حكومة إيفو موراليس الجديدة المنتخبة ديمقراطياً بتأميم النفط والغاز. ودفعت التعبئات الشعبية في النيجر عام 2005 الحكومة إلى إلغاء قانون المالية الذي أملاه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وهذا كان أيضا حال المظاهرات الكبرى في كوناكري (غينيا) في ديسمبر 2005 - يناير 2006. كما أدت عمليات

1 انظر شبكة فولتير، 21 أبريل 2006، www.voltairenet.org/article138102.html

التعبئة في مارس - أبريل 2008 في مواجهة أزمة الغذاء التي جرت في أركان الكوكب الأربعة إلى دفع حكومات للابتعاد عن العقائد النيوليبرالية وأفضت إلى تشكل وعي عالمي. إنه الدليل على أن النضال مثمر.

لا يمكن أن تكون هناك سيادة حقيقية للبلدان النامية ما دامت القيود المفروضة من قبل الثلاثي صندوق النقد الدولي/البنك العالمي/منظمة التجارة العالمية قائمة، وبشكل أعم المفروضة من قبل جميع الدائنين من الشمال. لقد أجبرت آلية الديون معظم البلدان النامية على التضحية بسيادتها السياسية والاقتصادية والمالية.

«كما كان الأمر متوقعا، فإن العولمة كثيراً ما تعوض دكتاتوريات النخب الوطنية بدكتاتورية التمويل الدولي. ويقال للبلدان إنها إذا لم تقبل شروطاً معينة، فإن أسواق الرساميل أو صندوق النقد الدولي سوف ترفض إقراضها الأموال. وهي مجبرة ـ وهذا هو جوهر المشكلة ـ على التخلي عن سيادتها، والخضوع لتقلبات الأسواق المالية، بما في ذلك تقلبات المضاربين الذين لا يفكرون إلا في الربح السريع، وليس في النمو طويل الأجل وتحسين مستويات العيش: إن هذه الأسواق وهؤلاء المضاربين هم من يملي على البلدان ما ينبغي القيام به ولا ينبغي فعله».
جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

يحق لسكان الجنوب، بعد خمسة قرون من النهب والعبودية والاستعمار، وبعد 30 عاماً من سياسات التقويم الهيكلي، المطالبة بتعويضات عن كل المعاناة المتكبدة جراء آلية غير مرئية وضعها دائنو الشمال والطبقات الحاكمة في الجنوب التي تدعمهم. والإلغاء التام لهذا الدين هو التعويض الأول.

يتجاهل عدد كبير جدًا من سكان البلدان الغنية هذه الآليات الضارة التي تجبر سكان البلدان النامية على ترك أقاربهم وأرضهم من أجل محاولة تدبر سبل العيش في الشمال. المساعدات التي ترسلها الدول الغنية هزيلة جدا

وغير كافية بتاتا، وهي بعيدة جدا عن تعويض نقل الثروات الطبيعية والمالية من الجنوب. إن الصعود غير المحتمل للأنانية، والذي يمكن ملاحظته بشكل خاص في أوروبا والولايات المتحدة حتى جنوب إفريقيا[2] والذي يؤدي إلى تلميحات عنصرية وكارهة للأجانب، هو نتيجة لجهل البعض وسوء نية الآخرين. من الملح رفع الحجاب وشرح المصلحة المشتركة لسكان الشمال والجنوب من أجل التوحد للمطالبة، من ناحية، بالإلغاء الكامل للديون العمومية الخارجية للدول النامية، ومن ناحية أخرى، التخلي عن سياسات التقويم الهيكلي.

«لا بد أن أكرر مرة أخرى ما أقوله منذ عام 1985: جرى سداد الديون إلى حد كبير وفقاً للشروط التي عقدت بها، والنمو المذهل والتعسفي في أسعار الفائدة على الدولار على مدى العقد الماضي، وهبوط أسعار المواد الأولية، التي شكل مصدر دخل أساسي للبلدان التي لم تتطور بعد. ولا يزال الدين يغذي نفسه في حلقة مفرغة من الاقتراض لسداد الفوائد. لقد بات واضحا أكثر من أي وقت مضى أن الديون ليست مشكلة اقتصادية: إنها مشكلة سياسية، وعلى هذا الأساس يتوجب حلها. ولا يجوز لنا أن نستمر في تجاهل أن الحل لابد أن يأتي في المقام الأول من هؤلاء الذين يملكون الموارد والقدرة اللازمة لتحقيق هذه الغاية: الدول الغنية»..

فيدل كاسترو، رئيس الدولة الكوبية، كلمة في هافانا، 12 أبريل 2000

2 في جنوب إفريقيا، كان المهاجرون من البلدان المجاورة ضحايا مذابح حقيقية في مايو 2008.

س 44: ما هي الحجج الاقتصادية المؤيدة لإلغاء ديون الدول النامية؟

مِن ناحية أخرى، تثبت الأرقام المقدمة [انظر الفصل 6] أنه الديون سددت بالفعل مرات عدة: حتى الآن، سددت السلطات العمومية في البلدان النامية ما يعادل 98 مرة ديونها في عام 1970، بينما تضاعفت في نفس الوقت 32 مرة. توقفت الديون عن كونها آلية سداد عادل لقرض ممنوح في ظل ظروف عادية، ليصبح أداة هيمنة ذكية للغاية، تخفي الابتزاز والنهب.

ومن ناحية أخرى، كان صافي تحويلات الديون سلبيا بشدة بالنسبة للجنوب. بين عامي 1985 و2009، «عرضت» السلطات العمومية في مختلف البلدان النامية ما مجموعه 666 مليار دولار كضريبة لمالكي الرساميل في الشمال مقتطعة من عمل الأجراء والمنتجين المحليين. من الضروري إنهاء هذا النزيف المالي الذي يحطم بلدان الجنوب والشرق بسندان الديون.

بدلاً من ذلك، ثمة حاجة لتعزيز دورة تنمية عادلة اجتماعياً ومستدامة بيئياً. لذلك يجب إلغاء هذه الديون الجائرة وإرساء آليات تشجع تمويلات بديلة ترعى هذه التنمية وتحد بشدة من اللجوء إلى الديون.

لدى اقتصادات دول الجنوب كل شيء لتكسبه من إلغاء ديونها العمومية الخارجية والداخلية. كانت أمثلة إلغاءات حقيقية أجريت في الماضي مفيدة جدا لاقتصادات البلدان المستفيدة منها [انظر السؤال 39].
لن تبقى اقتصادات الجنوب مجبرة، كما هي اليوم، على التصدير بأي ثمن لسداد الديون، ما يجعلها مرتهنة بطلبيات خارجية وتقلبات الأسعار العالمية.

يمكن للبلدان النامية أيضًا أن تفضل العلاقات جنوب - جنوب، بدلاً من السعي دائمًا إلى البيع للشمال من أجل تحصيل عملات صعبة، وأن تنهج حمائية تدريجية. منذ اتفاقيات سان خوسيه، كان هذا حال النفط بالفعل، الذي توفره فنزويلا بأسعار تفضيلية لأكثر من خمسة عشر دولة في أمريكا اللاتينية، ما أدى إلى ولادة بترو كاريبي.

ربما يشجع هذا على إنشاء كارتيلات دول منتجة لمواد أساسية معينة، من أجل التأثير على الأسعار المطبقة والتجارة العالمية، مثل أوبك للنفط [انظر المسرد]. في ظل هذه الظروف، سيتاح للبلدان النامية الحفاظ على مواردها غير المتجددة (المناجم، النفط، الغاز، إلخ).

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر البنيات التحتية الأساسية والخدمات العمومية عوامل قوية للنمو الداخلي. وفي الوقت نفسه، يفقد الاستثمار الخاص فعاليته في غياب الاستثمار العمومي المناسب. والنمو ضروري أيضا في البداية لجذب رأس المال الخاص. والحال أن أي استثمار عمومي كبير مستحيل بسبب ثقل الديون وإكراه التقشف في الميزانية الذي ينطوي عليه. لذلك يمكن أن يكون إلغاء الديون حافزا قويا لإنعاش الاقتصاد العالمي.

> بعد ارتفاع سعر النفط الذي قررته أوبك:
> «ناداني أحد كبار زعماء الغرب من بعيد لكي يخبرني بأنه كان مهتماً بسعر النفط. أجبته: أنا أيضًا! ولكن لماذا لا تتحدث أيضاً عن ديون البلدان الفقيرة وعن شروط التبادل التجاري غير المتكافئة؟».
> هوغو شافيز، رئيس فنزويلا، في لبنان، 29/09/2000

س 45: ما هي الحجج القانونية المؤيدة لإلغاء ديون الدول النامية ؟

يمكن الاعتماد على حجج عدة في القانون الدولي لبناء أساس قانوني لإلغاء أحادي الجانب لديون خارجية. وسوف نذكر ثلاثة منها.

- **القوة القاهرة والتغيير الأساسي للظروف**

يمكن التَّذَرُّع بالقوة القاهرة عندما تتعرض حكومة أو هيئة عمومية رغما عنها لإكراه خارجي يحول دون احترام التزاماتها الدولية، بما في ذلك سداد ديون. إنها القاعدة القانونية لحقيقة أنه لا أحد ملزم بالمستحيل، وتتعلق بالقانون الدولي والحس السليم على حد سواء. قد يكون هذا الإكراه الخارجي وغير الطوعي انخفاض أسعار المواد الأولية أو إجراء ما من قبل الدائنين (الذين يقر القانون مسؤوليتهم المشتركة بشأن آلية الديون)، مثل ارتفاع أسعار الفائدة عام 1979. اقترضت البلدان النامية بمعدلات معقولة في سنوات 1970، لكن إجراء الدول الغنية الهادف لزيادة أسعار الفائدة بصورة حادة والمناورة من أجل خفض أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، أدى إلى تغير الوضع جذريا. إنها حالة من حالات القوة القاهرة وتغير جوهري في الظروف ناتج عن السلوك الأحادي الجانب للدول الصناعية.

- **حالة الضرورة**

وهي حالة تتسم بوضع يهدد وجود الدولة، وبقائها السياسي أو الاقتصادي، مثل عدم استقرار اجتماعي خطير أو استحالة تلبية حاجات السكان (الصحة، التعليم، إلخ). لا يتعلق الأمر بعائق مطلق أمام الوفاء بالتزاماتها الدولية، بل بأن الوفاء بها يعني ضمناً تحميل السكان تضحيات فوق طاقتهم. يمكن لحالة الضرورة أن تبرر التبرؤ من الديون، لأنها تتطلب بالتالي تحديد

أولوية بين الالتزامات المختلفة للدولة.

اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عدة قرارات بشأن مسألة الديون والتقويم الهيكلي. وفي أحدها الذي جرى اعتماده في عام 1999، أكدت اللجنة أن «ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الغذاء والسكن والملبس والعمل والتعليم والخدمات الصحية والبيئة الجيدة، لا يمكن إخضاعها لتنفيذ سياسات تقويم هيكلي وإصلاحات اقتصادية ناجمة عن الديون».

لم تعد البلدان النامية قادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكانها. يضع هذا العجز موضع تساؤل سبب وجود كل هذه الدول، التي يجب أن تتذرع بحالة الضرورة لوقف سداد ديونها من جانب واحد.

«لا ينبغي أن نتوقع من دولة أن تغلق مدارسها وجامعاتها ومحاكمها، وتتخلى عن الخدمات العمومية على نحو يلقي بمجتمعها إلى الاضطراب والفوضى ببساطة كي تتمكن من تحصيل المال اللازم لسداد ديون دائنيها الأجانب أو المحليين».
دليل لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، 1980، المجلد الأول

- **الديون الكريهة**

يقر القانون الدولي بضرورة مراعاة طبيعة النظام الذي تعاقد على الديون وكيف جرى استخدام الأموال المدفوعة. وهذا يعني مسؤولية مباشرة للدائنين مثل المنظمات الخاصة أو المؤسسات المالية العالمية. إذا جرى استبدال نظام ديكتاتوري بنظام شرعي، يمكن لهذا الأخير أن يثبت أن الديون لم يجر التعاقد عليها لمصلحة الأمة أو جرى التعاقد عليها لأغراض كريهة. في هذه الحالة، يعلن بطلانها ولا يتعين على السلطات الجديدة سدادها. وليس أمام الدائنين سوى أن يلجؤوا إلى قادة الديكتاتورية شخصيا.

على صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو أي دائن آخر الالتزام بالتحقق من أن القروض الممنوحة مستخدمة بشكل قانوني، خاصة إذا كانت هذه المؤسسات على علم بأنها تتعامل مع نظام غير شرعي.

كان لدى الأرجنتين بعد الديكتاتورية عام 1984 كل الأسباب لسلك هذا الطريق. أقر حكم أولموس الصادر في يوليوز 2000، أمام المحكمة الجنائية والإصلاحية من الدرجة الثانية، بأن السياسة المتبعة لمدة سبع سنوات يمكن تصنيفها على أنها نهب منظم قانونيا[3]، بمشاركة نشطة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. لكن لم يجر القيام بشيء. كانت الضغوطات لدرجة أن الحكومة الأرجنتينية وافقت على تحمل الديون إلى آخر بيزو... حتى عام 2001 عندما صارت، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الركود، عاجزة تماما على السداد، بعد رفض صندوق النقد الدولي منحها قرضا إضافيا.

يمكن أيضًا استخدام هذه العقيدة من قبل حكومات عديدة أخرى خلفت أنظمة غير شرعية: في أمريكا اللاتينية بعد سقوط الديكتاتوريات العسكرية (أوروغواي، البرازيل، تشيلي، إلخ)، وفي الفلبين بعد رحيل ماركوس عام 1986، وفي رواندا بعد الإبادة الجماعية عام 1994، وفي جنوب إفريقيا في نهاية نظام الميز العنصري، وفي الزايير بعد الإطاحة بموبوتو عام 1997، وفي إندونيسيا بعد سقوط سوهارتو عام 1998. لا يسعنا إلا أن نأسف أن حكومات خلفت ديكتاتوريات استسلمت للدائنين من وقبلت تحمل الديون السابقة، وهي بالأحرى ديون كريهة، فوجدت نفسها أسيرة عمليات سداد يمكن تجنبها. باختيارها المضي في هذا الطريق، ألقت عبء ديون كريهة على عاتق شعوبها. ويؤثر هذا الخيار سلبا على الحياة اليومية للأجيال التالية.

3 شاهد فيلم mémoire d'un saccage، للأرجنتيني فرناندو سولانا.

ومع ذلك، جرى أحيانا التذرع بمفهوم الديون الكريهة، كما حدث في كوبا عام 1898، وكوستاريكا عام 1922، وناميبيا عام 1995، وموزمبيق عام 1999 [انظر السؤال 38].

«إذا تعاقدت قوة استبدادية معينة على ديون لغير ما يتفق مع حاجات الدولة ومصالحها، كي تعزز نظامها الاستبدادي، وتقمع السكان الذين يكافحونها، فإن هذه الديون كريهة بالنسبة لسكان الدولة المعنية بالكامل. وليست هذه الديون ملزمة بالنسبة للأمة؛ بل هي ديون النظام، أي ديون شخصية للسلطة التي تعاقدت عليها؛ وبالتالي فهي تسقط بسقوطها».
ألكسندر ناحوم ساك، آثار تحولات الدول على الديون العمومية والتزامات مالية أخرى، Recueil Sirey 1927

تعتبر الديون كريهة بتوفر أحد الشروط الثلاثة التالية:
1) جرى التعاقد عليها من قبل نظام ديكتاتوري استبدادي من أجل تعزيز سلطته؛
2) جرى التعاقد عليها ليس لمصلحة الشعب، ولكن ضد مصلحته و/أو للمصلحة الشخصية للحكام والمقربين من السلطة؛
3) كان الدائنون على علم بالوجهة الكريهة للأموال المُقرضة.

إنها اللوحة الثلاثية الشهيرة [عدم الموافقة، عدم وجود منفعة، معرفة الدائنين] التي من المهم الإسهاب فيها.

إن الطبيعة الديمقراطية (أو غير الديمقراطية) لنظام ما لا ترتبط فقط بطريقة تعيينه: أي قرض يمنح لنظام منتخب ولكنه لا يحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي يجب اعتباره كريها. لا يستطيع الدائنون، في حالة الديكتاتوريات سيئة السمعة، ادعاء الجهل ولا يمكنهم المطالبة بالسداد. في هذه الحالة، فإن وجهة القروض ليست أساسية لتوصيف الديون. في الواقع، يعتبر الدعم المالي لنظام إجرامي، حتى لو بنى مستشفى أو مدرسة، في نهاية المطاف ترسيخا لسلطته.

أبعد من ذلك، يجب أن تكون وجهة الأموال كافية لوصف ديون بالكريهة، عندما تستخدم هذه الأموال ضد المصالح الرئيسية للسكان أو عندما تذهب مباشرة لإثراء دائرة السلطة. وبالتالي، فإن الديون المتكبدة من أجل تنفيذ برامج التقويم الهيكلي [انظر السؤالين 17 و س 18] تندرج في فئة الديون الكريهة، وجرى بالفعل إثبات طابعها الضار، لا سيما من قبل هيئات للأمم المتحدة.[4]

هذا هو سبب أن جميع الديون المتعاقد عليها في ظل نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا كريهة، لأن هذا النظام انتهك ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد الإطار القانوني للعلاقات الدولية. علاوة على ذلك، طلبت الأمم المتحدة، بموجب قرار اتخذ عام 1944، من وكالاتها المتخصصة، بما في ذلك البنك العالمي، وقف دعمها المالي لجنوب أفريقيا، لكن البنك العالمي تجاهل هذا القرار واستمر في إقراض نظام الميز العنصري، في أشد ازدراء للقانون الدولي.[5]

وفي حالة الديون الناتجة عن الاستعمار، ينص القانون الدولي أيضًا على عدم قابليتها للتحويل إلى الدول التي حصلت على استقلالها. وفقًا للمادة 16 من اتفاقية فيينا لعام 1978 التي تنص على أن: «دولة مستقلة حديثًا ليست ملزمة بالحفاظ على معاهدة سارية المفعول أو أن تصبح طرفًا فيها لمجرد أنه في تاريخ خلافتها للدولة السابقة كانت المعاهدة سارية إزاء إقليم الخلافة». والمادة 38 من اتفاقية فيينا لعام 1983 بشأن خلافة الدول فيما يتعلق بممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها (التي لم تدخل حيز النفاذ بعد) صريحة في هذا الصدد: «1- عندما تكون الدولة الخلف دولةً مستقلة حديثًا، لا تنتقل أي ديون للدولة السلف إلى الدولة المستقلة حديثًا، ما لم ينص اتفاق بينهما على خلاف ذلك بشأن العلاقة بين ديون سلطة الدولة السلف تكون مرتبطة بنشاطها في الإقليم الذي تتعلق به

4 انظر إيريك توسان، La Finance contre les peuples, CADTM/Syllepse/CETIM, 2004, p. 516-519

5 Voir Éric Toussaint, Banque mondiale, le Coup d’État permanent, CADTM/Syllepse/CETIM, 2006, chapitre 3.

الخلافة بين الدولتين والممتلكات والحقوق والمصالح التي تنتقل إلى الدولة المستقلة حديثا. 2- يجب ألا يقوض الاتفاق المذكور في الفقرة 1 مبدأ السيادة الدائمة لكل شعب على ثرواته وموارده الطبيعية، وألا يعرض تنفيذه التوازنات الاقتصادية الأساسية للدولة المستقلة حديثاً للخطر».

وواقع الحال أن البنك العالمي متورط مباشرةً في بعض الديون الاستعمارية، فخلال عامي 1950 و1960، منح قروضاً للقوى الاستعمارية لتمويل مشاريع تتيح لها تعظيم استغلال مستعمراتها. جرى تحويل بعض هذه القروض التي تعاقدت عليها السلطات البلجيكية والإنجليزية والفرنسية لمستعمراتها إلى دول نالت استقلالها دون موافقتها على تكبد تلك الديون[6]. بالإضافة إلى ذلك، رفض البنك تنفيذ قرار اتخذته الأمم المتحدة عام 1965 يحثه على التوقف عن دعم البرتغال طالما أنها لا تتخلى عن سياستها الاستعمارية.
من الضروري أيضا اعتبار ديون كريهة لأنه جرى التعاقد عليها لسداد ديون تعتبر هي نفسها كريهة. يمكن تشبيه عملية الاقتراض للتسديد هذه بعملية غسيل أموال.

لم يجر الإجماع بعد على تعريف للديون الكريهة، ولا يزال من الواجب صياغته ووضعه في خدمة العدالة الدولية. لكن الدائنين يتجهون بالفعل لنزع فتيل القنبلة المحتملة التي يمثلها. على سبيل المثال، أراد البنك العالمي إشعال نار مضادة بشأن هذا الموضوع بنشر تقرير في سبتمبر 2007 يحمل عنوان «الديون الكريهة: بعض الاعتبارات». رديء ومتحيز، ولم يكن لديه هدف آخر سوى إزالة هذه القضية الحساسة من النقاش. وكدليل على ذلك، يخصص البنك العالمي الجزء الأخير من تقريره لاقتراح طرق بديلة لتنصل بلدان الجنوب من الديون الكريهة. من بين هذه السبل، لا يوجد شيء مقنع لكسر الدوامة الحالية: تحسين الحكم الرشيد، والتفاوض مع الدائنين، على سبيل المثال بالانضمام لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون [انظر السؤال 32] من أجل الاستفادة من تخفيف عبء الديون الذي

6 Voir Éric Toussaint, op. cité., chapitre 2.

يهدف إلى جعله مستدامًا ... وقد رأينا ما يعنيه ذلك.
يؤكد البنك العالمي أن التبرؤ الأحادي الجانب من الديونٍ الكريهة من شأنه أن يؤدي إلى عزل البلد، الذي لن يعود بعد ذلك قادراً على الوصول إلى سوق الرساميل. لقد أظهرنا [انظر السؤال 39] أن القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته باراغواي عام 2005 بإلغاء الديون التي تطالب بها مجموعة من البنوك الموجودة في سويسرا لم ينتج عنه عزل البلد. علاوة على ذلك، إذا تم تشكيل جبهة من البلدان النامية ضد سداد الديون، فلن يكون لذلك سوى آثار مفيدة لأن البلدان النامية هي دول مصدرة للرساميل على الصعيد العالمي (لأن صافي التحويل على الديون سلبي [انظر الفصل 6])ٍ.
إن وقف السداد، حتى لو اقترن بوقف قروض جديدة، سيكون إيجابياً بشكل عام للبلدان النامية. إذا دفع البنك العالمي الحكومات إلى السداد لتجنب التبرؤ من الديونٍ الكريهة، فذلك للحفاظ على هيمنته سليمة. إذا دفع البنك العالمي كثيرا في هذا الاتجاه، فمن المؤكد أن فكرة الديون الكريهة لها مستقبل...

لنتذكر أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش غامر بالتغلغل في منطقة الديون الكريهة عام 2003، بعد العدوان العسكري الذي شنه على العراق مباشرة. وبمجرد أن سيطر على البلاد لم يرغب في تحمل الديون التي تعاقد عليها صدام حسين ووصفها بالكريهةٍ، وهو ما لا يمكن أن نختلف حوله معه. لكن الدائنين منعوه فورا، خوفاً من أن يجري تناول الحجة في مكان آخر بطريقة صحيحة مماثلة. لذلك قامت الولايات المتحدة بالمناورة داخل نادي باريس للحصول على إلغاء استثنائي لديون العراق. ولم نعد نسمع بوش يتحدث عن ديون كريهة...

باختصار، القانون الدولي غني بالعقائد والسوابق القضائية التي يمكن أن تجعل ممكنا، وجعلته بالفعل ممكنا، تأسيس إلغاءات ديون أو التبرؤ منها.
يجب على الحركات الاجتماعية وكذلك الحكومات الديمقراطية والتقدمية أن تتذكر بقوة أن القانون الدولي، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب أن

يكون له الأسبقية على حقوق الدائنين والمرابين. لا يمكن أن تتوافق هذه النصوص التأسيسية بأي حال من الأحوال مع سداد ديون غير أخلاقية، وغالباً ما تكون كريهة.[7]

- **عدم شرعية الديون[8]**

بالمعنى الدقيق للكلمة، لا وجود لتعريف قانوني ل «ديون غير شرعية»، لكن تعريفا يبرز من الحالات المختلفة التي تمت مواجهتها في تاريخ المديونية. هناك ما يبرر ادعاء كون ديون غير شرعية تتعارض مع القانون أو السياسة العمومية، أو غير عادلة، أو غير مناسبة، أو تعسفية؛ تلك الديون التي لا يمكن إجبار الدولة المدينة على سدادها لأن القرض أو الشروط المرتبطة بالحصول على القرض تنتهك السيادة والحقوق الإنسانية. وبالتالي، فإن ديون دول الجنوب تندرج ضمن هذا التعريف بالنسبة للعديد منها. وبالتالي، فإن القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بشرط تطبيق سياسات التقويم الهيكلي، غير شرعية وكريهة.

يحدد جوزيف هانلون أربعة معايير للقرض غير الشرعي: القرض الممنوح لتعزيز نظام ديكتاتوري (قرض غير مقبول)، قرض متعاقد عليه بمعدلات ربوية (شروط غير مقبولة)، قرض يمنح لبلد معروفة قدرته المنخفضة على السداد (قرض غير مناسب)، قرض بشروط يفرضها صندوق النقد الدولي تولد وضعا اقتصاديا يجعل السداد أكثر صعوبة (شروط غير مناسبة).

وبالتالي، فإن فكرة عدم شرعية الديون تشكل أولاً وقبل كل شيء تقييماً أخلاقيا. ظهر مفهوم «الديون غير الشرعية» لأول مرة في حكم رسمي صدر عام 2000: ساعد حكم أولموس[9] [انظر السؤال 38] على كشف عدم

7 Voir CADTM, Le droit international, un instrument de lutte ? CADTM/Syllepse, 2004 .; Frédéric Chauvreau, Damien Millet, Dette odieuse, bande dessinée, CADTM/Syllepse, 2006

8 Cette partie s'appuie sur le document du CADTM intitulé L'Équateur à la croisée des chemins, www.cadtm.org/spip.php?article2776

9 Voir le texte intégral en espagnol sur www.cadtm.org/spip.php?article1398

شرعية الديون الخارجية خلال حكم الديكتاتورية في الأرجنتين (1976-1983) ومسؤولية الدائنين والمدينين.

في نهاية عام 2006، استخدمت النرويج هذا المفهوم للسماح لبعض البلدان المدينة إزاءها بعدم سداد الديون. في الواقع، في نهاية سنوات 1970، كانت صناعة بناء السفن النرويجية في حالة سيئة: لم تعد أحواض بناء السفن قادرة على العثور على عدد كافٍ من العملاء. من أجل معالجة هذا، قررت الحكومة في عام 1976 إطلاق حملة تصدير السفن من خلال تزويد دول الجنوب بقروض بشروط مغرية مقابل شراء سفن نرويجية. إجمالا، جرى عقد اتفاقات بإجمالي 36 مشروعا في 21 دولة، ولكن بحلول عام 1987 جرى الانتهاء من 3 مشاريع فقط وتمكنت دولتان فقط من الوفاء بديونهما.

كان أحد البلدان التي لم تف بديونها هو الإكوادور. اشترت شركة فلوتا بانانيرا اكواتوريانا المملوكة للدولة أربع سفن من النرويج بين عامي 1978 و1981 بمبلغ 56.9 مليون دولار. وفي عام 1985 أفلست الشركة، واستحوذت شركة حكومية أخرى، ترانسناف، على السفن. ثم جرى تقسيم الديون إلى قسمين: جزء من 17.5 مليون دولار بقي على عاتق ترانسناف والدولة الإكوادورية، وجزء من 13.6 مليون دولار أعيد التفاوض عليه داخل نادي باريس. سدد الجزء الأول بالكامل، لكن الجزء الثاني نما بشكل ملحوظ على مر السنين التالية. وفي مارس 2001، بلغ 49.6 مليون دولار، في حين أن إجمالي عمليات السداد التي أجرتها شركة فلوتا وترانسناف والحكومة بلغ بالفعل 51.9 مليون دولار.

وتحت الضغط الدولي، أدرك البرلمان والحكومة النرويجيين في النهاية أن هذا الوضع غير مقبول. وفي أكتوبر 2006، أقر وزير التنمية الدولية النرويجي، إريك سولهايم، بالمسؤولية المشتركة لبلاده عن فشل مشاريع مساعدات التنمية التي تم تنفيذها كجزء من حملة تصدير السفن. وأعلن عن إلغاء الديون الناتجة جراء ذلك على البلدان التي لا زالت عليها مستحقات،

مثل الإكوادور، التي وصلت الديون المتعلقة بالحملة إزاءها إلى 36 مليون دولار.
لقد ضربت النرويج المثل. ليس فقط أنها حققت العدالة جزئيًا للبلدان المتضررة، بل قبل كل شيء أطلقت نقاشا دوليا حول مسؤولية الدائنين تجاه المقترضين. والواقع أن هذا الإلغاء أحادي الجانب تماما ولم ينتج عن مفاوضات مع الدائنين الآخرين داخل نادي باريس؛ ومن ثم فإنه يدل على أنه من الممكن للدائن عندما يكون لديه الرغبة أن يكسر حلقة الدائنين. علاوة على ذلك، تعهدت النرويج بعدم إدراج هذا الإلغاء في مساعدتها الإنمائية العمومية، عكس العديد من البلدان الأخرى.

كانت حريصة على إعلان أن قرارها لا علاقة له بأي شكل من الأشكال بنادي باريس وأنها لن تتخذ أي مبادرات أخرى من هذا القبيل من جانب واحد. فقط حركة شعبية قوية ستكون قادرة على الاستمرار على هذا الطريق.

«الشعوب مثل الأنهار الجوفية التي تتدفق فجأة إلى السطح. فالشعوب كفت عن كونها متفرجة وصارت تفرض نفسها كأطراف في حياتها الخاصة وتاريخها الخاص. وهذه هي أعجوبة الحياة».
أدولفو بيريز اسكيفل، جائزة نوبل للسلام لعام 1980

س 46: ما هي الحجج البيئية المؤيدة لإلغاء ديون الدول النامية؟

السببان الأساسيان اللذان يؤديان إلى تدهور البيئة الطبيعية معروفان: في أحد قطبي الكوكب، تراكم الثروة المنتجة دون مراعاة لتوازن النظم البيئية حتى استنفاد الموارد، وفي القطب الآخر، الفقر الذي يؤدي بالسكان إلى التنازل عن مواردهم لمن يدفع أكثر.

يسود في البلدان الغنية، من ناحية، الإفراط في الإنتاج والاستهلاك المفرط. ويتجاوز استغلال الموارد الطبيعية بشكل كبير القدرة على التجديد. هذا هو السبب في أن البشرية ككل تستهلك موارد أكثر مما يمكنها إنتاجه بشكل مستدام.

ويصاحب ذلك آثار ضارة للغاية: تلوث الهواء والماء، وتراكم مخلفات شديدة السمّية، واختفاء المساحات الخضراء. كلما كان ذلك ممكنًا، تسعى الحكومات والشركات العابرة للأوطان في الشمال المسؤولة عن الضرر إلى جعل البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر منه: وهكذا، ترسل النفايات الصناعية الأمريكية التي تحتوي على معادن ثقيلة إلى الهند لإعادة معالجتها. تجبر قبضة الديون البلدان النامية على قبول صناعات الشمال شديدة التلوث. بالإضافة إلى تلويث الجنوب الناتج عن نموذج اقتصادي يولد التلوث، فإن إخضاع الجنوب بدوامة الديون يساهم في جعله مزبلة الشمال.

دعونا نأخذ مثالا ملموسا. في 19 غشت 2006، رست ناقلة المواد الكيميائية بروبو كوالا في أبيدجان (كوت ديفوار) وتم تفريغ أكثر من 500 طن من المنتجات السامة (الحمأة الناتجة عن تكرير البترول بشكل أساسي) قبل إيداعها في ما لا يقل عن أربعة عشر موقعا دون أدنى احتياط. ولم يطل انتظار العواقب الخطيرة للغاية. اشتكى الآلاف من سكان العاصمة الإيفوارية من الغثيان والقيء وأمراض الجهاز التنفسي.

مات أكثر من عشرة أشخاص جراء ذلك وتوجه آلاف الأشخاص إلى مراكز الرعاية المعتادة. تأثرت الحيوانات والنباتات المحيطة بشدة. وعثر على العديد من الأسماك ميتة في البرك السمكية. وكان لابد من إغلاق حدائق خضروات. وسياسياً، اضطرت الحكومة إلى الاستقالة، قبل دعوة رئيس الوزراء نفسه، تشارلز كونان باني، لتشكيل حكومة جديدة. وبهذه البادرة، أبانت الدولة الإيفوارية عجزها عن منع مثل هذا الوضع المأساوي وإيجاد حل مرض.

ليس هذا مجرد حادث مؤسف. في أعقاب مختلف برامج التقويم الهيكلي، تم تفكيك جميع الوسائل المتاحة للدول لتنظيم الاقتصاد. تم إلغاء أو تعطيل جميع هياكل الوقاية والمكافحة والاستجابة للطوارئ، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بعد حرمانها من الثروة التي تنتجها عبر سداد الديون والاختلاس بمساعدة القوى العظمى، فأصبحت القارة السوداء منذ ذلك الحين المكان المفضل للتخلص من بعض أكثر النفايات سمية. وفي حالة وقوع كارثة، يتضاعف الضرر بعد ذلك. هذا ما حدث في أبيدجان. بعيداً عن كونها حالة شاذة غير متوقعة، فهي تتويج لمنطق كان مروجو العولمة المالية يدركونه تماما.

إن البلدان الأفريقية التي تعاني من نقص السكان تعاني إلى حد كبير من نقص التلوث. إن جودة الهواء عالية ولا وجه للمقارنة بمدينة لوس أنجلوس أو مكسيكو سيتي. ينبغي تشجيع مزيد من هجرة الصناعات المسببة للتلوث إلى البلدان الأقل نموا. ولا بد أن يكون هناك قدر معين من التلوث في البلدان ذات الأجور الدنيا. في اعتقادي أن المنطق الاقتصادي القائم على التخلص من النفايات السامة حيث الأجور في أدنى مستوياتها لا يمكن وقفه [...] ومن الواضح أن المخاوف [بشأن العوامل السامة] سوف تكون أعلى كثيراً في بلد حيث يعيش الناس لفترة طويلة بالقدر الكافي للإصابة بالسرطان مقارنة ببلد حيث يبلغ معدل وفيات الرضع 200 لكل ألف في سن خمسة أعوام».

لورانس سومرس[10]، مذكرة داخلية للبنك العالمي، 13 ديسمبر 1991

مثال آخر، ألحقت الموجة المرتبطة بتسونامي ديسمبر 2004 قبالة إندونيسيا أضرارا بالغة بحاويات معينة من النفايات السامة (اليورانيوم والرصاص والكادميوم والزئبق، إلخ) المخزنة على سواحل الصومال، وهي دولة فقيرة جدا وعلى وجه الخصوص تم تفكيكها منذ أوائل سنوات 1990. وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، «تضررت حاويات النفايات الخطرة والمشعة والكيميائية وغيرها من النفايات، التي تم تخزينها على الساحل الصومالي، بسبب تسونامي. [....] بلغ القرويون عن مجموعة واسعة من المشاكل الطبية مثل نزيف الفم ونزيف في البطن ومشاكل جلدية غير عادية وصعوبات في التنفس[11]. كما هو الحال في ساحل العاج. وكما بأي مكان آخر، بلا شك.

باختصار، يعمل بالفعل «المنطق الاقتصادي الذي يريد التخلص من كميات كبيرة من النفايات السامة حيث تكون الأجور منخفضة»، وهو المنطق المفضل لورنس سومرس. إن مثال النفايات في أبيدجان هو حتى تركيز كاريكاتوري: تبحر البروبو كوالا تحت علم بانأما، بطاقم روسي، وتديرها شركة يونانية، بريم مارين، بينما كانت مستأجرة من قبل شركة مسجلة في هولاندا...

في الواقع، للحصول على العملة اللازمة لسداد الديون أو للبقاء في السلطة، فإن الحكومات مستعدة للإفراط في استغلال الموارد الطبيعية وبيعها (المعادن، والنفط، والصيد، إلخ)، وتعريض التنوع البيولوجي للخطر (العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية في طور الاختفاء)، وتشديد إزالة الغابات

10 كان لورانس سومرس آنذاك كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي. وبعد ذلك، أصبح وزيرا للخزينة في عهد بيل كلينتون، قبل أن يصبح رئيسا لجامعة هارفارد حتى يونيو 2006، وعينه أوباما مديرا للمجلس الاقتصادي الوطني للبيت الأبيض في عام 2009 حتى عام 2010. تم نشر المقتطفات من قبل دي إيكونيميست (8 فبراير 1992) وكذلك الفاينشال تايمز (10 فبراير 1992) تحت عنوان «الحفاظ على كوكب الاقتصاديين».

11 Voir Damien Millet et Éric Toussaint, Les tsunamis de la dette, CADTM/Syllepse, 2005 .

وتآكل التربة والتصحر. في إفريقيا، تدهورت نسبة 65٪ من الأراضي الصالحة للزراعة على مدى الخمسين عامًا الماضية، أي ما يعادل 500 مليون هكتار من الأراضي.

إن نقص الصرف الصحي ومياه الشرب أو الوقود ضار للغاية. غالبًا ما يتم إلقاء القمامة دون معالجة في البحر أو الجداول المجاورة. وتطلق المنتجات الخطرة المستخدمة على سبيل المثال في معالجة الخامات (مثل الزئبق أو السيانيد في مناجم الذهب)، دون احتياطات، ما يؤدي إلى تسمم مياه الجريان السطحي، ثم المياه الجوفية.

> «نسمع أحيانا أن: «قريباً سوف تفرز الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة، وسوف تتحول المسؤولية». وهذا تحليل معيب لأن ثاني أكسيد الكربون يظل في الغلاف الجوي لمائة عام. ذلك أن القدر الأعظم من ثاني أكسيد الكربون الذي أطلقناه منذ الثورة الصناعية، أي قرابة مائتي عام، لا يزال قائمًا. والواقع أن المجموع المتراكم، وهو الملحق الحالي لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، يبلغ نحو 80% إجمالا ومصدره البلدان الصناعية. وحتى لو كانت الدول النامية تفرز مثل هذا القدر من الانبعاثات غدا فإن العلاقة بين 80% إلى 20% (التي تقيس المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة) لن تختلف إلا قليلاً على مدى السنوات الأربعين المقبلة.
>
> جان باسكال فان إيبيرسل، عالم مناخ بلجيكي[12]

بسبب كل هذا الضرر على البيئة الذي لا يمكن إصلاحه، لم يعد ممكنا تجنب مسألة الديون البيئية (التي تشكل ديون المناخ جزءًا منها). سيتيح الاعتراف بهذه الديون البيئية، من قبل ممولي الديون المالية الحالية ودفع التعويضات، والاستثمار الهائل في توفير الطاقة وفي التقنيات الجديدة، والنقل غير المشروط لهذه التقنيات إلى البلدان النامية (الخالية من الكربون)، وأخيرا سيسمح بدمج الوضع البيئي بجدية.

12 Voir Dimension 3, journal de la coopération belge, janvier-février 2008.

س 47: ما هي الحجج الدينية لصالح إلغاء ديون الدول النامية؟

تناولت الأديان المختلفة مشكلة الديون في تعاليمها.

الإنجيل

يتضمن الإنجيل مفهوم اليوبيل الذي يتألف كل 50 عاما من سنة استثنائية للإعفاء من الديون.

> «وَتَعُدُّ لَكَ سَبْعَةَ سُبُوتِ سِنِينَ. سَبْعَ سِنِينَ سَبْعَ مَرَّاتٍ. فَتَكُونُ لَكَ أَيَّامُ السَّبْعَةِ السُّبُوتِ السَّنَوِيَّةِ تِسعاً وأَرْبَعِينَ سَنَةً. ثُمَّ تُعَبِّرُ بُوقَ الهُتَافِ فِي الشَّهْرِ السَّابِعِ فِي عَاشِرِ الشَّهْرِ. فِي يَوْمِ الْكَفَّارَةِ تُعَبِّرُونَ البُوقَ فِي جَمِيعِ أَرضِكُمْ. وَتُقَدِّسُونَ السَّنَةَ الخَمْسِينَ وَتُنَادُونَ بِالْعِتْقِ فِي الأَرْضِ لِجَمِيعِ سُكَّانِهَا. تَكُونُ لَكُمْ يُوبِيلاً وَتَرْجِعُونَ كُلٌّ الَى مُلْكِهِ وَتَعُودُونَ كُلٌّ الَى عشيرته.»
>
> اَلإِنْجِيل، سفر اللاويين 25، 10-8

ويصاحب عام اليوبيل هذا إجراءات اجتماعية وبيئية مثل راحة الأرض (البور) وتحرير العبيد وإعفاء الديون.

وبذلك يصبح اقتراض الأموال مشروعاً لتلبية الحاجات بشرط أن يكون بدون فوائد ومحددا بسبع سنوات. في نهاية هذه الفترة، تلغى الديون. إذا تدهور وضع شخصٍ ما لدرجة أنه تعين عليه بيع نفسه من أجل البقاء، وبالتالي يصبح عبداً، فيجب إطلاق سراحه بعد 7 سنوات.

القرآن

وفقًا للنص التأسيسي للإسلام، يجب تشبع مجال التجارة والتبادلات ببعد اجتماعي وأخلاقي، وبالتالي ديني. وهكذا فإن الربا، أي ممارسة الفائدة المسماة «الربا» مرفوضة.

يعتبر الإسلام هذه الممارسة غير عادلة، لأن الصعوبات التي يواجهها المقترض يمكن أن تسمح للمقرض بالثراء دون عناء.

> «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»
> البقرة، الآية 275
> وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ
> البقرة، الآية 280
> يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ
> آل عمران، الآية 130

وهذا هو السبب في أن البنوك الإسلامية، من الناحية النظرية، تقوم على مبادئ مختلفة، غير مستخدمة للفائدة.

في تعاليم أخرى...

نجد إلغاء الديون متكررا في تعاليم العصور القديمة اليونانية أو الرومانية، الثقافة اليهودية.

> «في العصور القديمة اليونانية، في زمن وجود المسيح بعد، إلغاء الديون كان أيضا عمل سياسي محدد، ذكي، شائع جدا، يهدف إلى منع الحرب الأهلية وإعادة بناء الانسجام بين الطبقات الاجتماعية. والواقع أن

ديناميكية حيث تتسع فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، حتى لم يعد بوسع الفقراء أن يعيشوا إلا من خلال اقتراضهم لدى الأغنياء، تؤدي مباشرة إلى العبودية الداخلية، أو الحرب الأهلية وتدمير المدينة. ولم يكن من الضروري البحث عن سبب لهذا الأثر فحسب، المميت في كل الأحوال بالنسبة للمدينة، بل كان من الضروري أيضاً أن يتم إلغاؤه جذرياً، من أجل البدء من جديد على أساس مؤات.

وعلى النحو فإن إلغاء الديون يشكل ممارسة سياسية مألوفة في الثقافة اليونانية، ويشكل أيضاً أمراً شائعاً في الثقافة اليهودية. ففي التقاليد اليهودية، كان عام اليوبيل على وجه التحديد هو عام إلغاء جميع الديون التي تحدث كل 100 سنة، ديون تجعل غالبية السكان «كئيبة»، فقيرة وبالتالي مثقلة بالديون، وبهذا يتحرر الناس من التهديد بالاستعباد».
آلان جوكس، إمبراطورية الفوضى. الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية، في فترة ما بعد الحرب الباردة

مبادرات السنوات الأخيرة

بدأت حملة اليوبيل 2000 لإلغاء الديون عام 1996 في بلدان عدة من الشمال والجنوب. وتألفت من حملة دولية واسعة لإلغاء ديون البلدان الفقيرة، بقيادة الكنائس في جميع أنحاء العالم بأوروبا وأمريكا وافريقيا وآسيا، وكذلك من قبل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. جمعت هذه الحملة 24 مليون توقيع بفضل التعبئة غير المسبوقة للرأي العام.

«هناك علامة على رحمة الله، وهي علامة ضرورية على نحو خاص اليوم: الإحسان [...] إن الجنس البشري يواجه أشكالاً جديدة وأكثر خفة من أشكال الرق التي شهدها في الماضي [...] فالعديد من البلدان، وخاصة الأكثر فقراً، تعاني من الاضطهاد بسبب ديون تنامت إلى الحد الذي يجعلها شبه مستحيلة السداد».
جون بول الثاني، بول للاستدلال في اليوبيل العظيم عام 2000

في الشمال، ولا سيما في بريطانيا وألمانيا، كان طلب الالغاء يتعلق فقط بديون أفقر البلدان. وفي الجنوب، كانت المطالب أكثر راديكالية ومرتبطة بإلغاء حقيقي لديون العالم الثالث. وقد اجتمعت القوى الاجتماعية المنخرطة في هذه المعركة في نوفمبر 1999 في يوبيل الجنوب، الذي جمع 85 حركة من 42 دولة. وفي نهاية عام 2000، عندما انتهى عام اليوبيل، كانت الحصيلة واضحة: لم يكن هناك إلغاء للديون بالمعنى الدقيق للكلمة. على الرغم من ذلك، إعتبرت الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية أن حملة اليوبيل قد انتهت. ضعفت الحملة البريطانية الكبرى لليوبيل 2000 إلى حد كبير بسحب دعم القيادات الدينية. في فرنسا، استحوذ هذا الموضوع على أرضية ديون وتنمية، بقيادة اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع ومن أجل التنمية، المنبثقة عن تجمع حوالي ثلاثين من النقابات والجمعيات (من بينها لجنة إلغاء الديون غير الشرعية-فرنسا) وأصبحت محاورا مفضلا للسلطات العمومية. من جانبها، قررت حركة اليوبيل الجنوبي مواصلة الكفاح من أجل الإلغاء الكامل والفوري وغير المشروط للديون العمومية الخارجية والداخلية للعالم الثالث، تماما مثل ما تفعل اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.

س 48: من يدين لمن؟

لقرون عديدة، كان تشكل علاقات الهيمنة والاستيلاء على الثروات يقوم في الغالب على نهب موارد الجنوب والعبودية والاستعمار. أطنان من الخام والموارد الطبيعية المستخرجة في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا منذ القرن السادس عشر لم يدفع ثمنها. استولت عليه القوى الأوروبية المهيمنة في ذلك الوقت بالقوة ولصالحها الحصري. لا تدعونا نصدق أن ما يسمى بالرسالات الحضارية أو التبشيرية التي جرى بواسطتها تبرير أفعالها قد جرى تقريرها مع السكان هناك وكانت مفيدة لهم!

بالإضافة إلى ذلك، ترافق هذا النهب واسع النطاق مع تدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي. لم تكن أراضي الجنوب في وضع يسمح لها بتطوير هياكل تعزز تنميتها، إذ جرى استخدامها فقط لتزويد المركز أو القوة العظمى المهيمنة بموارد سهلة. حطمت صناعة النسيج في الهند، على سبيل المثال، من قبل الإمبراطورية البريطانية. لذلك من المشروع تماما المطالبة بتعويض مالي عن هذا الاستغلال غير المشروع. لذلك هناك ديون تاريخية مستحقة على الطبقات الغنية في الشمال تجاه سكان الجنوب يجب أخيرا أن تأخذ بالاعتبار.

كما استحوذت الدول الغنية على الثروات الثقافية، خاصة في أوروبا الغربية. وهكذا فإن سكان البلدان النامية محرومون من تراث أسلافهم. يمكن العثور على جواهر تراثهم اليوم في متحف اللوفر (باريس) والمتحف البريطاني (لندن) ومتحف ترفورين (بروكسل) وفي متاحف فيينا وروما ومدريد وبرلين ونيويورك... وحين لم يكن الأمر يتعلق بنهب منظم، فمن المعروف أن ممثلي القوى الاستعمارية لم يترددوا في التقليل من قيمة نتاج الحفريات للمضي قدماً في تقاسم غير متوازن إلى حد كبير مع السلطات المحلية.

إن العجز الكبير في التنمية البشرية في الجنوب من ناحية، والعواقب البيئية الخطيرة للنظام الحالي على سكان البلدان المدينة من ناحية أخرى، وأخيراً الحجج القانونية والسياسية والاقتصادية المذكورة أعلاه تسمح لنا بالتأكيد بوضوح بأن الديون المالية الحالية كريهة للغاية، وأن الطبقات الحاكمة في الشمال مدينة بديون تاريخية وإنسانية وثقافية واجتماعية وأخلاقية وبيئية.

ومع ذلك، فإن معظم حكومات الجنوب تتخذ موقفًا فريدًا: فهي تؤيد المنطق النيوليبرالي الذي نسق نظام المديونية الجائر، بينما يفترض بها أن تعمل لصالح بلدها. على هذا النحو، نطالب حكومات الجنوب بالتبرؤ من الديون المالية المستحقة للشمال، لكننا نعتبر أن معظم الحكام الحاليين متواطئون في هذه الهيمنة وأنهم يستفيدون منها كأفراد. لذلك فهم مسؤولون أيضا عن هذه الديون متعدد الأوجه.

وبالتالي، يحق لسكان الجنوب أن يطالبوا الطبقات الحاكمة في الشمال والجنوب بتعويضات تؤدى فورا.

«إن الديون الخارجية لبلدان الجنوب قد تم دفعها مرات عدة. وإن خدمة الديون غير شرعية وغير عادلة وتشكل وسيلة للهيمنة، تحرم الناس من حقوقهم الإنسانية الأساسية، في خدمة نظام ربوي عالمي. وهذه البلدان التي تطالب بدفع الديون هي ذاتها التي تستغل الموارد الطبيعية والمعارف التقليدية للجنوب. إننا نطالب بإلغاء غير مشروط للديون والتعويض عن الديون التاريخية والاجتماعية والبيئية.»

نداء الحركات الاجتماعية، المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري 2002

س 49: من يمكنه وضع شروط لإلغاء الديون؟

يشير مصطلح «المشروطية» إلى القيود الشديدة للغاية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على البلدان النامية بواسطة برامج التقويم الهيكلي. من الضروري القطع نهائيا مع منطق التقويم الهيكلي وشروطه من أجل وضع حد لنظام الهيمنة الذي أوجدته الديون.

لذلك تقترح بعض الدول، بدعم من المنظمات غير الحكومية، اشتراط إلغاء الديون بمشروطية إيجابية: يمكن إجراء عمليات تخفيف ديون إذا جرى تبني عملية ديمقراطية، وإذا بدأت تظهر مشاريع تعزز التنمية البشرية (إنشاء المدارس والمراكز الصحية)، إلخ. وبقدر ما تبدو هذه الشروط الإيجابية مغرية، فإنها تثير فورا مسألة من يحق له فرضها.

تعتقد مؤسسات معينة (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومجموعة الثماني وحتى بعض المنظمات غير الحكومية النشطة للغاية في الشمال) أنها قادرة على تحديد ما هو «الجيد» وما هو «السيئ». ولكن بالنظر إلى الظروف على الأرض، قد لا يرى السكان المعنيون تطورهم بنفس الطريقة التي تراه بها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في الشمال. هناك طريق واحد فقط ممكن: فقط السكان المعنيون وممثلوهم المختارون ديموقراطيا هم من يستطيع اتخاذ القرار. يجب أن يكونوا هم الوحيدون القادرين على تحديد أولويات التنمية واختيار المشاريع والتحكم في استخدام الأموال الموفرة ومراقبة الإنجازات. ويجب أن تكون لهم السيطرة على العملية برمتها. يمكن اتخاذ قرارات معينة بعد طلب مشورة المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات المتخصصة من الجنوب وكذلك من الشمال، القادرة على المساعدة في بناء الملف وتوفير عناصر مهمة للتفكير؛ ويمكن للحوار مع حركات من الجنوب أو الشمال أن يكون مثمرا بالطبع. لكن من الأساسي الاعتراف بأن القرارات المتعلقة بالجنوب يجب أن تتخذ من أجل الجنوب من طرف سكان الجنوب (على عكس النظام الحالي حيث يتم اتخاذ القرارات في الشمال لصالح التمويل الدولي والشركات العابرة للأوطان في الشمال).

ولذلك، فإن الأمر متروك حصرا لسكان البلدان النامية لإملاء الشروط. ومن الضروري لرؤية مبدأ القرار هذا مطبقا بكل شفافية، تنفيذ إلغاء الديون ووضع ضمانات قوية. وينبغي أن يكون السكان قادرين على المشاركة بنشاط من أجل أن فرض ثقلهم الكامل في عملية صنع القرار بشأن استخدام الأموال.

إن تخصيص المبالغ المحصل عليها عن طريق الإلغاء وبواسطة تدابير أخرى تهدف إلى تمويل التنمية الحقيقية في النهاية [انظر السؤال 54] سيقرره السكان، وفقا لعملية تشاركية يمكن مقارنتها بتلك التي تم إنشاؤها في بورتو أليغري. إنها تؤتي ثمارها في هذه المدينة البرازيلية، في طليعة هذه المعركة، ويمكن تكييفها مع مختلف البلدان النامية المحررة من الديون.

«في بورتو أليغري، البرازيل، ساعدت مشاركة المواطنين في بلورة ميزانيات بلدية في إعادة توجيه الإنفاق المحلي نحو أولويات التنمية البشرية الرئيسية. أثناء السنوات السبع الأولى من هذه التجربة، ارتفعت نسبة الأسر المربوطة بشبكة المياه من 80% إلى 98%، وتضاعفت النسبة التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى شبكة المياه (من 46% إلى 85%)».
تقرير التنمية البشرية لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يجب أن يبت البرلمان في جميع قرارات الاقتراض الرئيسية المحتملة بعد مناقشة عامة واسعة النطاق. هذه الديمقراطية التشاركية، إلى جانب إلغاء الديون والتخلي عن سياسات التقويم الهيكلي، يمكنها وحدها أن تتيح إعطاء شعوب البلدان النامية سلطة اتخاذ القرار بشأن حياتهم. المشروطية الوحيدة المقبولة هي تلك التي تأتي من سكان الجنوب.

«ما نفعله من أجل الآخرين من دونهم، هو عمل ضدهم»
مثل للطوارق، استشهد به دانييل ميرمات، أجندة 2001

س 50: هل يكفي إلغاء الديون لضمان تنمية الدول النامية؟

أولا، يبدو مفيدا أن نوضح أن سداد قرض متعاقد عليه بشروط منتظمة ومعقولة أمر مقبول أخلاقيا. ولكن في حالة أزمةِ الديون الحالية التي تضرب البلدان النامية بشدة، فإن الإطار مختلف تماما. سقط هذا الالتزام الأخلاقي بالسداد، الموجود عادة، بمجرد إغلاق المصيدة على البلدان النامية في بداية سنوات 1980، وتدمير أي أمل في التنمية. لا يتعلق الأمر بأي حال من الأحوال بمسألة تحرير الذات من التزام شرعي بالخروج عن القانون وعن الأخلاق، بل بمسألة مراعاة آليات الهيمنة والنهب والبؤس التي تعاني منها البلدان النامية من أجل فرض قدر من العدالة.

«يتعين على شعوب العالم الثالث أن تسدد ديونا لم تتمتع بها قط ولم تصلها فوائدها قط».
أدولفو بيريز اسكيفل، جائزة نوبل للسلام لعام 1980

كفل النظام الذي أنشأته الدول الصناعية بفضل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هيمنتها على البلدان النامية. والديون هي مركزه العصبي. لأكثر من 30 عاما، كانت البلدان النامية تسدد ديوناً لا علاقة لحجمها بالمبالغ التي جرى ضخها بالفعل في اقتصادها. لم يعد الأمر يتعلق باتفاق معقول بين الدائن والمدين، بل يتعلق بشكل جديد من الاستعمار بين الظالم والمظلوم. لم يستفد سكان البلدان النامية من المبالغ التي يطلب منهم سدادها. في ظل هذه الظروف، فإن الالتزام الأخلاقي بسداد الديون يصبح ساقطا بالفعل. يوبيل الجنوب محق بقوله: «نحن لا ندين بأي شيء، ولن ندفع شيئا».

لكن يجب أن نحذر من السبل الزائفة: فمجرد إعادة ضبط العدادات إلى الصفر دون تعديل النظام الذي أدى إلى هذا المأزق لا يمكن أن يؤدي إلى حل عادل ودائم. شطب الديون شرط ضروري ولكنه غير كاف.

لذلك يجب أن يكون الإلغاء مصحوبا بآليات تمويل بديلة لا تؤدي إلى إخضاع جديد بالديون ومرفقا بتدابير تكميلية في مجالات عديدة [انظر السؤال 55].

«في الآونة الأخيرة، قيل، عن حق، الكثير عن إلغاء الديون. وإذا لم يجر إلغاؤها فإن بلدان نامية عدة لن تتمكن ببساطة من التطور. وسوف تذهب حصص ضخمة من عائدات صادراتها الحالية مباشرة لسداد قروض الدول المتقدمة «.

جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

الفصل 11:
مناقشات حول إلغاء ديون البلدان النامية

س 51: هل يسبب إلغاء الديون أزمة مالية عالمية؟

تشكل الديون الخارجية العمومية لجميع الدول النامية، المقدرة بنحو 1460 مليار دولار، عبئًا لا يطاق على القدرات الماليةِ الضعيفة لدول الجنوب. ومع ذلك، فإن هذه الديون تمثل القليل جدا مقارنة بالمديونية الهائلة في الشمال.

تجاوزت الديون العمومية للثالوث، في 2009، 40 ألف مليار دولار، أي أكثر من 27 ضعفا الديون العمومية الخارجية للدول النامية [1].

وفي عام 2009 دائما، كان إجمالي الديون في الولايات المتحدة (على السلطاتٍ العمومية والأسر والشركات) يمثل 52300 مليار دولار، أي 36 ضعفا الديون التي نطالب بإلغائها.

من المسلم به أن الديون العمومية الخارجية للدول النامية أقل من 2٪ من الديون العالمية. ولن يعرض إلغاؤها بأي حال النظام المالي العالمي للخطر.



المصدر: الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة .بنك فرنسا[2] .

2 أنظر http://www.banque-france.fr/fr/stat_conjoncture/zoneeuro/zoneeuro.htm

ومن المثير للاهتمام أيضًا مقارنة الديون العمومية الخارجية لمجموعة من البلدان النامية بالديون العمومية لبعض البلدان الغنية التي تمكنت من تكوين روابط اقتصادية مهمة للغاية بالبلدان النامية:

البلد	الديون العمومية		المنطقة	الديون العمومية الخارجية
الولايات المتحدة	13800		أمريكا اللاتينية	400
اليابان	9700		شرق آسيا والمحيط الهادئ	260
المملكة المتحدة	1400		جنوب آسيا	160
منطقة اليورو ، منها	9400		أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	130
فرنسا	1800			
ألمانيا	2300			
إيطاليا	2350			
بلجيكا	410			

بمليارات الدولارات .المصدر: بنك فرنسا، البنك العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة العقارية في الولايات المتحدة عام 2007 وفرت معطيات مهمة لإغناء النقاش. قرر البنك المركزي الأوروبي، في 9 غشت 2007، من أجل إخماد الأزمة المشتعلة وإنقاذ البنوك، استعادة الثقة بالعمل كمقرض الملاذ الأخير: في غضون يومين، قام بضخ المبلغ الفلكي 156 مليار يورو، أي أكثر من 200 مليار دولار. إنه مبلغ يعادل

الديون الخارجية لدولة نامية مثقلة بالديون مثل البرازيل أو تركيا... وبين أغسطس 2007 و2011، شطبت البنوك ديونا متعذرة التحصيل بمبلغ حوالي 1200 مليار دولار (وهذه ليست النهاية). من خلال القيام بذلك، فإنها تبرهن هي نفسها أن إلغاء الديون العمومية الخارجية للبلدان النامية إزاء جميع البنوك يمكن تحقيقه بشكل كامل - وبسهولة: يبلغ ما تحتفظ به كديون طويلة الأجل على جميع السلطات العمومية للبلدان النامية 200 مليار دولار بالضبط، أي حوالي سدس ما شطبوه من حساباتهم بين عامي 2007 و2011.

إن دائني الديون العمومية الخارجية للبلدان النامية منظمات خاصة قوية ودول ومؤسسات متعددة الأطراف. وحتى لو كانت تبلغ مليارات الدولارات، فإن هذه الديون لا تندرج في نفس فئة المبالغ الضخمة التي يتلاعب بها التمويل الدولي. جنى كل هؤلاء الدائنون الكثير من الأموال من ديون البلدان النامية، بالموازاة مع الخوصصة في جميع أنحاء العالم، ومع الهجوم النيوليبرالي الذي أصاب جميع الأجراء وصغار المنتجين على مدار العشرين عاما الماضية. جرى بالفعل، إلى حد كبير، سداد مستحقات المبالغ المقرضة والمخاطر المتكبدة جراء ذلك. حان الوقت لقول كفى.

إن الحجة القائلة بأن إلغاء الديون من شأنه أن يقدم مثالاً سيئاً لكل المقترضين الحاليين والمستقبليين بمفاقمته الخطر الأخلاقي (انظر «المسرد») الذي يثقل كاهل عقود القروض حجة منافقة وزائفة. منافقة لأن الأسواق المالية، حيث تسود المضاربة بشكل مستمر، لا تبدو وكأنها نماذج للفضيلة، سواء فكرنا في الفضائح العديدة التي جرى الكشف عنها في السنوات الأخيرة، من إنرون إلى بارمالات مرورا بشركة «إي أي دي إس» وصولا إلى أزمة الرهون العقارية. وزائفة لأن الدائنين المحتملين يدركون أن أي دولة من المرجح أن تلغي ديونا غير شرعية، وسوف يتريثون مستقبلا قبل الإقراض. وسوف يتحققون إن كانت قروضهم لهذه البلدان تلبي أهدافا مشروعة وجرى التعاقد عليها من طرف حكومات ديمقراطية. وهذا مفيد.

من ناحية أخرى ، لدى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي موارد نادرا ما يتحدثان عنها. كما رأينا، يعتبر صندوق النقد الدولي أحد أكبر حاملي الذهب على هذا الكوكب. ووفقا لتقريره السنوي، يحقق البنك العالمي للإنشاء والتعمير (الفرع الرئيسي للبنك الدولي) أرباحا تصل إلى مئات الملايين من الدولارات سنويا، وفي تقريره لعام 2010، تشير خانة «رأسالمال والاحتياطيات المتاحة» إلى 36.1 مليار دولار.

إذا لم يعد إلغاء حقيقي للديون يسمح لهما بأداء وظائفهما الحالية، فستختفي هذه المؤسسات. وستتعافى الإنسانية بهذا أفضل. كم عدد الأزمات المالية والكوارث البشرية المطلوبة قبل التمكن بنجاح من إيقاف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عن إلحاق الضرر؟ بما أن العالم يحتاج إلى مؤسسات متعددة الأطراف، فسيتعين استبدالها بمنظمات جديدة ديمقراطية حقا وتحترم التزاماتها الدولية في مجال الحقوق الإنسانية.

إن فقاعة الديون العالمية ضخمة. انفجرت مثل هذه الفقاعة في اليابان في أواخر سنوات 1980 وهي بالكاد تتعافى. كتبنا في عام 2002: «ليس من المستبعد أن الولايات المتحدة، التي نجحت خلال سنوات 1980 وسنوات 1990 بجعلها الآخرين يدفعون تكلفة عجزها وعملياتها العسكرية، سوف تلحقها الأزمة بسبب أزمة ديون الشركات والأسر وكذلك أزمة سوق الأسهم الزاحفة الجارية. ومن المرجح أن تكون تكلفة الإنقاذ أعلى بكثير من تكلفة إلغاء ديون البلدان النامية. ذهبت أدراج الرياح أكثر من 15000 مليار دولار، بين بداية انخفاض أسعار الأسهم عام 2000 وصيف عام 2002. إنه مبلغ يعادل قرابة عشرة أضعاف الديون العمومية الخارجية للبلدان النامية». ها نحن ذا... تتوافق أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر المندلعة صيف عام 2007[أنظر السؤال 15] مع أزمة الديون الخاصة هذه التي توقعناها في المقطع أعلاه.

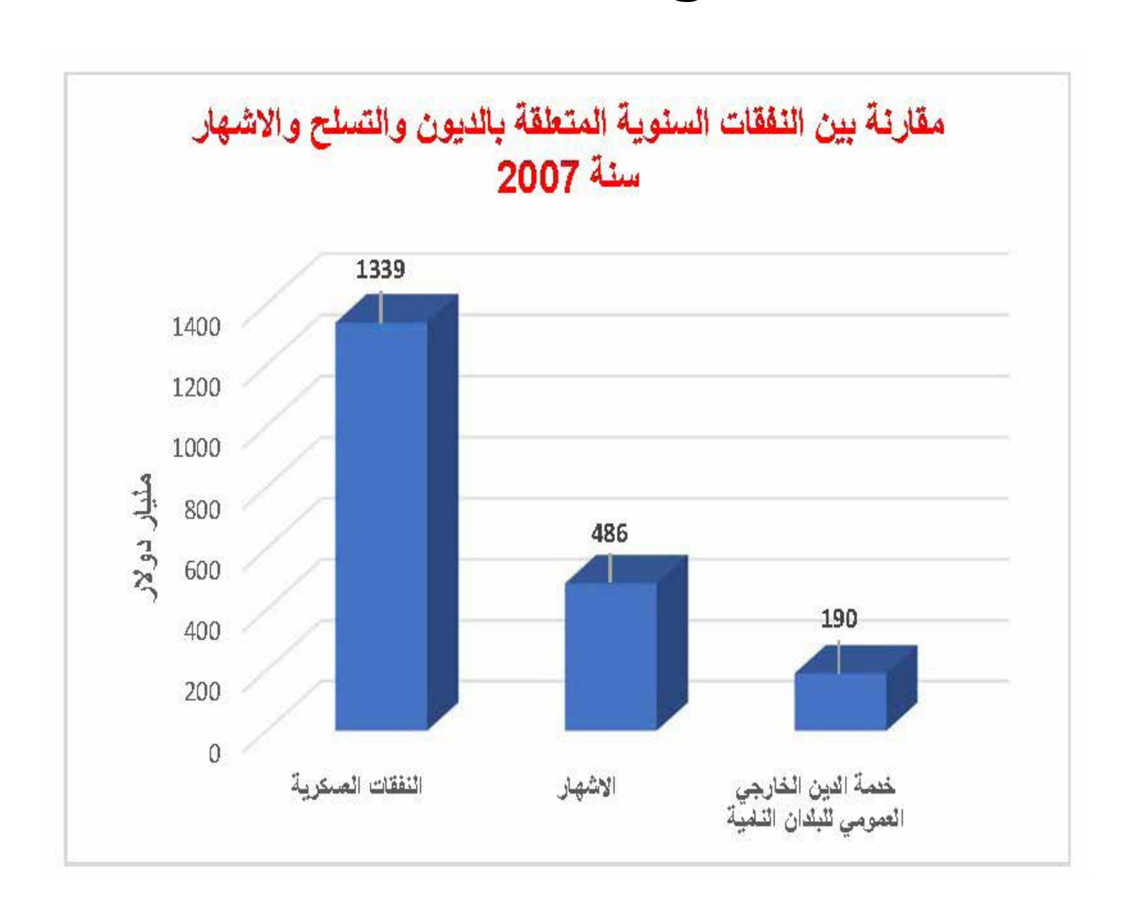
ينطوي إلغاء الديون العمومية الخارجية للبلدان النامية على مبلغ أصغر من أن يتسبب في أزمة مالية عالمية. وفي المقابل، فإن الإبقاء على هذه الديون يقوي فرص التسبب في أزمة...

«يمكن للدول الغنية أن تمحو ديون إفريقيا دون أن تحس بذلك اقتصاديا.»
جيسي جاكسون، رئيس تحالف قوس قزح، الولايات المتحدة

س 52: هل سيحظى إلغاء ديون الدول النامية بدعم مواطني الشمال؟

تسدد البلدان النامية ديونها للدول الشمالية، وللمؤسسات متعددة الأطراف (التي تعد هذه الدول المساهم الرئيس فيها) وللبنوك الشمالية الخاصة. رأينا أن الثروة انتقلت من الجنوب إلى الشمال (مع اقتطاع علاوات من قبل الطبقات الحاكمة في الجنوب)، رغم الخطب السخية الجاري ترديدها بالبلدان الأكثر تصنيعاً. هل يمكن أن تفتقد هذه الثروات بالشمال ويتفشى فيه البؤس في حال إلغاء الديون؟

أولا، من المفيد مقارنة المبالغ المختلفة الموضوعة على المحك:



المصدر: الكتاب السنوي *SIPRI 2008* ، www.zenithop timedia.com؛ البنك العالمي ، تمويل التنمية العالمية *2008*.[3]

3 /Voir SIPRI, http://www.sipri.org

إن إعادة النظر ببعض النفقات غير المنطقية سيكون مفيدًا للبشرية.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الدائنين تلقوا عموما عدة أضعاف المبلغ الأولي المُقرض للبلدان النامية. تلقوا بالفعل الكثير مقابل إقراض رساميلهم. لذلك يمكن شرعيا التفكير في وقف عمليات السداد هذه بشكل نهائي دون تردد. تماما، بالنظر للنفقات الاجتماعية الإضافية التي من شأنها إتاحة معالجة الأسباب الحقيقية للفقر. بعد قول هذا، ماذا سيحدث للدائنين إذا حدث تبرؤ كامل من الديون؟

سيقل دخل الدائنين الخواص، وبالتالي سوف تنخفض العوائد المدفوعة للمساهمين، مؤثرة بالمقام الأول على الطبقات الغنية. وبالتالي، سيتعين على الدائنين الخواص ببساطة شطب ديون البلدان النامية من حساباتهم، وأن يتأسفوا على وقت تدفق الأموال كالسيول بفضل من هم أكثر فقراً.

بالنسبة للدائنين الثنائيين، فإن الديون التي يحوزونها إزاء البلدان النامية (326 مليار دولار [أنظر السؤال 25]) هي موضوع خصم[4] متغير تبعا للبلدان، لكنه في المتوسط بمقدار 75% بالنسبة لقيمته الاسمية. هكذا، تكون القيمة الحقيقية للديون الثنائية بمقدار 80 مليار دولار، أي 5% من النفقات العسكرية السنوية العالمية (1630 مليار دولار عام 2010، منها 698 للولايات المتحدة)[5]. وتمثل هذه الأخيرة فقط 0.25% من الناتج الداخلي الخام لدول مجموعة السبع الكبار (31800 مليار دولار في المجموع). وعلى صعيد السبعة الكبار، يمكن بسهولة تحمل مثل هذا العجز دون أثر يذكر على السكان. يمكن لإعادة توزيع أكثر إنصافا للثروة الوطنية

4 تعرف دول الشمال أن مطالباتها بشأن معظم القروض في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ستكون أقل بكثير من قيمتها الاسمية إذا كان لها أن تتخلص منها بوضعها في الأسواق المالية. ولهذا السبب فإن وزارة الخزينة في هذه البلدان كثيراً ما تطبق عليها خصماً كبيراً. وعلى هذا فإن قيمة الديون العمومية الخارجية للبلدان النامية لا تتجاوز 25% من قيمتها الاسمية. على سبيل المثال، يبلغ الخصم الذي تطبقه بلجيكا 75% لفيتنام، ولكن أكثر من 90% لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتطبق الولايات المتحدة خصماً بنسبة 92% على ديون البلدان المؤهلة للحصول على المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفرنسا، من جانبها، لا تطبق خصماً وتحب التصرف كما لو كان كل شيء سيتم كما العادة دائمًا... حتى اليوم الذي يتم فيه اتخاذ قرار بشأن الإعفاء من الديون! ومن الجدير بالذكر أن الحصة الخاصة تخضع أيضاً لخصم كبير على الأسواق المالية، كما رأينا في حالة الصناديق الانتهازية.

5 انظر SIPRI ، http://www.sipri.org/

أن توفر مثل تلك المبالغ - وأكثر من ذلك بكثير - دون أدنى تدهور في الظروف المعيشية.

علاوة على ذلك، من المتَّسق تمامًا اقتراح وجوب إلزام الشمال بدفع تعويضات لشعوب البلدان النامية، فيما يتعلق بديون تاريخية وانسانية وأخلاقية وبيئية واجتماعية وثقافية. يمكن أن يشكل إلغاء الديون أول هذه التعويضات.

كما يمكن أن يكون النقل المخطط للتكنولوجيا منظمًا جيدًا. لماذا لا يقرر تخصيص مبلغ جزافي لمؤلفي اختراعات تحسن الظروف المعيشية للبشرية ككل، من أجل وضعها بسرعة كبيرة في المجال العام ومن ثم منحها لسكان الجنوب؟ في المجال الأساسي للطب، لماذا لا يقرر أن يشكل البحث خدمة عمومية، تضمنها بالكامل السلطات العمومية دون براءات اختراع، وتوضع النتائج مباشرة في المجال العمومي، في العالم بأسره؟ السبل موجودة، لكن الإرادة السياسية غير موجودة...

بالعودة إلى المقارنة مع العبودية [انظر السؤال 42] فإن المناضلين الذين حاربوا العبودية عبر التاريخ لم يسألوا أنفسهم ما إذا كان إلغاء العبودية سيحرم الشمال من ثروات أو لا، وإن كان سيفقر الدول الغنية أم لا. كانوا مدفوعين بمثل عليا للعدالة أقوى من أي شيء آخر. ثم جاء وقت تغير فيه ميزان القوى وألغيت العبودية. لم يصبح الشمال فقيرا، بل تكيف مع الوضع الدولي الجديد. هذه المرة، يجب أن نضمن أنه بعد إلغائه، لن يتم استبدال نظام الهيمنة بالديون بآلية أخرى أكثر دقة. ويتمثل التحدي في إقامة نظام دولي جديد قائم على العدل من أجل ضمان الاحترام العالمي للحقوق الإنسانية وحقوق الطبيعة.

”نحن نحاول إيجاد طريقة لخلق دولة أرجنتينية تنتصب واقفة بمفردها ولا تأخذ الأموال من السباكين والنجارين الأمريكيين الذ ين يكسبون *50000* دولار سنويا ويتساءلون ماذا يفعلون بأموالهم الفضية».

بول أونيل، وزير الخزينة الأمريكية، سي إن إن، *18* غشت *2001*

« أراد وزير خزينة الولايات المتحدة، أونيل، إعطاء انطباع أن دافعي الضرائب الأميركيين، والسباكين والنجارين، هم من يقوم بتمويل عمليات الإنقاذ بمليارات الدولارات - وبما أنهم من يدفع، فالأمر متروك لهم أيضا للتصويت. لكن هذا عار من الصحة. تأتي الأموال في نهاية المطاف من العمال ودافعي الضرائب الآخرين في البلدان النامية، لأن سداد صندوق النقد الدولي جار دائما».

جوزيف ستيجليتز، خيبة الأمل الكبرى، 2002

بالإضافة إلى ذلك، دعونا نشير إلى أن نفس العملية تجري في الشمال. رأينا المبالغ الهائلة للديون العمومية للثالوث: في حدود 40000 مليار دولار. تلقي على كاهل دافعي الضرائب عبء سداد مبالغ كبيرة جدا، لصالح البنوك الخاصة والمستثمرين المؤسسيين الآخرين الذين يزدهرون أيضا على حساب مواطني الشمال. الآلية هنا أيضا دقيقة: يذهب نصيب متزايد من الضريبة إلى سداد الديون، وفي المقابل تنسحب الدولة من قطاعات عديدة كان دورها فيها مركزيا (الضمان الاجتماعي والتعليم والثقافة، إلخ) وتقوم بمضاعفة عمليات الخوصصة. يجب أن يكون هناك تضامن موضوعي حقيقي بين سكان الشمال والجنوب الخاضعين لمنطق مماثل. وفي تلك اللحظة يمكن أن يتغير ميزان القوى العالمي.

ألا يجب إعادة النظر في أسلوب الحياة في الشمال؟

يبلغ الإنفاق العالمي لشراء المخدرات غير المشروعة 400 مليار دولار سنويا. ويصل الإنفاق الإعلاني العالمي إلى 450 مليار دولار سنويا. وفي عام 2008، أنفق الفرنسيون 25 مليار يورو للعناية بالجسم، بما في ذلك 6.9 لشراء مستحضرات التجميل. لذلك، ألا يمكن التشكيك في أسلوب حياة مواطني الشمال من أجل تقليل إهدار الموارد وتحريرها؟ هل من اللامبالاة الإنفاق على استهلاك السجائر ومستحضرات التجميل، ورؤية نصف البشر يعيشون على أقل من دولارين في اليوم؟ من الضروري اكتساب وعي يفرض نفسه. وأفضل توزيع للموارد قد يسمح للجميع بالعيش أفضل بينما يجري استهلاك أقل. عندئذ سيكون إلغاء الديون مصدر الكثير من الأمل في الشمال أيضًا: تفكير حقيقي من أجل إعادة توزيع حقيقية للثروات ونقاش عمومي واسع النطاق حول التنمية، حول نوعية الحياة الحالية والمستقبلية في الشمال.

س 53: ألن يفيد إلغاء الديون فقط الدكتاتوريات القائمة؟

بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، يعد تخفيض الديون وسيلة لإبقاء أداة إخضاع البلدان المثقلة بالديون للدائنين. على العكس من ذلك، من وجهة نظر الحركات الاجتماعية مثل لجنة إلغاء الديون غير الشرعية، فإن الإلغاء الكامل لديون البلدان النامية الذي ندعو إليه ليس سوى خطوة أولى. إذا جرى تحقيق هذا الإلغاء الكلي، فهذا يعني أن ميزان القوى يتغير بشكل كبير لصالح الشعوب. ويمكن بعد ذلك تطبيق منطق آخر. هذا يعني أنه لا ينبغي التفكير في الحالة اللاحقة لإلغاء الديون هذا بنفس قواعد المنطق المتوافقة مع الوضع الحالي. وحجة تعزيز الديكتاتوريات القائمة بإلغاء الديون هي حجة من ذاك القبيل.

لماذا تمكنت ديكتاتوريات أن تصمد وتبقى لفترة طويلة؟ لماذا لا تفلح الاختراقات الديمقراطية في الترسخ عندما تكون موجودة؟ لماذا أتيح للحكام المستبدين مثل سوهارتو في إندونيسيا، موبوتو في الزايير، عمر بونغو في الغابون، جناسينجبي اياديما في توغو أو نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا، البقاء في السلطة لأكثر من ثلاثين عاما؟ لأنهم يخدمون النظام القائم، وبالتالي مدعومون من قبل الدائنين. لماذا أطاحت انقلابات عديدة بحكومات ديمقراطية، مثل حكومة سلفادور آل ليندي في تشيلي أو باتريس لو مومبا في الكونغو البلجيكية السابقة، التي أصبحت مستقلة؟ لأن هذه الحكومات تحاول القطع مع هذا النظام.

في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، كان أنصار النيوليبرالية يعتقدون أن إخضاع دولة جنوبية والوصول التفضيلي لموادها الأولية أسهل في ظل سلطة دكتاتورية وفاسدة مقارنة بحكومة ديمقراطية يرجح تأثرها بتعبئات شعبية. ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وفي مواجهة تصاعد الاحتجاجات الديمقراطية في الدول الدكتاتورية وتحت ضغوط الرأي العام الدولي، لم يعد ممكنا دعم أسوأ الأنظمة الدكتاتورية في العالم بنفس قدر

الحماس سابقا. ولكن من المؤسف أن بعض الأنظمة التي حلت محلها بعد انتخابات متسمة بالشفافية إلى حد كبير، استمرت غالباً في خدمة نفس المنطق الاقتصادي. بل أحيانا جرى انتخاب الدكتاتور ذاته مجددا أثناء مهازل انتخابية، بدعم من الجهات المانحة الدولية، على سبيل المثال إدريس ديبي إيتنو في تشاد، وزين العابدين بن علي في تونس، وبول بيا في الكاميرون...
إن معارضة الكفاح ضد الفروق وإلغاء الدين خطأ جسيم. والواقع أن الديكتاتوريات تعززها المديونية: دعم الدائنين يقوي السلطة القائمة ويزيد من فرص الاختلاس لأن القادة لا يترددون في سحب جزء من المبالغ المقترضة في نفس الوقت. من أجل إثرائهم الشخصي ولقمع أي شكل من أشكال المعارضة الحقيقية. مع العولمة النيوليبرالية ، تنمو الديون ، وينمو الفساد ، وينمو الفقر . ليس من قبيل الصدفة. الثلاثة يتقدمون بنفس الوتيرة.

لنأخذ مثالا. أنغولا، إحدى أكثر الدول الواعدة من حيث الموارد البترولية لعقودٍ قادمة، دمرتها الحرب الأهلية بالفعل لأكثر من خمسة وعشرين عاما وانتهت عام 2002 بموت زعيم أحد المعسكرين (جوناس سافيمبي، من يونيتا) ومجاعة خطيرة للسكان. شاركت شركة إلف، وهي شركة نفطية عابرة للأوطان، مع آخرين في تسليح المعسكرين، ما أدى إلى تأجيج القتال المرير. قام الخصمان، يونيتا وحكومة جوزي إيدواردو دوس سانتوس، ببيع النفط الذي كان بحوزتهما للحصول على أسلحة. إن حكومة تهتم بسكانها ستطلب حتماً إعادة التفاوض على العقود وإعادة تقييم الحصة المحجوزة للدولة. أنغولا مثقلة بالديون وباعت نفطها مقابل أسلحة.

وما دامت هذه الديون قائمة في أنغولا وأماكن أخرى من العالم، فلن يتاح العمل بفعالية ضد الفساد والاستبداد. في المقابل، يعني الكفاح من أجل إلغاء الديون في النهاية أن يمنح المرء لنفسه الوسائل اللازمة لمكافحة الفساد والدكتاتوريات بالاستعانة بإمكانيات حقيقية للنجاح.

والواقع أن إلغاء الديون سيكون علاجاً وقائياً جيداً لمنع انتكاسة دكتاتورية: إذا جرى التعاقد على ديون كريهة بواسطة نظام دكتاتوري، وإذا حرم الدائنون من سداده بعد إلغاءه عقب تدقيق دقيق، فإن المقرضين المحتملين سوف يتجنبون في المستقبل المجازفة بمنح القروض للدكتاتوريات. لا يلدغ المرء من الجحر مرتين. وهذا من شأنه أن يشكل ضماناً لحماية البلدان النامية في مواجهة الأنظمة الاستبدادية والفاسدة، إذ سيتحلى الدائنون أخيراً باليقظة، لمصلحتهم الشخصية، إزاء طبيعة السلطات التي يقرضونها الأموال.

فضلاً عن ذلك فإن مصادرة الممتلكات غير المشروعة تشكل خطوة لا غنى عنها. فمن أجل تقويض الأنظمة الدكتاتورية القائمة، من الضروري تحفيز تحقيقات قضائية دقيقة بشأن الاختلاسات والأصول التي أودعتها الطبقات الثرية في البلدان النامية في الملاذات الضريبية وبنوك الشمال. طبقاً لتقديراتنا تجاوزت هذه الأصول في شهر يونيو 2007 الديون الخارجية لكل الدول النامية، وكانت تمثل أكثر بكثير من الديون العمومية الخارجية للدول النامية: أودع أغنياء البلدان النامية حوالي 2380 مليار دولار في بنوك دول الثالوث.



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات البنك العالمي؛ بنك التسويات الدولية

جزء كبير من هذه المبالغ (20%؟ 30%؟ وأكثر؟) يمثل رساميل مراكمة بصورة غير مشروعة أو حتى إجرامية. إذا ثبت أن اختلاسات قد حدثت، فمن الضروري تنظيم مصادرة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة وإعادتها إلى السكان الذين صودرت منهم من قبل زعماء عديمي الضمير. وسوف تحطّم مصادر التمويل الخفية، وسوف تنتهي كنوز حرب الحكام المستبدين التي صادروها، وتنتهي الزبونية. وسوف تصدر إشارة قوية أيضاً لكل الديمقراطيين في البلدان النامية، إعلانا عن تغير المنطق الجيوسياسي الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير من إجراءات العدالة يمكن أن يتخذ على نحو مستقل تماماً عن إلغاء الديون. ومن الغريب أنه لم يكن قط على أجندة حكام الشمال ولا الجنوب ـ أو كان كذلك على نحو محتشم للغاية.

بمجرد استعادة النظام القضائي لعافيته، فلابد من إعادة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى الشعوب التي انتزعت منها من أجل تحسين ظروف معيشتها بإشباع الحقوق الإنسانية الأساسية. وحتى إذا ما حدث أن الأموال التي تم الاستيلاء عليها مؤقتاً عادت أخيراً إلى الدكتاتور التشيلي أوجستو بينوشيه والرئيس الأرجنتيني الفاسد كارلوس منعم، فإنه حدث بالفعل عدة مرات إعادة الأصول المختلسة إلى الشعوب في الأعوام الأخيرة. اضطرت سويسرا، التي تعد واحدة من الملاذات الآمنة الرئيسية عالميا للأموال القذرة، أن تعيد إلى سلطات بلدان نامية عديدة الأموال المودعة من قِبل حكام مستبدين في حسابات مصرفية سويسرية. جرى ذلك بفضل الجهود التي يبذلها قضاة سويسريون أمناء وحركات اجتماعية وحكومات في الجنوب عازمةٍ على استرداد أموال الحكام المستبدين المخلوعين أو الحكام الفاسدين، فضلاً عن العمل الذي تقوم به جماعات التضامن بين الشمال والجنوب التي تتخذ من سويسرا مقراً لها. وافقت سويسرا بالفعل على إعادة أكثر من 1. 6 مليار دولار إلى البلدان المعنية من حسابات مجمدة مملوكة لزعماء أجانب: حوالي نصف مليار دولار مختلسة لكل واحد من الحكام المستبدين السابقين فرديناند ماركوس (الفلبين)، وساني أباتشا (نيجيريا)،

نحو عشرات الملايين من الدولارات اختلسها ألبيرتو فوجيموري (بيرو)، وأميرو مونتيسينوس توريس، الرئيس السابق للمخابرات البيروفية، ناهيك عن صدام حسين (العراق)، ونور سلطان ناسار بابيف (كازاخستان)، وموسى تراوري (مالي)[6]. وفي يونيو 2008، تعهدت الحكومة أن تعيد للمكسيك ما قيمة 74 مليون دولار في هيئة أصول مكتسبة بطرق غير مشروعة لراؤول ساليناس، شقيق الرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس دي غورتاري، بعد 13 عاماً من المعارك القانونية. كما أعادت بريطانيا إلى نيجيريا بعض الأموال التي أخفيت في جيرزي عن طريق نفس ساني أباتشا. ويجب ألا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فلا تزال هناك إجراءات أخرى جارية. لابد من تعزيز التعبئات من أجل، على سبيل المثال، منع إعادة الأموال المختلسة من قبل أفراد أسرة دوفالييه (هايتي) وعشيرة موبوتو (الزايير سابقاً) إلى أسرهما، وهو ما لن يكون مقبولاً... وفي جميع الحالات، من الضروري أن تحصل الحركات الاجتماعية للبلدان النامية المعنية على ضمانات أن المبالغ المحولة ستستخدم بالفعل لتحسين ظروف معيشة السكان.

«توجد أزمة اليوم لأن الجماهير ترفض السماح بأن تتركز الثروة في أيدي قلة من الأفراد. توجد أزمة لأن قلة من الأفراد يودعون مبالغ طائلة في بنوك بالخارج تكفي لتنمية إفريقيا. توجد أزمة لأنه في مواجهة هذه الثروات الفردية التي يمكن تسميتها، ترفض الجماهير الشعبية العيش في الأحياء المهمشة والأحياء الفقيرة. هناك أزمة لأن الشعوب في كل مكان ترفض أن تكون في سويتو أمام جوهانسبرج. لذلك هناك صراع وعلى مؤيدي سلطة المال القلق بشأن تفاقم هذا الصراع».

توماس سانكارا، رئيس بوركينافاسو بين عامي 1983 و1987

6 انظر www.infosud.org/spip/spip.php? article1256

إن الديون والفساد وبيع الموارد ثلاثة عناصر من نفس المشكلة. إن الفساد (وخاصة عبر الديون) هو الأداة التي تسمح لزعيم بالسلطة بقبول وضع اقتصاد بلاده تحت إشراف صندوق النقد الدولي والخزينة الأميركية والشركات المالية والشركات العابرة للأوطان في الشمال، الأمر الذي يتيح لها الحصول على موارد طبيعية بتكاليف زهيدة. ورغم أن الديون تفيد الأنظمة الدكتاتورية، فإن الإلغاء يجعل ممكنا وضعها جوهريا موضع تساؤل.

س 54: هل يجب التخلي عن الاقتراض؟

تهدف معركتنا إلى القضاء على الربا، وليس الاستخدام المعقول للديون. هذا الأخير ليس في حد ذاته صحيا، ومن المستحسن أن نفهم كيف تتناسب الحجج التي نقدمها مع تحليل دقيق لأزمة الديون الحالية.
كي لا تتكرر المديونية الهائلة، يجب الحد من اللجوء إلى المديونية قدر الإمكان. طرحنا مقترحات للتمويل البديل، وإذا جرى تنفيذ هذه الإجراءات المختلفة، يمكن وضع استخدام الاقتراض في إطار مقبول لا يكون مصحوبا بالقمع والهيمنة واستنزاف الأصول العمومية، كما يحدث الآن. على أي حال، يجب اتخاذ أي قرار بشأن التعاقد على قرض مهم من طرف السكان المعنيين أنفسهم، ويكون موضوع نقاش عمومي في مجلس وطني (أو في هذه الهيئة التشريعية القائمة: البرلمان، المؤتمر... ، الخ)، يفضي إلى تصويت شفاف.

من الضروري أيضًا أن تكون شروط القرض مقبولة. يجب ألا يرقى توقيع الحكومة على عقد هذا القرض إلى التنازل عن سيادة الدولة بالخضوع في حالة حدوث نزاع مع الدائنين لمحاكم نيويورك أو لندن. لا ينبغي تقديم مفاتيح المنزل للدائنين، كما هو الحال في كثير من الأحيان. للقيام بذلك، يجب إصلاح النظام الحالي، حيث حرص الدائنون على بناء مؤسسات متعددة الأطراف في خدمتهم (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ونادي باريس، إلخ) ومن خلالها مواجهة كل مدين وحده، الموجود هناك تحت رحمتهم.

يجب أن يحترم مبدأين جديدين. أولا، لن كون عبء السداد والفائدة على هذه القروض مضمونا إلا إذا ثبت أن هذه الديون خلقت بالفعل ثروة كافية في البلدان المعنية. ثانياً، يجب تنظيم حماية قوية وفعالة للبلدان المدينة على نطاق عالمي، حتى تتمكن هذه البلدان من الدفاع عن نفسها ضد جميع أشكال التعسف والنهب من قبل البنوك والمستثمرين الخواص والمؤسسات المالية العالمية.

عملت الإكوادور في هذا الاتجاه بتبني الدستور الجديد في سبتمبر 2008. دستور يتيح للبلاد ضبطا صارما للجوء إلى الديون وحماية نفسها من الانتهاكات الكثيرة التي لوحظت لعدة عقود.

" المادة. 8 - يخضع الاقتراض العام للوائح التالية:
1 - لا يجري اللجوء للاقتراض العمومي إلا عندما تكون الإيرادات الضريبية والموارد الناجمة عن التعاون الدولي والمعاملة بالمثل على النطاق الدولي غير كافية.
2 - يجري الحرص على ألا يقوض الاقتراض العمومي السيادة الوطنية والحقوق الإنسانية والعيش الكريم والمحافظة على الطبيعة.
3 - يستخدم الاقتراض العمومي حصراً لتمويل برامج ومشاريع البنية التحتية، أو تلك التي تمتع بقدرات مالية تسمح لها بالسداد. ولا تجوز إعادة جدولة تمويل الديون العمومية الخارجية، إلا إذا كانت الشروط الجديدة أكثر ملاءمة للإكوادور.
4 - لا يجوز أن تشتمل اتفاقات إعادة التفاوض، سواء صراحة أو ضمناً، على أي فائدة مركبة[7] أو ربا فاحش.
5 - أي قروض تعلن السلطات المختصة أنها غير قانونية، يجري التبرؤ منها. وفي حال إعلان عدم مشروعيتها، يمارس حق الاسترداد.
6 - لا يخضع للتقادم أي إجراء قانوني من أجل مسؤوليات إدارية أو مدنية تنشأ عن حيازة الديون العمومية أو إدارتها.
7 - يحظر على الدولة أن تتحمل على عاتقها أي قرض خاص.
8 - ينظم القانون منح ضمانات بشأن الديون من قبل الدولة، في إطار الخطة الوطنية للتنمية.
9 - السلطة التنفيذية غير ملزمة دستوريا على تحمل ديون حكومات مستقلة ذاتيا وديون هيئات محلية.»
دستور الإكوادور، 2008[8]

7 مبدأ رسملة الفوائد المتراكمة.
8 شدد عليها المؤلفان.

يحدد الدستور البوليفي الجديد، الذي جرى تبنيه في استفتاء عام 2009، بدقة الشروط التي يمكن للبلد بموجبها الاقتراض.

المادة 322

أولاً

تخول الجمعية التشريعية متعددة القوميات بالتعاقد على الديون العمومية إذا أثبتت القدرة على توليد إيرادات تغطي رأس المال والفائدة، وإذا تبين من وجهة نظر تقنية أن معدلات الفائدة ومواعيد الدفع والمبالغ والظروف الأخرى هي الأفضل.

ثانياً

يمكن أن تتضمن الديون العمومية التزامات لم يتم التفويض بها صراحة وتعهدت بها الجمعية التشريعية متعددة القوميات.

المادة 324

الديون إزاء الدولة والأضرار الاقتصادية المتكبدة للدولة لا تسقط بالتقادم.

المادة 325

الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والمضاربة والاحتكار والتلاعب بسوق الأوراق المالية والربا والتهريب والتهرب الضريبي وغيرها من الجرائم الاقتصادية ذات الصلة، يعاقِب عليها القانون. [...]

المادة 330

رابعاً

لا يعترف المصرف المركزي البوليفي ولا الهيئات والمؤسسات العمومية بديون البنوك الخاصة أو الهيئات المالية الخاصة. هذه الأخيرة، ملزمة إجباريا بإنشاء صندوق لإعادة الهيكلة المالية وتغذيته، يستعمل في حالات عجز البنوك.

دستور بوليفيا ، 2009

الفصل 12:
بلورة بدائل جذرية

س 55: أي بدائل من أجل التنمية البشرية في الدول النامية؟

ليس مجديا توقع تلبية منطق السوق للاحتياجات الأساسية. يعيش 2.8 مليار شخص على أقل من دولارين في اليوم بلا قوة شرائية كافية تجعل الأسواق مهتمة بهم. فقط سياسات عمومية يمكنها ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع. لذا من الضروري امتلاك القادة السياسيين وسائل سياسية ومالية تتيح لهم الوفاء بالتزاماتهم وواجباتهم تجاه مواطنيهم.

لا يمكن تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا بفضل النشاط النضالي لحركة اجتماعية ومواطنية قوية. تتمثل الخطوة الأولى في وضع حد لاستنزاف الموارد المتمثل في سداد الديون. يجب عدم انتظار أن تتخذ المؤسسات العالمية من تلقاء ذاتها القرار بإلغاء ديون الدول النامية. إن العمل الحازم لدولة أو تحالف دول هو ما من شأنه أن يؤدي إلى مثل هذا الإجراء. إن الخبراء الذين اجتمعوا في كيتو في يوليوز 2008 محقون تماما في التأكيد على ما يلي: «نحن ندعم الأفعال السيادية للدول، المؤسسة قانونيا، التي تعلن بطلان أدوات غير مشروعة ولا شرعية للديون العمومية، وبالموازاة معها وقف عمليات السداد»[1].

بمجرد اتخاذ هذه الخطوة الأولى، من الضروري استبدال اقتصاد الاستدانة الدولية الحالي بنموذج للتنمية العادلة اجتماعيا والمستدامة بيئيا، مستقلة عن تقلبات الأسواق المالية ومشروطية قروض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1 انظر النص الكامل للإعلان النهائي: article3622؟www.cadtm.org/spip.php. ولحجة مفصلة من وجهة نظر القانون الدولي لصالح العمل السيادي من جانب واحد، انظر هوغو رويز دياز بالبوينا «القرار السيادي بإعلان بطلان الديون أو القرار بوقف سداد الديون: حق للدولة»، id_article=3520؟www.cadtm.org/imprimer.php3

وكي يكون إلغاء الديون مفيدًا للتنمية البشرية، من الضروري استخدام المبالغ المخصصة سابقًا لسداد الديون من أجل التنمية البشرية. ويجب أن تحدد الطرائق ديمقراطيا من قبل كل بلد معني.

إنهاء برامج التقويم الهيكلي

إن برامج التقويم الهيكلي، سواء كانت تحمل هذا الاسم أو أعيد تسميتها بـ «الأطر الاستراتيجية لمحاربة الفقر» كما مؤخرا من قبل المؤسسات المالية الدولية، بالدعوة للتحرير الشامل لاقتصادات الجنوب، تؤدي إلى إضعاف الدول بجعلها أكثر تبعية للتقلبات الخارجية (تطور الأسواق العالمية، وهجمات المضاربة، الخ) واخضاعها لاشتراطات غير مقبولة يفرضها البنك العالمي/صندوق النقد الدولي جنبا إلى جنب، وخلفهما، حكومات الدول الدائنة المجتمعة في نادي باريس. إن الخسائر البشرية الناجمة عن سياسات التقويم الهيكلي مأساوية. ولذلك يجب إلغاؤها والاستعاضة عنها بسياسات تهدف كأولوية قصوى إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، التي تركز على السيادة الغذائية والأمن الغذائي والبحث عن أوجه التكامل الإقليمية.

تتخطى برامج التقويم الهيكلي «... مجرد فرض مجموعة تدابير ماكرو اقتصادية على المستوى المحلي. إنها تعبير عن مشروع سياسي، واستراتيجية متعمدة للتحول الاجتماعي على نطاق عالمي، هادفة أساسا لجعل الكوكب مجال نشاط يمكن للشركات العابرة للأوطان العمل فيه بكل أمان. باختصار، تؤدي برامج التقويم الهيكلي دور «حزام نقل» لتيسير عملية العولمة التي تنطوي على التحرير وإلغاء الضوابط وتقليص دور الدولة في التنمية الوطنية».

منظمة الأمم المتحدة-لجنة حقوق الإنسان، تقرير الخبير المستقل فانتو شيرو، E / CN.4 / 199 9/50، 24 فبراير 1999

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[2] قرارات عديدة بشأن مسألة الديون والتقويم الهيكلي. وفي أحدها المعتمد عام 1999، أكدت اللجنة أن «ممارسة سكان البلدان المدينة للحقوق الأساسية في الغذاء والسكن والملبس والعمل والتعليم، الخدمات الصحية والبيئة السليمة، لا يمكن أن تخضع لتطبيق سياسات التقويم الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن الديون» (1999 ، المادة 5).

إعادة ما نُهب من أصول لمواطني الدول النامية

تم إيداع ثروات كبيرة تراكمت بصورة غير قانونية من قبل الحكام المحليين والرأسماليين في أمان بالبلدان الأكثر تصنيعا، بتواطؤ المؤسسات المالية الخاصة ورضا حكومات الشمال. إن استرداد هذه الثروة معناه أن تصل لنهايتها الإجراءاتٍ القانونية المتخذة سواء في دولٍ العالم الثالث أو في الدول الأكثر تصنيعا. ستتيح مثل هذه التحقيقات أيضا إمكانية عدم إفلات الفاسدين والمفسدين من العقاب: إنها الطريقةٍ الوحيدة لأمل رؤية الديمقراطية والشفافية تهزم الفساد يوما ما. إنها أيضا مسألة المطالبة بالتعويض عن النهب الذي تعرض له العالم الثالث منذ خمسة قرون. وهذا يعني على وجه الخصوص إعادة الممتلكات الاقتصادية والثقافية المسروقة من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

"يجب على الدول أن تقدم تعويضا عبر آليات فعالة - قد تشمل رد الحقوق - يتم تطويرها بالتشاور مع الشعوب الأصلية، فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية والفكرية والدينية والروحية المأخوذة منهم دون موافقتهم المسبقة، سواء منحت بحرية وعن علم، أو بالمخالفة لقوانينها وتقاليدها وعاداتها».

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية،[3] 2007

2 225 بالرجوع إلى التحقيقات التي يجريها المقررون الخاصون، ومجموعات عمل الخبراء والأمين العام للأمم المتحدة.

3 المادة 11، القسم 2. تم اعتماد هذا الإعلان في سبتمبر 2007. انظر المزيد لاحقا في هذا السؤال.

استحداث ضريبة استثنائية على الثروات الكبرى

في تقريرها لعام 1995، تقترح الأونكتاد فرض اقتطاع وحيد («دفعة واحدة») على أصول ذوي الثروات الكبرى. يمكن أن تقتطع هذه الضريبة الاستثنائية (تختلف عن الضريبة المتكررة على الممتلكات، كما هو الحال في بعض دول المعمور) على المستوى الوطني. يمكن لمثل ضريبة التضامن الاستثنائية هذه - في حدود 10٪ على ثروة الأكثر غنى في كل بلد - أن تولد موارد معتبرة للغاية. وفقا لتقرير الثروة العالمية الذي نشرته شركتا ميريل لانش وكابجيميني، كان لدى 10 ملايين شخص حول العالم أصول تتجاوز مليون دولار عام 2009 (+ 17٪ في عام واحد، بعد انخفاض بسبب الأزمة العالمية) وبلغت ثروتهم التراكمية 39000 مليار دولار، أي 26 ضعف الديون الخارجية العمومية لجميع البلدان النامية... وبالتالي، على سبيل المثال، فإن فرض ضريبة استثنائية بنسبة 10٪ على هذه الأصول سيجلب أكثر من 3900 مليار دولار دون الحكم على مالكيها بالفقر...

النظام الاقتصادي المهيمن «بدأ يفرض نفسه عندما كانت الغالبية العظمى من البلدان النامية لا تزال تابعة، وبالتالي لا يمكنها المشاركة في تشكيله؛ لذلك كان من المحتم أن يكون ذلك، منذ البداية، غير منصف ومخالف لمصالحها. [...] من المؤكد أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي غير عادل، ويرجع ذلك أساسا إلى أن الدول «النامية» لم تشارك في تشكيله وهي التي تعاني اليوم من معظم آثاره السلبية. لذلك يتطلب هذا تصحيح الوضع بما يخدم المصالح العليا للحقوق الإنسانية».

راؤول فيريرو، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتعزيز حقوق الإنسان، 1983[4]

وتبقى أسئلة كثيرة. ما نسبة التضريب؟ نسبة واحدة؟ نسبة تصاعدية؟ ما حصة الأموال التي ستخصص لمشاريع على صعيد عالمي؟ لمشاريع على

4 دراسة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحماية حقوق الإنسان، E / CN.4 / Sub.2 / 1983/24، الفقرة. 10.

مستوى قاري؟ صندوق لإعادة التحريج؟ صندوق لنزع السلاح النووي بالكامل؟ ما الأولويات وأي مشاريع؟ من يحددها؟ هل جمعية العامة للأمم المتحدة مسبوقة باستفتاءات وطنية؟ قارية؟ ما الحصة التي ستذهب لمشاريع محلية؟ لكن هناك أمر واحد مؤكد: يجب أن يبدأ هذا المسار، وبشكل عام، إنشاء نظام ضريبي حقيقي لإعادة التوزيع يمنح السلطات العمومية وسائل لأداء التزاماتها تجاه مواطنيها ومواطناتها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إعادة توزيع عادلة للثروات على المستوى العالمي

لم يسبق أن شهد العالم ثروة موزعة بصورة غير منصفة كما هو الحال حاليا. من أجل النضال ضد هذا الارتفاع الدراماتيكي في التفاوتات، من الضروري إدخال ضرائب دولية يمكن أن تتخذ عدة أشكال: ضرائب من نوع توبين [انظر المسرد] على المضاربة المالية (على النحو الموصى به من قبل شبكة أطاك)، ضريبة على أرباح الشركات العابرة للأوطان (في عام 2009، رغم الأزمة وانخفاض أرباحها، دفعت شركات CAC 40 في فرنسا 35 مليار يورو على شكل أرباح موزعة لمساهميها، ما يعادل 62٪ من متوسط أرباحها؛ كان منتظرا أن يخفض هذا المعدل إلى 46٪ عام 2010، كما في عام 2008، وهو ما يعادل أرباحا تبلغ حوالي 40 مليار دولار[5])، وضريبة على الصناعات الملوثة، إلخ. يجب استخدام هذه الإيرادات في مكافحة التفاوتات، وفي التعليم، والصحة العمومية، والسيادة الغذائية، وتعزيز الأصول العمومية وحماية البيئة.

زيادة المساعدة الإنمائية العمومية إلى 0.7٪ على الأقل من الناتج الداخلي الخام

لا تؤدي المساعدة الإنمائية العمومية الدور الذي ينبغي أن تلعبه. فهي لا تعمل بمراعاة احتياجات الجنوب، بل حسب المصالح الجيوسياسية

5 أنظر « Les dividendes devraient battre des records en 2010 », Le Figaro, 7 janvier 2011

والتجارية والإعلامية للدول المانحة. يجري الاحتفاظ فقط بالمشاريع المرئية والمربحة لأن الأثر الدعائي مطلوب، والشركات المعنية هي عموما تلك الخاصة بالدولة التي تأتي منها الأموال، ويحدث الكثير من التلاعب الإحصائي وحدود المساعدة الإنمائية العمومية غامضة [انظر السؤال 35]: تتضمن قروضا منخفضة الفائدة يتم سدادها حتى آخر سنت، وتخفيف عبء الديون، والرسوم المدرسية (الرسوم الدراسية للطلاب من الجنوب في البلدان المعنية)، استقبال اللاجئين (وفي كثير من الأحيان إعادتهم بالقوة إلى بلدانهم الأصلية)، وتكاليف بعثات الخبراء مع القليل من الخبرة المفيدة، وأجور أعوان نادرا ما يستفيد منها الفقراء... جزء المساعدة الإنمائية العمومية الذي يصل بالفعل ويفيد أفقر الناس هزيل للغاية. إن مضاعفة المساعدة الإنمائية العمومية ثلاث مرات من شأنه إتاحة الإفراج عن مبالغ كبيرة. أخيرا، للقيام بذلك بشكل جيد، يجب أن تدفع المساعدة الإنمائية العمومية بالكامل في شكل منح، وبدلا من الحديث عن المساعدة أو التبرع، يجب استخدام مصطلح «جبر الضرر» من الآن فصاعدا. إنها بالفعل مسألة إصلاح الأضرار التي سببتها قرون من النهب والتبادل غير المتكافئ.

وفي هذا السياق، يعد ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 1974[6] مساهمة مهمة. ينص الفصل 1 المبدأ (1) على أن العلاقات بين الدول يجب أن تحكمها سلسلة من المبادئ، بما في ذلك مبدأ «التعويض عن المظالم التي فرضت بالقوة والتي تحرم أي دولة من الوسائل الطبيعية اللازمة لتطورها الطبيعي.» وتنص المادة 17 على الالتزام العام للدول بالتعاون من أجل التنمية الذي يقترن بواجب كل دولة في «التعاون في جهود البلدان النامية لتسريع تقدمها الاقتصادي والاجتماعي من خلال ضمان ظروف خارجية مواتية لها. ومن خلال تزويدها بالمساعدة النشطة، وفقا لاحتياجاتها وأهدافها الإنمائية، مع الاحترام الصارم للمساواة في السيادة بين الدول ودون شروط تقوض

6 قرار الجمعية العامة 3281 (XXIX) المؤرخ 12 ديسمبر 1974.

سيادتها». ويرد في المادة 22[7] التزام مماثل يقع على عاتق جميع الدول «بالاستجابة للاحتياجات والأهداف الإنمائية المعترف بها بشكل عام أو المقبولة بشكل متبادل للبلدان النامية».

ضمان عودة القطاعات الاستراتيجية التي تمت خوصصتها إلى المجال العمومي

جرى بصورة منهجية خوصصة، أوهي في طور الخوصصة، احتياطيات المياه وتوزيعها، وتوليد الطاقة وتوزيعها، والاتصالات، والبريد، والسكك الحديدية، واستخراج المواد الأولية ومعالجتها، ونظام الائتمان، وقطاعات معينة كالتعليم والصحة... من المهم ضمان عودة هذه الأنشطة إلى المجال العمومي.

المادة 2/2. «لكل دولة الحق في تأميم أو مصادرة أو نقل ملكية تكون بأيدي مستثمرين أجانب[8]، وفي هذه الحالة يجب عليها دفع تعويض مناسب، مع مراعاة قوانينها وأنظمتها وأي ظروف تراها ذات صلة. في جميع الحالات التي تؤدي فيها مسألة التعويض إلى نزاع، تتم تسوية ذلك وفقاً للتشريع الداخلي للدولة التي تتخذ تدابير التأميم ومن قبل محاكم تلك الدولة «...

ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1974

اعتماد نماذج تنموية متمحورة حول الذات جزئيًا

يفترض هذا النوع من التنمية إنشاء مناطق متكاملة سياسياً واقتصادياً، وظهور نماذج تنمية محلية، وتقوية الأسواق الداخلية، وخلق مدخرات محلية للتمويل المحلي (بينما في العديد من البلدان، تتجاوز المبالغ التي وضعها

7 انظر Cetim, Quel développement ? Quelle coopération internationale? 2007
8 - تشديد المؤلفين.

الأكثر غنى في الخارج مبلغ الديون الخارجية للبلاد)، وتطوير التعليم والصحة العموميين المجانيين، وتبني ضريبة تصاعدية وآليات إعادة توزيع الثروات، وتنويع الصادرات، وإصلاح زراعي يضمن حصول الفلاحين على الأرض، وتهيئة حضرية تضمن حصول الجميع على السكن، إلخ.

يجب استبدال الهيكل العالمي الحالي بتجمعات اقتصادية إقليمية. وفقط مثل هذه التنمية المتمحورة حول الذات هي التي ستسمح بظهور علاقات تكاملية بين بلدان الجنوب، وهو شرط لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية.

إجراء عمليات على التجارة

نحن بحاجة إلى إصلاح جذري لقواعد التجارة. فيما يتعلق بالزراعة، كما تطالب بذلك حركة الفلاحين فيا كامبيسينا، من المناسب الاعتراف بحق كل بلد (أو مجموعة من البلدان) في السيادة الغذائية وخاصة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الأساسية.

يجب أن تخضع قواعد التجارة العالمية لمعايير بيئية واجتماعية وثقافية صارمة. يجب استبعاد الصحة أو التعليم أو المياه أو الثقافة من نطاق التجارة الدولية. يجب أن تكون الخدمات العمومية ضامنتها، وبالتالي يجب استبعادها من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تحضر التحرير الكامل للخدمات العمومية. ومن الضروري أيضا إلغاء الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس) التي تمنع بلدان الجنوب من الإنتاج الحر للمنتجات (الأدوية على سبيل المثال) الهادفة لإشباع حاجات سكانها.

«المادة 5. لجميع الدول الحق في التجمع في منظمات منتجي -مواد- سلع أساسية بهدف تنمية اقتصادها الوطني».
الأمم المتحدة ، ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، 1974

والهدف من ذلك هو وضع آليات تضمن مكافأة أفضل لسلة المنتجات المصدرة إلى السوق العالمية من قبل البلدان النامية (تثبيت أسعار المواد الأولية عند مستوى مرضٍ للبلدان المنتجة، وضمان عائدات التصدير، تشكيل مخزونات احتياطية -ما يعني التخلي عن المخزونات الصفرية - الخ).

وللتحرك نحو مثل هذه الآليات المتضافرة، من الضروري دعم جهود البلدان النامية لإنشاء تكتلات للبلدان المنتجة. كثيراً ما يجري انتقاد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك [انظر المسرد])، رغم أنها تلعب دوراً إيجابياً في عدة جوانب[9]. يمكن أن يسمح إنشاء مثل هذه الكارتلات بتخفيض أحجام الصادرات (والذي من شأنه، من ناحية، أن يحد من استنفاد الموارد الطبيعية، ومن ناحية أخرى، سيسمح بزيادة المساحات المستخدمة للمحاصيل الغذائية) وزيادة عائدات الصادرات التي يجب إعادة استثمارها في التنمية من قبل البلدان المستفيدة. لماذا لا يشكل كارتل منتجي النحاس (الشيلي وحدها تمثل حوالي 30٪ من الصادرات العالمية)؟ كارتل منتجي البن؟ كارتل منتجي شاي؟ كارتل منتجي الليثيوم؟ الكولتان؟ إلخ.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون البلدان النامية قادرة على اللجوء إلى تدابير لحماية إنتاجها المحلي، على وجه الخصوص، كما تطالب بذلك فيا كامبيسينا، "إلغاء جميع أشكال الدعم والإعانات المباشرة أو غير المباشرة للصادرات»، «حظر إنتاج وتسويق البذور والأغذية المعدلة وراثيا» و»حظر منح براءات اختراع للكائنات الحية وكذلك الاستيلاء الخاص على المعرفة المتعلقة بالزراعة والأغذية».

9 على سبيل المثال، وقعت فنزويلا، العضو في منظمة أوبك، اتفاقيات مع خمسة عشر دولة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية تبيع بموجبها النفط لهم بسعر «مناسب»، بشكل واضح أقل من ذلك الذي تمارسه مع الولايات المتحدة التي تعتبر أحد الموردين الرئيسيين لها.

”لضمان الاستقلال والسيادة الغذائية لجميع شعوب العالم، من الضروري أن يتم إنتاج الغذاء في إطار أنظمة إنتاج متنوعة تعتمد على الفلاحين. السيادة الغذائية هي حق كل شعب في تحديد سياساته الزراعية الخاصة، ومن حيث الغذاء، وحماية وتنظيم الإنتاج الزراعي الوطني والسوق الداخلي من أجل تحقيق أهداف مستدامة، واتخاذ القرار بشأن حتى أي مدى يسعى إلى الاكتفاء الذاتي دون التخلص من فوائضه في بلدان أخرى بممارسة الإغراق. [...] يجب ألا نعطي الأولوية للتجارة العالمية على المعايير الاجتماعية أو البيئية أو الثقافية أو التنموية[10]».
فيا كامبيسينا

تبني نظام مالي جديد

أثبتت الأزمات المالية المتكررة في التسعينيات بشكل عبثي أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون ضوابط صارمة على تحركات الرساميل والتهرب الضريبي. لذلك، هناك عدة إجراءات ضرورية لإخضاع الأسواق المالية لاحتياجات الإنسان الأساسية: إعادة تنظيم الأسواق المالية، والسيطرة على حركة رأسالمال، والغاء الملاذات الضريبية ورفع السر البنكي لمكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال، واختلاس الأموال العامة والفساد، واعتماد قواعد تضمن حماية الدول التي تلجأ إلى الديون الخارجية. ولذلك، فإنه من الضروري وجود بنية مالية مختلفة تماما، ويعد إنشاء بنك الجنوب في ديسمبر 2007 [انظر السؤال57] خطوة في هذا الاتجاه.

10 Via Campesina, in Rafael Diaz-Salazar, Justicia Global. Las alternativas de los movimientos del Foro de Porto Alegre، Icaria editorial et Intermón Oxfam, 2002, p.87 et 90.Porto Alegre، Icaria Editorial and Intermón Oxfam، 2002، p.87 and 90.

إلغاء الملاذات الضريبية والمراكز المالية الحرة[11]

هذه الملاذات الضريبية - والملاذات القانونية - لها تأثير تضخيم الفقاعة المالية وإضعاف الاقتصادات القانونية (يتم غسيل أموال ما بين 500 و1500 مليار دولار سنويا). يمثل المركز المالي الحر لمدينة لندن وحده 40٪ من الإيرادات الناتجة عن الملاذات الضريبية. بعد ذلك، في قائمة الملاذات الضريبية الرئيسية، يأتي عدد قليل من البلدان بما في ذلك سويسرا وهولندا وأيرلندا ودوقية لوكسمبورغ الكبرى التي تمثل حوالي 30٪. وتمر نسبة 30٪ المتبقية عبر حوالي ستين وجهة خيالية مثل جزر فيرجن وجزر كايمان وبرمودا... من الضروري إلغاء الملاذات الضريبية والمراكز المالية الحرة بالموازاة مع رفع السر البنكي لمحاربة التهرب الضريبي بشكل فعال واختلاس الأموال العامة والفساد.

ضمان الرقابة الديمقراطية على سياسة الاستدانة

يجب أن يخضع قرار الدول بالتعاقد على القروض وشروط الاكتتاب فيها للموافقة الشعبية (المناقشة والتصويت في البرلمان، ومراقبة المواطنين). على هذا النحو، ينص الدستور البوليفي الجديد الآن على أن الجمعية التشريعية المتعددة الأطراف هي التي تسمح باللجوء إلى الاقتراض[12]. وبالمثل، يضع الدستور الإكوادوري، بطريقة شفافة، قرار الديون في أيدي الممثلين المنتخبين للشعب.

"المادة. 9- يقر مجلس الأمة ويوافق على توجهات وحدود الديون العمومية بالتوافق مع وضع الموازنة، وفقا للقانون».
دستور الإكوادور، 2008

11 المركز المالي الحر أو الملاذ الضريبي هو أداة محاسبية، في الواقع مساحة وهمية، موجودة في حسابات الشركات (زينزين والشركات الصناعية العابرة للأوطان وغيرها)، ما يسمح للمعاملات في منطقة معينة بالإفلات من أي شكل من أشكال التحكم، والضرائب المتعلقة بتلك المنطقة لأن المعاملة تعتبر كأنها تحدث في مكان آخر من الناحية القانونية.

12 انظر على وجه الخصوص المادة 322 المذكورة في السؤال 54.

ضمان حق التنقل والإقامة للأفراد

بالإضافة إلى حقيقة أن حرية التنقل والإقامة هي حق أساسي من حقوق الإنسان، يجب أن يؤخذ بالاعتبار أن تحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم الأصلية التي تعيش في البلدان النامية تمثل موردا كبيرا للغاية لعشرات الملايين من العائلات. فقط في 2007 كانت تحويلات المهاجرين تمثل 251 مليار دولار، أي أربعة أضعاف «منحة» إجمالي المساعدة الإنمائية العمومية. من الواضح أنه على أساس التحسن الحقيقي في الظروف المعيشية الذي سيكون نتيجة لتطبيق التدابير الموصى بها أعلاه، ستنخفض ضغوط الهجرة بشكل حاد. وهذه هي الزاوية التي يجب معالجتها وليس إغلاق الحدود في وجه البشر.

> في هايتي وجامايكا، يذهب ثمانية من كل عشرة من خريجي الجامعات إلى الخارج. وفي سيراليون وغانا، هذا هو الحال بالنسبة لخمسة من كل عشرة خريجين. تمتلك العديد من البلدان في أمريكا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك بعض البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، معدلات هجرة عالية المهارة تزيد عن 50٪».
> البنك العالمي، الهجرة الدولية والتحويلات وهجرة الأدمغة،24 أكتوبر 2005

ترسيخ المساواة بين الجنسين

على الرغم من أن التعبير أصبح شائعًا، إلا أن هذه المساواة هي المفتاح الذي لا غنى عنه تمامًا لبديل حقيقي. من المهم أن نحدد، في زمن الكلمات الغامضة، أن الأمر يتعلق بالفعل بتأسيس «المساواة» وليس «الإنصاف». غالبًا ما يتم استخدام هاتين الكلمتين بالتبادل ولكن لا تغطي نفس الحاجة أو نفس الإلحاح. من لديه 6 تفاحات وقرر منحها لشخصين، يمكن أن يعتبر «منصفًا» منحه 2 لواحد و4 للآخر وفقًا للمعايير التي تبدو له مناسبة.

في أحسن الأحوال، هذه هي الطريقة التي تعيش بها المرأة بإنصاف: وفقًا للإمكانيات الموضوعية، ووفقا للأحزاب الحاكمة، ووفقا للتسلسل الهرمي لحالات الطوارئ... في هذا المستوى، من المفيد تحديث الأيديولوجيات التي تركت، حتى التقدمية منها، جانبا النضال من أجل تحرر المرأة. المرأة ليست بشرا رخيصا ويجب على أي حال معاملتها مثل الرجل في جميع المجالات. ولا سيما في المجال العمومي: الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كل واحد بثلاث تفاحات! وخاصة في المجال الخاص: داخل العائلات، والأسر، والمجتمعات. لأن النظام الأبوي يلجأ إليها في النهاية عندما يتحقق تقدم مجتمعي. إنها المجالات حيث يمكن أن تستمر الرغبة في السلطة، حيث يجري الإنتقام من الظلم الخارجي. من يشعر أنه عبد مستغل في الخارج يصبح حاكما في مخدعه بنعمة النظام الأبوي! والنسوية، كأداة لتحرر المرأة ومحاربة النظام الأبوي، هي بالتالي جزء لا يتجزأ من البديل، وهذه القضية غير قابلة للتفاوض.

«ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية».

الأمم المتحدة ، إعلان الحق في التنمية[13]

13 المادة 8، القسم 1. الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 41/128 المؤرخ 4 ديسمبر 1986. شدد عليه المؤلفان. تم إعادة نشر النص الكامل في Éric Toussaint, Banque mondiale, le Coup d'État permanent, CADTM-Syllepse-Cetim, 2006, p. 267-271.

ضمان حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير

غالبًا ما تؤدي الرؤية الهرمية لتاريخ العالم إلى رؤية عنصرية للعلاقات الاجتماعية. بأي تعال غالبا، حتى في النصوص ذات النوايا الحسنة، يجري تناول حقوق «مجتمعات السكان الأصليين»! غالبا أقليات «بقوة» أحداث تاريخية، مثل المذابح ونهب المستوطنين، فإن الشعوب الأصلية في مقاومة دائمة لحماية حقوقهم. وحتى في الحالات التي تكون فيها الشعوب الأصلية هي الأغلبية مقارنة بأحفاد المستوطنين البيض، على سبيل المثال في العديد من بلدان الأنديز، فإن العنصرية تقلب التسلسل الهرمي للقيم وتعطي حقوقاً كاملة للأقليات المهيمنة. لذلك فإن الحكم الذاتي هو وسيلة سياسية لدعم المطالبة بالحقوق. لا يمكن اكتساب هذا الاستقلال الذاتي، مرة أخرى، إلا من خلال خلق ميزان قوى: هكذا، خلال العقود الماضية، رفضت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم الخضوع للنموذج السائد ووقفت ضد الشركات العابرة للأوطان، وضد الحكومات، وضد المؤسسات الدولية لتأكيد حقوقها وخيارها المجتمعي. تؤكد الدساتير الجديدة في بوليفيا وفنزويلا والإكوادور هذه النضالات وتفتح المجال أمام استقلال ذاتي عادل للشعوب الأصلية، ما يسمح لها بعيش أو إحياء العادات والتقاليد والقانون ومفهوم السياسة وتصور الديمقراطية التي تعود لهم. هل هذه هي أفضل طريقة، هل هذه هي الطريق الوحيدة؟ إنه تفكير يستحق أن يجري في صفوف الحركات الاجتماعية. ما هو واضح هو أن الاستقلال الذاتي سيمكن المستفيدين من اختبار صحة اختياراتهم وللمجتمعات الأخرى أن تعاملهم على قدم المساواة.

في سبتمبر 2007، وبعد أكثر من عشرين عامًا من المفاوضات، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة «إعلانا بشأن حقوق الشعوب الأصلية»[14]، يعترف على وجه الخصوص بحوالي 370 مليون شخص معني «بالحق في تقرير المصير» و» الحق في تحديد وتطوير الأولويات والاستراتيجيات

14 انظر البيان الكامل:

www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/61/295

لممارسة حقهم في التنمية»، من أجل حماية ثقافتهم وسلامة أراضيهم، دون أي شكل من أشكال التمييز. بل أن تقدم لهم تعويضات عن الضرر الذي لحق بهم: «للشعوب الأصلية التي حرمت من سبل العيش والتنمية الحق في تعويض عادل ومنصف». حتى لو لم يكن لهذا الإعلان القيمة القانونية والملزمة لمعاهدة، فهو خطوة إلى الأمام يجب الترحيب بها. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى عشرة دولة، بما في ذلك روسيا وكولومبيا، امتنعت عن التصويت، بينما صوتت أربع دول أخرى (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا) ضد.[15]

حماية الملك المشترك للبشرية

إن التفكير بشأن الملك المشترك للإنسانية يوجد في صلب النقاش المناهض للعولمة. يختلف الاسم الذي يطلق عليه (الملك العمومي، الموروث الإنساني، إلخ) ويميل المجال الذي يغطيه هذا المفهوم إلى التوسع. يتطلب وضع قائمة وتصنيف للملك المشترك بالتالي استشارة ديمقراطية واسعة تنعكس فيها تواريخ وثقافات مختلفة.

يتداخل مفهوم «الملك المشترك» مع مفهوم «الحق» من نواحٍ عديدة. تهدف حماية الملك المشترك إلى ضمان حق الجميع في الحصول على الماء والهواء النقي والطاقة والغذاء والنقل والتعليم الأساسي ولكن أيضا المعرفة بالمعنى الواسع، الحصول على الحق في التنمية، والمساواة، والحرية، والمتعة، باختصار، الحق في الحياة. وقد جرى توضيح كل هذه الحقوق بشكل رائع في مواثيق الأمم المتحدة وعهودها.

على المستوى العالمي، يجب ضمان حقوق أخرى: الحق الشامل في الحصول على وظيفة لائقة من خلال تخفيض جذري لساعات العمل مناهض للمنطق الحالي حيث يتعايش العاطلون عن العمل مع الموظفين الذين يعملون فوق طاقتهم ويتآكلون بسبب الإجهاد؛ والحق الشامل في دخل

15 انظر «الأمم المتحدة تعترف بحقوق الشعوب الأصلية»، لوموند، 14 سبتمبر 2007.

مواطني؛ والدفاع عن أنظمة التقاعد التوزيعية، على عكس نظام المعاشات المرسمل (إنشاء نظام توزيعي في حالة عدم وجوده)؛ والتعليم المجاني (بما في ذلك المستوى الجامعي) والصحة المجانية؛ وبرامج الأشغال العامة ذات الفائدة الاجتماعية الواسعة التي تحافظ على البيئة (على سبيل المثال، بناء المساكن والتنمية الحضرية، وتجديد المساكن القائمة، والبنية التحتية للنقل العمومي بالسكك الحديدية، إلخ)؛ ومواصلات عمومية مجانية وحملات محو الأمية والتمنيع والرعاية الصحية الأولية كما كان الحال في نيكاراغوا بين 1980 و 1983 بنتائج استثنائية للغاية أو في فنزويلا في 2003-2005.

من الواضح أن مسألة **الديمقراطية السياسية** مركزية. بدون التدخل النشط للمواطنين على جميع مستويات صنع القرار السياسي، فإن كل المقترحات المقدمة هنا لا معنى لها حقًا.

بناء هيكل عالمي جديد

يجب أن نختار مقترحات تعيد تحديد أساس الهيكل العالمي بشكل جذري (المهام، طرق الاشتغال، إلخ). لنأخذ حالة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. يجب أن تهدف منظمة التجارة العالمية الجديدة في مجال التجارة إلى ضمان الوفاء بسلسلة من المواثيق الدولية الأساسية، بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المعاهدات الأساسية في مجال الحقوق الإنسانية (الفردية أو الجماعية) والبيئية. وتتمثل مهمتها في الإشراف على التجارة وتنظيمها بطريقة تتوافق بشكل صارم مع المعايير الاجتماعية (اتفاقيات منظمة العمل الدولية) والمعايير البيئية. هذا التعريف يتعارض بشكل مباشر مع الأهداف الحالية لمنظمة التجارة العالمية [انظر السؤال 24]. من الواضح أن هذا يعني فصلا صارما بين السلطات: فمن غير الوارد لمنظمة التجارة العالمية، مثل أي منظمة أخرى، أن يكون لها محكمة خاصة بها. لذلك ينبغي إلغاء هيئة تسوية المنازعات.

ينبغي أن تكون المنظمة التي ستحل محل البنك العالمي إقليمية إلى حد كبير (يمكن ربط بنوك من الجنوب بها)؛ وتتمثل مهمتها في تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة للغاية أو معدومة ومنح لا يمكن منحها إلا بشرط أن يتم استخدامها بامتثال صارم للمعايير الاجتماعية والبيئية، وبضورة أعم، للحقوق الإنسانية الأساسية. على عكس البنك العالمي الحالي [انظر السؤال 8]، فإن البنك الجديد الذي يحتاجه العالم لن يسعى إلى تمثيل مصالح الدائنين وفرض سلوك الخضوع للسوق-الملك على المدينين، ستكون مهمته ذات الأولوية الدفاع على مصالح الشعوب المتلقِية للقروض والمنح.

ويجب أن يستعيد صندوق النقد الدولي، من جهته، جزءًا من وظيفته الأصلية المتعلقة بضمان استقرار العملات، ومكافحة المضاربة، والسيطرة على تحركات الرساميل، والعمل على حظر الملاذات الضريبية والتهرب الضريبي. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن أن يساهم إلى جانب السلطات الوطنية وصناديق النقد الإقليمية في تحصيل الضرائب الدولية المختلفة.
تتطلب كل هذه السبل تطوير بنية عالمية متماسكة هرمية مع توزيع السلطات. يجب أن تكون الأمم المتحدة حجر الأساس، طالما أن جمعيتها العامة تصبح هيئتها الحقيقية لصنع القرار - ما يعني إلغاء وضع العضو الدائم في مجلس الأمن (وحق النقض المرتبط به). ويمكن للجمعية العامة أن تفوض مهام محددة لهيئات مخصصة.

إننا نؤمن بضرورة وإمكانية إصلاح الأمم المتحدة لثلاثة أسباب: ميثاقها تقدمي وديمقراطي عمومًا. مبدأ تكوينها ديمقراطي (دولة واحدة = صوت واحد) - حتى لو كان ينبغي استكمالها بنظام التمثيل النسبي والمباشر؛ في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، اعتمدت الجمعية العامة قرارات وإعلانات تقدمية واضحة (والتي لا تزال سارية من حيث المبدأ) وأنشأت بعض المؤسسات المفيدة (منظمة العمل الدولية، الأونكتاد، منظمة الصحة العالمية ، إلخ.).

السؤال الآخر الذي لم يقطع بعد شوطا طويلا هو نظام قانوني عالمي، سلطة قضائية عالمية (مستقلة عن سائر هيئات السلطة العالمية)، تكمل النظام الحالي الذي يتألف بشكل أساسي من محكمة العدل الدولية في لاهاي والمحكمة الجنائية الدولية الفتية. هيمن قانون التجارة تدريجيا على القانون العمومي بالموازاة مع الهجمة النيوليبرالية في السنوات العشرين الماضية. تعمل المؤسسات الدولية غير الديمقراطية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي بهيئتها القضائية الخاصة: هيئة تسوية المنازعات داخل منظمة التجارة العالمية والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار [انظر السؤال 8] الذي نما دوره بشكل غير متناسب. ينتهك ميثاق الأمم المتحدة بانتظام أعضاء دائمون في مجلس الأمن. جرى إنشاء مناطق جديدة خارجة عن القانون (السجناء بلا حقوق في خليج غوانتانامو من قبل الولايات المتحدة). ترفض الولايات المتحدة، بعد أن طعنت في المحكمة الدولية في لاهاي (حيث أدينت عام 1985 لمهاجمتها نيكاراغوا) الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية. كل هذا مقلق للغاية ويتطلب بشكل عاجل مبادرات لإكمال نظام قانوني عالمي.

في غضون ذلك، يجب أن نجبر مؤسسات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على **أن تكون مسؤولة أمام العدالة.** في الواقع، في حين أنها تخضع من حيث المبدأ للقانون الدولي وخاصة لجميع معاهدات حقوق الإنسان، فإن هاتين المؤسستين (التي يجب أن نضيف إليها بنوك التنمية الإقليمية) لا تأخذه بالاعتبار.

«يعزى تفاقم سوء التغذية، وتراجع معدلات الالتحاق بالمدارس، وارتفاع معدلات البطالة، إلى سياسات التقويم الهيكلي. ومع ذلك، تستمر هذه المؤسسات نفسها [صندوق النقد الدولي والبنك العالمي] في وصف العلاج نفسه وجعله شرطا للحصول على إعفاء من الديون، وإنكار ما هو واضح - أي أن برامج التقويم الهيكلي فاقمت الفقر بلا أدنى شك».

فانتو تشيرو ، الخبير المستقل، الأمم المتحدة[16]

علاوة على ذلك، دعمت هذه المؤسسات بنشاط (ولا تزال تدعم) الأنظمة الديكتاتورية وزعزعت استقرار (ولا تزال تزعزعه) الحكومات الديمقراطية التي تتبع سياسات تثير استياء واشنطن وعواصم أخرى. قائمة جرائمها طويلة والجرائم التي ارتكبتها وما زالت يرتكبها خطيرة للغاية. من الضروري رفع دعوى ضدها أمام مختلف السلطات المخولة بذلك، بدءًا من المحاكم الوطنية.[17]

16 الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، E / CN.4 / 2001/56، 18يناير 2001، ص. 14.

17 لحجج مفصلة حول هذا الموضوع، انظرÉric Toussaint, Banque mondiale, le Coup d'État permanent, CADTM-Syllepse-Cetim, 2006, chapitres 22 à 24.

س 56: كيف يمكن تجنب إعادة تكون الديون بعد إلغاء محتمل؟

يجب أن يكون الإلغاء الكامل للديون الذي نناضل من أجله مصحوبًا بتغيير راديكالي للمنطق ويرافقه إنشاء تمويلات جديدة، على نقيض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المتفقان على خفض الديون لجعلها مستدامة مع الإبقاء على الآلية المرتبطة بالاستدانة البنيوية المفرطة سالمة.
هذه الموارد الجديدة، التي سيتعين إدارتها بمشاركة نشطة من السكان المحليين، لا تعني لجوء جديدًا إلى الاقتراض.

- بالموازاة مع الإلغاء، لن تضطر البلدان النامية إلى سداد خدمة الديون. حتى في حالة ما إذا وجدت نفسها محرومة من الحصول على القروض (لأن الدائنين بلا شك سيرفضون إقراض البلدان التي حصلت على إلغاء كامل لديونها)، فإن المبالغ التي جرى توفيرها [انظر السؤال 30] يمكن أن يعاد استخدامها لتلبية احتياجاتها المحلية.
- من شأن مصادرة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة، بعد التحقيقات في الاختلاس والفساد وسط نخب الجنوب، أن توفر مبالغ كبيرة للدول النامية تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات سنويا لسنوات عديدة.
- إن المساعدة الإنمائية العمومية المعاد تقييمها والمعاد تحديدها، التي تُدفع حصريا في صورة تبرع كتعويض عن ديون تاريخية وإنسانية وأخلاقية واجتماعية وبيئية وثقافية، المستحقة هذه المرة للجنوب، من شأنه جلب عدة مئات المليارات من الدولارات كل عام.
- من شأن فرض ضريبة من نوع توبين على المضاربة المالية المرتبطة بسوق الصرف الأجنبي وضريبة على أرباح الشركات العابرة للأوطان أن تجلب مبالغ كبيرة للغاية. في الواقع، وفقا للأرقام الصادرة عن بنك التسويات الدولية، تجاوزت المعاملات اليومية للعملات 4000 مليار دولار في عام 2011. نسبة 99٪ من حجم التداول عبارة عن مضاربة.

بافتراض أن الضريبة على كل هذه المعاملات ستخفض الإجمالي إلى النصف (وهو ما سيكون ضخما)، فإن المبلغ المعني سيظل 2800 مليار دولار. ضريبة 0.1٪ على هذا المبلغ ستدر 2.8 مليار دولار... في اليوم!
- يمكن للبلدان النامية التي لم تعد بحاجة إلى الحصول على عملات أجنبية لسداد ديونها أن تعزز دخل صادراتها مع السماح بإعادة توزيع المحاصيل الغذائية، وخفض المساحات المزروعة المخصصة للتصدير، والحفاظ على الموارد والغابات والتربة على نحو أفضل.
- يمكن لسياسات ضريبية قائمة على إعادة التوزيع، سواء على المستوى العالمي أو داخل البلدان النامية، معالجة أوجه عدم المساواة الناتجة عن المنطق المشترك للديون والتقويم الهيكلي بطريقة مستدامة. إن فرض ضريبة استثنائية على ثروة أغنى 10٪ من العائلات في كل بلد يمكن أن يدر عائدات ضريبية كبيرة.

من المرجح أن تمول كل هذه المبادرات «تنمية أخرى» ضمن «عولمة أخرى». على أي حال، سوف تتيح إمكانية الحد بصورة كبيرة من اللجوء إلى الديون.

«لا يمكننا سداد الديون لأننا لا نملك المال لسدادها. ونحن لا يمكننا تسديد الديون لأننا لسنا مسؤولين عنها. لا يمكننا سداد الديون لأنه، على العكس من ذلك، يدين لنا الآخرون بما لن تستطيع أكبر الثروات أبدا دفعه، أي ديون الدم. دماؤنا هي التي أريقت». توماس سانكارا، رئيس بوركينا فاسو بين عامي 1983 و1987

س 57: ما هو تدقيق الديون؟

التدقيق عبارة عن تحقيق متطابق مع تحليل كل قرض، وتحديد ظروف التعاقد بشأنه، وكيفية استخدام الأموال المترتبة، والنتائج المحققة، ومن المستفيد منها. ولذلك، فإنه يوفر نظرة متعمقة لمبلغ الديون وعمليات السداد المترتبة عنها، ومن تعاقد عليه وبأي شروط. وبهذا المعنى، فإن التدقيق يجعل ممكنا تحديد المسؤوليات، وفي حالة ديون غير قانونية، فإنه يمهد الطريق لطلب التعويضات. وأخيرا، يتيح التدقيق إمكانية اكتشاف ديون كريهة، وبالتالي إعلان بطلانها.

في القانون الدولي، يعتبر التدقيق العمومي الأداة المفضلة الجاري عبرها تحقيق اختصاص السلطات العمومية بالكامل. كأداة، فإنه يمكّن الحكومات بشكل فعال من التعليق على الطبيعة القانونية أو غير القانونية للديون العمومية الخارجية. وهذا صحيح لدرجة أنه صار، في حالتي البرازيل والإكوادور، لتدقيق الديون العمومية وضع دستوري. وبالتالي، فإن القرار بشأن سداد الديون أم لا، بعد تحليل شرعيتها، يعود في آخر المطاف إلى السلطة العمومية للدولة المعنية، على أساس ممارسة اختصاصات داخلية.

"من وجهة نظر المجتمع الدولي، يمكننا أن نفهم بالديون الكريهة أي ديون متعاقد عليها لأغراض لا تتفق مع القانون الدولي المعاصر، ولا سيما مع مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة».
محمد بجاوي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بخلافة الدول في مسائل أخرى غير المعاهدات[18]

وبالمثل، عندما ترفض الحكومة إجراء التدقيق، يحق للمواطنين المطالبة به. يضع التدقيق المواطني إشكالية القانون في صلب قضية الديون ويضع المواطنين في صلب الحياة السياسية والديمقراطية للبلاد. وبالتالي فإن

18 "التقرير التاسع عن الخلافة في مسائل غير المعاهدات"، 301 / A / CN.4 و Add.l، ص. 73.

التدقيق يمثل حماية اجتماعية ومالية للمواطنين بالإضافة إلى حجة قانونية لإلغاء الديون.[19]

يتيح التدقيق المواطني، منح السكان حق التدقيق والتحكم باستخدام الأموال، وأيضا إنشاء هيكل ديمقراطي قادر على إدارة استرداد الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة واستخدامها لصالح السكان الأكثر فقرا. ومن ثم يمكن لحكومة دستورية معنية بتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها أن تضع حداً للانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية الناجمة عن دوامة المديونية وأن تتخذ قراراً بشأن التبرؤ من ديونها. بالإضافة إلى ذلك، سيكون الهيكل المواطني الذي نفذ أو دعم التدقيق قادرا أيضا على المطالبة بإعادة المبالغ التي اختلسها القادة الفاسدون، الأمر الذي يمثل أخيرا معركة فعالة ضد الفساد، فساد الدائنين العموميين كما الدائنين من الخواص.

بإجراء التدقيق، يحق لأي حكومة تجميد سداد الديون العمومية. ويجب بعد ذلك أن يقترن هذا الإجراء بوقف برامج التقويم الهيكلي والاستعاضة عنها بسياسات تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وضمان الاحترام الفعال للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالتالي، فإن أداة التدقيق هذه تتيح تحديد المسؤوليات واكتشاف الديون الكريهة أو غير المشروعة أو الباطلة أو غير القانونية، فاتحة الطريق أمام التبرؤ من الديون والمطالبة بالتعويض على حد سواء إزاء هيئات دولانية تصرفت خارج اختصاصاتها، أو دائنين تصرفوا عن كامل معرفة بالوضع.

19 Le CADTM, le CETIM, AAJ, ATTAC Uruguay, COTMEC – AUDITORIA CIDADÃ DA DÍVIDA Brésil, Emmaüs International, Eurodad, Jubilé Sud et South Centre ont publié un vrai mode d'emploi de l'audit, traduit en plusieurs langues. Voir Menons l'enquête sur la dette ! Manuel pour des audits de la dette du tiers-monde, CETIM/CADTM, 2006. Voir également : Hugo Ruiz Diaz Balbuena et Éric Toussaint, in Les Crimes de la dette, CADTM-Syllepse, 2007, partie II, p153-170.

”تعود أصول الديون إلى أصول الاستعمار. أولئك الذين أقرضونا المال هم من استعمرنا. هؤلاء هم نفس الأشخاص الذين أداروا دولنا واقتصاداتنا. إنهم المستعمرون الذين أثقلوا إفريقيا بالديون لدى المقرضين، إخوانهم وأبناء عمومتهم. نحن غرباء عن هذه الديون. لذلك لا يمكننا سدادها».

توماس سانكارا ، رئيس بوركينا فاسو بين عامي 1983 و1987

لقد كان مبدأ التدقيق بالفعل موضوع تطبيقات ملموسة في البرازيل والأرجنتين وبيرو، ومنذ عام 2005، تكثف الزخم في هذا المجال. أسفرت المراجعة التي أجريت في 2008-2007 من قبل لجنة التدقيق المتكامل للديون العمومية التي أنشأها رئيس الإكوادور، رافائيل كوريا، عن نتائج مقنعة اعتمدت الحكومة عليها كي تفرض على حاملي سندات الديون الإكوادورية تخفيضا كبيرا للغاية في ديونهم (تخفيض بنسبة 65٪).

”المادة. 10- تقوم الجهات المختصة، التي يحددها الدستور والقانون، أولاً بإجراء تحليلات مالية واجتماعية وبيئية لتأثير المشاريع من أجل تحديد إمكانية التمويل. وستقوم هذه الهيئات أيضا بمراقبة وتدقيق مالي واجتماعي وبيئي طوال دورة الاستدانة العمومية الداخلية والخارجية: شروط القرض، والمراقبة واعادة التفاوض».

دستور الإكوادور، [20] 2008

ومن المشجع أيضًا ملاحظة أنه في الشمال، بدأت بعض البلدان في الاعتراف بمسؤوليتها في عملية ديون العالم الثالث أيضا. هذا هو الحال بشكل خاص مع الحكومة النرويجية التي اتخذت القرار عام 2006 بإلغاء جزء من مستحقاتها الثنائية من جانب واحد ودون قيد أو شرط المعتبرة غير شرعية تجاه خمس دول مدينة [انظر السؤال 46]. وبالمثل، تبنى مجلس الشيوخ البلجيكي في مارس 2007 قرارا يطالب الحكومة بإلغاء ديون

20 شدد عليها المؤلفون.

الدول الأقل نموًا وتنظيم تدقيق حول الطبيعة الكريهة لديون الدول النامية الأخرى.

حرصًا على الاستفادة من هذه النجاحات التي لعبت فيها الحركات المواطنية والاجتماعية دورا حاسما غالبا، تعمل اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في جميع الاتجاهات لتقوية قدرات عمل شركائها في جميع القارات. على سبيل المثال، عقدت ندوة جمعت الحركات الاجتماعية من وسط أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نوفمبر 2007، قبل اجتماع شبكة اللجنة لغرب إفريقيا في كوت ديفوار. هدفت ورشتا عملنا تلك بشكل أساسي إلى إرساء الأسس لتدقيق مواطني لديون دول المنطقتين الفرعيتين. ليست عمليات التدقيق المواطني غاية في حد ذاتها، بل يجب أن تكون أساسا بمثابة رافعة تتيح للحكومات أو تجبرها على اتباع مصالح شعوبها في النهاية، والتخلي عن ديونها، واستعادة التحكم بمواردها الطبيعية ووضع كل المبادرات الهادفة إلى استعادة كل الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة من قبل الديكتاتوريات القديمة.

كما جرى إطلاق مشروع تدقيق حسابات المؤسسات المالية العالمية بواسطة لجنة إلغاء الديون غير الشرعية ويوبيل الجنوب وحملات أخرى ضد الديون. هنا أيضا، يعد مفهوم التدقيق واعدا بشكل خاص لكشف مصادر الديون العالمية ومعالجتها بشكل أفضل.
في عام 2011، بدأ تشكيل لجان تدقيق مواطني للديون العمومية في اليونان، وايرلندا، والبرتغال، واسبانيا، وفرنسا، وبلجيكا، إلخ.
يعد التدقيق أداة فعالة بشكل خاص تبشر ببروز أنشطة مستقبلية واعدة للغاية إذا تمكن السكان من استيعابه بشكل كامل.

س 58: الصين، صناديق الثروة السيادية، بنك الجنوب - هل تشكل بدائل؟

في السنوات الأخيرة، ظهر لاعبون جدد كمقدمي رساميل، ولا سيما الصين، وصناديق الثروة السيادية ومؤخرا بنك الجنوب. ينظر الدائنون التقليديون إلى هؤلاء الوافدين الجدد باعتبارهم مفسدي حفلات، لكن هل يمثلون بديلا فعلا؟

منذ عام 2004، أدت الزيادة الكبيرة في أسعار المنتجات الأساسية إلى مضاعفة احتياطيات النقد الأجنبي لغالبية البلدان النامية ثلاث مرات. من ناحية أخرى، جمعت الصين، وهي أكبر ورش عالمي للسلع المصنعة، كمية غير مسبوقة من احتياطيات النقد الأجنبي. وفي عام 2011، كانت الصين وحدها تمتلك أكثر من 3000 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف نظيرتها في اليابان وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مجتمعة. إنه أمر غير مسبوق في التاريخ.

الصين

تشكل القروض التي تمنحها الصين للدول النامية بديلاً أقل تكلفة في بعض الأحيان وخالية عموما من الشروط التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز. تلجأ الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية التي تمتع بموارد طبيعية إليها بالفعل ويتبعها الآخرون أو يرغبون في الوصول إلى المن الصيني. ومع ذلك، ليس هذا بأي حال من الأحوال بديلا لصالح بلدان الجنوب. تستثمر الصين بشكل مكثف في البلدان التي تتوفر على ثروة طبيعية تفتقر إليها، لكنها تحرص على عدم مشاركة القوة التي يمنحها لها ذلك، ولا يستفيد السكان أكثر من ذي قبل من فوائد هذه الصادرات. تجد السلطات القائمة مصالحها هناك لأن الأموال تتدفق دون أن يضع الداعم المالي أنفه في إدارة البلاد. لا ترفض الصين ضخ الأموال في بلدان يتم فيها الاستيلاء على

الثروة المالية من قبل العشيرة الحاكمة وتحدث انتهاكات منتظمة للحقوق الإنسانية، مثل الغابون أو السودان. لكن الصين لا تتبع على الإطلاق التبرعات لحفز التنمية في البلدان حيث تستثمر، فهي ترسل العديد من العمال إلى هذه البلدان لتولي مسؤولية أعمال البنية التحتية دون إشراك العمال المحليين، وتطالب بسداد المبالغ المقرضة حتى آخر بنس. وبالتالي، فإن المديونية الخارجية للبلد تتزايد بشكل حاد.

إن حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية مفيدة في هذا الموضوع. في سبتمبر 2007، بينما كان الشعب الكونغولي في انتظار نشر الحكومة تقرير لجنة تدقيق عقود منجمية كان مفترضا أن يدين عقودا غير ممتثلة للقانون، وقعت الحكومة عقدا منجميا مع كونسورتيوم من الشركات الصينية لمدة 30 عاما تقريبا. نتج عن هذا العقد إنشاء مشروع مشترك مملوك بنسبة 68٪ لشركات صينية و 32٪ لشركات كونغولية. في حين أن التمويل من الصين لن يجري صرفه إلا بعد انتهاء دراسات الجدوى، أتاحت الحكومة الكونغولية، في غضون ذلك، بالفعل بين أيدي المشروع المشترك آبارا منجمية لا تقل عن 10.6 مليون طن من النحاس و600 ألف طن من الكوبالت. ومتوقع سداد هذه الاستثمارات على ثلاث فترات: تخصص جميع الأرباح المحققة أثناء الفترة الأولى من قبل المشروع المشترك لسداد استثمارات منجمية، بما في ذلك فوائدها؛ وإبان الفترة الثانية، تستخدم 66٪ من الأرباح المحققة لهذا السداد و34٪ المتبقية لتعويض المساهمين؛ وخلال الفترة الثالثة، توزع جميع أرباحها على المساهمين، بما يتناسب مع حصصهم في رأسالمال. وخلال الفترتين اللتين لم يجر تحديد مدتهما، ستمنح جمهورية الكونغو الديمقراطية مزايا خاصة للمشروع المشترك ما يؤدي إلى «الإعفاء الكامل من جميع الضرائب والرسوم والضرائب والجمارك والإتاوات المباشرة وغير المباشرة، في الداخل أو عند الاستيراد والتصدير الواجب دفعها داخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتلك المتعلقة بأنشطة التعدين وتطوير البنية التحتية». لن يتم تخصيص أي شيء لميزانية الحكومة. أخيرا، يتعرض الشعب الكونغولي للخداع بتواطؤ السلطات الكونغولية

التي نظمت البيع المباشر للثروة الوطنية لمصلحتها الخاصة ولصالح الشركات الصينية. في نهاية المطاف، يعد هذا استمرارا للسياسة الضارة التي اتبعت سابقا مع الشركات العابرة للأوطان الغربية وتمويل الدائنين التقليديين الذين ضعف مركزهم بشدة منذ عام 2005 بسبب ظهور لاعبين جدد.

تجدر الإشارة أيضا أنه في شرق آسيا، وقعت البلدان الثلاثة عشر المعتبر اقتصادات كبرى (الأزيان[21]، الصين، اليابان وكوريا الجنوبية) اتفاق شيانغ ماي الذي من شأنه أن يسمح بالتعاون بين البنوك المركزية في هذه الدول لمواجهة أزمة نقدية أو مالية محتملة. كان هذا نوع الاتفاق الذي منعته واشنطن في خضم الأزمة الآسيوية .1998-1997

صناديق الثروة السيادية

أنشأت بعض حكومات الجنوب، لاستثمار جزء من احتياطاتها من العملات الأجنبية، صناديق ثروة سيادية. جرى إنشاء أولها في النصف الثاني من القرن العشرين من قبل حكومات أرادت ادخار جزء من عائدات صادراتها (نفط ومنتجات مصنعة). وبالترتيب، كانت أهم الصناديق تلك التابعة لإمارة أبو ظبي والكويت والصين وسنغافورة وروسيا (تمتلك النرويج أيضا صندوق ثروة سياديا كبيرا). في المجموع، في نهاية عام 2010، كانت صناديق الثروة السيادية تتوفر على قرابة 4200 مليار دولار[22].

تشكل هذه الصناديق السيادية، على مستوى جميع البلدان النامية، مصدر ضخ عمومي للرساميل للشركات المحلية منافس لمؤسسة التمويل الدولية، وهي وكالة البنك العالمي المسؤولة عن تقديم القروض أو تزويد المقاولات الخاصة في الجنوب بالرساميل. كما تستخدم هذه الصناديق السيادية من

21 رابطة دول جنوب شرق آسيا التي تضم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وبروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا.

22 . Les Echos, 5 avril 2011

قبل البلدان النامية المعنية لتمويل عمليات شراء شركات في البلدان الأكثر تصنيعا.

تختلف هذه السياسة التي تنهجها بعض حكومات البلدان النامية عن السياسة المتبعة في السنوات التي أعقبت الطفرة النفطية عام 1973. في ذلك الوقت، أعادت حكومات البلدان النامية تدوير البترودولارات عن طريق إقراضها للبنوك الخاصة في الشمال لتستدين لديها لاحقا. أما الآن، فسياسة الحكومات المستحوذة على جزء من رأسمال شركات في الشمال أو في الجنوب أكثر صلابة ولكنها لا تتعارض بأي شكل مع المنطق الرأسمالي السائد. لا توضع الاستثمارات في خدمة مشروع بديل غير رأسمالي، في حين أنها قد تشكل رافعات قوية لتنفيذ سياسات تقوية القطاع العمومي بكسر سيطرة القطاع الخاص على وسائل الإنتاج الرئيسية، وبواسطة تنمية الاقتصاد التضامني، وعن طريق إعادة توزيع الثروة بشكل جذري وفق مبدأ العدل والمساواة.

مبادرات جديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

توجد في أمريكا اللاتينية مبادرات إقليمية عديدة تعرقل أيضًا عواصم البلدان الأكثر تصنيعا، ولكن سياقها مختلف تماما. يتعلق الأمر خاصة ببتروكاريبي وألبا وبنك الجنوب. بفضل إنشاء بتروكاريبي من قبل فنزويلا وخمسة عشر دولة في المنطقة، تبيع كاراكاس نفطها بسعر أقل من سعر السوق العالمية وتبرم اتفاقيات لتمويل مشاريع تهدف إلى تحسين قدرات التكرير في البلدان التي هي في أمس الحاجة لذلك. بعد ذلك تأتي اتفاقية ألبا، التي أطلقتها كل من فنزويلا وكوبا وبوليفيا ونيكاراغوا. وتعمل هذه الاتفاقية المستندة أيضا على المن النفطي الفنزويلي، جزئيا على شكل مقايضة: يقدم أكثر من 20 ألف طبيب كوبي خدمات صحية مجانية لسكان فنزويلا مقابل النفط. وجرى في نفس الإطار، إجراء أكثر من 70 ألف عملية بصرية في كوبا دون أي تكلفة على المرضى الفنزويليين. والدول الأخرى مستفيدة أيضا من المبادرة سواء كانت أعضاء أم لا.

أخيرًا، في عام 2007، قامت سبع دول أمريكية للاتينية (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا) بإنشاء بنك الجنوب. أدت الاختلافات بين حكومات الدول الأعضاء إلى إبطاء دخول المؤسسة الجديدة حيز التنفيذ. انضمت إليه البرازيل، التي لا تشعر حقًا بالحاجة إليها لأن لديها بنك تنمية مهم جدا (BNDES) ، على مضض وسعت إلى جانب الأرجنتين إلى وضع بنك الجنوب في خدمة الشركات البرازيلية والأرجنتينية كي تضمن لها العقود أو الاستثمارات في المنطقة. دون الخوض في تفاصيل الاختلافات بين الحكومات، فإن الأمر يتعلق بالانتقاء بين خيارين[23]. إما إنشاء بنك يدعم مشروعا تنمويا جديدا (دعم التوسع الإقليمي للشركات الرأسمالية مثل «تيكينت» الأرجنتينية، والشركات البرازيلية المتخصصة في الهندسة المدنية أو بيتروبرا) يتخذ كنموذج بناء الإتحاد الأوروبي حيث تهيمن مصالح الرأسمال الكبير. وإما التوفر على أداة تمويل لسياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تقطع مع منطق الربح وتعطي الأولوية لتكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي عبر تطبيق مختلف المواثيق الضامنة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رغم تصريحات حسن النوايا والتوقيع في نهاية سبتمبر 2009 على اتفاقية تأسيسية من قبل الرؤساء السبعة المعنيين، لن يدخل البنك حيز التنفيذ قبل عام 2012، عندما تصادق البرلمانات الوطنية على الاتفاق. حدد الميثاق التأسيسي كاراكاس كمقر رئيسي. وقد وافقت الدول الأعضاء على المبدأ «دولة واحدة = صوت واحد» (بينما في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، تعتمد حقوق التصويت على الوزن الاقتصادي والتأثير السياسي) وعلى رأس مال ابتدائي قدره 7 مليار دولار[24] (يمكن زيادته إلى 20 مليار دولار إذا انضمت دول أخرى إلى المؤسسة). ومع ذلك، جرى تطور سلبي خلال الأشهر الطويلة من المفاوضات التي أعقبت التوقيع على

23 للاطلاع على عرض لمراحل إنشاء بنك الجنوب والمناقشات المتعلقة به، انظر إيريك توسان، بنك الجنوب والأزمة العالمية الجديدة، 2008 ، الفصول من 1 إلى 4.

24 هذا مبلغ منخفض للغاية إذا قارناه بكميات احتياطيات النقد الأجنبي المتاحة، واحتياجات الدول الأعضاء لتمويل تنميتها، ورأسمال البنوك الأخرى (لدى BNDES رأسمال أعلى).

الميثاق التأسيسي. نجحت البرازيل في تغيير المبدأ «دولة واحدة=صوت واحد» بقصر تطبيقه على بعض القرارات المحددة.

من المهم جدا أن تتحدى الحركات الاجتماعية للدول المعنية الحكومات وتضغط عليها لتضع بدائل حقيقية من حيث التمويل والارتقاء إلى مستوى الإمكانيات التاريخية.

الاتفاقية الوزارية بشأن بنك الجنوب في يونيو 2009

وفقًا لأحدث المعلومات[25]، اتفقت حكومات الدول السبع المشاركة في إنشاء بنك الجنوب على النقاط التالية:

- يجوز للبنك أن يمول شركات خاصة أو عمومية أو مختلطة، وتعاونيات، الخ، من أجل مشاريع تنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، لا سيما لتحسين البنية التحتية الإقليمية وتقليل التفاوتات الإقليمية. تتحدث الاتفاقية عن السيادة في مسائل الغذاء والطاقة، وعلى الموارد الطبيعية والمعرفة والصحة (يجب أن تساهم المشاريع الممولة في ذلك)، لكنها تؤكد الحاجة إلى تحسين القدرة التنافسية، ما يتناسب تماما مع نموذج متأثر بالاستمرارية الاجتماعية الليبرالية.
- يجب على الدولة المعنية بمشروع يموله البنك أن تعطي موافقتها على أهلية المشروع.
- يمكن للبنك إصدار سندات وتمويل نفسه بأي وسيلة.
- كي يصير مساهما: دول أوناسور (مساهمو الفئة أ)؛ بلدان أخرى (الفئة ب)؛ بنوك مركزية وكيانات مالية عمومية أو مختلطة (مملوكة للدولة بنسبة 50٪ على الأقل) ومؤسسات الائتمان متعددة الأطراف (الفئة ج).

25 شارك إريك توسان في مراحل معينة من صياغة موقف الحكومة الإكوادورية بشأن إنشاء بنك الجنوب، ويتلقى بانتظام معلومات عن تقدم المفاوضات. يشير ملخص نقاط الاتفاق إلى وثيقة غير عامة مشتركة بين الوزارات مؤرخة في 10 يونيو 2009، والتي يبدو أنها تأكدت خلال القمة الرئاسية التي عقدت في لاس مارغريتاس (فنزويلا) في 27 سبتمبر 2009

- إذا زادت الدول حصتها، فلن يؤثر ذلك على حقوق التصويت بموجب الاتفاقية.
- الهيئات الإدارية الرئيسية لبنك الجنوب هي: 1) مجلس الوزراء، المسؤول عن السياسات العمومية المتوسطة والطويلة الأجل، والذي يجتمع سنويا وهو مسؤول، من بين وظائف أخرى، عن تعيين أعضاء المكتب الإداري ومجلس الإدارة وقبول المساهمين الجدد. ويتكون من وزراء من الدول الأعضاء. تتخذ القرارات بأغلبية ¾، وفقًا لقاعدة «دولة واحدة = صوت واحد». 2) المجلس الإداري الذي يجتمع بدوية ربع سنوية ويراقب الإدارة الاقتصادية والمالية والائتمانية. وتطبق أيضا قاعدة «دولة واحدة = صوت واحد». لكي تكون القرارات صحيحة، يجب الوصول إلى نصاب ثلاثة أرباع الأعضاء، ويجب الموافقة عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين. 3) المكتب الإداري، الذي يجتمع كل أسبوع ويضم مديرا لكل من دول أوناسور الأعضاء في البنك (مساهمو الفئة أ) ومديرا لجميع المساهمين من الفئة ب ومديرا واحدا لجميع مساهمي الفئة ج. المساهمون من الفئة «أ» لديهم وزن أكبر. 4) اللجنة التنفيذية وتضم رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء. 5) مجلس التدقيق.
- ستتمكن البرازيل وفنزويلا والأرجنتين (الثلاثة «الكبيرة» من بين الدول السبع) من اقتراض ما يصل إلى أربعة أضعاف رأسالمال الذي تمتلكه؛ بوليفيا والإكوادور وباراغواي وأوروغواي («الصغار» الأربعة) حتى ثماني مرات. بالنسبة لبقية دول أوناسور، سيتعين تحديد المبلغ لاحقًا، إذا لزم الأمر.
- في حالة وجود نزاع، تكون الولاية القضائية المختصة من اختصاص دولة عضو أو ولاية قضائية أخرى، وفقًا لقرار المجلس التنفيذي.
- يتمتع ملاك البنك بالحصانة والإعفاءات الضريبية (كما هو الحال في البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الإسلامي للتنمية ، وما إلى ذلك)

ومن بين المبادرات الجديدة ، ينبغي أن نذكر أيضا: استئناف فنزويلا وبوليفيا وإكوادور السيطرة على بعض مواردها الطبيعية؛ خروج بوليفيا والإكوادور من المؤسسة الدولية لتسوية منازعات الاستثمار [أنظر السؤال 9]، محكمة الاستثمار التابعة للبنك العالمي.

رغم أن هذه المبادرات الجديدة المختلفة تغير الوضع، إلا أنها لا تغير قواعد اللعبة حقا، فالاتفاقيات الموقعة بين الصين وشركائها في العالم تعطي مكانة بارزة لمصالح بكين. تستمر البنوك المركزية في البلدان التي وقعت على اتفاقيات شيانغ ماي في إقراض جزء كبير جدا من احتياطاتها من العملات الأجنبية إلى حكومة الولايات المتحدة في شكل سندات خزينة. العديد من الدول الأعضاء في بنك الجنوب تفعل الشيء نفسه، طبعا مع بعض الحذر. ومع أن البلدان النامية الغنية بالعملات الأجنبية قد خفضت ديونها الخارجية، إلا أنها لم تخرج من الديون لأنها زادت الديون العمومية الداخلية بشكل كبير. وهي الآن أكبر بثلاث مرات من الديون العمومية الخارجية. كما زادت الديون الخارجية للشركات الخاصة في البلدان النامية زيادة حادة. ومع ذلك، خلال تسعينيات القرن العشرين، وأثناء كل أزمة مالية كبرى، جرى تشريك الديون الخاصة ما أدى إلى زيادة الديون العمومية. إذا لم يجر وضع هيكل دولي جديد (على أساس العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك ميثاق حقوق وواجبات الدول) من قبل عدد كاف من الحكومات التقدمية في الجنوب، فإن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سوف يتاح لهما التغلب على تهميشهما في جنوب الكوكب بالاستفادة من الصدمات الخارجية المستقبلية الناجمة عن انخفاض محتمل في أسعار المواد الأساسية المتضافر مع زيادة في أسعار الفائدة.

س 59: هل يمكننا مقارنة الديون العمومية الخارجية للدول النامية بالديون العمومية في الشمال؟

رغم وجود اختلاف كبير في المبالغ، إلا أن هناك تشابهًا أولًا من حيث التطور بمرور الوقت. انفجرت الديون العمومية للبلدان النامية والديون العمومية في الشمال خلال سنوات 1990. في الشمال، أجبر الركود المعمم في سنوات 1975-1973 السلطات العمومية على اللجوء للديون من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي: خلق فرص عمل عمومية أو سياسة الأشغال العمومية الكبرى أو الصناعية أو العسكرية. وبالتالي، كانت الدول والجماعات المحلية محاصرة أيضا بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في مطلع سنوات 1980. نمت ديونها العمومية بسرعة كبيرة حيث كان عليها التعاقد على قروض جديدة لسدادها، كما هو الحال في الجنوب. كان هذا أيضا تأثير كرة الثلج.

منذ الأزمة العالمية المندلعة في الشمال عام 2007، انفجرت مجددا الديون العمومية للبلدان الأكثر تصنيعا، التي ظلت عند مستوى عال لا سيما بسبب الإصلاحات الضريبية لصالح الأكثر غنى، جراء التأثير المشترك لعمليات إنقاذ البنوك وانخفاض الإيرادات الضريبية بسبب الركود الاقتصادي في 2009-2008. وهكذا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، انتقلت الديون العمومية من 7300 إلى 8700 مليار يورو بين عامي 2007 و2009. وبدأ تأثير كرة ثلج جديد، ولا سيما في بلدان مثل اليونان، أيرلندا والبرتغال وإسبانيا.

نفس الدائنين، نفس الآثار...

التشابه الثاني يتعلق بحاملي هذه الديون والتدفقات المالية التي يفرضونها. على الرغم من الخطاب السائد حول «حاملي السندات الصغار» لتبرير أمولة الاقتصاد وعمليات الخوصصة الضخمة، فإن حصة الديون العمومية في الشمال التي يحوزها المواطنون منخفضو الدخل هامشية للغاية. عند إصدار

قروض في الشمال عن طريق سندات الخزينة، فإن المؤسسات المالية الخاصة الكبيرة (البنوك وشركات التأمين والصناديق المشتركة وصناديق التقاعد وصناديق الادخار) تأخذ معظمها تقريبا في غضون أيام قليلة. هنا أيضا، هذه المؤسسات والأثرياء جدا هم من يحوز الديون العمومية الرئيسية في الشمال.

يكمن الاختلاف الرئيسي مع البلدان النامية في حقيقة أن ديونها الخارجية تتطلب من البلدان النامية الحصول على عملات صعبة لسدادها، ما يؤدي إلى التصدير بأي ثمن. في حالة بلدان المحيط ضمن منطقة اليورو في الاتحاد الأوروبي، تجري معظم عمليات السداد باليورو، أي بعملة البلدان المعنية. من الناحية النظرية، يعطي هذا أدوات إضافية للبلدان المعنية، مثل فرض ضرائب إضافية أو استخدام النقود المطبوعة. فيما عدا... أن استخدام طباعة النقود غير مصرح به من قبل البنك المركزي الأوروبي، وأن زيادة الضرائب إلى حد كبير يجري عن طريق تضريب أسر الطبقات الفقيرة والمتوسطة: يجري فرض ضرائب على دخل العمل بشكل أكبر من دخل رأسالمال وهي ضرائب غير مباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، التي يتم زيادتها بينما من الناحية النسبية، فهي أقل تكلفة بالنسبة للفئات الميسورة التي تخصص جزءًا صغيرا فقط من دخلها للاستهلاك، والباقي هو (أكثر من ذلك في الملاذات الضريبية والقانونية، وهو الأمر الذي يسهله إلى حد كبير التحرير الكامل لحركات الرساميل).

بالإضافة إلى ذلك، تعاني البلدان الأكثر مديونية مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال من عجز تجاري يتعين عليها سدّه بجهود التصدير من خلال خفض الأجور من أجل أن تكون أكثر قدرة على منافسة شركائها التجاريين. لذلك، كما هو الحال في الجنوب، يأخذ اقتصاد هذه البلدان في الاعتبار بشكل أساسي الطلبات الخارجية، على حساب احتياجات السكان المحليين.

باختصار، تسدد الدولة بشكل أساسي للمؤسسات الخاصة الغنية الأموال المأخوذة بشكل كبير من الأشخاص ذوي الدخل المتواضع: كما هو الحال في الجنوب، إنه نقل ضخم للثروة التي أنتجها السكان (في هذه الحالة، في الشمال) لأصحاب رؤوس الأموال الأثرياء. لذلك هناك تضامن موضوعي عميق بين ضحايا الديون العمومية للدول النامية وضحايا الديون العمومية في الشمال.

"كانت أسواق سندات الديون العمومية، التي أنشأتها البلدان المستفيدة الرئيسية من العولمة المالية ثم فرضت على بلدان أخرى (عادة دون صعوبة كبيرة) ، وفقا لصندوق النقد الدولي نفسه، «حجر الزاوية» للعولمة المالية. وهي بعبارة أوضح، بالضبط أقوى آلية تم وضعها بواسطة التحرير المالي لنقل الثروات من شرائح وطبقات اجتماعية معينة ومن بلدان معينة إلى أخرى. إن مهاجمة أسس القوة المالية تفترض تفكيك هذه الآليات وبالتالي إلغاء الديون العمومية، ليس فقط لأفقر البلدان، ولكن أيضا لأي بلد ترفض قواه الاجتماعية الحية رؤية الحكومة تواصل فرض التقشف الميزانياتي على المواطنين برسم سداد فوائد الديون العمومية».

فرانسوا شيسني، توبين أم لا توبين؟ أطاك، Mille et une nuits

ويكمن الشبه الثالث في حقيقة أن المديونية الكبيرة في الشمال كما في الجنوب هي الذريعة المثالية لفرض سياسات التقشف وتعديل العلاقات الاجتماعية لصالح مالكي الرساميل. وضعت هذه السياسات موضع التنفيذ سنوات 1980 في الشمال جنبا إلى جنب مع برامج التقويم الهيكلي في الجنوب، ووجدت هذه السياسات إطارا عاما في الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدتي ماستريخت ثم لشبونة: كانت أولويتها إجراء تخفيض حاد في العجز العمومي، الذي يعني استمرار سياسة الصرامة، ولا سيما الخوصصة، والتشكيك في الضمان الاجتماعي ونظام التقاعد التوزيعي، وتخفيض نفقات الصحة والتعليم... العواقب الاقتصادية للديون على السكان - التقويم الهيكلي في الجنوب، والتقشف في الشمال - متشابهة للغاية.

صندوق النقد الدولي في كل مكان، والعدالة مفقودة في كل مكان!

التشابه الرابع هو تدخل صندوق النقد الدولي في كل من جنوب الكوكب (وهو ليس جديدا) وفي الشمال (وهو أحدث). تم إعداد الإجراءات المفروضة على عدد من الدول مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال ورومانيا والمجر ولاتفيا، وجميعها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمشاركة مباشرة من صندوق النقد الدولي[26]. وينطبق الشيء نفسه على آيسلندا وأوكرانيا.

وينبع التشابه الخامس من حقيقة أن المؤسسات المالية العالمية أو المنظمات متعددة الأطراف الأخرى، في الشمال كما في الجنوب، تصبح دائنة مباشرة للدول من أجل مساعدة المقرضين الخواص والدفاع عن مصالحهم: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في حالة دول الجنوب لفترة طويلة، وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي) في منطقة اليورو منذ 2010-2009. وهذه المؤسسات مكلفة بالضغط على البلدان المثقلة بالديون قدر الإمكان لفرض إصلاحات تسير في الاتجاه الذي يريده الدائنون، رغم الاحتجاجات الشعبية. بطريقة فاضحة ودون أن يسلط الضوء عليها من قبل السيرك الإعلامي الكبير، يقوم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمفوضية الأوروبية بحماية الأقوياء ضد الشعوب.
وبالتالي، في الأصل، في الآلية نفسها، في نتائجها، تضرب الديون الشمال والجنوب بقوة هائلة. لذلك من الضروري تقديم مقترحات واتخاذ مبادرات تسمح لسكان جنوب وشمال الكرة الأرضية بمواجهة استخدام الديون العمومية بقوة كآلية للنهب والتبعية في خدمة كبار مالكي الرساميل.

26 انظر http://www.cadtm.org/Ouragan-d-austerite-sur-l-Europe

س 60: هل جزء من ديون اليونان غير شرعي؟ وهل يمكن اعتبار الديون العمومية المستحقة على دول الشمال غير شرعية وحتى كريهة؟

تصدرت الديون العمومية اليونانية عناوين الصحف عندما قبل قادة هذا البلد العلاج التقشفي الذي طالب به صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، والذي أثار صراعات اجتماعية مهمة للغاية على امتداد سنة 2010 كلها. ولكن من أين جاءت هذه الديون اليونانية؟ من ناحية ديون القطاع الخاص، كانت الزيادة حديثة: جاءت الزيادة الحادة الأولى بعد دخول اليونان إلى منطقة اليورو في عام 2001، وحدث انفجار ثان للديون عام 2007 عندما جرت إعادة تدوير جزئي من قبل البنكيين للمساعدة المالية الممنوحة للبنوك من قبل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، ومن قبل الحكومات الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، إلى اليونان ودول أخرى مثل إسبانيا أو البرتغال. أما بالنسبة للديون العمومية، فإن نموها أقدم. بعد الديون الموروثة من دكتاتورية الكولونيلات، استخدم اللجوء إلى الاقتراض منذ سنوات 1990 لملء الفجوة التي أحدثها تخفيض الضرائب على الشركات وعلى الدخل المداخيل العليا. بالإضافة إلى ذلك، وعلى مدى عقود، أتاحت العديد من القروض تمويل شراء المعدات العسكرية بشكل رئيسي من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. لا ننسى الديون الضخمة التي تعاقدت عليها السلطات العمومية لتنظيم دورة الألعاب الأولمبية عام 2004. وجرى أيضا تشحيم دوامة الديون العمومية برشاوي شركات كبرى عابرة للأوطان للحصول على العقود: تمثل شركة سيمنز مثالا رمزيا عنها.

ولهذا السبب يجب أن تخضع شرعية الديون وقانونيتها لفحص دقيق، على شاكلة العمل الذي أنجزته لجنة التدقيق الشامل للديون العمومية في الإكوادور 2008-2007. يجب إعلان بطلان الديون التي سيجري تصنيفها على أنها غير شرعية أو كريهة أو غير قانونية، وبالتالي على اليونان

رفض سدادها، بينما تطالب بمحاسبة قضائية لمن تعاقدوا عليها. توجد دلائل مشجعة في اليونان إلى أن وضع الديون موضع تساؤل أصبح موضوعا رئيسيا وأن الطلب على إنشاء لجنة تدقيق يتقدم بطريقة مثيرة للاهتمام.

عناصر واضحة لعدم شرعية الديون العمومية

أولاً، هناك الديون المتعاقد عليها من قبل دكتاتورية الكولونيلات، التي تضاعفت أربع مرات بين عامي 1967 و1974. من الواضح أنها تستجيب لوصف الديون الكريهة.[27]

كي نواصل، نجد فضيحة الألعاب الأولمبية لعام 2004. بحسب ديف زيرين، عندما أعلنت الحكومة بفخر في عام 1997 لمواطني اليونان أن اليونان سيكون لها شرف استضافة الألعاب الأولمبية بعد سبع سنوات، فإن سلطات أثينا واللجنة الأولمبية الدولية توقعت إنفاق 1.3 مليار دولار. بعد بضع سنوات، تضاعفت التكلفة أربع مرات لتصل إلى 5.3 مليار دولار. ومباشرة بعد هذه الألعاب، وصلت التكلفة الرسمية إلى 14.2 مليار دولار[28]. واليوم، وبحسب مصادر مختلفة، ستتجاوز التكلفة الحقيقية 20 مليار دولار.

---

27 حسب الكسندر ساك، صاحب نظرية الديون الكريهة: «إذا تعاقدت السلطة الاستبدادية على ديون ليس وفقًا لاحتياجات الدولة ومصالحها، ولكن لتقوية نظامها الاستبدادي، ولقمع السكان الذين يعارضونها، فهذه الديون كريهة لسكان الدولة بأكملها [...] هذه الديون ليست إلزامية على الأمة: إنها ديون النظام، الديون الشخصية للسلطة التي تعاقدت عليها، لذلك، فإنها تسقط بسقوطها». للحصول على عرض موجز، انظر هوغو رويز دياز، «الدين البغيض أو بطلان الدين»، مساهمة في الندوة الثانية حول القانون الدولي والديون التي نظمتها CADTM في أمستردام في ديسمبر 2002، http://www.cadtm .org / La-debin-odieuse-ou- la-nullite-de. راجع «موقف CADTM Belgium من عقيدة الديون الكريهة وإستراتيجيتها القانونية لإلغاء الديون "، http://www.cadtm.org/La-position- du-CADTM- Belgique-sur وأيضا «الديون غير الشرعية: راهنية الديون الكريهة. موقف CADTM بواسطة CADTM الدولية" ، http://www.cadtm.org/Dette-illegitime-l-actualite-de-la. انظر أيضا الفصلين 20 و 21 من Debt or Life ، Aden-CADTM، 2011.

28 Dave Zirin, “The Great Olympics Scam, Cities Should Just Say No”, www.counterpunch.org/zirin07052005.html : “But for those with shorter memories, one need only look to the 2004 Summer Games in Athens, which gutted the Greek economy. In 1997 when Athens “won” the games, city leaders and the International Olympic Committee estimated a cost of $1.3 billion. When the actual detailed planning was done, the price jumped to $5.3 billion. By the time the Games were over, Greece had spent some $14.2 billion, pushing the country’s budget deficit to record levels”.

تسببت العقود العديدة الموقعة بين السلطات اليونانية والشركات الخاصة الأجنبية الكبيرة في فضيحة لعدة سنوات في اليونان. تضمنت هذه العقود زيادة في الديون. لنذكر أمثلة عديدة تصدرت عناوين الصحف اليونانية:

- جرى توقيع عدة عقود مع شركة سيمنز الألمانية العابرة للحدود، متهمة - من قبل كل من العدالة اليونانية والألمانية - بأنها دفعت عمولات ورشاوى أخرى لسياسيين، وعسكريين واداريين، يونانيين تصل إلى ما يقرب من مليار يورو. فر الزعيم الرئيسي لشركة سيمنز-هيلاس[29]، الذي اعترف بأنه «مول» الحزبين اليونانيين الرئيسيين، عام 2010 إلى ألمانيا ورفضت العدالة الألمانية طلب التسليم الذي قدمته اليونان. تشمل هذه الفضائح قيام شركة سيمنز وشركاؤها الدوليون ببيع نظام باتريوت المضاد للصواريخ (1999، 10 ملايين يورو كرشاوى)، ورقمنة مراكز الهاتف التابعة لمؤسسة الاتصالات اليونانية OTE (الرشاوى 100 مليون يورو)، نظام الأمان "C4I" الذي تم شراؤه بمناسبة دورة الألعاب الأولمبية لعام 2004 والذي لم ينجح أبدا، وبيع المعدات إلى السكك الحديدية اليونانية، ونظام الاتصالات السلكية واللاسلكية في هيرميس للجيش اليوناني، ومعدات باهظة الثمن بيعت للمستشفيات اليونانية؛

- فضيحة الغواصات الألمانية (التي أنتجتها شركة HDW التي ابتلعتها شركة Thyssen) بقيمة إجمالية تبلغ 5 مليارات يورو، وغواصات كانت منذ البداية معيبة بميلان كبير... إلى اليسار (!) وتتوفر على معدات إلكترونية معيبة. ويجري تحقيق قضائي في مسؤوليات محتملة (فساد) لوزراء دفاع سابقين.

29 انظر ملخصًا تفصيلياً لفضيحة سيمنز-هيلاس على الموقع http://www.scribd.com/doc/14433472/Siemens-Scandal- Siemens-Hellas. كانت الجرائم التي تابع بها القضاء الألماني شركة سيمنز واضحة جداً لدرجة أنه لتجنب الإدانة بالشكل المناسب، وافقت هذه الشركة على دفع غرامة قدرها 201 مليون يورو في أكتوبر 2007 إلى السلطات الألمانية. شوهت الفضيحة صورة شركة سيمنز لدرجة أنها في محاولة لإيجاد حل، أعلنت بوابة الإنترنت لهذه الشركة العابرة للأوطان بشكل بارز أنها منحت صندوقا لمكافحة الفساد مبلغا بقيمة 100 مليون يورو.

انظر.http://www.siemens.com/sustainability/en/compliance/collective_action/integrity_initiative.php

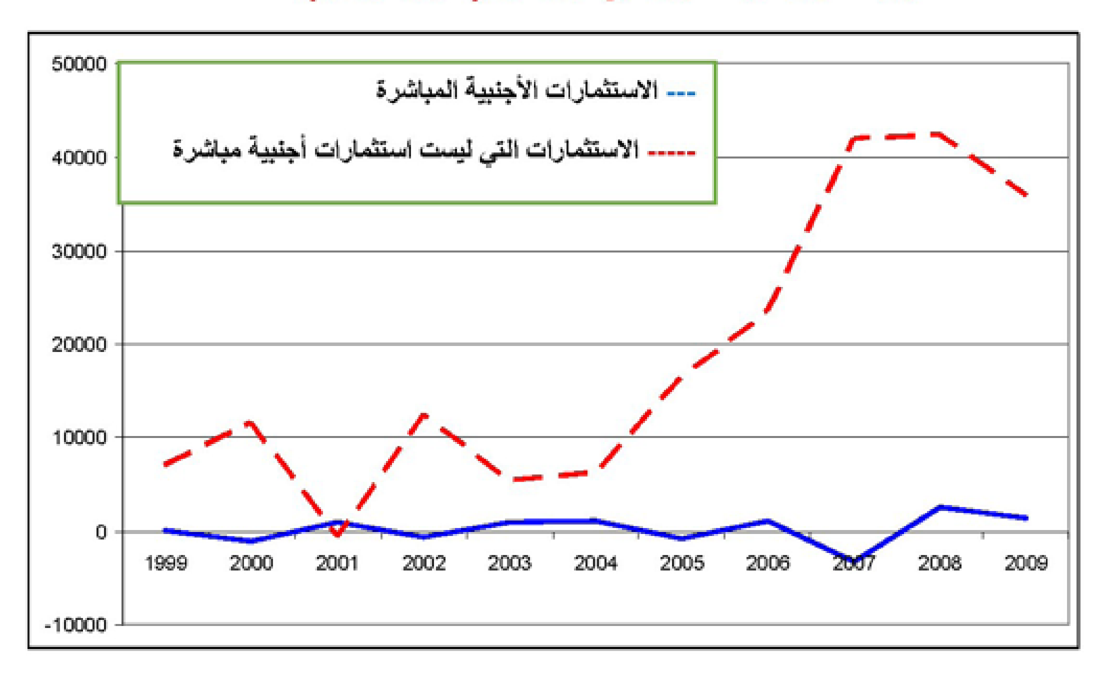
من الطبيعي أن نفترض أن الديون المتكبدة لتحقيق هذه العقود غير شرعية أو حتى غير قانونية. يجب إلغاؤها.

إلى جانب الحالات المذكورة للتو، من الضروري فهم التطورات الأخيرة للديون اليونانية.

طفرة الديون على مدى العقد الماضي

نمت ديون القطاع الخاص بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد لجأت الأسر، التي وفرت لها البنوك والقطاع التجاري الخاص بأكمله (المتاجر الكبرى، والسيارات، والبناء، الخ) شروطا جذابة، إلى استدانة ضخمة، تماما مثل الشركات غير المالية والبنوك التي يمكن أن تقترض بتكلفة منخفضة (معدلات فائدة منخفضة وتضخم أعلى من الدول الأكثر تصنيعا في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وفرنسا والبنلوكس، وبريطانيا). كانت هذه المديونية الخاصة المحرك للاقتصاد اليوناني. تمكنت البنوك اليونانية (التي يجب أن تضاف إليها الفروع اليونانية للبنوك الأجنبية)، بفضل اليورو القوي، من توسيع أنشطتها الدولية وتمويل أنشطتها الوطنية بتكلفة أقل. اقترضت بلا تردد. يوضح الرسم البياني أدناه أن انضمام اليونان إلى منطقة اليورو عام 2001 عزز تدفقات الرساميل المالية الوافدة التي تتوافق مع قروض أو استثمارات حافظة (غير الاستثمار الأجنبي المباشر في الرسم البياني، أي التدفقات الداخلة التي لا تتوافق مع الاستثمارات طويلة الأجل) في حين أن الاستثمار طويل الأجل (الاستثمار الأجنبي المباشر) راكد.

تطور تدفقات الرساميل إلى اليونان (بمليارات الدولارات)[30]

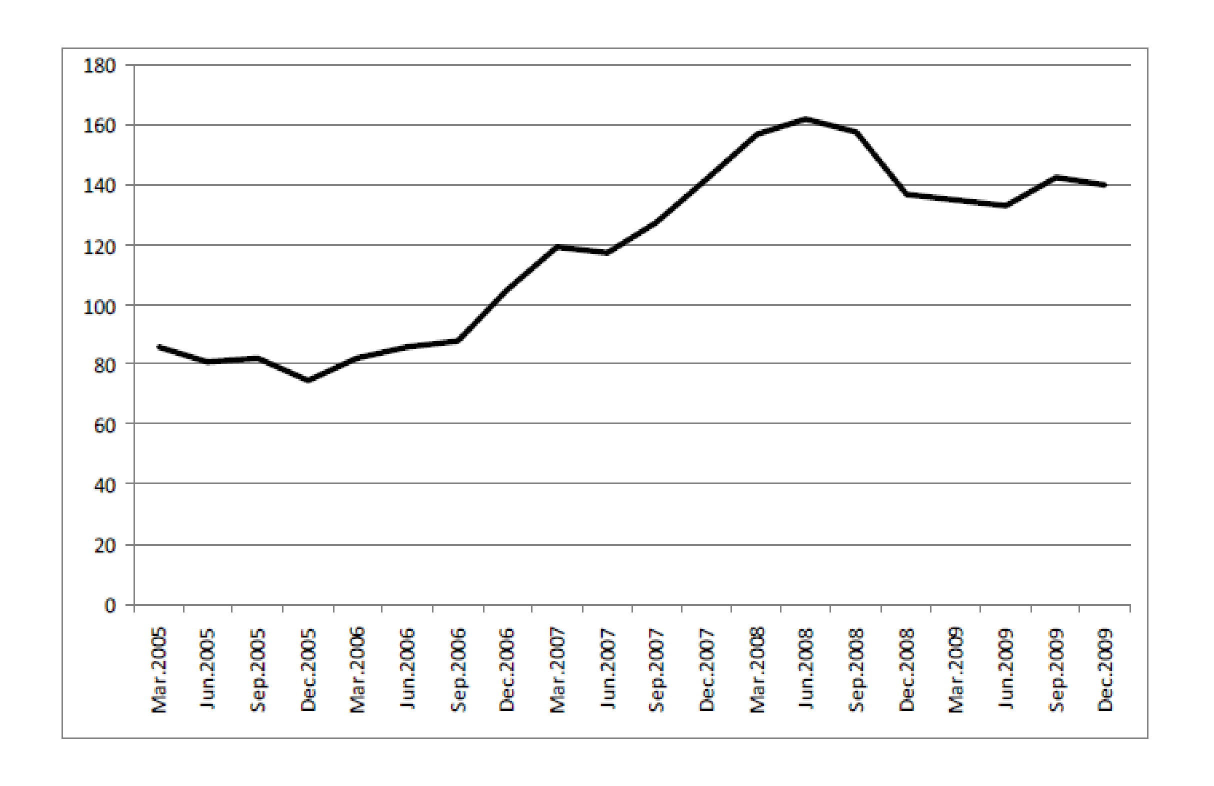


مع السيولة الهائلة التي وفرتها لها البنوك المركزية في 2009-2007، أقرضت بنوك أوروبا الغربية (خاصة البنوك الألمانية والفرنسية، ولكن أيضا البنوك البلجيكية والهولندية والبريطانية واللوكسمبورغية والأيرلندية، إلخ) بشكل كبير اليونان (القطاع الخاص والسلطات العمومية). يجب أيضا أن نأخذ بالاعتبار حقيقة أن انضمام اليونان إلى اليورو قد أكسبها ثقة البنكيين في دول أوروبا الغربية، معتقدين أن الدول الكبيرة ستقدم مساعدتها في حالة حدوث مشكلة. لم يكونوا مهتمين بقدرة اليونان على سداد الرساميل المقترضة على المدى المتوسط. شعر البنكيون أن بإمكانهم المخاطرة بشدة في اليونان. وبالفعل كانوا على حق حتى الآن، فالمفوضية الأوروبية، ولا سيما الحكومتين الفرنسية والألمانية، وفرت دعما ثابتا للبنكيين الخواص في أوروبا الغربية. لهذا، وضعت الحكومات الأوروبية المالية العمومية في حالة يرثى لها.

30 Tableau repris de Costas Lapavitsas et al., op. cit. Source : FMI.

يوضح الرسم البياني أدناه أن البنوك في دول أوروبا الغربية زادت قروضها لليونان لأول مرة بين ديسمبر 2005 ومارس 2007 (خلال هذه الفترة، زاد حجم القروض بنسبة 50٪ من أقل بقليل من 80 مليار دولار إلى 120 مليار دولار). وبينما اندلعت أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، زادت القروض مرة أخرى بشكل حاد (+ 33٪) بين يونيو 2007 وصيف 2008 (من 120 إلى 160 مليار دولار)، ثم جرى الإبقاء عليها عند مستوى عال جدا (حوالي 120 مليار دولار). وهذا يعني أن البنوك الخاصة الأوروبية الغربية استخدمت الأموال التي أقرضها البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة بكثافة وبتكلفة منخفضة لزيادة قروضها إلى دول مثل اليونان[31]. هناك، حيث كانت المعدلات أعلى، تمكنت من تحقيق أرباح ضخمة. لذلك تتحمل البنوك الخاصة نصيباً كبيراً من المسؤولية عن مديونية اليونان المفرطة.

تطور التزامات بنوك أوروبا الغربية تجاه اليونان (بمليارات الدولارات)[32]



31 حدثت الظاهرة في نفس الوقت تجاه البرتغال وإسبانيا وبلدان وسط وشرق أوروبا.

32 Tableau repris de Costas Lapavitsas et al., op. cit. Source : BRI .

يتمتع المواطنون اليونانيون بكامل الحق في توقع تخفيض أعباء الديون بشكل جدري، ما يعني أنه يجب إجبار البنكيين على شطب الديون من حساباتهم.

السلوك الكريه للمفوضية الأوروبية

بعد اندلاع الأزمة، نجح اللوبي الصناعي العسكري المدعوم من الحكومتين الألمانية والفرنسية والمفوضية الأوروبية بالكاد في الحصول على خفض لميزانية الدفاع وبصعوبة شديدة، بينما في نفس الوقت نجحت حكومة حزب باسوك (الحزب الاشتراكي) بخفض الإنفاق الاجتماعي. والحال أنه في خضم الأزمة اليونانية أوائل عام 2010، ذهب رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا، الدولة التي تحافظ على علاقات متوترة مع جارتها اليونانية، إلى أثينا واقترح تخفيض 20٪ في الميزانية العسكرية للبلدين. لم تمسك الحكومة اليونانية بالقشة التي رميت لها. تعرضت لضغوط من قبل السلطات الفرنسية والألمانية التي أرادت ضمان صادراتها من الأسلحة. تنفق اليونان على التسلح أكثر بكثير من الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي. يمثل الإنفاق العسكري اليوناني 4.٪ من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـ 2.4٪ لفرنسا، 2.7٪ لبريطانيا، 2.0٪ للبرتغال، 1.4٪ لألمانيا، 1.3٪ بالنسبة لإسبانيا، 1.1٪ لبلجيكا[33]. في عام 2010، اشترت اليونان ست فرقاطات حربية (2.5 مليار يورو) وطائرات هليكوبتر مقاتلة (400 مليون يورو) من فرنسا. واشترت من ألمانيا 6 غواصات مقابل 5 مليارات يورو. كانت اليونان واحدة من أهم خمسة مستوردين للأسلحة في أوروبا بين عامي 2005 و2009. ويمثل شراء الطائرات المقاتلة وحدها 38٪ من حجم وارداتها، وعلى وجه الخصوص شراء 26 إف - 16 (الولايات المتحدة) و25 ميراج 2000 (فرنسا)، وعقد الشراء الأخير هذا بقيمة 1.6 مليار يورو. ولا تتوقف قائمة المعدات الفرنسية المباعة لليونان عند هذا الحد: فهناك أيضا عربات مدرعة (VBL 70) وطائرات

33 أرقام عام 2009. من بين الدول الأعضاء في الناتو، الولايات المتحدة فقط تنفق أكثر نسبيًا من اليونان: 4.7٪ من الناتج الداخلي الخام.

هليكوبتر NH90 وصواريخ MICA و Exocet و Scalp وطائرات بدون طيارSperwer جعلت مشتريات اليونان منها ثالث أكبر زبون لصناعة الدفاع الفرنسية خلال العقد الماضي.[34]

ومنذ عام 2010، أدت أسعار الفائدة المرتفعة المتزايدة التي طالب بها البنكيون وغيرهم من الفاعلين في السوق المالية بدعم من المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي إلى إحداث تأثير « كرة الثلج» الكلاسيكي: تستمر الديون اليونانية في منحنى تصاعدي حيث تقترض سلطات الدولة رساميل لسداد فوائد (وجزء صغير من رأسالمال المقترض سابقًا).

لا تسعى القروض الممنوحة لليونان منذ 2010 من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بأي حال من الأحوال لخدمة مصالح السكان اليونانيين، بل على العكس تمامًا لأن خطط التقشف المتخذة تشمل انتهاكات متعددة للحقوق الاجتماعية للسكان. لهذا[35]، ينبغي أن يطبق عليها مفهوم «الديون غير المشروعة»، وأن يجري رفض سدادها.
يمكننا أن نرى ذلك بوضوح مع اليونان: تتوالى علاجات التقشف دون تحسين وضع الحسابات العمومية. سيكون الأمر نفسه بالنسبة للبرتغال وأيرلندا وإسبانيا والدول الأخرى التي ستمر تحت القبضة الحديدية لصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي. جزء كبير من الديون غير شرعي لأنه ينبع من سياسة فضلت أقلية صغيرة من السكان على حساب الغالبية العظمى من المواطنين.

34 258 يمكننا إضافة حجة أخرى على الأقل لإعلان أن هذه الديون الجديدة غير شرعية أو باطلة. هي أنه: لكي يكون العقد بين طرفين صحيحا، وفقًا للقانون العام، يجب أن يكون كل طرف قد مارس استقلالية الإرادة، أي يجب أن يكون كل طرف في وضع القدرة على قول لا أو القدرة على رفض بعض بنود العقد التي تتعارض مع مصالحه. عندما بدأت الأسواق المالية في ابتزاز اليونان في مارس وأبريل 2010، اجتمعت المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي معا لفرض شروط صارمة على اليونان (إجراءات تقشف قاسية للغاية تشكل انتهاكا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، يمكننا اعتبار أن اليونان لم تكن حقًا في وضع يمكنها من ممارسة استقلالية الإرادة والرفض.

35 يأتي جزء من البيانات المذكورة من François Chesnais, « Répudiation des dettes publiques européennes ! », Revue Contretemps n°7, 2010, qui se base sur Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), www.sipri.org/yearbook

ليست الديون الجديدة، في البلدان التي أبرمت اتفاقيات مع الترويكا، فقط غير شرعية، بل هي أيضا كريهة لثلاثة أسباب: 1. تأتي القروض بشروط تنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لقسم كبير من السكان. 2. ابتزاز المقرضين لهذه البلدان (لا توجد استقلالية حقيقية للإرادة من جانب المقترض)؛ 3. يثري المقرضون أنفسهم بشكل مفرط عن طريق فرض أسعار فائدة باهظة (على سبيل المثال، تقترض فرنسا أو ألمانيا بنسبة 2.٪ في الأسواق المالية وتقرض بأكثر من 5.٪ لليونان وأيرلندا؛ وتقترض البنوك الخاصة بنسبة 1.25.٪ من البنك المركزي الأوروبي وتقرض اليونان وأيرلندا والبرتغال بأكثر من 4.٪ لأجل 3 أشهر).

س 61: ما هي المقترحات البديلة للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي؟

هزت الأزمة الاتحاد الأوروبي من جذوره. بالنسبة للعديد من البلدان، التف حبل الديون العمومية حولها، وهي تتعرض لضغط الأسواق المالية. بالتواطؤ النشط للحكومات القائمة، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، أصبحت المؤسسات المالية التي كانت في أصل الأزمة أكثر ثراءً وتمارس المضاربة على ديون الدول. ويستغل أرباب العمل الوضع لشن هجوم وحشي ضد سلسلة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان.

يجب أن يتم تخفيض العجوزات العمومية، ليس عن طريق خفض الإنفاق الاجتماعي العمومي بل عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية، من خلال مكافحة التهرب الضريبي الكبير وفرض المزيد من الضرائب على رأسالمال والمعاملات المالية وأصول الأسر الغنية ودخلها. ولتقليل العجز، من الضروري أيضا تقليل الإنفاق على التسلح بشكل جذري، فضلا عن الإنفاق غير الضروري اجتماعيا والخطير بيئيا. من ناحية أخرى، من الضروري زيادة الإنفاق الاجتماعي، وخاصة للتخفيف من آثار الكساد الاقتصادي. لكن أبعد من ذلك، يجب أن تعتبر هذه الأزمة بمثابة إمكانية للقطع مع المنطق الرأسمالي وتحقيق تغيير جذري للمجتمع. ويجب على المنطق الجديد المنشود بناؤه أن يقطع مع الإنتاجوية، ويدمج الوضع البيئي، ويقضي على مختلف أشكال القمع (العنصري، الأبوي، الخ) ويعزز الملك المشترك.

لهذا ، يجب أن نبني جبهة مناهضة للأزمة، على المستوى الأوروبي والمحلي على حد سواء، من أجل جمع الطاقات لخلق ميزان قوى ملائم لتنفيذ حلول جذرية تركز على العدالة الاجتماعية والمناخية. في غشت 2010، قدمت اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية ثمان مقترحات

تتعلق بالأزمة الحالية في أوروبا[36]. عنصرها المركزي ضرورة المضي قدما في إلغاء الجزء غير الشرعي من الديون العمومية. ولتحقيق ذلك، توصي اللجنة بإجراء تدقيق للديون العمومية يجري تحت إشراف المواطنين. وينبغي أن يقترن هذا التدقيق، في ظروف معينة، بتعليق سيادي أحادي الجانب لسداد الديون العمومية. والهدف من التدقيق هو تحقيق إلغاء/ تبرؤ من الجزء غير الشرعي من الديون العمومية وتقليص باقي الديون بشكل كبير.

إن التخفيض الجذري للديون العمومية شرط ضروري ولكنه غير كاف لإخراج دول الاتحاد الأوروبي من الأزمة. يجب أن يستكمل بسلسلة كاملة من الإجراءات بعيدة المدى في مختلف المجالات.

إجراء تدقيق للديون العمومية لإلغاء الجزء غير الشرعي.

جزء كبير من الديون العمومية لدول الاتحاد الأوروبي غير شرعي لأنه ناتج عن سياسة متعمدة للحكومات التي قررت بشكل منهجي منح الأفضلية لطبقة اجتماعية، الطبقة الرأسمالية، وشرائح أخرى ذات امتيازات، على حساب بقية المجتمع. أدى خفض الضرائب على المداخيل المرتفعة للأفراد، وعلى أصولهم، وعلى أرباح الشركات الخاصة، إلى قيام السلطات العمومية بزيادة الديون العمومية لسد الفجوة التي خلفها هذا الانخفاض. كما أنها زادت بشكل كبير من العبء الضريبي على الأسر ذات الدخل المنخفض والتي تشكل غالبية السكان. يضاف إلى ذلك منذ 2008-2007 إنقاذ المؤسسات المالية الخاصة المسؤولة عن الأزمة التي كلفت المالية العمومية غالياً وفاقمت الديون العمومية. كان لا بد من مواجهة الانخفاض في الإيرادات الناتج عن الأزمة التي سببتها المؤسسات المالية الخاصة من خلال الاقتراض الضخم. من الواضح أن هذا الإطار العام يتسبب في عدم شرعية جزء كبير من الديون العمومية. بالإضافة إلى ذلك، في عدد من البلدان التي ابتزتها الأسواق المالية، هناك مصادر

36 انظر: http: //www.cad tm.org/IMG/pdf/Tract_CADTM_Europe_DEF_27aout2010.pdf.
نعيد تناول هذه المقترحات الثمانية هنا، وقمنا بتحديثها وتطويرها.

أخرى واضحة لانعدام الشرعية. تم أخذ الديون الجديدة المتعاقد عليها منذ عام 2008 فصاعدا في سياق يستخدم فيه البنكيون (ومؤسسات مالية خاصة أخرى) الأموال المقدمة بأسعار فائدة منخفضة من قبل البنوك المركزية للمضاربة واجبار السلطات العمومية على زيادة المكافئات التي تدفع لهم. علاوة على ذلك، في بلدان مثل اليونان والمجر ولاتفيا ورومانيا وأيرلندا، كانت القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي مصحوبة بشروط تشكل انتهاكا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ومما يزيد الطين بلة أن هذه الشروط مرة أخرى في صالح البنكين والمؤسسات المالية الأخرى. لهذه الأسباب، جرى تمييزها أيضا بعدم الشرعية. أخيرا، في بعض الحالات، يجري انتهاك الإرادة الشعبية: على سبيل المثال، في فبراير 2011، صوتت الإيرلنديون بأغلبية كبيرة ضد الأحزاب التي قدمت هدايا للبنكيين وقبلت الشروط التي فرضتها المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومع ذلك فالائتلاف الحكومي الجديد ينتهج على نطاق واسع نفس السياسة التي اتبعها أسلافه. وبشكل أكثر عمومية، نشهد في بعض البلدان تهميش السلطة التشريعية لصالح سياسة الأمر الواقع التي تفرضها السلطة التنفيذية التي تدخل في اتفاقيات مع المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي. وبعد ذلك تعرض السلطة التنفيذية هذا الاتفاق إلى البرلمان، ما يعني فرض الأمر الواقع. بل يحدث أن يتم تنظيم نقاش بدون تصويت حول مواضيع ذات أهمية قصوى. هكذا يتنامى اتجاه السلطة التنفيذية لتحويل الهيئة التشريعية إلى غرفة تسجيل.

في هذا السياق المقلق للغاية، مع العلم أن سلسلة من الدول ستواجه عاجلا أم آجلا خطرا ملموسا يتمثل في التخلف عن السداد بسبب نقص السيولة وأن سداد ديون غير شرعية غير مقبول من حيث المبدأ، فمن الضروري التحدث بوضوح عن إلغاء الديون غير الشرعية. إلغاء يجب أن يتحمل كلفته المذنبون مسببي الأزمة، أي المؤسسات المالية الخاصة.

بالنسبة لدول مثل اليونان أو أيرلندا أو البرتغال أو دول أوروبا الشرقية (وخارج الاتحاد الأوروبي، دول مثل أيسلندا)، أي البلدان التي تم ابتزازها من قبل المضاربين وصندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى مثل المفوضية الأوروبية، يجب قبول وقف اختياري أحادي الجانب لسداد الديون العمومية. أصبح هذا الاقتراح شائعا في البلدان الأكثر تضررا من الأزمة. في دبلن في نهاية نوفمبر 2010، في استطلاع للرأي تم إجراؤه عبر الهاتف بين 500 شخص، كان 57٪ من الأيرلنديين الذين تم استجوابهم يؤيدون تعليق سداد الديون بدلا من مساعدات طارئة من صندوق النقد الدولي وبروكسل. «الشعب يريد وقف السداد!»، هذا ما نقلته صحيفة صنداي إندبندنت، الصحيفة اليومية الرئيسية في الجزيرة. وفقا للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، يجب أن يقترن هذا الوقف الاختياري الأحادي الجانب بإجراء تدقيق للقروض العمومية (بمشاركة المواطنين). يجب أن يتيح التدقيق إمكانية تزويد الحكومة والرأي العام بالأدلة والحجج اللازمة لإلغاء/ تبرؤ من جزء من الديون الذي جرى تحديده على أنه غير شرعي. يوفر القانون الدولي والقانون المحلي للدول أساسا قانونيا لمثل هذا الإجراء السيادي الأحادي للإلغاء/ التبرؤ.

وبالنسبة للبلدان التي تلجأ إلى تعليق السداد، تحذر اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، بخبرتها في مسألة ديون بلدان الجنوب، من اتخاذ إجراء غير كاف، مثل مجرد تعليق سداد الديون، والذي يمكن أن يفضي إلى نتائج عكسية. هناك حاجة إلى وقف مؤقت دون إضافة فوائد التأخر للمبالغ التي لم يجر سدادها.

وفي بلدان أخرى مثل فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا، ليس من الضروري إصدار قرار بوقف اختياري أحادي الجانب أثناء إجراء التدقيق. يجب أيضا تنفيذ هذا التدقيق من أجل تحديد مدى الإلغاء/ التبرؤ الذي سيتم تنفيذه. في حالة حدوث تدهور في الاقتصاد العالمي، قد يصبح تعليق السداد ذا صلة حتى بالنسبة للبلدان التي تعتقد أنها محصنة ضد ابتزاز المقرضين الخواص.

مشاركة المواطنين شرط أساسي لضمان موضوعية وشفافية التدقيق. لا سيما، أنه سيتعين على مختلف هيئات الدولة المعنية المشاركة في هذا التدقيق، بالإضافة إلى خبراء تدقيق المالية العمومية، والاقتصاديين، والقانونيين، والخبراء الدستوريين، وممثلي الحركات الاجتماعية... وسوف يتيح تحديد المسؤوليات المختلفة عن عملية الاستدانة والمطالبة بمحاسبة المسؤولين الوطنيين والدوليين على حد سواء أمام العدالة. وفي حالة الموقف العدائي للحكومة تجاه التدقيق، من الضروري تشكيل لجنة تدقيق مواطنية دون مشاركة حكومية.

على أي حال، من المشروع أن تتحمل المؤسسات الخاصة والأفراد ذوي الدخل المرتفع الذين يحوزون سندات هذه الديون عبء إلغاء الديون السيادية غير الشرعية لأنهم يتحملون مسؤولية واسعة عن الأزمة التي يستفيدون كثيرا منها علاوة على ذلك. إن حقيقة أنه يتعين عليهم تحمل عبء الإلغاء هي مجرد عودة عادلة لمزيد من العدالة الاجتماعية. من المهم وضع سجل لحاملي السندات من أجل تعويض المواطنين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط بينهم.

إذا أظهر التدقيق وجود جرائم مرتبطة بالديون غير الشرعية، فيجب الحكم على مرتكبيها بشدة بدفع تعويضات وعدم الإفلات من عقوبة السجن حسب خطورة أفعالهم. يجب تقديم السلطات التي تعاقدت على قروض غير شرعية إلى العدالة.

أما الديون التي لا تعد غير شرعية فلا بد من فرض بَذْلِ جُهْد على الدائنين لخفض مخزونها ومعدلات الفائدة، وكذلك إطالة مدة السداد. هنا أيضا، سيكون من الضروري القيام بتمييز إيجابي لصالح صغار مالكي سندات الديون العمومية التي من المستحسن سدادها بشكل طبيعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديدٍ سقف مبلغ الحصة المخصصة لسداد الديون من الميزانية العمومية للدولة وفقًا لحالة الاقتصاد وقدرة السلطات العمومية على السداد

وطبيعة الإنفاق الاجتماعي غير القابل للاختزال. من الضروري استلهام ما تم تحقيقه لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. نصت اتفاقية لندن لعام 1953 بشأن الديون الألمانية [انظر السؤال 39] والتي نصت بشكل خاص على تخفيض رصيد الديون بنسبة 62٪ على ألا تتجاوز العلاقة بين خدمة الديون وعائدات التصدير 5٪[37]. يمكننا تحديد نسبة من هذا النوع: المبلغ المخصص لسداد الديون لا يمكن أن يتجاوز 5٪ من إيرادات الدولة. من الضروري أيضا اعتماد إطار قانوني لتجنب تكرار الأزمة التي بدأت في 2007-2008: حظر تشريك الديون الخاصة، والالتزام بتنظيم تدقيق دائم لسياسة الديون العمومية بمشاركة مواطنية، وعدم تقادم جرائم الديون غير الشرعية وبطلان الديون غير الشرعية...

إيقاف خطط التقشف، فهي غير عادلة وتعمق الأزمة.

اختارت حكومات الدول الأوروبية، وفقًا لمتطلبات صندوق النقد الدولي، فرض سياسات تقشف صارمة على شعوبها، بالموازاة مع تخفيضات واضحة في الإنفاق العمومي: تسريحات في الوظيفة العمومية، أو تجميد أجور الموظفين أو حتى خفضها، وتقليص ولوج بعض الخدمات العمومية الحيوية والحماية الاجتماعية، ورفع سن التقاعد. وفي المقابل، تطالب الشركات العمومية بزيادة في أسعارها - وتحصل عليها- بينما يجري أيضا تعديل تكلفة الوصول إلى الصحة والتعليم نحو الأعلى. ويتزايد اللجوء لزيادات ضريبية غير مباشرة، وهي ضريبة غير عادلة بصورة خاصة، لا سيما ضريبة القيمة المضافة. تجري خوصصة الشركات العمومية في القطاع التنافسي بكثافة. ودفعت سياسات التقشف المطبقة إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وهكذا فإن آثار الأزمة تتضاعف عشرة أضعاف بسبب ما يسمى بالعلاجات التي تهدف قبل كل شيء إلى حماية مصالح مالكي رأسالمال. باختصار، البنكيون ينعمون، والشعوب تعاني!

37 انظر- 260 Voir Éric Toussaint, Banque mondiale : le Coup d’État permanent, CADTM-Syllepse-Cetim, 2006, chapitre 4.

لكن الناس أقل تسامحًا مع الظلم الناتج عن هذه الإصلاحات التي تتسم بتراجع اجتماعي مهول. ومن الناحية النسبية، فإن الأجراء والعاطلين عن العمل والأسر الأشد فقراً هم المدعوون أكثر من غيرهم للمساهمة ضمانا لاستمرار الدول في تسمين الدائنين. ومن بين الفئات السكانية الأكثر تضررا، تحتل النساء المرتبة الأولى، لأن التنظيم الحالي للاقتصاد والمجتمع الأبوي يثقل كاهلهن بالآثار الكارثية المتمثلة في عدم الاستقرار والعمل الجزئي وضعف الأجر. ويدفعن ثمنا باهظا جراء تدهور الخدمات الاجتماعية العمومية. إن النضال لفرض منطق آخر لا ينفصل عن النضال من أجل الاحترام المطلق لحقوق النساء.

إقامة عدالة ضريبية أوروبية حقيقية وإعادة توزيع عادلة للثروة. منع المعاملات مع الملاذات القانونية والضريبية. ومحاربة الاحتيال الضريبي الهائل من قبل الشركات الكبيرة والأكثر غنى.

استمرت الضرائب المباشرة، منذ عام 1980، في الانخفاض على أعلى الدخول وعلى الشركات الكبيرة. وهكذا، في الاتحاد الأوروبي، من عام 2000 إلى عام 2008، انخفضت أعلى معدلات ضريبة الدخل وضريبة الشركات بمقدار 7 و8.5 نقاط على التوالي. جرى توجيه مئات المليارات من اليورو في شكل هدايا ضريبية هذه بشكل أساسي نحو المضاربة وتراكم الثروة لدى الأكثر غنى.

من الضروري الجمع بين الإصلاح المتعمق للضرائب بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية (خفض دخل وثروة الأثرياء لزيادة تلك الخاصة بأغلبية السكان) مع مواءمتها على المستوى الأوروبي من أجل منع الإغراق المالي[38]. الهدف هو زيادة الإيرادات العمومية، ولا سيما عن طريق الضريبة التصاعدية على دخل الأفراد الأغنى (يجب رفع المعدل الهامشي على شريحة الدخل الأعلى إلى 90٪[39])، والضريبة على الأصول من مبلغ

38 لنتأمل حالة أيرلندا، التي لا يتجاوز معدل التضريب 21.5% على أرباح الشركات.
39 هذه النسبة البالغة 90٪ فرضت على الأغنياء منذ رئاسة فرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة في سنوات 1930.

معين وضريبة الشركات. يجب أن تسير هذه الزيادة في الدخل جنباً إلى جنب مع انخفاض سريع في أسعار الوصول إلى المواد والخدمات الأساسية (الغذاء الأساسي، والمياه، والكهرباء، والتدفئة، والنقل العمومي، والمواد المدرسية، الخ)، ولا سيما عبر تقليص حاد لضريبة القيمة المضافة على هذه السلع والخدمات الحيوية. إنها أيضا مسألة تبني سياسة ضريبية تعزز حماية البيئة بفرض ضرائب على الصناعات الملوثة بطريقة رادعة.

يجب أن يتبنى الاتحاد الأوروبي ضريبة على المعاملات المالية، ولا سيما على أسواق الصرف الأجنبي، من أجل زيادة الإيرادات الحكومية والحد من المضاربة.

لقد رفضت مجموعة العشرين، رغم تصريحاتها، مهاجمة الملاذات القانونية والضريبية. إن الإجراء البسيط لمحاربة الملاذات الضريبية (التي تتسبب في خسارة بلدان الشمال، وكذلك بلدان الجنوب أيضا، لموارد حيوية لتنمية السكان كل عام) هو قيام البرلمان بحظر أن يجري جميع الأشخاص الطبيعيين وجميع الشركات الموجودة في أراضيها أي معاملة من أي نوع تمر عبر الملاذات الضريبية، تحت طائلة غرامة قدرها مبلغ معادل. أبعد من ذلك، يجب القضاء على هذه الفجوات السوداء في المالية، والاتجار الإجرامي، والفساد، والجنوح الإجرامي بالبدلة وربطة العنق.

يحرم الاحتيال الضريبي المجتمع من موارد كبيرة ويعمل ضد توفير فرص الشغل. يجب تخصيص موارد عمومية كافية لهيئات الخدمات المالية من أجل مكافحة هذا الاحتيال بشكل فعال. يجب إعلان النتائج ومعاقبة الجناة بشدة.

إخضاع الأسواق المالية، لا سيما بإنشاء سجل لحاملي السندات، وبواسطة حظر البيع على المكشوف والمضاربة في عدد من المجالات. إنشاء وكالة تصنيف عمومية أوروبية.

تمثل المضاربة على نطاق عالمي عدة أضعاف الثروة المنتجة على هذا الكوكب. الترتيبات المعقدة للميكانيكا المالية تجعلها خارجة تماما عن السيطرة. تدمر الدوامات التي تخلقها الاقتصاد الحقيقي. قتامة المعاملات المالية هي القاعدة. لفرض ضريبة على الدائنين عند المصدر، يجب تحديد هويتهم. بالتالي ضرورة إنهاء دكتاتورية الأسواق المالية. وملحاحية حظر المضاربة في مجموعة كاملة من المجالات. كما الحاجة الملحة لحظر المضاربة على سندات الديون العمومية والعملات والأغذية[40]. ويستدعي الأمر أيضا حظر البيع على المكشوف[41] كما تنظيم مقايضات التخلف عن السداد بصرامة. ولا بد من إغلاق أسواق المشتقات المالية التي هي بمثابة ثقوب سوداء حقيقية، منفلتة من كل ضبط ومراقبة.

يجب أيضًا إصلاح قطاع وكالات التصنيف والإشراف عليه بشكل صارم. فبعيدا عن كونها أداة تقدير علمي موضوعي، فإن هذه الوكالات هي من الناحية الهيكلية صاحبة مصلحة في العولمة النيوليبرالية وقد تسببت مرارا وتكرارا في حدوث كوارث اجتماعية. وبالفعل، فإن تدهور تصنيف دولة ما يعني زيادة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها. ونتيجة لذلك، يزداد تدهور الوضع الاقتصادي للبلد المعني. ويزيد سلوك القطيع للمضاربين من الصعوبات التي تواجه البلد المعني، ما سيؤثر بشكل أكبر على السكان. إن خضوع وكالات التصنيف الشديد للدوائر المالية في أمريكا الشمالية يجعلها لاعباً رئيسياً على المستوى الدولي، ولا تسلط وسائل الإعلام الضوء على مسؤوليتها في إثارة الأزمات وتطويرها. لقد جرى وضع الاستقرار الاقتصادي للدول الأوروبية في أيدي وكالات التصنيف هذه، دون ضمانات، ودون وسائل رقابة جادة من جانب السلطات العمومية. إنشاء وكالة تصنيف عمومية أمر ضروري للخروج من هذا المأزق.

---

40 Voir Damien Millet et Éric Toussaint, La Crise, quelles crises ? Aden-CADTM-Cetim, 2010, chapitre 6.

41 البيع على المكشوف يجعل من الممكن المضاربة على انخفاض سند عن طريق بيع آجل لهذا السند في حين أن حتى من يقوم بالعملية لا يتوفر على السند المعني. حظرت السلطات الألمانية البيع على المكشوف في حين أن السلطات الفرنسية ومثيلاتها في بلدان أخرى تعارض هذا التدبير.

تحويل البنوك إلى القطاع العمومية تحت الإشراف المواطني.

حان الوقت، بعد عقود من التجاوزات المالية والخوصصة، لوضع قطاع الإقراض في المجال العمومي. يجب على الدول أن تستعيد قدرتها على التحكم في النشاط الاقتصادي والمالي وتوجيهه. كما ضرورة أن تتوفر لها الأدوات اللازمة للقيام بالاستثمارات وتمويل الإنفاق العمومي عن طريق تقليل اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات الخاصة و/أو الأجنبية. أضف لذلك، مصادرة البنوك دون تعويض من أجل نقلها إلى القطاع العمومي تحت إشراف مواطني.

يمكن أن تمثل مصادرة البنوك الخاصة، في بعض الحالات، عبء على الدولة بسبب الديون التي قد تكون تراكمت عليها. يجب تحصيل العبء المعني من الأصول العامة لكبار المساهمين. وبالفعل، فإن الشركات الخاصة التي هي مساهمة في البنوك، والتي قادت هذه الأخيرة نحو الهاوية بالموازاة مع تحقيقها أرباح طائلة، تحوز جزء من أصولها في قطاعات أخرى من الاقتصاد. لذلك لا مناص من فرض ضريبة على الأصول الإجمالية للمساهمين. وهذا لتجنب تشريك الخسائر قدر الإمكان. يعتبر المثال الأيرلندي رمزيا، فالطريقة التي تم بها تأميم «بنك الحلفاء» الأيرلندي غير مقبولة لأنه تم على حساب السكان. لا بد من استخلاص دروس ذلك.

تشريك الشركات العديدة والخدمات المخُوصصة منذ عام 1980.

من سمات السنوات الثلاثين الماضية خصخصة العديد من المؤسسات والخدمات العمومية. من البنوك إلى القطاع الصناعي، بما في ذلك مكتب البريد والاتصالات والطاقة والنقل، سلمت الحكومات أقساما كاملة من الاقتصاد إلى القطاع الخاص، وفقدت بهذه العملية أي قدرة على تنظيم الاقتصاد. يجب أن تعود هذه الممتلكات العمومية نتاج العمل الجماعي إلى الملك العمومي. وسيشمل ذلك إنشاء مؤسسات عمومية جديدة وتكييف الخدمات العمومية وفقا لاحتياجات السكان لا سيما للاستجابة لمشكلة

تغير المناخ، على سبيل المثال، بإنشاء خدمة عمومية لعزل البنايات السكنية.

خفض ساعات العمل بشكل جذري لخلق فرص عمل مع زيادة الأجور والمعاشات التقاعدية

إن توزيع الثروة بشكل مختلف هو أفضل استجابة للأزمة. انخفضت الحصة المخصصة للعاملين بأجر في الثروة المنتجة بشكل حاد لعدة عقود، بينما زاد الدائنون والشركات من أرباحهم لتكريسها للمضاربة. من خلال زيادة الأجور، لا نسمح للسكان بالعيش بكرامة فحسب، بل نعزز أيضا الوسائل المستخدمة لتمويل أنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

من خلال تقليل وقت العمل دون تقليل الأجور وبالموازاة مع خلق فرص العمل، نقوم بتحسين جودة حياة العمال، ونوفر فرص العمل لمن يسعون إليها. يوفر التخفيض الجذري في وقت العمل أيضا إمكانية تطبيق إيقاع مختلف للحياة، وطريقة مختلفة للعيش في المجتمع من خلال الابتعاد عن النزعة الاستهلاكية. يجب أن يتيح الوقت المتوفر لصالح أوقات الفراغ زيادة المشاركة النشطة للناس في الحياة السياسية، وتعزيز التضامن والأنشطة التطوعية والإبداع الثقافي.

إعادة بناء ديمقراطي لاتحاد أوروبي آخر على أساس التضامن.

لا غنى عن إلغاء العديد من أحكام المعاهدات التي تحكم الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي. على سبيل المثال ينبغي حذف المادتين 63 و125 من معاهدة لشبونة اللتان تقضيان بحظر أي رقابة على تحركات الرساميل وأي مساعدة لدولة تواجه صعوبات. يجب أيضا التخلي عن ميثاق الاستقرار والنمو. علاوة على ذلك، من الضروري استبدال المعاهدات الحالية بمعاهدات جديدة في إطار عملية تشكيل ديمقراطية حقيقية من أجل الوصول إلى ميثاق تضامن الشعوب من أجل التشغيل والبيئة.

وهناك حاجة ملحة لمراجعة السياسة النقدية والنظام الأساسي وممارسات البنك المركزي الأوروبي بشكل كامل. إن عدم قدرة السلطة السياسية على إجبار البنك المركزي الأوروبي على خلق المال هو عقبة خطيرة للغاية. بخلق هذا البنك المركزي الأوروبي فوق الحكومات وبالتالي الشعوب، اتخذ الاتحاد الأوروبي خيارا كارثيا، وهو إخضاع البشر للمالية، بدل العكس.

بينما نددت العديد من الحركات الاجتماعية بالقوانين الصارمة للغاية وغير الملائمة للغاية، اضطر البنك المركزي الأوروبي إلى تغيير لحنه في ذروة الأزمة بتعديل الدور الممنوح له بشكل عاجل. لسوء الحظ، وافق على القيام بذلك لأسباب خاطئة: ليس من أجل مراعاة مصالح الناس، ولكن للحفاظ على مصالح الدائنين. وهذا دليل على وجوب إعادة خلط البطاقات واعادة توزيعها: يجب أن يكون البنك المركزي الأوروبي قادرا على التمويل المباشر للدول المعنية بتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية التي تدمج بشكل مثالي الاحتياجات الأساسية للسكان.

حاليا، يجري تمويل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، مثل الاستثمار في بناء مؤسسة استشفائية أو مشروع مضاربة بحت، بطريقة مماثلة. يجب أن تفكر السلطة السياسية على الأقل في فرض تكاليف مختلفة جدا على كل جانب: ضرورة الاحتفاظ بمعدلات منخفضة للاستثمارات العادلة اجتماعيا والمستدامة بيئيا، ومعدلات عالية جدا، وحتى باهظة عندما يتطلب الوضع ذلك، للمعاملات من النوع المضارباتي، التي من المستحسن أيضا حظرها تماما في مجالات معينة (انظر أعلاه).

إن أوروبا القائمة على التضامن والتعاون عليها أن تجعل ممكنا التخلي عن المزاحمة والمنافسة، اللتين «تجران نحو الأسفل». أدى المنطق النيوليبرالي إلى الأزمة وكشف فشله. فقد أدى إلى انخفاض المؤشرات الاجتماعية: حماية اجتماعية أقل، فرص عمل أقل، خدمات عمومية أقل. القلة المستفيدة من هذه الأزمة فعلت ذلك بالدوس على حقوق غالبية الآخرين. لقد انتصر

الجناة ودفع الضحايا الثمن! يجب تفكيك هذا المنطق، الذي تقوم عليه جميع النصوص التأسيسية للاتحاد الأوروبي، وينبغي الأخذ بالاعتبار تفكيك ميثاق الاستقرار والنمو أيضا: إنه غير مجد تماما. كما يستدعي الأمر أن يكون بناء أوروبا أخرى الأولوية، أوروبا قائمة على التعاون بين الدول والتضامن بين الشعوب. ولهذا، ينبغي أن تكون السياسات المالية والسياسات الضريبية غير متجانسة، لأن الاقتصادات الأوروبية تخترقها تفاوتات قوية، ولكن أن تكون منسقة بحيث يظهر حل في النهاية «صعودا». وينبغي تنفيذ سياسات شاملة على المستوى الأوروبي، تشمل استثمارات عمومية كثيفة لخلق فرص عمل عمومية في المجالات الأساسية (من خدمات القرب إلى الطاقات المتجددة، ومن مكافحة تغير المناخ إلى القطاعات الاجتماعية الأساسية)، وكلها أمور ينبغي فرضها.

يجب أن تعمل أوروبا الديمقراطية الأخرى، بالنسبة للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، على فرض مبادئ غير قابلة للتفاوض: تعزيز العدالة الضريبية والاجتماعية، والخيارات التي تركز على رفع مستوى ونوعية حياة سكانها، ونزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري بشكل جذري (بما في ذلك انسحاب القوات الأوروبية من أفغانستان ومغادرة الناتو)، وخيار الطاقة المستدامة دون اللجوء إلى الطاقة النووية، ورفض الكائنات المعدلة وراثيا. وعليها أيضا أن تضع حداً لسياستها المتمثلة في القلعة المغلقة بوجه مرشحي الهجرة، لكي تصبح شريكاً عادلاً ومتضامنا بحق تجاه شعوب جنوب الكرة الأرضية.

الفصل 13:
الحملة العالمية من أجل إلغاء الديون

السؤال 62: كيف نشأت الحملة العالمية من أجل إلغاء الديون؟

تحظى الحملة العالمية لإلغاء الديون اليوم بمركزية داخل الحركة المناضلة من أجل عولمة مغايرة. على الرغم من أن إشكالية الديون غير جديدة، كان تكوين شبكة دولية بهذا الحجم قد استغرق سنوات عديدة.

في بلدان العالم الثالث، اكتست حملة عدم سداد الديون الخارجية، بين عامي 1982 و1990، طابعا شعبياً وواسع النطاق في أمريكا اللاتينية، القارة الأكثر تضررا من الأزمة. سعت منظمات نقابية وفلاحية عديدة في أمريكا اللاتينية إلى تعزيز التضامن القاري. واضطلعت كوبا بدور فعال في محاولة توحيد بلدان أمريكا اللاتينية من أجل وقف سداد الديون.

في بلدان الشمال، لعبت بعض المنظمات دوراً رائداً، مثل الجمعية الدولية للتقنيين والخبراء والباحثين (AITEC) في باريس، والتي تناولت هذا الموضوع منذ عام 1983، أو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في بلجيكا بدءاً من عام 1990. كان لمؤلفات سوزان جورج عديدة[1] تأثير كبير على تعزيز الحركة في طورها الأول.

اكتسبت الحملة الدولية زخماً جديداً في أواخر سنوات 1990 بإطلاق حملة اليوبيل 2000 (بدعم من الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الإصلاحية). في مايو عام 1998، أثناء قمة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية في برمنغهام، تظاهر 70000 بريطاني لإلغاء ديون البلدان الفقيرة بناء على دعوة اليوبيل 2000 بريطانيا العظمى. شهد عام 1999 تقديم أكبر عريضة في تاريخ الإنسانية (تم جمع 24 مليون توقيع بين عامي 1998 و2000) في كولونيا أثناء انعقاد قمة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية.

1 Susan George, Jusqu'au cou, La Découverte, 1989 ; L'effet Boomerang, La Découverte, 1992 ; Susan George est actuellement directrice associée du Transnational Institute.

ثم انقسمت حركة اليوبيل 2000 إلى مجموعتين، إذ تخلت بعض المنظمات غير الحكومية الكبيرة في بلدان الشمال عن النضال من أجل إلغاء الديون بناءً على طلب الفاتيكان، بينما قررت بعض الحملات في بلدان الجنوب إنشاء يوبيل الجنوب. تضم هذه الشبكة منظمات من جميع القارات الجنوبية (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية)، قائمة على تنسيق حسب البلدان والقارات. من جانبها، قررت الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة CADTM ، التي كانت بدأت في التوسع عالمياً، تكوين تحالف استراتيجي مع يوبيل الجنوب والإسهام في منح نفس جديد لحركة مكافحة الديون بعد عام 2000.

في مارس عام 2000، كان استفتاء المبادرة الشعبية («الاستشارة») الذي أجرته في إسبانيا شبكة المواطنين لإلغاء الديون الخارجية الذي جرى تنظيمه في البرازيل في سبتمبر، خطوة كبيرة إلى أمام.

بذلت شبكات عديدة جهوداً في سبيل تقارب منهجي. عبرت نقاشات صفوف الحركة. يعتقد البعض، مثل شبكة المواطنين لإلغاء الديون الخارجية والشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية و يوبيل الجنوب، أن النضال من لإلغاء الديون يجب أن يؤدي إلى وضع النظام الرأسمالي برمته محل نقاش وتساؤل. ويعتقد البعض الآخر أن هذا النظام لا يمكن أو لا يجب تغييره، وأن الأمر يتعلق بتحرير البلدان من أعباء الديون من خلال العمل بشكل نقدي على مواكبة استراتيجية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكن دون التشكيك في النظام.

وبدءاً من عام 1999، تنامى تأثير حركات بلدان الجنوب تدريجياً. نظمت عمليات تعبئة حاشدة في بيرو (1999)، وإكوادور (1999-2001)، والبرازيل (أيلول/سبتمبر 2000)، وجنوب إفريقيا (1999-2000)... كما شكلت مبادرة المنتدى الاجتماعي العالمي (FSM) على المستويين القاري المحلي، نقطة تحول. إن المنتدى الاجتماعي العالمي التي كانت

ينعقد أصلاً في بورتو أليغري (البرازيل)، غير مكان دوراته (مومباي، باماكو، كاراكاس، كراتشي، نيروبي، قبل بيليم في عام 2009) وتمكن من الحفاظ على نشاطه.

في النقاش الموصوف أعلاه، جرى اتخاذ خطوة كبيرة إلى أمام في يونيو عام 2005 وتم تأكيدها في أيلول/سبتمبر من نفس العام أثناء حوار جنوب-شمال الثاني الذي انعقد في هافانا (بعد حوار داكار في عام 2000). ثم وافق المعتدلون والراديكاليون على رفض كل الشروط التي بات الشمال يفرضها. بالإضافة إلى ذلك، كان فضل إدراج مفهوم الدين التاريخي والاجتماعي والثقافي والبيئي في إطار ما كانت تقوم به حركات الديون من صياغة جماعية، يعود إلى ليوبيل سود.

كما أقامت الحركات المناضلة أيضاً روابط بين مختلف المواضيع: روابط بين الديون والهجرة؛ روابط بين السيادة الغذائية ورفض الديون وسياسات التقويم الهيكلي؛ ونضال مشترك ضد الثلاثي المتمثل في صندوق النقد الدولي/البنك العالمي/منظمة التجارة العالمية؛ وتعاون حركات الديون مع حركات النضال ضد السدود الكبيرة وغيرها من مشاريع الطاقة العملاقة؛ وتعاون أيضاً مع الحركات المناضلة ضد إزالة الغابات.

جرى إدراج موضوع جديد وهام جدا في النقاش أثناء هذه السنوات الأخيرة، وذلك أساسا من قبل الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة: وخلافا لفكرة مقبولة عموما، على بلدان الجنوب عدم اللجوء حتماً إلى الاستدانة الخارجية لدى بلدان الشمال إذا كان هدفها التطور. إن السياسات البديلة، التي لا تخلق ديونا جديدة، قابلة للتطبيق تماما في إطار وطني وعالمي على حد سواء.

في الفترة 2006-2007، ساد ما يشبه الهدوء على جبهة الديون. لقد أعطت عمليات تسديد الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي قبل الأوان، الانطباع، خطأً، بأن الدين جزء من الماضي. وفي الواقع، مرة أخرى، تنضج ظروف حدوث اختلالات مالية جديدة وأزمة دين جديدة، وتظل هذه الإشكالية مركزية كما كانت دوماً.

واعتبارًا من عام 2010، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أصبح الدين العام موضوعاً سياسياً مركزياً، لا مفر منه، ما أعطى قوة مذهلة لعمل الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة وغيرها من الحركات التي تعمل على مسألة الديون في بلدان الشمال.

وأثناء بضعة سنوات، وعلى الرغم من عقبات عديدة، تم إنجاز الكثير في سبيل التقارب بين مختلف الحركات المناضلة لتحرير الشعوب من نير الديون. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحركات الاجتماعية والحملات الكبرى التي تعمل على نطاق العالم أحرزت تقدما في تنسيقها، وخاصة بعقد أيام عمل مشتركة على المستوى العالمي. لم يتوقف حجم العمل عن الازدياد.

«هذه الأزمة مرآة تتيح لمواطني العالم التفكير في المستقبل الذي تخبئه لهم الرأسمالية العالمية. وبهذا المعنى، فإن أشكال التمرد في الأرجنتين مختبر، مختبر سلطات مضادة لم تنل ما تستحقه من أهمية بالغة. تظهر لنا [...ال] أرجنتين المتمردة أن عوالم مغايرة ممكنة، وأنها قائمة بالفعل.»
سيسيل رايمبو، دانيال هيرارد، الأرجنتين المتمردة، مختبر للسلطات المضادة، 2006

السؤال 63: لماذا تأسست الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة؟

بوجه الدمار الذي أحدثته السياسات النيوليبرالية في سنوات 1980، اعتبر عدد مطرد من المواطنين الدين بوصفه الآلية الأساسية لإخضاع بلدان الجنوب. في فرنسا، في يوليوز عام 1989، بمناسبة الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، انتهت حملة «هذا يكفي»، التي انطلقت بحفز من الكاتب جيل بيرو والمغني رونو، بكتابة نداء الباستيل، الذي يدعو إلى إلغاء ديون العالم الثالث فوراً وبدون شروط. دون متابعة مباشرة في فرنسا، استمرت هذه الحملة في بلجيكا بإنشاء الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.

إنها شبكة عالمية مقرها في ليبج، وتعمل من أجل بدائل جذرية لمختلف أشكال الاضطهاد في العالم. توجد ديون العالم الثالث والتقويم الهيكلي في صميم اهتماماتها، لوضع حد لإملاءات مجموعة البلدان الصناعية الثمانية والمقاولات متعددة الجنسيات والثلاثي المتكون من البنك العالمي/ صندوق النقد الدولي/ منظمة التجارة العالمية. من خلال التركيز على العمل الأممي، أرادت الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية أن تكون متعددة منذ البداية. وقد استقطبت مناضلين، ومركزيات نقابية، وأحزابا وبرلمانيين ولجان تضامن ومنظمات غير حكومية... هكذا بدأت الدينامية.

كان عام 1994 أول منعطف. في 1 يناير، في تشياباس، جرى الحديث عن الزاباتيين والقائد ماركوس أثناء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. تمحور نضالهم حول مطالب الشعوب الأصلية، تم اندرج أيضا في الإطار العام لمحاربة جميع أشكال الاضطهاد في العالم وضد العولمة الليبرالية. شهد عام 1994 أيضا الذكرى الخمسين لتأسيس مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، التي جرى الاحتفال بها في مدريد. في هذه

المناسبة، شاركت الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في حملة «أصوات الكوكب الأخرى» التي نظمت قمة مضادة وتظاهرة في الشارع (15000 مشارك) بهدف التعبير عن وجهة نظر بديلة. أعطت هذه الحملة اسمها للمجلة الفصلية التي تنشرها الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة.

بعد ذلك، أتاحت عريضة «البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: كفى» الذي أطلقتها الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية بروز شبكة كبيرة من المتعاطفين، الذين يعارضون منطق المؤسسات المالية العالمية. وفي عام 1996، كانت قمة مجموعة البلدان الصناعية السبع في ليون مناسبة لتعبئة قوية، دوماً حول موضوع «أصوات الكوكب الأخرى»، تلاها لقاء بين المجرات الذي عقده الزاباتيون، في لاريااليداد (المكسيك).

في عام 1998، أدت حملة اليوبيل 2000 من جهة إلى تأسيس أطاك [جمعية تضريب المعاملات المالية من أجل الفعل المواطني] ومن جهة أخرى إلى إحياء موضوع الديون في فرنسا، وبشكل أعم في أوروبا. كانت الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية جزءا لا يتجزأ من المغامرة منذ انطلاقها.

ومنذ ذلك الحين، تطورت الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في بلدان الشمال (بلجيكا وسويسرا وفرنسا واليابان) وبلدان الجنوب (خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وسوريا ولبنان والهند وفي باكستان...).[2]

في عام 2011، كانت الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية حاضرة في أكثر من 30 بلد وقام مختلف الشركاء بحمل رسالتها

2 Esther Vivas et CADTM, En campagne contre la dette, CADTM/Syllepse, 2008.

في القارات الخمس.

تمكنت الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية والحالة هذه من توسيع نطاق فعلها:

- لقاءات دولية (ندوات حول القانون، ورشات تكوينية، واجتماعات للشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية ، الخ)؛
- منشورات متعددة عن الديون (كتب وأقراص فيديو رقمي وأقراص مدمجة، إلخ)؛
- مؤتمرات بوتيرة متواصلة خاصة مع دعم أفلام سمحت بفتح نقاشات في دور السينما بعد العرض كما في حالة باماكو، الحياة والديون، ونهاية الفقر؟ راتب الديون وخاصة في عام 2011 الفيلم الوثائقي اليوناني... الدبتوقراسية (دكتاتورية الديون)؛
- تنامي تغطية إعلامية (صحافة مكتوبة وإذاعة راديو وتلفزيون وإنترنت، إلخ)؛
- توظيف مختلف وسائل التوعية (مسرح شعبي وحفلات موسيقية وقصص مصورة وفيديوهات، إلخ).

لا تقتصر الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية على معركتها المركزية المتعلقة بالديون العامة في جميع أنحاء العالم والتخلي عن سياسات التقويم الهيكلي المفروضة على البلدان النامية وحسب.

ولكنها تقدم أيضاً مقترحات متعددة لبناء بدائل مستدامة للمنطق المالي الحالي، كما رأينا في هذا العمل [انظر بوجه خاص السؤال 55 والسؤال 64].

كقطب اختصاص معترف به على هذا النحو في مسألة الديون، وكحركة تعبئة شعبية في بلدان الشمال والجنوب، فإن الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية تمتلك مؤهلات متينة لممارسة كامل تأثيرها في النضال لبناء عالم مغاير.

السؤال 64: ما هو الميثاق السياسي للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية؟

جرى اعتماده في بيليم، يناير 2009

الديباجة:

في عام 1989، صدر من باريس "نداء الباستيل»: يدعو كل القوى الشعبية عبر العالم لتتحد من أجل الإلغاء الفوري وغير المشروط لمديونية البلدان المسماة "نامية"، لأن هذه المديونية الساحقة أدت بالموازاة مع الإصلاحات الماكرو اقتصادية النيوليبرالية المفروضة على بلدان الجنوب بدءا من أزمة الديون عام 1982، إلى زيادة مهولة للتفاوتات وتفشي الفقر وأشكال الظلم الصارخة وتدمير البيئة. هكذا، نشأت اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية سنة 1990، استجابة لهذه الدعوة، ومن أجل النضال ضد التدهور العام لشروط حياة معظم الشعوب. إن اللجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية اليوم عبارة عن شبكة تتألف من ثلاثين منظمة نشيطة بأكثر من 25 بلدا موزعا على أربع قارات. ويقوم عملها الرئيسي المتمحور على إشكالية المديونية، على إنجاز أنشطة وبلورة بدائل جذرية تهدف الى انبثاق عالم قائم على السيادة والتضامن والتعاون بين الشعوب واحترام الطبيعة والمساواة والعدالة الاجتماعية والسلم.

لقد تغير السياق العالمي منذ أن تأسست اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. فعلى مستوى المديونية، هناك تطور هام يجب أن يؤخذ بالاعتبار: تزايد الديون العمومية الداخلية بشكل كبير. إجمالا، هناك توجهان متناقضان على المستوى العالمي. من جهة، الهجوم الرأسمالي النيوليبرالي، المتواصل والآخذ في التعمق، من قبل مجموعة دول السبع الكبار وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وهي كلها في خدمة الشركات العالمية الكبرى والرأسمال المالي العالمي. ومن جهة أخرى،

توجه مضاد متنام منذ أواخر سنوات 1990، متجسد في تعبئات شعبية قوية ضد الهجوم النيوليبرالي، لا سيما بأميركا اللاتينية، وفي تعزيز الحركة الاجتماعية العالمية المناضلة من أجل "عوالم أخرى ممكنة"، وفي انتخاب رؤساء يدعون إلى إحداث قطيعة مع النيوليبرالية، وفي مبادرات في مجال تدقيق الديون ووقف سداد الديون العمومية الخارجية، وفي بداية استعادة الدولة تحكمها بقطاعات استراتيجية وبالموارد الطبيعية، وفي فشل مشاريع نيوليبرالية مثل منطقة التبادل الحر للبلدان الأمريكية، وفي مقاومات الإمبريالية بالعراق وفلسطين وأفغانستان. يرتهن تطور ميزان القوى بين هذين التوجهين الكبيرين إلى حد كبير بردود الأفعال الشعبية إزاء الأزمة العالمية متعددة الأبعاد (مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وغذائية وطاقية ومناخية وبيئية وثقافية).

الميثاق السياسي

1 - تؤدي الديون العمومية (الداخلية والخارجية) إلى تحويل هائل لثروات شعوب بلدان الجنوب إلى الدائنين، والطبقات الحاكمة المحلية تقتطع عمولات لصالحها أثناء ذلك. تشكل الديون، سواء بشمال الكوكب أو جنوبه، آلية ضخ للثروات التي أنتجها العمال والعاملات وصغار المنتجين رجالا ونساء لصالح الرأسماليين. ويجري استخدامها من قبل الدائنين كأداة هيمنة سياسية واقتصادية تقيم شكلا جديدا من أشكال الاستعمار. استنزفت بالكامل شعوب الجنوب رغم ثرواتها الطبيعية والبشرية الهائلة. ففي معظم بلدان الجنوب، تمثل عمليات سداد الديون العمومية سنويا مبلغا يفوق نفقات التعليم والصحة والتنمية القروية وخلق فرص الشغل. ولم تكن مبادرات تخفيف عبء الديون في السنوات الأخيرة سوى صفقات مغبونين خصوصا وأنها كانت مصحوبة بشروط بالغة الضرر على البلدان "المستفيدة" منها.

2 - يتمثل الهدف الأول للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في الإلغاء الفوري وغير المشروط للديون العمومية لبلدان العالم الثالث والتخلي عن سياسات التقويم الهيكلي. ولبلوغ هذا الهدف، تعمل الشبكة العالمية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية من أجل إنجاز الأنشطة التالية:

- تحفيز عمليات نشر وتوعية وتنظيم ومبادرات الشعوب المثقلة بالديون.
- إرساء عمليات افتحاص الديون، بمشاركة مواطنية، هدفها شطب جميع الديون الكريهة واللاشرعية.
- قرارات أحادية الجانب وسيادية تتخذها حكومات تعلن بطلان ديون عمومية وتوقف سدادها.
- القطع مع اتفاقيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- إرساء جبهة موحدة للبلدان من أجل وقف سداد الديون.
- الاعتراف بنظرية الديون الكريهة في القانون الدولي.
- رفض كل أشكال المشروطية التي يفرضها الدائنون.
- إرجاع الأصول المنهوبة من قبل زعماء فاسدين لبلدان الجنوب بالتواطؤ مع مؤسسات بنكية وحكومات، لمواطني ومواطنات بلدان الجنوب وبأثر رجعي.
- عمليات سداد غير مشروطة من قبل بلدان الشمال لصالح شعوب الجنوب، للتعويض عن الديون التاريخية والاجتماعية والبيئية.
- دعاوى قضائية ضد المؤسسات المالية العالمية.
- في حال تأميم بنوك خاصة مفلسة، استرجاع تكلفة العملية من ممتلكات كبار المساهمين والمديرين.
- استبدال البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بمؤسسات ديمقراطية تكون أولويتها تلبية الحقوق الإنسانية الأساسية في مجالات تمويل التنمية والقروض والتجارة الدولية.
- التشهير بجميع الاتفاقيات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الخ.) التي ترهن سيادة الشعوب وتؤبد ميكانيزمات التبعية.

3 - وبالنسبة للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، لا يشكل إلغاء الديون غاية في حد ذاته. إنه شرط ضروري لكنه ليس كافيا لضمان

تلبية الحقوق الإنسانية. لذلك من الضروري أن تذهب الإنسانية إلى أبعد من إلغاء الديون العمومية إذا أرادات تحقيق العدالة الاجتماعية المحترمة للبيئة. فالديون تشكل جزءا من نظام تجب مقاومته برمته. وبالتزامن مع إلغاء الديون، من الضروري أن نضع قيد الممارسة بدائل راديكالية أخرى بما في ذلك:

- القضاء على الجوع والفقر واللامساواة.
- ضمان المساواة بين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة.
- إرساء انضباط مالي جديد عبر فرض رقابة صارمة على حركة الرساميل والسلع، وسن ضرائب على الرأسمال (رسوم شاملة، والضرائب على الثروات الكبرى)، ورفع السر البنكي، وحظر الجنات الضريبية والمضاربة والربا.
- جعل المساعدة الإنمائية العمومية تتخذ حصريا شكل هبات بلا أي مشروطية، وتحديد نسبتها في 1٪ من الدخل القومي الخام للبلدان المصنعة واستبدال اسمها ب "مساهمة التعويض والتضامن"، ويجب أن يستبعد في حساب هذه المساهمة إلغاء الديون والمبالغ التي لا تخدم مصلحة سكان الجنوب.
- إرساء تعبئة للموارد لا تخلق المديونية.
- إرساء بدائل تحرر البشرية من جميع أشكال الاضطهاد: الاضطهاد الاجتماعي والاضطهاد البطريركي والاضطهاد الاستعماري الجديد والاضطهاد العنصري والاضطهاد الطبقي والاضطهاد السياسي والاضطهاد الثقافي والجنسي والديني.
- إرساء سياسة بيئية طموحة تهدف إلى إعادة استقرار المناخ.
- ضمان السيادة الاقتصادية والسياسية والغذائية للشعوب.
- حظر تسجيل براءات الاختراع بالنسبة للأحياء.
- نزع سلاح الكوكب بأسره.
- ضمان حق الأفراد في التنقل والإقامة.
- تأكيد سمو الحقوق الإنسانية على القانون التجاري واجبار الحكومات والمؤسسات المالية العالمية والمقاولات على احترام مختلف الأدوات العالمية

مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1952)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1981)، واعلان الحق في التنمية (1986)، واتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، واعلان حماية المدافعين على حقوق الإنسان (1998) واعلان حقوق الشعوب الأصلية (2007).

- ضمان سيادة الشعوب على حياتها ومستقبلها، لاسيما شمول الملكية العمومية للثروات الطبيعية، ونتائج البحوث والتنمية، والملكيات الأخرى المشتركة للبشرية والقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد.
- الخروج من النظام الرأسمالي القائم على البحث عن أقصى ربح خاص والنمو والفردانية، بهدف خلق مجتمع تكون فيه الحاجيات الاجتماعية والبيئية في صلب الخيارات السياسية.

4 - ولبلوغ هذه التغييرات وتحقيق التحرر الاجتماعي، تعتقد الشبكة العالمية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية بأن الشعوب هي التي سترفع تحدي التغيير بنفسها. لا ينبغي أن تحرر، بل أن تتحرر بنفسها. وعلاوة على ذلك، أظهرت التجربة أنه يجب أن لا نتوقع من الأقليات الميسورة أن تتكلف بشروط عيش كريمة للسكان. وكما جرى التأكيد على ذلك في نداء الباستيل في عام 1989، "وحده تضامن الشعب قادر على كسر سلطة الإمبريالية الاقتصادية. ولا يعني هذا التضامن بأي شكل من الأشكال دعما لتلك الأنظمة التي تستكمل بؤس بلدها، وتخنق صوت الشعوب وحقوقها". إن تعزيز الحركات الاجتماعية أولوية بالنسبة للجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. إنها تساهم من منظور أممي في بناء حركة شعبية واسعة وواعية ونقدية ومنخرطة في التعبئة. وإيمانا منها بضرورة تلاقي النضالات من أجل التحرر، فإنها تدعم جميع المنظمات الدولية والائتلافات التي تعمل من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الطبيعة والسلم.

السؤال 65: ما هي مبادئ اشتغال الشبكة العالمية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية

اعتمد في بيليم في يناير 2009

أولا- ديباجة

1-شبكة اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية هي حركة عالمية تناضل من أجل إلغاء الديون العمومية لبلدان العالم الثالث، ومن أجل التحرر الاجتماعي المحترم للطبيعة والخالي من جميع أشكال الاضطهاد.

2- ينبغي للمنظمات العضو في الشبكة تعزيز التقارب بين جميع الحركات التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة أو مكملة. ممارسة وحدة العمل واحترام التنوع هي بمثابة مبادئ أساسية لعملنا.

3- طورت شبكة اللجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، على مدى التجارب المتراكمة، طريقة تسيير خاصة بها. ولا يعني تبنيها لميثاق التسيير هذا تحديدا نهائيا لقائمة من المعايير التي ينبغي تطبيقها بشكل صارم، وانما بالأحرى من أجل تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات الداخلية الرئيسية التي تميز التواصل عبر الشبكة والديناميكية الشاملة للجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. يجوز تعديل هذا الميثاق من قبل الجمع العالمي للشبكة الذي يتضمن جدول أعماله هذه النقطة.

4- يهدف ميثاق التسيير هذا إلى أن يكون أداة توجيه من جهة، لقرارات وأنشطة المنظمات العضو في الشبكة أو المنظمات التي ترغب في الانضمام إليها، ومن جهة ثانية، لجميع الراغبين والراغبات في تعزيز التعاون مع اللجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.

ثانيا – ميثاق التسيير

المبادئ العامة للتنظيم

1 - اللجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية عبارة عن شبكة تعمل أفقيا، حيث لا وجود لبنية قيادة عالمية للشبكة. الجمع العالمي للشبكة هو الجهاز الذي يحدد التوجهات الرئيسية للشبكة. ويجب على الجمع العام العالمي للشبكة أن ينعقد مرة كل سنتين. وفي ختام انعقاد الجمع العالمي للشبكة تحدد إجراءات الدعوات والحصول على التمويل وتشكيلة الاجتماع المقبل للجمع العالمي. يرسي الجمع العام العالمي لجان العمل. ويتحدد النصاب القانوني اللازم لعقد الجمع العام العالمي في النصف زائد واحد من المنظمات الأعضاء. الانخراط والاستبعاد هي من اختصاص الجمع العام العالمي.

2 - السكرتارية الدولية، التي تكلفت بها حتى الآن اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية ببلجيكا، تقوم بدور التنسيق. ولها بالخصوص مهمة تيسير التواصل الداخلي للشبكة، وتعزيز رؤية الأنشطة وتحاليل الشبكة والمنظمات العضوة فيها، وخصوصا عبر الموقع الإلكتروني للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية والنشرات الإخبارية الإلكترونية ، ومساعدة المنظمات العضو في الشبكة على تنفيذ قرارات الشبكة العالمية ، وتنسيق تدخل المنظمات العضو في الشبكة خلال اللقاءات العالمية، وتشجيع التعاون مع المنظمات العالمية الأخرى التي تتعاون معها الشبكة. وفي مستقبل يجب تحديده، ولضمان التناوب، يمكن أن تضطلع بمهام السكرتارية الدولية للشبكة منظمة أخرى العضو في الشبكة تعين من قبل الجمع العام العالمي للشبكة.

3 - كل منظمة عضو في الشبكة هي مستقلة ماليا. ولا يمكن لمنظمة عضو أن تصبح الممول الرئيسي لمنظمة أخرى عضو. ومع ذلك يمكن قبول مساعدات مالية محدودة، بل يتم تشجيعها. وتكون كل منظمة عضو ، بمساعدة ممكنة من منظمة أخرى عضو ، مسؤولة عن إيجاد الموارد المالية اللازمة لتعزيز قدرتها على العمل وتمويل أنشطتها على المستوى الوطني أو

الإقليمي أو الدولي. كل منظمة عضو، بالتنسيق مع السكرتارية الدولية، ينبغي أن تهدف إلى جمع الوسائل المالية اللازمة لضمان مشاركتها في الجموعات العامة العالمية للشبكة. يجب أن تكون مصادر وطرق التمويل متفقة مع روح الميثاق السياسي للجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.

4 - تتمتع كل منظمة باستقلاليتها ولها الحرية في تحديد برنامج عملها مادام لا يتعارض مع الميثاق السياسي. ويتم إعداد وتنظيم وتنفيذ الأنشطة الخاصة لكل منظمة بشكل مستقل وديمقراطي.

1 - ترتكز شبكة اللجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية على تعزيز العمل الإقليمي. ويتوزع أعضاء الشبكة العالمية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية على ورشات عمل إقليمية بلغت حتى الآن ست ورشات: أفريقيا الوسطى، أفريقيا الغربية، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، آسيا، أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تهدف كل منظمة عضو إلى تعزيز وتوطيد استقلال وقدرات عمل ورشة العمل الإقليمية التي تنتمي إليها لتعزيز الشبكة العالمية ككل. وتعود سلطة إنشاء ورشات عمل إقليمية جديدة للجمع العام العالمي.

2 - تتمثل الخطوات الأربع الرئيسية للانضمام إلى شبكة اللجنة العالمية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في:

- تعاون حقيقي ومستمر مع منظمة واحدة أو عديد من المنظمات العضو في الشبكة العالمية ؛
- دعم الترشيح من قبل منظمة عضو في ورشة العمل المعنية؛
- الاجتماع في ورشة عمل جهوية والمصادقة من قبل أعضاء هذه الورشة ؛
- الانضمام الشكلي خلال الجمع العام العالمي للشبكة.

الالتزامات والمسؤوليات

- بوصفها عضوا في شبكة اللجنة العالمية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، كل منظمة:
- تؤكد موافقتها على الميثاق السياسي للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية وتطابق نشاطها بما يتفق مع الروح العامة لهذا الميثاق في التحليلات التي تصدرها والأنشطة التي تقوم بها.
- تطبق مبادئ الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي.
- تمارس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة داخل المنظمة والعمل على أن تصبح المساواة حقيقة واقعة في المجتمع. وتعمل المنظمات العضو في الشبكة بوعي لوضع حد لجميع أشكال اضطهاد النساء داخل المنظمة وفي المجتمع.
- تعمل على تبادل الأفكار والخبرات مع جميع أعضاء الشبكة، خصوصا عبر:
  - ✓ الإخبار بشكل كاف عن أنشطتها السابقة والحالية والآتية. ويتعين أن يصل هذا الإخبار حسب هدفه وأهميته، إلى السكرتارية الدولية، وورشة العمل الجهوية المعنية، ولجان العمل الموضوعاتية أو لجميع أعضاء الشبكة ؛
  - ✓ وضع رهن إشارة مجموع أعضاء الشبكة مختلف الإنتاجات ؛
  - ✓ المشاركة بنشاط في إغناء موقع اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.
- إدراج أنشطتها في منظور تدعيم قدرات واستقلالية ورشات العمل الجهوية، خصوصا من خلال:
  - ✓ العمل على تحسين الاتصال الداخلي الجهوي،
  - ✓ دعم نشيط للأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأعضاء في ورشة العمل الجهوية نفسها ؛
  - ✓ تشجيع البلورة الجماعية وإنتاج التحاليل والكتب،
  - ✓ تعزيز التعاون مع الشركاء الجهويين المعنيين.

▪ تدرج أنشطتها ضمن منظور الدينامية الشاملة لشبكة اللجنة العالمية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، خصوصا من خلال:

✓ الالتزام بتعزيز معارفها حول الديون والمؤسسات المالية الدولية ومجموع الإشكاليات التي تتناولها اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية (بما في ذلك مطالعة إنتاجات اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية والحصول عليها)، ونشر تحاليل اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية على أوسع نطاق ممكن، خصوصا من خلال أنشطة التكوين والتربية المواطنية ؛

✓ دعم إنتاج التحاليل بشأن الإشكاليات التي تهم اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية من وجهة نظر محلية وقطرية ودولية ؛

✓ تنسيق الديناميات الخاصة بورشة العمل الجهوية مع الدينامية العامة، ودعم المبادرات التي اتخذها أعضاء الشبكة الآخرون ؛

✓ دعم المبادرات التي تقوم بها الحركة التي تشتغل على محور الديون بشكل عام.

▪ يتخذ قرار استبعاد عضو في الشبكة العالمية، في إطار الجمع العام العالمي، في حال مخالفة الميثاق السياسي وفي حال سلوك عنصري أو جنسي أو أي تصرف آخر أو عمل يتناقض مع روح هذا الميثاق. ويتم نقاش قرار الاستبعاد واقتراحه في ورشات العمل الجهوية قبل أن يحسم في الجمع العام العالمي.

الملاحق

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

جنوب إفريقيا، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، ساحل العاج، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريشيوس، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تشاد، توغو، زامبيا، زيمبابوي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، بليز، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدومينيكان (جمهورية)، دومينيك، إكوادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلفادور، سورينام، أوروغواي، فنزويلا

شرق آسيا والمحيط الهادئ

بورما، كمبوديا، الصين، كوريا الشمالية، فيجي، إندونيسيا، كيريباتي، لاوس، ماليزيا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جزر سليمان، ساموا، ساموا الأمريكية، تايلاند، تيمور

الشرقية، تونغا، توفالو، فانواتو، فيتنام

جنوب آسيا

أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، المالديف، نيبال، باكستان، سري لانكا

وسط وشرق أوروبا وتركيا وآسيا الوسطى

ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، كوسوفو، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفا، الجبل الأسود، أوزبكستان، رومانيا، روسيا، صربيا، طاجيكستان، تركمانستان، تركيا، أوكرانيا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر، الضفة الغربية وقطاع غزة، جيبوتي، مصر، العراق، إيران، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، اليمن

ثالوث

ألمانيا، أندورا، المملكة العربية السعودية، أستراليا، النمسا، جزر البهاماس، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بروناي، كندا، قبرص، كوريا الجنوبية، كرواتيا، الدنمارك، الإمارات العربية المتحدة، إسبانيا، إستونيا، الولايات المتحدة، فنلندا، فرنسا، اليونان، غينيا الاستوائية، المجر، أيرلندا، أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الكويت، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، مالطا، موناكو، النرويج، نيوزيلندا، عمان، هولندا، بولندا، البرتغال، قطر، بريطانيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، سان مارينو، السويد، سويسرا، تايوان، جمهورية التشيك، ترينيداد وتوباغو

قائمة الدول الفقيرة المثقلة بالديون عام 2008

أفغانستان، بنين، بوليفيا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، كينيا، قيرغيزستان، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، أوغندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، ساوتومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، تنزانيا، تشاد، توغو، زامبيا.

المعجم

المساعدة الإنمائية العمومية

تعرّف المساعدة الإنمائية العمومية بأنها منح أو قروض تمنحها الهيئات العمومية في البلدان الصناعية بشروط مالية تفضيلية. ولذلك يكفي منح قرض بسعر أدنى من سعر السوق (قرض ميسر) لكي يعتبر معونة، حتى ولو سدد البلد المستفيد القرض إلى آخر سنت. كما تشكل القروض الثنائية المشروطة (التي تتطلب من الدولة المتلقية شراء المنتجات أو الخدمات من الدولة المقرضة) والغاء الديون جزءاً من مساعدات التنمية العمومية. وبالإضافة إلى المساعدات الغذائية، هناك ثلاثة أنواع رئيسية من استخدام الأموال المتاحة على هذا النحو: التنمية الريفية، والبنية الأساسية، والمعونات غير المخصصة للمشاريع (تمويل العجز في الميزانية أو ميزان الأداءات). هذه الأخيرة هي التي تزيد أكثر. والواقع أن هذه المساعدات «مشروطة» بخفض العجز العمومي، والخوصصة، والسلوك البيئي الجيد، والاهتمام بأفقر الناس، والتحول إلى الديمقراطية، إلخ. وكل هذه الشروط تحددها الحكومات الرئيسية في الشمال، والثنائي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وتمر هذه المساعدات عبر ثلاث قنوات:

المساعدة متعددة الأطراف، والمساعدة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية.

وكالة قروض التصدير

عندما تحصل شركة خاصة في الشمال على عقد في دولة نامية، فهناك خطر يتمثل في أن تمنع الصعوبات الاقتصادية أو السياسية دفع الفاتورة. ومن أجل حماية نفسها، تستطيع الحصول على التأمين من وكالة قروض تصديرية، مثل كوفاس في فرنسا أو دوركوا في بلجيكا. وفي حالة حدوث مشكلة، تدفع هذه الوكالة بدلا من العميل العاجز، وتتأكد الشركة الشمالية من استرداد مستحقاتها.

أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة ضدها هو أنها لا تولي سوى القليل من الاهتمام لطبيعة العقود المؤمن عليها (الأسلحة، والبنية التحتية، ومشاريع الطاقة العملاقة مثل سد الخوانق الثلاثة العملاق في الصين) أو لعواقبها الاجتماعية والبيئية، وغالبا ما تدعم الأنظمة القمعية والفاسدة (مثل توتال في بورما)، وتدعم ضمنيا انتهاكات الحقوق الإنسانية الأساسية.

التقويم الهيكلي

السياسة الاقتصادية التي يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل منح قروض جديدة أو إعادة جدولة قروض قديمة. انظر السؤالين 17 و18.

الخطر الأخلاقي

في اللغة الإنجليزية، خطر معنوي.

حجة كثيرا ما يستخدمها معارضو إلغاء الديون. وهي تستند على النظرية الليبرالية التي تقدم الموقف الذي يجمع بين مقترض ومقرض باعتباره حالة من عدم تماثل المعلومات. وفي هذه الحالة فإن المقترض وحده يعرف ما إذا كان يعتزم حقا سداد مستحقات دائنه. وبالتالي فإن إلغاء الديون اليوم من شأنه أن يهدد بنشر هذا التسهيل الممنوح للمدينين في المستقبل، وبالتالي زيادة إحجام المقرضين عن إقراض رأسمالهم ولن يكون ليهم بديل سوى المطالبة بسعر فائدة مضافا إليه علاوة مخاطر متزايدة. وهكذا فإن «الأخلاق» توجد حصرا إلى جانب المقرضين، و»وانعدامها» إلى جانب

المقترضين المشتبه بهم مسبقا. والحال أنه من السهل إثبات أن هذا الخطر الأخلاقي ناتج مباشرة عن الحرية الكاملة الممنوحة للرساميل في التنقل: وهو يتناسب مع انفتاح الأسواق المالية لأن هذه الأخيرة تضاعف إمكانيات العقود التجارية التي يفترض أن تجلب السعادة للبشرية ولكنها تجلب بالتأكيد نصيبها من العقود الخطرة. لذا، يرغب الممولون أن يروا فرصهم في كسب المال من دون المجازفة تتضاعف بلا حدود في مجتمع يقال لنا إنه مجتمع من المخاطر ولابد أن يكون مجتمعاً من المخاطر... تناقض جميل.

الميزان التجاري

يقيس الميزان التجاري لدولة ما الفرق بين مبيعاتها من السلع (الصادرات) ومشترياتها (الواردات). والنتيجة هي الميزان التجاري (عجز أو فائض).

ميزان المدفوعات

رصيد الحساب الجاري لبلد ما هو نتيجة معاملاتها التجارية (أي السلع والخدمات المستوردة والمصدرة) وتبادلها للدخل المالي مع البلدان الأجنبية. من الواضح أن ميزان المدفوعات يقيس المركز المالي لبلد ما بالنسبةٍ لبقية العالم. إن الدولة التي لديها فائض في الحساب الجاري هي دولة مقرضة مقارنة ببقية العالم. وعلى العكس من ذلك ، إذا كان رصيد الدولة يعاني من عجز، فسيتعين على ذلك البلد اللجوء إلى المقرضين الدوليين للاقتراض من أجل احتياجاته التمويلية.

البنك المركزي

يدير البنك المركزي للبلد السياسة النقدية ويحتكر إصدارٍ العملة الوطنية. ومنه تضطر البنوك التجارية إلى الحصول على الأموال، وفقاً لسعر العرض الذي تحدده المعدلات التوجيهية للبنك المركزي.

بنك عالمي

انظر السؤال 8. الموقع على النت.www.worldbank.org :

مقايضات التخلف عن سداد الأئتمان

يمكن استخدام العقد بطريقتين : 1) يمكن للمستثمر المالي أن يحمي نفسه من مخاطر التخلف عن السداد من جانب أحد المدينين. 2) يمكن للمضارب أن يراهن على مخاطر التخلف عن السداد للمقترض التي لا يرتبط بها بالضرورة. في هذه الحالة ، يشبه الأمر بعض الشيء الحصول على تأمين على سيارة لسيارة شخص غريب لديه مصلحة في تعرضه لحادث. وكلما زاد عدد المستثمرين الذين يتعاقدون على مقايضات التخلف عن سداد الأئتمان إزاء بلد معين، كلما زاد تفسير جميع المستثمرين لذلك على أنه علامة على الصعوبات المالية في ذلك البلد. بالتالي يجب على البلد المعني الاقتراض فصاعدا بأسعار فائدة أعلى بكثير، فتزداد مبالغ عمليات سداده ويمكن أن تتدهور حالته المالية.

شيكاغو بويز

شيكاغو بويز، إشارة إلى فريق من الاقتصاديين الليبراليين الجدد من جامعة شيكاغو، متخلقين حول ميلتون فريدمان، المتوفي سنة 2007، الذين أثروا بشدة على سياسة نظام بينوشيه، ثم سياسة مارغريت تاتشر في بريطانيا و رونالد ريغان في الولايات المتحدة.

نادي لندن

يضم هذا النادي البنوك الخاصة التي تحوز ديونا إزاء الدول والشركات في البلدان النامية. عقد أول اجتماع له عام 1976 في محاولة لحل مشاكل الأداء في الزايير. بحلول سبعينيات القرن الماضي، أصبحت بنوك الودائع المصدر الرئيسي لاقتراض البلدان التي تواجه صعوبات. وبحلول نهاية العقد، خصصت الأخيرة بالفعل أكثر من 50٪ من إجمالي القروض الممنوحة من جميع المقرضين باختلاف أنواعهم. عندما اندلعت أزمة الديون عام 1982، لجأ نادي لندن إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم. تجتمع اليوم مجموعات بنوك الودائع هذه لتنسيق إعادة جدولة ديون الدول المقترضة. يشار إلى هذه المجموعات بشكل أكثر دقة باسم «اللجان الاستشارية». تعقد هذه الاجتماعات (على عكس نادي باريس الذي يجتمع دائمًا في باريس) في نيويورك أو لندن أو باريس أو فرانكفورت

أو في أي مكان آخر وفقًا لتفضيلات الدولة والبنوك. لطالما نصحت اللجان الاستشارية، التي تم تشكيلها في ثمانينيات القرن الماضي، البلدان المدينة بتبني سياسة استقرار على الفور وطلب دعم صندوق النقد الدولي، قبل السعي إلى إعادة الجدولة أو الحصول على أموال جديدةٍ من بنوك الودائع. . إنه لأمر استثنائي أن تتابع اللجان الاستشارية مشروعًا ما دون مصادقة صندوق النقد الدولي. تفعل ذلك فقط إذا كانت مقتنعة بأن الدولة تنتهج سياسة مناسبة.

وهذا هو التعريف الذي يقدمه صندوق النقد الدولي: « عندما يجد بلد مدين صعوبة في خدمة ديونه ، يتم بشكل عامٍ تشكيل لجنة من البنكيين يمثلون دائنيه التجاريين - يطلق عليهم غالبًا نادي لندن. بجانب نادي باريس. يهدف نادي لندن إلى ضمان حصول جميع البنوك الدائنة على نفس المعاملة مع إعادة تقييم الشروط الثابتة التي يجب أن تعيد الملاءة المالية للبلد المثقل بالديون . 268

نادي باريس

مجموعة الدول الدائنة. جرى إنشاؤه في عام 1956 وهو متخصص في معالجة التخلف عن السداد من قبل البلدان النامية (انظر السؤال 21).

الموقع على النت .www.clubdeparis.org :انظر أيضا - وخاصة – الموقعwww.clubdeparis.fr

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

تأسس عام 1964، تحت إشراف الدول النامية لموازنة الجات (سلف منظمة التجارة العالمية).

الموقعwww.unctad.org :

تخفيض قيمة العملة

التعديل نحو الهبوط لسعر صرف عملة مقابل العملات الأخرى.

وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر

تهدف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي طبقها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منذ عام 1999 ، رسمياً إلى مكافحة الفقر، وهي في الواقع استمرار وتعميق لسياسة التقويم الهيكلي سعيا للحصول على شرعية هذه السياسة بموافقة الفاعلين الاجتماعيين. يشار إليها أحيانا باسم الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر.

صناديق التقاعد

يجمع صندوق تقاعد جزء من الأجر الشهري لعملائه ويُضارب في الأسواق المالية لجعل هذا المال المجموع ينمو. والهدف ذو شقين: أولاً، تزويد العملاء بالتقاعد في نهاية حياتهم المهنية ؛ ثانيا ، تحقيق أرباح إضافية لحسابها الخاص. هذان الهدفان متقلبان، وفي العديد من المناسبات، وجد العمال أنفسهم بدون مدخرات أو معاشات تقاعدية نتيجة لحالات إفلاس مدوية، مثل تلك التي حدثت في شركة إنرون عام 2001 في الولايات المتحدة . نظام التقاعد المرسمل هذا معمم في البلدان الأنجلو ساكسونية. في عام 2008، كانت بعض البلدان في أوروبا مثل فرنسا لا تزال تحتفظ بنظام تقاعد توزيعي، القائم على التضامن بين الأجيال.

الأصول الذاتية

الأموال المملوكة التي لا تأتي من الديون، بما في ذلك الرأسمال والاحتياطيات .

صناديق الثروة السيادية

صناديق الاستثمار المالي (الأسهم، السندات، إلخ) التي تملكها الدولة. تدير صناديق الثروة السيادية ، التي غالباً ما تكون مدعومة بعائدات التصدير (خاصة تلك الناتجة عن النفط)، جزءًا من احتياطيات النقد الأجنبي للبلد وتستثمرها في استثمارات مختلفة (الأسهم والسندات والعقارات، إلخ). انظر السؤال 58.

صندوق النقد الدولي

انظر السؤال 16. الموقع على النت.www.imf.org :

مجموعة السبع الكبار/ مجموعة الثماني الكبار

منذ عام 1975، مجموعة الدول السبع هي المجموعة التي تضم أقوى الدول على هذا الكوكب: ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان. أصبحت مجموعة الثماني بعد اندماج روسيا في يونيو 2002. وفيما يتعلق بالشؤون المالية، يواصل وزراء مالية مجموعة السبع اجتماعاتهم بدون روسيا. يجتمع رؤساء دولها كل عام، عادة في يونيو أو يوليوز. يجري الاحتجاج بشدة ضد مجموعة الثماني من قبل القوى الصاعدة، بدءاً من الصين، وقبل كل شيء من قبل حركة العولمة البديلة التي تعقد مؤتمرات قمة مضادة بالموازاة مع كل اجتماع من اجتماعاتها السنوية.

مجموعة العشرين

مجموعة الدول الـ 19 بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، التي تجتمع وزرائها ورؤساء البنوك المركزية ورؤساء الدول بانتظام. وهي مجموعة غير رسمية عقدتها مجموعة الثماني من أجل المساعدة في اكتساب بعض الشرعية واحتواء الأزمة العالمية التي اندلعت في 2008-2007. وتضم مجموعة العشرين الدول التالية : جنوب إفريقيا، ألمانيا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، فرنسا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، بريطانيا، روسيا، تركيا، الاتحاد الأوروبي. شاركت إسبانيا وهولندا في الاجتماعات الثلاثة الماضية دون أن تكونا عضوين. كما يحضر اجتماعات مجموعة العشرين ممثلو صندوق النقد الدولي والبنك العالمي . يمثل الاتحاد الأوروبي رئيس المجلس الأوروبي ورئيس البنك المركزي الأوروبي. تمثل مجموعة العشرين 85 ٪من التجارة العالمية وثلثي سكان العالم وأكثر من 90٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي. ليس لديها شرعية تماما مثل مجموعة الثماني.

مؤشر التنمية البشرية

أداة القياس، التي تستخدمها الأمم المتحدة لتقدير درجة تطور بلد ما، وتأخذ بعين الاعتبار الدخل الفردي، ومستوى التعليم ومتوسط العمر المتوقع لدى السكان.

التضخم

الزيادة التراكمية في جميع الأسعار (على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع سعر النفط في النهاية إلى تعديل الأجور نحو الارتفاع، ثم ارتفاع الأسعار الأخرى، إلخ). يشير التضخم إلى خسارة في قيمة المال، لأنه بمرور الوقت يستغرق الحصول على سلعة معينة المزيد منه. لهذا السبب، فإن السياسات النيوليبرالية تسعى لمحاربة التضخم كأولوية.

سوق المعاملات خارج البورصة

السوق الذي يتم فيه إبرام الصفقة مباشرة بين البائع والمشتري. إنه يتعارض مع السوق المنظم (أو في البورصة)، حيث تتم المعاملة مع البورصة. تتم العمليات هناك في إطار تنظيمي أكثر مرونة، ما يجعلها مبهمة تماما.

الزراعة الأحادية

زراعة منتج واحد. تم دفع العديد من بلدان الجنوب إلى التخصص في زراعة سلعة مخصصة للتصدير (قطن، بن، كاكاو، فول سوداني، تبغ، إلخ) من أجل الحصول على العملة الصعبة التي تسمح بسداد الديون.

صندوق استثمار

صندوق استثمار جماعي في الولايات المتحدة

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تأسست عام 1960 ومقرها في شاتو دي لا مويت في باريس، وتضم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأعضاء الخمسة عشر في

الاتحاد الأوروبي زائد سويسرا والنرويج وأيسلندا، والولايات المتحدة وكندا من أمريكا الشمالية؛ ومن آسيا والمحيط الهادئ اليابان وأستراليا ونيوزيلندا. بين عامي 1994 و1996، انضمت ثلاث دول من العالم الثالث: تركيا، المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أيضا، والمكسيك المشكلة لمنطقة تبادل حر مع جاريها الشماليين، وكوريا الجنوبية. منذ عام 1995، تم إضافة ثلاث دول من الكتلة السوفيتية السابقة: جمهورية التشيك وبولندا والمجر. وفي عام 2000، أصبحت جمهورية سلوفاكيا العضو الثلاثين. وفي عام 2010، انضمت أربع دول إلى المنظمة: الشيلي وإستونيا وإسرائيل وسلوفينيا.

قائمة الدول الأعضاء في المنظمة: ألمانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كوريا الجنوبية، الدنمارك، إسبانيا، إستونيا، الولايات المتحدة، فنلندا، فرنسا، اليونان، المجر، أيرلندا، أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، بولندا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية التشيك، بريطانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، تركيا.

الموقع على النت.www.oecd.org :

منظمة التجارة العالمية

انظر السؤال 24. الموقع على النتwww.wto.org :

منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

تأسست في سبتمبر 1960 ومقرها في فيينا (النمسا) منذ عام 1965، أوبك مسؤولة عن تنسيق وتوحيد السياسات النفطية لأعضائها بهدف ضمان دخل مستقر. ولهذه الغاية، يخضع الإنتاج من حيث المبدأ لنظام حصص. تضم منظمة أوبك 12 دولة منتجة للنفط: الدول الخمس المؤسسة (المملكة العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، فنزويلا) انضمت إليها قطر عام 1961، ليبيا عام 1962، الإمارات العربية المتحدة عام 1976، الجزائر عام 1969، ونيجيريا عام 1971، والإكوادور عام 1972

(التي علقت عضويتها بين ديسمبر 1992 وأكتوبر 2007) وأنغولا عام 2007. كانت الغابون عضوا بين عامي 1975 و1994، واندونيسيا بين عامي 1962 و2008 (الانسحاب لأن إندونيسيا أصبحت مستورداً صافياً للنفط).

في 2005، امتلكت الدول الأعضاء في أوبك 78.4٪ من احتياطيات النفط المقدرة وقدمت 43٪ من إنتاج النفط الخام العالمي. كل دولة، ممثلة بوزير الطاقة والبترول، تتناوب على رئاسة المنظمة. منذ عام 2011، شغل الإيراني مسعود مير كاظمي منصب الأمين العام لمنظمة أوبك.

منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

مقرها بروكسل، كان من المفترض أن توفر للأوروبيين حماية عسكرية من قبل الولايات المتحدة في حالة العدوان، لكنها قبل كل شيء تقدم للولايات المتحدة تفوقاً على الكتلة الغربية. وافقت دول أوروبا الغربية على دمج قواتها المسلحة في نظام دفاعي تقوده الولايات المتحدة، وبالتالي الاعتراف بهيمنة الولايات المتحدة. تأسس الناتو عام 1949 في واشنطن، وكان يضم 28 عضوا عام 2011: بلجيكا، كندا، الدنمارك، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، التي أضيفت إليها اليونان وتركيا عام 1952، وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1955 (حلت محلها ألمانيا الموحدة عام 1990)، واسبانيا عام 1982، والمجر، بولندا وجمهورية التشيك عام 1999 وبلغاريا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا عام 2004 وألبانيا وكرواتيا عام 2009. بدلا من حلها بنهاية الحرب الباردة، نمت قوة الناتو وتدخل بطريقة شبه رسمية في عدة مناسبات خارج نطاق نشاطه، والذي يقتصر رسمياً على شمال الأطلسي. تشارك قوات الناتو بشكل مباشر في الاحتلال والحرب في أفغانستان اللذان يخدمان المصالح الجيواستراتيجية للولايات المتحدة وأوروبا.

الموقع على النتwww.nato.int :

حلف وارسو

اتفاقية عسكرية بين دول الكتلة السوفيتية السابقة (الاتحاد السوفياتي، ألبانيا، بلغاريا، المجر، بولندا، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا). تم التوقيع عليها في وارسو في مايو 1955، كرد فعل على اندماج جمهورية ألمانيا الاتحادية في الناتو. انسحبت ألبانيا منها عام 1968 بعد التدخل في تشيكوسلوفاكيا. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ، تم حل الحلف في أبريل .1991

الملاذات الضريبية والمراكز المالية الحرة

فضاءات وهمية في الواقع، موجودة في حسابات الشركات (زينزين، والشركات الصناعية العابرة للأوطان وغيرها)، والتي تتيح إفلات المعاملات في منطقة معينة من أي شكل من أشكال التحكم ومن الضرائب المرتبطة بهذه المنطقة لأن الصفقة تعتبر وكأنها تحدث بشكل قانوني في مكان آخر.

لمزيد من المعلومات من أولئك الذين يستفيدون من الملاذات الضريبية www.paradisfiscaux.com ; www.fiduciaire-suisse.com ; easyentrepreneur.com.

بالنسبة للأرضية الفرنسية ضد الملاذات الضريبية والقانونية (التي تنتمي إليها اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية) www.paradisfj.info :

لتنزيل كتيب الأرضية: www.cadtm.org/article.php3?id_article=258

ومن أجل تحليل نقدي للملاذات الضريبية: www.france.attac.org/spip.php?rubrique31

أقل البلدان نمواً

مفهوم وضعته الأمم المتحدة في 1971 على أساس المعايير التالية: دخل فردي منخفض، وضعف الموارد البشرية، واقتصاد قليل التنوع. في عام 2010، ضمت القائمة 49 دولة. كانت 25 فقط قبل 30 سنة. تمكنت دولتان فقط من مغادرة المجموعة الأقل نموا: بوتسوانا عام 1984 والرأس الأخضر عام .2008

البلدان النامية
الدول النامية. انظر السؤال 1.

خطة مارشال
انظر السؤال 6.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1965 ومقره في نيويورك، وهو هيئة المساعدة الفنية الرئيسية للأمم المتحدة. يساعد البلدان النامية - دون قيود سياسية - على تجهيز نفسها بالخدمات الإدارية والفنية الأساسية، وتكوين الأطر، ويسعى لتلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان، واتخاذ زمام المبادرة في برامج التعاون الإقليمي، وينسق، من حيث المبدأ، الأنشطة الميدانية لجميع البرامج التنفيذية للأمم المتحدة. يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل عام على المعرفة والتقنيات الغربيين، ولكن من بين فريق الخبراء، هناك ثلث من العالم الثالث. ينشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصنف البلدان على وجه الخصوص وفقًا لمؤشر التنمية البشرية.
الموقع على النت.www.undp.or g :

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
انظر السؤال 32.

علاوة المخاطر
عند منح القروض، يأخذ الدائنون بالاعتبار الوضع الاقتصادي للمدين عند تحديد سعر الفائدة. تؤدي المخاطر المحتملة التي يتعرض لها المدين لعدم قدرته على الوفاء بسداد أقساطه إلى زيادة أسعار الفائدة المفروضة عليه. وبهذه الطريقة، يحصل الدائن على فائدة أعلى، من المفترض أن تعوضه عن المخاطر التي يتعرض لها جراء منح هذا القرض. كما أن التكلفة أعلى بكثير بالنسبة للمدين مما يزيد من الضغط المالي عليه.

الناتج الداخلي الخام

يعكس الناتج الداخلي الخام إجمالي الثروة المنتجة في منطقة معينة، مقدرة بمجموع القيم المضافة. انظر السؤال 1.

الناتج القومي (الوطني) الخام

يعكس الناتج القومي الإجمالي الثروة التي تنتجها أمة، على عكس منطقة معينة. ويشمل دخل مواطني تلك الدولة الذين يعيشون في الخارج.

إعادة جدولة الديون

تعديل شروط الديون، على سبيل المثال عن طريق تعديل تواريخ الاستحقاق أو تأجيل سداد أصل الديون و/أو الفائدة. الهدف عادة هو إعطاء القليل من الأكسجين لبلد يواجه صعوبات عن طريق تمديد فترة السداد لتقليل المبلغ أو من خلال منح فترة سماح حيث لا يجري السداد.

خدمة الديون

مجموع الفائدة وأصل الديون الذي جرى سداده.

مخزون الديون

إجمالي مبلغ الديون.

الرهن العقاري

الرهون العقارية عالية المخاطر هي أصل اندلاع أزمة عام 2007 في الولايات المتحدة، والتي امتدت بعد ذلك إلى جزء كبير من الكوكب. وكثيرا ما كانت تمنح هذه القروض للأسر ذات القدرة الضعيفة على الوفاء بالديون. مبدأ قروض الرهن العقاري يقوم على أساس أنه خلال العامين الأولين تكون أسعار الفائدة منخفضة (ما يسهم في جذب العملاء المحتملين) وترتفع بصورة حادة ابتداء من السنة الثالثة. ولمحت البنوك لعملائها إلى أن الزيادة في قيمة ممتلكاتهم ستسمح لهم بإعادة التفاوض

بشأن قروضهم. من عام 2006 وحتى بداية عام 2007، دخل العديد من العملاء في السنة الثالثة من الائتمان ولم يتمكنوا من التعامل مع ارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تتالي التخلف عن السداد، ما ترتب عنه انخفاض في أسعار العقارات وجر المزيد والمزيد من عمليات الحجز. أدت ظاهرة توريق هذه الرهون العقارية إلى عدوى غير محدودة، حيث تمتلك العديد من البنوك جزءًا كبيرا من هذه السندات في محافظها.

سعر الفائدة

عندما يقرض A مالًا لـB ، يسدد B المبلغ الذي أقرضه A (رأسالمال)، ولكن أيضا مبلغا إضافيا يسمى «الفائدة»، بحيث يكون لـ A مصلحة في تنفيذ هذه المعاملة المالية. يتم استخدام سعر الفائدة الأعلى أو الأقل لتحديد مقدار الفائدة. لنأخذ مثالًا بسيطا جدا. إذا اقترض A 100 مليون دولار على مدى 10 سنوات بمعدل فائدة ثابت قدره 5.٪، فسيدفع في السنة الأولى عشر رأسالمال المقترض في البداية (10 ملايين دولار) و5.٪ من رأسالمال المستحق، أي 5 ملايين دولار، أي ما مجموعه 15 مليون دولار. في السنة الثانية، يسدد عشر رأس المال الأولي، لكن الـ 5.٪ تتعلق فقط بـ 90 مليون دولار متبق، أو 4.5 مليون دولار، أي 14.5 مليون دولار. وهكذا حتى السنة العاشرة عندما سدد آخر 10 ملايين دولار، و5.٪ من العشرة ملايين دولار المتبقية، أو 0.5 مليون دولار، أي 10.5 مليون دولار. على مدى 10 سنوات، سيصل إجمالي السداد إلى 127.5 مليون دولار. بشكل عام، لا يتم سداد رأسالمال على أقساط متساوية. في السنوات الأولى، يكون السداد في الغالب عبارة عن فائدة، وينمو جزء من المبلغ الرئيسي المسدد على مر السنين. وبالتالي، في حالة توقف السداد، يكون رأس المال المستحق أعلى... وسعر الفائدة الاسمي هو المعدل الذي يتم به التعاقد على القرض. ومعدل الفائدة الحقيقي هو السعر الاسمي مطروحا منه معدل التضخم.

ضريبة توبين

ضريبة معاملات الصرف الأجنبي (جميع تحويلات العملة)، اقترحها في الأصل الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين عام 1972 لتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي. تم تبني الفكرة من قبل جمعية ATTAC وغيرها من الحركات المناهضة للعولمة بما في ذلك CADTM ، بهدف تقليل المضاربة المالية (المقدرة بمبلغ 1200 مليار دولار يوميا عام 2002) وإعادة توزيع الاستفادة من هذه الضريبة للفئات الأكثر حرمانا. المضاربون الدوليون الذين يقضون وقتهم في تغيير الدولار إلى الين ، ثم إلى اليورو ، ثم إلى الدولار ، وما إلى ذلك ، لأنهم يعتقدون أن كذا وكذا عملة سترتفع وستنخفض قيمتها مرة أخرى ، سيتعين عليهم دفع ضرائب ضئيلة، بين 0.1٪ و1.٪ على كل معاملة. وفقا لـ ATTAC ، يمكن أن تدر 100 مليار دولار على الأقل على مستوى العالم. وصفتها الطبقات الحاكمة بأنها غير واقعية لتبرير رفض تنفيذها، لكن التحليل الدقيق للتمويل المعولم الذي قامت به أطاك وآخرون أثبت على العكس بساطة هذه الضريبة وأهميتها.

صافي التحويل برسم الديون

يطلق على الفرق بين مبالغ القروض الجديدة المستلمة وإجمالي الأداءات (رأسالمال والفائدة) خلال نفس الفترة.

يكون هذا التحويل الصافي إيجابيا عندما يتلقى البلد أو القارة المعنية أكثر من سداد الديون. ويكون سلبيا إذا كانت المبالغ المسددة أكبر من المبالغ التي تدخل البلاد.

المحاصيل الغذائية

المحاصيل المكرسة لغذاء السكان المحليين (الدخن والمنيهوت والذرة الرفيعة، الخ)، خلافا لمحاصيل التصدير (البن، والكاكاو، والشاي، والفول السوداني والسكر، الخ).

قائمة_المراجع

-

- ATTAC, Le piège de la dette publique. Comment s en sortir, Les liens qui libèrent, 2011.
- CADTM, Le droit international, un instrument de lutte ? CADTM/Syllepse,2004
- CADTM, Les manifestes du possible, CADTM/Syllepse, 2007
- CADTM, Les crimes de la dette, CADTM/Syllepse, 2007
- Cetim, Quel développement ? Quelle coopération internationale ? Cetim, 2007
- CHAUVREAU Frédéric, MILLET Damien, Dette odieuse, bande dessinée, CADTM/Syllepse, 2006
- CHESNAIS François, Tobin or not Tobin, L'esprit frappeur, 1999
- CHESNAIS François, DIVES Jean-Philippe, Que se vayan todos !, Nautilus, 2002
- CHESNAIS François, Les dettes illégitimes. Quand les banques font main basse sur les politiques publiques, Raisons d'agir, 2011
- CONGAD, Nous ne devons rien ! De « Dakar 2000 : Afrique, des résistances aux alternatives » au Forum des Peuples à Siby (Mali), 2002
- GAUDICHAUD Franck (sous la dir. de), Le Volcan latino-américain, Textuel, 2008
- LAPAVITSAS Costas et al. (Research on Money and Finance), The Eurozone Between Austerity and Default, 2010
- MILLET Damien, MAUGER François, La Jamaïque dans l'étau du FMI, L'Esprit frappeur, 2004
- MILLET Damien, TOUSSAINT Éric, Les tsunamis de la dette, CADTM/Syllepse, 2005

- MILLET Damien, L'Afrique sans dette, CADTM/Syllepse, 2005
- MILLET Damien, TOUSSAINT Éric, La Crise, quelles crises ? , Aden/CADTM, 2010
- MILLET Damien (coord.), TOUSSAINT Éric (coord.), La dette ou la vie, Aden/CADTM, 2011
- MOREL Jacques, Calendrier des crimes de la France outre-mer, L'Esprit frappeur, 2001
- PERKINS John, Les confessions d'un assassin financier. Révélations sur la manipulation des économies du monde par les États-Unis, alTerre, 2005
- PNUD, Rapport sur le développement humain 2007, 2010
- REINHART Carmen et ROGOFF Kenneth, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, 2009.
- STIGLITZ Joseph, La grande désillusion, Fayard, 2002
- TAVERNIER Yves, Fonds monétaire international, Banque mondiale : vers une nuit du 4 août ?, Rapport d information de la Commission des Finances de l Assemblée nationale sur les activités et le contrôle du Fonds monétaire international et de la Banque mondiale, n° 2801, Assemblée nationale, 2000
- TAVERNIER Yves, Fonds monétaire international, Banque mondiale : pour faire plaisir à Wall Street ?, Rapport d information de la Commission des Finances de l Assemblée nationale sur les activités et le contrôle du Fonds monétaire international et de la Banque mondiale, n° 3478, Assemblée nationale, 2001
- TOUSSAINT Éric, La Finance contre les peuples, éd. CADTM/Syllepse/Cetim, 2004
- TOUSSAINT Éric, Banque mondiale, le coup d'État permanent, CADTM/Syllepse/Cetim, 2006
- TOUSSAINT Éric, Banque du Sud et nouvelle crise internationale, CADTM/Syllepse, 2008
- VERSCHAVE François-Xavier, L'envers de la dette, Dossiers

noirs 16, Agir Ici-Survie, Agone, 2001
- VERSCHAVE François-Xavier, Noir silence, Les Arènes, 2000
- VIVAS Esther, CADTM, En campagne contre la dette, CADTM/Syllepse, 2008

Les ouvrages du CADTM déjà parus

- **En campagne contre la dette, Esther Vivas et CADTM, CADTM/Syllepse, 2008**

- **Banque du Sud et nouvelle crise internationale, Éric Toussaint, CADTM/Syllepse, 2008**

- **Les crimes de la dette, CADTM, CADTM/Syllepse, 2007**

- **A qui profitent toutes les richesses du peuple congolais? Pour un audit de la dette congolaise, CADTM, 2007**

- **Menons l enquête sur la dette ! Manuel pour des audits de la dette du tiers-monde, CETIM/CADTM, 2006**

- **Banque mondiale, le coup d'État permanent, Éric Toussaint, CADTM/Syllepse/CETIM, 2006**

- **Dette odieuse, Frédéric Chauvreau et Damien Millet, bande dessinée, CADTM/Syllepse, 2006**

- **Comment sensibiliser à la dette du tiers-monde? Répertoire des outils pédagogiques, Samuel Chopard, 2006**

- **L'Afrique sans dette, Damien Millet, CADTM/Syllepse, 2005**

- **Les tsunamis de la dette, Damien Millet et Éric Toussaint, CADTM/Syllepse, 2005**

- **Le droit international, un instrument de lutte ?, CADTM, CADTM/Syllepse, 2004**

- **Les manifestes du possible, CADTM, CADTM/Syllepse, 2004**

- **La Finance contre les peuples. La Bourse ou la Vie, Éric Toussaint, CADTM/ CETIM/Syllepse, 2004**

- **La Jamaïque dans l'étau du FMI, Damien Millet, François Mauger, L'Esprit frappeur/CADTM, 2004**

- **Raisons et déraisons de la dette. Le point de vue du Sud, CETRI en collaboration avec CADTM, Centre Tricontinental/L'Harmattan, 2003**

- **La dette écologique. Qui doit à qui?, Daniela Russi, Ignasi Puig Ventosa, Jesús Ramos Martín, Miquel, Ortega Cerdà et Paula Ungar, CADTM France, 2003**

- **La Dette : tragédie, illusion et arnaque, CADTM/CNCD/CONGAD, 2003**

- **50 Questions / 50 Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, Damien Millet et Éric Toussaint, CADTM/Syllepse, 2002**

- **Sortir de l'impasse. Dette et ajustement, Éric Toussaint et Arnaud Zacharie, Syllepse/CADTM, 2002**

- **Nous ne devons rien!, CADTM/CNCD/CONGAD, 2002**

- **Afrique : Abolir la dette pour libérer le développement, Éric Toussaint et Arnaud Zacharie, Syllepse/CADTM, 2001**

- **Le Bateau ivre de la mondialisation, Éric Toussaint et Arnaud Zacharie, CADTM/Syllepse, 2000**

- **Femmes, Enfants, face à la violence. Résistances du Nord au Sud, CADTM, 1999**

- La Bourse ou la Vie. La finance contre les peuples, Éric Toussaint, Editions Luc Pire/ CADTM/ CETIM/Syllepse, 1998

  - Du Nord au Sud : l'endettement dans tous ses états, CADTM, 1998

- Dette du tiers-monde et Plans d'ajustement structurel, Dossier pédagogique,CADTM, 1997

  - Rendez-nous notre argent ! La dette internationale, CADTM/CIAM/JOCI/GSARA, 1997

  - La Francophonie, culture et oppression, AFEI/CADTM, 1996

Banque mondiale/FMI/OMC : ça suffit !, CADTM/GRESEA